الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية

تصورات إختيار الشريك والتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

الجامعة (ماستر) دراسة ميدانية لطلبة

رسالة لنيل درجة دكتوراه علوم

Perceptions of partner selection and social change in Algerian society
A field study for university students (Master)

Dissertation for the degree of Doctor of Science

تخصص ثقافي تربوي

من إعداد الطالب
بن السايح آلاء

إشراف:
أ. د ثريا تيجاني

أعضاء لجنة المناقشة:

1- أ.د حمدوش رشيد	رئيسا
2- أ.د تيجاني ثريا	مقررا
3- د. سليمي فاطمة الزهراء	عضوا
4- د. محسن عبد النور	عضوا
5- د. بن قاسمي الظاوية	عضوا
6- أ.د زبيدي عائشة	عضوا

السنة الجامعية:2022/2021

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education
University of Algiers 2 Abu al-Qasim Saadallah
Faculty of Social Sciences

Perceptions of partner selection and social change in Algerian society A field study for university students (Master)

Dissertation for the degree of Doctor of Science

educational cultural specialization

presented by the student *BENSAYEH ALAA*

Supervisor: *a. thoraya tijani*

Discussion committee members:

1- Prof. Dr. Hamdoush Rasheed	president
2- Prof. Dr. Tijanithoraya	schedule
3- Dr. Slimi Fatima Zahra	member
4- Dr. Mohsen Abdel Nour	member
5- Dr. Ben Qasmi Al Dhaouia	member
6- Dr.Prof. Zubeidi Aisha	member

Undergraduate year: 2021/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية

تصورات إختيار الشريك والتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية لطلبة الجامعة (ماستر)

رسالة لنيل درجة دكتوراه علوم

تخصص ثقافي تربوي

من إعداد الطالب
بن السايح آلاء

إشراف:
أ. ثريا تيجاني

أعضاء لجنة المناقشة:

1- أ.د حمدوش رشيد	رئيسا
2- أ.د تيجاني ثريا	مقررا
3- د. سليمي فاطمة الزهراء	عضوا
4- د. محسن عبد النور	عضوا
5- د. بن قاسمي الظاوية	عضوا
6- أ.د زبيدي عائشة	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد ,,

فاني اشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي انجاز هذا العمل بفضله ، فله الحمد أولا آخرا ,

ثم اشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد العون،خلال فترة البحث العلمي وفي مقدمتهم أستاذتي المشرفة على الأطروحة

البروفيسورة ثريا تيجاني

التي لم تبخل عليا بنصائحها وتوجيهاتها طيلة فترة البحث فلها من الله الأجر ومني كل التقدير حفظها الله ومتعها بالصحة والعافية ونفع بعلومها .

وكل من ساهم في إتمام هذه الأطروحة المتواضعة من قريب أو بعيد

إهداء

إلى رمز التفاني والإخلاص ،والتي لم يمهلها القدر وتوفيت في ريعان الشباب روح أمي الغالية أولا وقبل كل شئ رحمة الله عليها

إلى أبي أطال الله في عمره وكل إخوتي الأعزاء

إلى زوجي الذي لم يبخل بوقت أو جهد لمساعدتي

دون نسيان بناتي فلذة أكبادي دارين وأمينة

إلى جميع الباحثين وطلبة العلم ,,,, اهدي لكم ثمرة جهدي البحثي المتمثل في هذا العمل المتواضع

مقدمة:

الاختيار للزواج هو أول قرار اتخذه الإنسان من قديم الأزل وهو سلوك اجتماعية محض لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع أيضا سواء كانت هذه المعايير واضحة وجلية أو كانت تلك المعايير مستقرة في شكل توقعات ورغبات في أن تسيير الاختيار للزواج وفق اتجاه معين والزواج نظام عالمي يكفل وجود علاقة دائمة بين رجل وامرأة لتربية أطفالها كما أنه يضمن انتقال الثروة لهم واكتسابهم بمكانة معينة.

فظل موضوع الزواج يلقى اهتمام ورواجا كبيرا منذ القديم ورغم التحولات التي طرأت في نمط تفكيره ومعيشته، إلا أن هذا الموضوع لا يزال يلقى نفس القيمة والاهتمام من طرف علماء علم الاجتماع خاصة، أما أن تسلك التغيرات ونمط التفكير البشري حول المواضيع المصيرية في حياته أدى به إلى التركيز حول الوسائل والخيارات التي تضمن له عيشة أفضل و أكثر تحضرا ورقيا، فالزواج هو الشروع في تكوين أسرة ومؤسسته بناءا وكيانا يقوم على أسس ومعايير وإن هذه المؤسسة لا تنهض ولا تقوم بعملها من غير هيكلة تنظيم أمورها وترشد العلاقات في داخلها وإن الأسرة كبناء و كيان اجتماعي لا يستطيع أن يمتد إلى الأعلى من غير أن يستند إلي هذا البناء وهذا العلو على أسس معينة، فالزواج من أهم الطرق التي تأخذ الإنسان إلى السعادة الدنيوية.

فالزواج إذن واحدة من الظواهر الاجتماعية التي خضعت للاهتمام السوسيولوجي منذ نشأة علم الاجتماع كعلم قائم بذاته له موضوعه ومنهجه، فوجدنا من يمكن اعتباره مؤسس علم الاجتماع كعلم قائم بذاته له موضوعه ومنهجه، فوجدنا من يمكن اعتباره مؤسس علم الاجتماع وإميل دوركايم 1858-1917 يخصص مباحثا هامة لهذا الموضوع، وتحاول من خلال ضبط موضوع علم الاجتماع أكثر وإعطاء إطار منهجي تطبيقي قويا لدراسته السوسيولوجية، كما وجدنا أيضا الزواج من بين مواضيع اهتمام المادية التاريخية خاصة مع عمل فريدريك انجلز 1820-1896 أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، حيث تدرك المادية التاريخية للزواج كعامل هام في نظام الهيمنة التاريخية التي حررتها الرغبة في إمتلاك الفائض في الإنتاج، وبهذا يصعد الزواج على حساب شيوع العلاقات.

هكذا يمكننا القول أننا حيال نماذج متعددة لتحديد ظاهرة الاختيار للزواج التي طالما غطتها الاعتبارات الأخلاقية والدينية حيث لعب الدين خاصة التوحيدي دورا بارزا في إنتاج تصورات تترجمها ضروب سلوك معينة نحو الزواج إذ يمكن القول أن الديانات كان لها شأن كبير في إنتاج قيم إيجابية عن الزواج وجعلته من العناصر التي تملك فائض قيمة اجتماعية معظمة جدا. لكن.وعلى الرغم من هذا التصور والتقدير والتثمين الكبير الذي يكتسبه

الاختيار الزواج من المنظور الديني الذي يبقى عنصرا تاريخيا، متميزا في توجيه الواقع الاجتماعي التاريخي منذ زمن طويل، يبقى أيضا الزواج مثلما بين دوركايم والمادية التاريخية ذلك، خاضعا لحتميات تاريخية وسياقات اجتماعية ثقافية ومعيارية، رغم اختلافات علماء السوسيولوجيا في كيفيات العرض والتطرق والتناول لهذا الموضوع.

لقد كانت أفراد دراسة نظم الأسرة تعكس لنا الظروف والطابع الذي يعيش فيه أفراد المجتمع الواحد والذي يتميز بدوره عن باقي المجتمعات بجملة من المفاهيم والعادات والأطر التي تحدث من خلالها الزواج فالمجتمعات القديمة كانت لها معتقدات التي تتسم بالجدية حين كان العرب يعتمدون على الزواج من نساء الأسرة أو القبيلة (خاصة بنت العم) لأنهم كانوا يعتقدون أن هذا يشد أواصر الأسرة وتحفظ ثروتها غير أن الشيء المشترك بين كل تلك المجتمعات القديمة والحديثة إيمانهم بقداسة هذا العقد، لكن الإسلام حث على الزواج من الغرائب لتحقيق غايتين أساسيتين الأولى هي ربط الأسرة بالنسل فتخفف بذلك حدة العصبية القبلية أما الثانية فهي تجديد الدم في النسل، فإن حصر الزواج بالأقارب تخمد نشاط الخلايا الدموية وقد تضع النسل ، كما أن السلطة الأسرية وتدخلاتها في موضوع كهذا يجعل من عملية الاختيار مسؤولية ملقاة على عاتقها رغبة الوصول إلى حياة أكثر استقرار والتاريخ الحافل بالوقائع التي تؤكد تدخلات الأسرة في قرارات كهذه، سواء في شكلها القبلي أو حتى عبر السلطة الوالدية أو الأبوية.

إلا أن الأمر يختلف الآن بناءا على التغيرات التي مست المجتمع الإنساني عامة والمجتمع الجزائري خاصة، وهذا أمر جلي في العديد من الظروف والمتغيرات التي جعلت من هذا الموضوع أمرا يسيرا وفقا لجملة من الترتيبات على مستوى الشخص نفسه وكذا على مستوى عائلته فيما يتعلق بربط المصالح الخاصة بالعامة بحيث أصبحت هنالك مقاييس اختيارية ينظر عليها بعين الاعتبار ليس كالسابق كما ذكرنا آنفا، هنالك معايير تتحكم وسلطة أسرية نوعا ما فتلك المقاييس تختلف من فرد آخر كمقاييس الجمال والتعلم والدين والسن والمال وغيرها التي سوف نتطرق إليها في مجمل بحثنا وغيرها وهذا راجع إلى الذهنيات التي يحملها الأفراد وكذا التعليم وما وصل إليه الأفراد الآن الذي أردنا من خلاله في هذا البحث قياس درجة تأثيره للمستويات والمقاييس الأخرى كما أن عامل التعلم يساعد خاصة النخبة والتي تمثل عينة بحثنا من أجل البحث عن شريك الحياة من الجنسين وما يحمله لمواصفات الاختيار وذلك على أساس خلفية ثقافية هدفها الحفاظ على ثقافة المجتمع، إلا أن هذه المعطيات تبقى رهينة ثقافة الشباب المقبل على الزواج أو هذا القرار المصيري وعلى تصوراتهم (الأفراد) للمرحلة نفسها الاختيار ودور عدة عوامل كالدين باعتباره له دور كبير لمرجعيتنا و إنتمائنا للدين الإسلامي وعوامل أخرى قد تنشأ في مرحلة الاختيار وقد تم بذلك تحديد أهم المنطلقات على أن ثبتت في المجالات الأخرى للدراسة لاحقا من ذلك

تعليم المرأة خاصة وعملها واستمرارها في عملها ومساندتها وكذا المستويات التعليمية لدى الاختيار للجنسين وغيرها من المستويات التي تدخل في عملية الاختيار ناهيك عن أهم المقاييس الاختيارية الأخرى كالأخلاق التي تعود للبعد الديني الروحي...

وفي مجل كل هذا يدفعنا القول أن الاختيار للزواج مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغير والتحول الاجتماعي اللذان يمثلان ظواهر اجتماعية جعلها علم الاجتماع ضمن اهتماماته الأولى لهذا وجدنا جدلية تصورات الاختيار لشريك الحياة والتغيير الاجتماعي إذا سلمنا بما قلناه سابقا على أن الزواج ظاهرة اجتماعية خاضعة لحتميات تاريخية تتجاوز حدود تأثير المقدس.

إذن كل هذه المكاسب الايستمولوجية نحاول أن خضعها في سباق تاريخي اجتماعي معين ألا وهو سباق المجتمع الجزائري إثر واقع الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري وإلى أي حتميات أو اقتراحات لفرضيات هو خاضع الذي يرأس سير سيرورته؟ بحيث هناك إشارة إلى انتماء المجتمع الجزائري إلى الدين الإسلامي الذي يترتب عن ذلك بديهيات وقواعد ثابتة مقابل جهة أخرى طبعا دون أن ننسى التحول التاريخي الاجتماعي للمجتمع الجزائري التي أصبح على إثره الزواج يكتسي قيمة اجتماعية لأنه لا يزال يدرك الضمير الجمعي الجزائري على أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالإسلام ويمثل نصفه رغم ذلك التغير الذي طرأ عليه المجتمع مثلا صحيح أن الإطار القانوني المدني أخذ مكانه في الزواج بعد ضغط بعض مدافعي حقوق النساء إلا أن طقوس الفاتحة على سبيل المثال تعتبر الثقل المادي والرمزي للمجتمع الجزائري الذي يبقى دائما متثبتا بتأطير إسلامي بناءا للزواج دون نكران أن هنالك حركية تاريخية اجتماعية للزواج تعمل على توجيهه إلى اتجاه آخر، فالزواج أو الاختيار حاليا في الجزائر عرف نقطة تحول وتغيرا عما كان عليه في الجيل الأول وذلك بظهور مقاييس وجوانب اختيارية محل اهتمام الأفراد التي غير ذلك لملاحظتنا الميدانية الاستطلاعية رغم أن البعض يحن إلى الزواج التقليدي السابق تحت شعار " ياحسراه على زواج زمان" وكان الزواج في السابق تقليدي والآن مع التطور تغير، وغير ذلك من العبارات الدالة على وجود وعي بأن الأمور تغيرت بخصوص الزواج الحالي ومنه ننطلق من محاولة إيجاد علاقة بين جملة من التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري على اعتبارها لحظة تاريخية هامة تندرج ضمن حركية وجدلية تميزها ومن جهة أخرى تصورات الاختيار للزواج الذي هو مؤشر هام على قراءة هذه التغيرات الاجتماعية وبها يتلقى الاختيار تأثير من تلك التغيرات التي تترك بصمتها عليه، إذن هذا هو الإطار العام الذي تندرج ضمنه هذه الدراسة فإننا توقفنا عند عينة معينة لمحاولة منا التحكم قدر المستطاع أو نسبا في هذا المشروع الكبير إن صحت العبارة ألا وهو تصورات الاختيار للشريك والتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري لنتوقف عند حيز جغرافي ثقافي اجتماعي معين ألا هو عينة لكل جامعة من

جهات الوطن أي اختيار منطقة واحد من جهة الشرق وأخرى من الشمال والجنوب والغرب، ومن أهم الأمور حتى دفعتنا إلى تناول موضوع تصورات الاختيار للشريك أن عدم اهتمام الأسر بتلك المقاييس الاختيارية خاصة عندما تكون تخص النخبة المثقفة كمبحوثينا بالإضافة إلى حساسية الموضوع وصعوبة في الحصول وانتقاء إجابات صحيحة.

ورغم ما تحدثه أحيانا من تشويش للبحث رغم ذلك لا يمكن القول أنها صعوبات لأنها تزيد للباحث إلا إصرارا على إتمام بحثه العلمي.

من خلال دراستنا المتواضعة اهتممنا أو صوبنا الاهتمام بتصورات اختيار الشريك لدى الطلبة (تعليم عالي) وثقافتهم في اختيار شريك الحياة التي تطرقنا إليها من عدة جوانب وعوامل كما ذكرنا سابقا التي من شأنها أن تطرح التكامل والتوافق لدى الزيجات دون أن ننسى كذلك مقومات عديدة ومتنوعة لذاك التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري الذي يحمل أبعاد عديدة منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وربما هناك مستويات أخرى قد تساهم في هذا البحث في فتح بحوث لاحقة حول هذا الموضوع، كل هذا يبقى مجرد فرضية ينبغي علينا إتباع مادة الموضوع ومكوناته وعناصره وفصوله وتتبع سير الترابط المنطقي للبحث وكيفية العرض محترمين أصول التسلسل والتتبع المنهجي الذي يتعين على كل بحث السير تحت نظامه وطرقه فهذا العرض تطرقنا إلى عدة فصول كالآتي منها الفصل الأول الذي يهتم بتحديد الإطار المنهجي للدراسة أو الأكاديمي.

يعتمد على منهجية علمية انطلاقا من إشكالية البحث وفرضياته التي قمنا فيها بتحديد الموضوع وذكر أسباب اختياره وأهميته والهدف من دراستنا وكذا حددنا مصطلحات الدراسة وعرفانا ها إجرائيا ثم وظفنا مجموعة من المناهج تتلخص في المقاربة التاريخية، المنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة الزواج وإبراز التغيير الاجتماعي في المجتمع ومؤشراته كعمل المرأة والتعليم الجامعي وكذا التحليلي بواسطة تحليل مضمون هذه الظاهرة وما يترتب عليها من نتائج وكذا المنهج الإحصائي وذلك باستخدام الجداول الإحصائية، كما استعرضنا أيضا الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني وهو الإطار النظري للدراسة الذي يعمل في كل بحث أكاديمي فعرضنا في الفصل الثاني الذي يحتوي بدوره على ثلاث مباحث أساسية الزواج مفهومه وأساليبه ونظمه للاختيار، والإطار القانوني والشرعي في الجزائر، وكذا المدارس الغربية التي عالجت الاختيار وأهم المقاييس الاختيارية للزواج أما الفصل الثالث وبدوره يحتوي على ثلاث مباحث أساسية فالمبحث الأول عرضنا فيه مفهوم التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري وعوامله والمبحث الثاني عرضنا فيه مظاهر التغير ومؤشراته أما المبحث الثالث يخص التغيرات المجتمعية التي مست

المجالين (ريف، حضري)، ثم تطرقنا إلى الإطار الميداني للدراسة والذي قسمناه إلى كل من الفصل الرابع والخامس والسادس بحيث قمنا أولا بعرض إجراءات البحث الميداني وتتمثل في اختيار العينة التي تتكون من 533 طالب وسحبناها بطريقة عينة غير احتمالية قصدية واستخدمنا أدوات جمع البيانات وتتمثل في الملاحظة والاستمارة التي تعتبر أهم أداة مكنتنا من قياس وتيرة التغير في مجتمعنا، حيث وزعنا استماراتنا في أربع جامعات من مناطق الوطن وسط، جنوب، غرب، شرق، وبعد إتمام عملية الجمع قمنا بتفريغها وتصنيفها ثم التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث المستقلة، بعدها الفصل الرابع من هذا الميدان الذي يحتوي على الفرضية الأولى ونتائجها ثم يليه الفصل الخامس، الذي يحتوي على الفرضية الثانية ونتائجها وأخيرا الفصل السادس الذي يحتوي على الفرضية الثالثة وبعرض أيضا نتائجها وأخيرا خاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1- الإشكالية

2- الفرضيات

3- أسباب اختيار الموضوع

4- تحديد الموضوع

5- أهمية الدراسة

6- أهداف الدراسة

7- التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة

8- مناهج الدراسة

9- المقاربة النظرية للدراسة

10-الدراسات السابقة

11- مجالات البحث

1-الإشكالية:

الاختيار للزواج من المسائل الحساسة والحاسمة التي يمر بها الإنسان لأنها تعد المرحلة الفاصلة من مرحلتين من حياته، مرحلة العزوبة ومرحلة الزواج وهو يعتبر سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع. والاختيار للزواج يعتبر مرحلة هامة من مراحل الزواج وهي عبارة عن طريقة اختيار شريك الحياة لدى كل من الرجل والمرأة ويقوم ذلك على صفات يرغب أن يتحلى بها شريك الحياة وهذه المواصفات تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تختار على أساس المكانة الاجتماعية للأسرة أو الفرد والبعض الآخر يختار على أساس المركز الاقتصادي للأسرة أما البعض الآخر يولون اهتماما للحب والتفاهم والانسجام بين الرجل والمرأة.

لذا فالزواج كواحدة من الظواهر الاجتماعية التي يمكن لنا من خلالها التوقف عند خصوصيات أو مميزات المجتمع الذي يكون فيه في مرحلة تاريخية معينه بصيغة أخرى يمكن لنا أن نعرف درجة التطور التاريخي لمجتمع ما بالعودة إلى الواقع والمنطق الذي يرأس آليات الزواج لكن في الاتجاه المقابل، إذا كان الزواج يحدد أو يسمح لنا بقراءة مستوى معين من تطور المجتمع ومعرفة مدى التغيرات التي ميزته، فإن تصور اختيار الشريك والزواج يتلقى ما يعرفه المجتمع من تغيرات وتحولات تعمل على إعطائه وجودا معينا من خلال بلورة أشكل وعي وتمثلات وضروب سلوك يتصف بها واقع الزواج في لحظة تاريخية معينة ،إن التحضر والتحولات في وظائف العائلة وخاصة وظيفة الإنتاج الاقتصادي تؤدي إلى تغيير علاقات السلطة المرتبطة بالسن والجنس وإلى الاستقلالية المتزايدة للزوجين عن شبكة القرابة . إن تعليم الإناث و إكتساب النساء مكانة قانونية وحصولهن على مهنة، كل هذا يشجع علاقات المساواة بين الجنسين ويؤدي إلى إعادة تحديد الزواج أكثر وأكثر، هكذا إذن يمكننا القول والربط أن هناك علاقة بين ظاهر الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي فعلى هذا الأساس سوف نقوم بمحاولة الكشف والقراءة عند واقع تصورات الاختيار للشريك في المجتمع الجزائري لكل جامعة من الجهات الوطن، الشرق والغرب والجنوب والوسط في ظل جملة من التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري التي تتقاطع مع تغيرات متعددة التي عرفها الأفراد.

كما أن واقع الزواج في المجتمع الجزائري الحالي يختلف عما كان عليه على الأقل منذ العشرية لأن كل عشرية أي منذ تاريخ الجزائر الحديث إلا وحملت معها جملة من التغيرات تنعكس على واقع الرباط الاجتماعي فالمجتمع الجزائري الحالي يختلف في كثير من مظاهره عما كان عليه لجملة من الأحداث التي حصلت في الجزائر تعتبر نقطة تحول هامة في قراءة طبيعة المجتمع الجزائري الحالي ناهيك عن الاختلاف الهائل الجذري المميز للمجتمع

الحالي والمجتمع الذي سبق في الستينات القرن الماضي ،عرف المجتمع الجزائري مائة وثلاثون سنة ولا يزال يعرف تحولات عميقة وممكنة، بحيث لا يوجد مجال لم يمسه التحول لقد اهتزت أعمدة النظام التقليدي أو سقطت بسبب الوضع الكولونيالي والحرب لقد تفتت البرجوازية الحضرية وتشتت إن القيم التي كانت تحملها وتحافظ عليها اجتاحها بروز إديولوجيات جديدة وظهور تدرج جديد داخل المجتمع، والذي كان لظاهرة اختيار الشريك والزواج حيزا هاما ضمنه، لذا نجد أننا أمام منطق مغايرا تماما وآفاق نظام اجتماعي يحمل في طياته معايير وقيم وضروب سلوك مختلفة تماما عما سبق كان سائدا في العقود السابقة الماضية ، هذا ما يجعل من أشكال الاختيار للزواج تعابير قائمة على نماذج لتمثلات سلوك متميزة بحيث كان المجتمع الجزائري محل عمل آليات اجتماعية مست مختلف جوانب الحياة الاجتماعية التي أصبحت لها تأثير في نسبة العلاقات الاجتماعية بحيث كل هذا أدى إلى بروز أنماط سلوكية وممارسات وتضارب تمثلات اجتماعية بحيث أن الجزائر تبنت نموذج تنمية كان يهدف لعصرنة المجتمع الذي سيغير ملامح المجتمع الجزائري من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يترأسه منطق العصرنة الذي سيعيد الأطر للعلاقات الاجتماعية في كل مستوياتها، هذا الاعتقاد الذي هيمن على أصحاب هذا التصور هو أن العصرنة الاقتصادية ستفتح لا محالة الطريق أمام عصرنة المجتمع في معادلة آلية ، إذ أن المجتمع الجزائري لم يصل الى العصرنة والتطور من منظور النموذج التنموي، فالمجتمع الجزائري الذي عرف نماذج استهلاك ثقافي نتيجة توسع مجال استهلاكه الإعلامي على مطلع التسعينات إلى يومنا، كل هذا جعل هذا المجتمع يصغي في إطار مسعى تثاقفي إلى تجارب الآخرين ويطلع عليها. وهذا ما يجعلنا أمام عدة اعتبارات وممارسات اجتماعية جديدة من شأنها أن تعطي أطر جديدة للرباط الاجتماعي بعيدة كل البعد عن نظام تضاربي معين يخص العلاقات بين الأفراد فلقد أصبحت العائلة الجزائرية لا تتدخل في اختيارات أفرادها للزواج فالعائلة لم تصبح الهيئة الوحيدة للتنشئة الاجتماعية فأصبحت ابتدائية، أصبحت التصورات والتماثلات في اتجاه مغاير الذي كان عليه آنفا فيما يخص طبيعة العلاقة الاجتماعية بين الأسر لنظام الاختيار للزواج لذا نقف أمام العمل وسلوكات وتصورات وممارسات مغايرة تماما وعلى هذا الاعتبار أن الواقع الاجتماعي الجزائري عرف تغيرات جذرية مست العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسة. وبما أننا ندرس المجتمع الجزائري فقد تدخل في نظام الزواج عملية الاختبار التي تهيكل عدة عوامل أساسية كالتربية والتنشئة الاجتماعية الأسرية للأفراد والظروف التي تحيط بالأسرة والأفراد فقد تختلف حاجة الأفراد باختلاف النسب ودرجة النضج من الجنسين فالفرد الذي يعتمد على والديه اعتمادا كليا تتناقص لديه درجة النضج لكن كلما ازداد سنا وتعلما واحتكاكا بالوسط المعاش تتناقص حاجة الوالدين ولكن يبقى حرص الآباء دائما موجودا حين يزداد قلق الأسرة خاصة عندما يكون الأفراد مقبلين على الزواج

وتشكيل عائلة،والتي تعتبر إرثا اجتماعيا حين يوفر الآباء مستقبل زاهر لأبنائهم وبالنسبة للأفراد المتعلمين الذين مهم بصدد الاختيار للزواج بانهم يملكون الكفاءة ويوفرون لأنفسهم حرية الاختيار وهذا ما ساعد على التغير الذي طرحناه سابقا والذي طرأ على المجتمع الجزائري والذي تراجع فيه إصرار الآباء على إتخاذ القرارات وأصبح الاختيار شخصي مع عدم إهمال العوامل التي تقوم على إنجاح عملية الاختيار أو الانتقاء الشخص المناسب وكذا عدم الانطلاق من بعض المفاهيم الخاطئة التي سرعان ما تنكشف لاحقا إذ يتطلب الزواج مرحلة تمهيدية كالتعارف مثلا من كلا الجنسين على بعضها وهنا تدخل المعرفة الجيدة قبل الاقتران لتبادل الأفكار والخبرات لديهم وكذا التوافق والتبادل لكلا الطرفين.

ومن جهة أخرى كان الزواج في السابق بمثابة النموذج المثالي الذي افتقده المجتمع لأن على حسب بعض مبحوثينا أن الزواج في السابق محاط بكل ضمانات النجاح الفردي والاجتماعي أمام الزواج الحالي الذي يرى فيه أن ميزته عدم الاستقرار حيث " لم تعد مؤسسة الزواج طقسا يسجل الدخول في الحياة الزوجية، وسيتم الحط من قيمة الزواج، إن كان هذا الزواج مؤسسة تعمل على إعطاء شرعية للحفاظ على العلاقة بأي ثمن[1].

فعلى هذا يرى أن الموقف الجمعوي الذي يدفع على الأقل مستوى التصورات إلى مقاومة التغير الذي من شأنه أن يمس ظواهر اجتماعية معينة على غرار الاختيار للزواج نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي يكون موضوعا لها أي نظام اجتماعي، فالزواج في ملامحه ظاهرة تختلف عن الزواج سابقا لأن بكل بساطة عرف المجتمع تغيرات عديدة ومتنوعة في جميع الأصعدة والمجالات، فها هو النظام التعليمي الذي سمح لأعداد هائلة من الجزائريين للوصول إلى مستويات دراسية هامة وها هو أيضا المجال الحضري الذي يعرف هو الآخر تغيرات عند بروز ظاهرة التحضر والتمدن في ظل واقع سكاني جديد متميز بتنقل هام نحو المدن نتيجة انطلاق استراتيجية التصنيع أي أن عملية التحضر هي في الأساس نوع من الحراك السكاني يدفع إلى السكان أو الأفراد نحو المدن إضافة إلى عدد هائل من السكان إلتحق للعمل في القطاع الاقتصادي الناشئ مع عملية التصنيع إلى غير ذلك، كلها مؤشرات التغير الاجتماعي التي مست المجتمع الجزائري وعلى إثرها تغلغلت في تصورات اختيار الشريك وأبرز ذلك نوع من الحرية أي حرية الأفراد في الاختيار نتيجة بروز تغير استراتيجي هام للسكان وسط ضروب سلوكي للأفراد أدى إلى تغير ذهنيات الأفراد حول الاختيار وتصورات الشريك في الاقتران التي على أثرها ظهرت أنماط وتصورات لدي الأفراد جديدة ومحمولة بحرية الاختيار على أساس مقايس مختلفة ومعينة كلها إدراكات من الظواهر الاجتماعية

[1] François de singly , le soi , le couple et la Famille, Nathan, Paris, 1996, P265.

البارزة الحديثة والذي جعل من الزواج في حد ذاته يحمل في طياته مميزات وخصائص اجتماعية معينة لأن التغير الاجتماعي يصيب الظواهر ويلج الضمير الجمعي الوطني لذا تغير ما يدركه الأفراد المكونين للمجتمع بكيفيات ليست منسجمة ومتشابهة بالضرورة فهو إدراك يتجاوز حدود رغباتهم ونزواتهم الشخصية على اعتبار أن الزواج ظاهرة اجتماعية خاضعة لمنطق سير اجتماعي يتجاوز الضمائر الفردية.

إذ سوف ننطلق من القراءة السوسيولوجية التي تسمح لتصورات اختيار الشريك بحيث اهتم العديد من العلماء والمفكرين في طرحهم وفي نظرياتهم لتصورات ما يكون عليه الشريك وكيفية اختباره.

ومن خلال هذا الطرح الذي يهتم بالتناول لأهم التصورات التي يختارها الطلبة الجامعيين أو النخبة المثقفة التي هي مجرى بحثنا أو بصدد البحث فيها، لما يجب تصور أن يكون شريك الحياة وهنا يكون شاغلهم التفكير في الزواج إذ لديهم مواصفات ومؤهلات التي يجب أن تكون مرتبطة بمقاييس معينة من أجلها ان تحقق التكافؤ بين الطرفين لاعتبار هذه المرحلة الاختيارية وتلك التصورات من أصعب ما يواجه الحياة في مسألة مفاهيم أفرادها التي تبنى من خلال شكل العلاقات التي تكون مبنية على التجانس في الجانب الاجتماعي وكذا المستوى التعليمي وغيرها من الجوانب.

فمن خلال هذا البحث المتواضع سوف نسلط الضوء على تلك المؤشرات والمقاييس للأفراد والأسرة على أن الاهتمام بالاختيار لشريك الحياة والكشف لعدة اعتبارات من خلال المبحوثين وتوضيح الخلل أو الصراع للحد منه والتعامل معه بشكل طرح الاستقرار الأسري للأفراد وعلى هذا كانت دراستنا للطلبة النخبة المثقفة (ماستر) في تصورات اختيار الشريك وكذا ننطلق من فكرة أساسية وهي التغيير الحاصل في المجتمع الجزائري خاصة من حيث تعلم الأفراد ودور تعلمهم الذي أعطاهم حرية أكثر في الاختيار بحيث يبقى الاختيار رهينة ثقافة الأفراد المقبلين على عملية الاختيار وخاصة تعلم المرأة وعدم معارضتها وخروجها للعمل مما أعطاها الحق في تأخير سن الزواج وإتمام دراستها أو ترقيتها في عملها ومن هنا تكتمل حرية المرأة في تقديم أو تأخير زواجها دون أن ننسى أنه حريتها (المرأة) انعكست أيضا على ارتفاع معدل العنوسة أمام أيضا رجوع أو رغبة الشباب في الزواج المبكر وذلك يعود إلى الظروف المحيطة بهم ويفضلون حتى تكون لهم استعدادات خاصة وظروف مهيأة من جميع النواحي أمام هاجس البطالة التي يمثل عصب الحياة.

بناءا على تصورات اختيار الشريك والتغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع الجزائري انطلقنا من حيث تعليم المرأة وكذا عملها باعتبار أن الجانب المادي يساعد على تسير الحياة الاجتماعية بين الطرفين وغيرها من

العوامل والمستويات الحاصلة وكذا التغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري من زاوية تغير تصورات الطلبة في اختيار الشريك من خلال التوقف على عدة خصائص مميزة وعوامل التي أنتجت جملة من التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري.

وانطلاقا من كل هذه المكاسب النظرية نصل إلى طرح الإطار العام لدراستنا باعتبارها خيطا مؤدي لتساؤلات إشكاليتنا التي تتدحرج ضمن التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري الذي أدى إلى جملة من التغيرات والتصورات الاختيارية لدى الشريك فاهتمت دراستنا بطلبة الماستر لاختيار الشريك من عدة جوانب ومقاييس اختيارية تساعد في تشكيل التكامل والتناسق لدى الزيجات.

وفي مستهل ذلك خلصنا صيغة الإشكالية للتساؤل العام كالآتي:

إن التصورات الاختيارية للشريك أدت إلى جملة من التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري والتي ميزت أربع جهات من الوطن، الشمال والجنوب و الشرق و الغرب منذ الاستقلال ، باعتباره نقطة تحول هامة في التاريخ الاجتماعي الجزائري إلى بروز نظام جديد للزواج يحمل في طياته مقاييس اختيارية جديدة ما جعله يختلف عن النظام السابق أو النموذج السابق للزواج.

وأنبثقت إشكاليتنا عن التساؤلات التالية:

1-هل أثرت التغييرات الاجتماعية في نظم الزواج؟

2-كيف يختار أفراد المجتمع الجزائري شريك الحياة؟

3-هل أثرت السلوكيات والأشكال الاجتماعية الجديدة للأفراد في عملية الاختيار؟

2- فرضيات:

1-أدت التغييرات الاجتماعية المتعددة إلى بروز نظام جديد في الزواج، قائم على الاختيار.

2-يختار أفراد المجتمع الجزائري شريك الحياة على أساس المستوى التعليمي.

3-يتأثر الأفراد في عملية الاختيار بمساندة عمل المرأة.

3-أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع وهو الاختيار للزواج، على أنها مرحلة مهمة في الاختيار بحيث أنها تمثل مرحلة انتقالية يجب أن تحضى بالكثير من الاهتمام والدراسات المعمقة، ولحساسية تلك المرحلة التي تشوبها نوعا من الاضطرابات على جميع الأصعدة، ناهيك على ما تخلفه بعد الزواج في حالة عدم الاهتمام وعدم إعطائها الجهد والوقت التي تستحقه بحيث أنها مرحلة مصرية في حياة الأفراد وكذا محاولتنا لحصر أهم المشكلات التي تعتري وتعترض الشباب في هذه المرحلة وكذا تسليط الضوء على أهم التصورات الاختيارية من حيث أنها تتماشى مع الحراك الاجتماعي والتغير في الذهنيات، على أن الطلبة الجامعيين كان لهم الحظ في الحصول على مستوى لا بأس به من التعليم الجامعي يؤهلهم لاتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وكذا محاولة معالجة موضوع الاختيار من حيث كونه يتم بطريقة اختيارية أو إجبارية والخوض في أهم تطورات الأفراد بشأن الاختيار، كعمل المرأة وتعلمها الذي أعطاها نوعا ما حرية في الاختيار وأيضا معرفة حدود الحريات الفردية في العملية الاختيارية.

4-تحديد الموضوع:

هو إبراز الجوانب التي سنقوم بدراستها بصورة واضحة، وذلك إنطلاقا من إشكالية الزواج ونظمه الاختيارية وتصورات الطلبة في اختيار الشريك والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري وهكذا حسمنا المواضيع التي سندرسها في هذا البحث من حيث المضمون ويتمثل ذلك:

1- يخص بحثنا طلبة الجامعة في مناطق المجتمع الجزائري شرقا وغربا ووسطا وجنوبا.

2-التطرق لأهم المقاييس الاختيارية للزواج التي هي من محل اهتمام مبحوثينا ومن المؤكد أنها أحدثت تغيرا في نظام الاختيار للزواج.

3-تطرقنا إلى مؤشرات التغير الاجتماعي الجزائري ألا وهي عمل المرأة وتعليم المرأة في الجزائر بحيث أعطاها حرية في الاختيار وخوضها في شتى المجالات دون ان ننسى التعليم الجامعي سواء للفتاة أو الذكر.

5-أهمية الدراسة:

اخترنا دراسة تصورات اختيار الشريك والتغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري ولحساسية هذه المرحلة ألا وهي مرحلة الاختيار ولما تنجم عنها من اضطرابات من جميع الجوانب بحيث لاحظنا من خلال تعايشنا لأفراد المجتمع الجزائري باعتباره مجتمعنا الأصلي، اهتمام مبحوثينا لمرحلة اختيار شريك الحياة وتغيير الذهنيات خاصة لدى مبحوثينا ألا وهم طلبة الجامعة وذلك لظهور أو النظر لمقاييس جديدة للاختيار تحث على أن التعلم وحرية المرأة أعطاهم نوع من الحرية في الاختيار وهكذا تتجلى أهمية دراستنا في إظهار أهم المقاييس الاختيارية وكذا لإظهار أسباب عوامل التغيير ومؤشراته ومظاهره في المجتمع الجزائري.

6-أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الموضوعي وهو إثراء المكتبة الجامعية لهذه الدراسة الاجتماعية للبحث الميداني، للموضوع أيضا أبعادا اجتماعية ونفسية جديدة وللتعمق أكثر في هذه المواضيع وكذا إنه من المواضيع الحساسة ولنقص الإجابة عليها بشفافية لأنها موضوعات شخصية تمس حياة الفرد، والكشف أيضا من الجانب العملي للدراسة هو الكشف عن جوانب التغيير الاجتماعي ومؤشراته، وكذا تعزيز الجهود للبحوث السابقة في الدراسات الاجتماعية من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة في دراسة الأفراد ومعرفة الأبعاد الجديدة التي يأخذها الزواج ومعرفة مدى حرية الأفراد أثناء عملية الاختيار خاصة لإدراكنا أهمية هذا الموضوع في الوسط الجامعي والرؤيا المستقبلية خاصة عند الفتاة فيما يتعلق بالزواج.

7-التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة:

-التصورات:

لقد وضع العديد من العلماء أهمية دراسة التصورات على أنها انعكاس لنمط التفكير، ومن أهم هؤلاء المنشغلين بهذا المجال "موسكوفيسي" حيث يقول:" إن التصورات الاجتماعية داخلعالم الإدراك الحسي .يساعد على تأسيس المعتقد بتحويل كل معلومة جديدة من خلال. نماذج مبنية اجتماعيا' يقوم الفرد بتعيينها وتحديد سلوكه في محيطه وتنسيق وضعه مع الجماعة "[1].

فالباحثة " **جودلي**" ترى أن التصورات هي جماعية مصدرها المجتمع، كما أنها تختلف عن المعرفة العلمية لذلك فهي تعتبرها معرفة عامية تساهم في التحكم في تصرفاتنا وسلوكياتنا.

[1]Moscovici Serge, La psychanalyse, son image et son public, P. U .0 ,Paris, 1976, p46.

أما "**دور كايم**" فنجده يقول : " إن التصورات الاجتماعية هي ظواهر تتميز عن باقي الظواهر في الطبيعة بسبب مميزاتها الخاصة بدون شك فإن لها أسباب وهي بدورها أسباب، ويضيف إن إنتاج التصورات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه الأفراد ولكنها بقايا لحياتنا الماضية، إنها عادة مكتسبة، أحكام مسبقة ميول تحركنا دون أن نعي أو بكلمة واحدة إنها كل ما شكل سماتنا الأخلاقية "[1].

بعد "**إيميل دور كايم**" أول من استعمل وذكر مصطلح التصورات الاجتماعية حيث قارن بين التصورات الفردية– والتصورات الجماعية بحيث اعتبر :

التصورات الفردية : هي مرحلة داخلية تسير من طرفة دماغ الفرد*، أما

التصورات الجماعية : فهي عامة ومغفلة ودائمة، حيث أنها تمارس قدر الضغط على العمل المعرفي للأفراد، إذ اقترح "دور كايم" فكر التصورات الاجتماعية كفكر نوعية ومعقدة مقارنة بالتصورات الفردية، حيث نشر "دور كايم" هذه المقارنة في مقالة مشهور له[2].

كما عرفة. " ولام دواز" التصورات الاجتماعية : " هي مبادئ تولد اتجاه مواقف مرتبطةباندماجات خاصة ضمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية، ومنظمة للسيرورات الرزية التي تتدخل في هذه العلاقات"[3].

–اختيار الشريك:

اختيار الشريك هو الاختيار للزواج وهو سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع، فكل مجتمع لديه نظم وقواعد يقوم عليها وتحكم الاختيار للزواج بين أفراده، وهذه النظم والأساليب قابلة' للتطور والتغير مع التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمع، طبقا للعادات والتقاليد ولقيم والأنماط التي تسود بين الناس لتحكم هذه العملية في حياتهم، فالاختيارللزواج يعتبر مرحلة هامة من مراحل الزواج، بل هي أولها وفي نفس الوقت أصعبها وهي عبارة عن مرحلة انتقاء شريك الحياة عند كل من الرجل والمرأة فكل شخص يقوم باختيار شريك حياته بمواصفات تختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع لأخر.

إن اختيار الزوج للزوجة في تكوين أسرة هو الاختيار الذي تتدخل فيه عوامل عديدة كالسلالة والطبقة

---

[1]Durkheim E, Sociologie et philosophie ,P. U. F, paris 1967, P 113.

[2]www. Alsumeron..Com, 07-03-2011, 1898.

[3]W. Doise . 1990,www.Bmhn.Com ,07-03-2011.

الاجتماعية والتعلم والدين والسمات النفسية والشخصية[1].

المفهوم الإجرائي:

هو انتقاء زوج من بين مجموعة من الأشخاص المؤهلين للزواج، بمعنى أننا نقوم بعملية انتقائية أو تفضيلية وهذا بالأخذ بعدة معايير كالحسب والنسب والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والطبقة الاجتماعية والمواصفات الدينية والمثل الأخلاقية.

-مقاييس الاختيار للزواج :

يعتبر وضع المقاييس عموما بتصنيف الاشخاص وبيان خواصهم ومدى مساهمتها في إسعاد وإرضاء الطرف الأخر وفقا لقاعدة معينة[2].

-العامل الثقافي:

يتكون هذا العامل من عدة خصوصيات تتمايز من حيث درجة التأثير كمستوى التحصيل العلمي للآباء ونمط العلاقات القائمة بين أفرد الأسر وجملة التصورات والمفاهيم و العادات والتقاليد السائدة في إطار الوسط الأسري"[3] ومثل هذا العامل تلك المرجعيات المجتمعية التي تقوم أساسا على الضبط ،كالأسرة لقربها ودرجة تأثيرا على الأفراد الناشئين ،هذا الوسط الذي اعتبر "**أوغست كونت**" بأنه أول وسط طبيعي واجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقي عنه المكونات الأولى لثقافته ولفته وتراثه الاجتماعي"[4] ونقصد بهذا العامل تلك الميكانيزمات الثقافية وما تحمله من أشكال للعلاقات الاجتماعية ،على أساسها يتمنى لنا درجة التكيف والتأثير المتبادل بين الثقافة التي تعبر على الإرث ممثلة بالجيل السابق وبين بين ثقافة الجيل الحالي ،بما تحمله من قيم جديدة.

-العامل الاجتماعي:

إن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي أي القومي، فالربطة الاجتماعية هي تربط الجماعات البشرية كلا على حدة من الأسرة إلى القبيلة إلى الأمة هي أساس حركة التاريخ

إن العلاقة بين فرد وجماعة هي علاقة اجتماعية أي علاقه قوم ببعضهم بعضا فالأساس. الذي كون القوم

---

[1] احمد زكي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 260.

[2] أحمد زكي، نفس المرجع، ص 270.

[3] وطفة علي اسعد، علم الاجتماع التربوي، دمشق، جامعة دمشق، 1993، ص 131.

[4] الخشاب مصطفى، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة، 1981، ص 23.

هو القومية إذن تلك القضايا هي قضايا قومية والعلاقة القومية هي العلاقة الاجتماعية فالاجتماعية مشتقة من الجماعة، أي علاقة الجماعة فيما بينهما، والقومية مشتقة من القوم ،أي علاقة القوم فيما بينهم، فالعلاقة الاجتماعية. هي العلاقة القومية.

– العامل المادي:

"يتحدث هذا العامل من خلال مقاييس للمستوى المعيشي للأفراد كمستوى الدخل المادي وأنماط الاستهلاك وطبيعة العمل وشكل المهنة"[1]

وفي هذا التناول تم ادراج أهم المؤشرات التي تحدد تصور الاختيار على هذا النمط من خلال عمل المرأة ومشاركتها في مصاريف البيت ، ونظرا لعدة مستويات اجتماعية أصبح الاهتمام بالجانب المادي أمز شديد الأهمية وذلك رجع أساسا ، إلى التحولات على مستوى الذهنيات داخل المجتمع الجزائري وفي هذه الحالة "أردنا أن نقيس شدة ارتباط النخبة بالوضع المادي وترتيبه من حيث الأولويات التي وجب على الشريك أن يتصف بها في حين كان هذا النمط من الاختيار غائب تماما في الجيل السابق والذي يمثل الآباء والأجداد.

فالأسر من حيث أنها كيان اجتماعي إلا أنها من أهم المؤسسات الإنتاجية ولإدارة المالية أو الاقتصادية مهمة جدا ونظرا للظروف التي يمر بها المجتمع الجزائري ،فإنه غالبا ما نجد تلك الأسر لا تسد أهم الحاجيات من حيث النفقة ،مما أدى إلى الاهتمام بشكل جدي في أن يكون كلا الزوجين يمتلك عملا يدر به بالفائدة للأسر

–التغيير الاجتماعي:

نقصد به التحول الذي يحدث للأشياء في المجتمع، قد يكون سلبيا وقد يكون إيجابيا. ونقصد به في بحثنا انتقال القيم المدروسة من حالة إلى حالة أخرى؛ سلبا أو إيجابا؛ مثل التحول الذي يحدث نحو قصة عمل المرأة في المجتمع الجزائري من الرفض إلى القبول أو العكس.

–عمل المرأة:

[1] مرجع سابق، علم الاجتماع التربوي، دمشق، جامعة دمشق، 1993، ص 129.

نقصد بعمل المرأة المأجور الذي تقوم به المرأة خارج البيت، سواء في مؤسسة عمومية أو شركة خاصة أو أعمال حرة، مما يسمح بالاستقلالية الاقتصادية و الاندماج الاجتماعي، من أجل المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع. ونقصد بمؤشر عمل المرأة، أنه علامة عن مدي تقدير وتثمين عمل المرأة من قبل أفراد المجتمع الجزائري من حيث أنها قوة عمل هائلة تاهم في رفع الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التطور في المجتمع؛ يمكن ملاحظتها للفصل بين الماضي والحاضر.

8- مناهج الدراسة :

تختلف المناهج من حيث توظيفها كأدوات بحثية ، تبعا للاختلافات التي تمس الموضوع نفسه وهذا بمعني أن الباحث ليست له إرادة في إختيار هذه الأخيرة ، بل كان له أن يخضع لما تمليه عليه طبيعة الموضوع وخصوصياته .

إلا أن المناهج على إختلافها تسعى بشكل صحيح و مسطر إلى وضع الموضوع في إطاره الإيجابي ، قصد التحكم فيحيثياته وتبسيطها قدر الإمكان، فالمنهج عموما هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية"[1] ، حيث يؤدي الإستعمال الأمثل للتقنيات والمناهج إلى كشف حقائق كانت مجهولة أو التصديق والتأكد من فكرة وقياس جوانب الصحة فيها ، أو على الأقل رفع اللبس والغموض على بعض جوانبها ، لذا فان حرصنا على إختيار هذه المناهج التحليلية كان بناءا على ما سبق.

وبشكل عام فان "المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة ,إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين تكون لها جاهلين ، وإما البرهنة والإثبات حين نكون له عارفين "[2]

وبما أننا في مستهل هذا الموضوع نحاول أن ندرس أهم الميولات التصورية للنخبة وأثر تكسبها وتعلمها على بناء تخمينات مستقبلية أو بالأحرى ما سيكون عليه شريك الحياة إنطلاق من ثقافة محلية قد تأثر بشكل بالغ الأهمية على منطق تفكيرهم ، وقد استعملنا من خلال هذه الدراسة مجموعة من المناهج البحثية من خلالها يتم الإحاطة بجوانب الموضوع .

[1] عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995، ص89.

[2] محمد عاطف غيث ، تاريخ التفكير والإتجاهات النظرية في علم الإجتماع ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975، ص182.

وعلى هذا الأساس تقوم دراستنا على عملية منهجية يستخدم فيها الباحث خطوات معينة ومنها ذالك الأسلوب أو المنهج المتبع في البحث.

– المناهج:

– المقاربة التاريخية:

هذا المنهج الذي يهتم بدراسة الظاهرة وتتبع مراحل تطورها ، من شكلها في الماضي إلى ما هي عليه الآن هي طريقة شائعة الاستعمال نظرا لأهميتها في إطار نظرة شاملة للموضوع تسمح لكل من الباحث والقارئ إلى الفهم الصحيح للمشكلة .

إن إستعمال المقاربة التاريخية هي لجوء إلى الماضي قصد دراسة الظاهرة وتحليل إشكاليتها المطروحة لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، فهم حيثيات الواقع الحالي و تنظيم أولوياته دونما الرجوع إلى أصل الظاهرة نفسها.

"وهو من أهم المناهج التي تعول عليها العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه، ويعتمد هذا المنهج على الجمع و الإنتقاء والتصنيف و التأويل الواقع ، من ثم كان العمل الأول للمؤرخ (الباحث) هو الإهتداء إلى الواقعة "[1] ومحاولة فهمها وقد إستعملنا هذا المنهج في الجانب النظري للدراسة ، وذلك يظهر من خلال تناول ظاهرة الإختيار في مراحل عدة من التاريخ الإنساني ورصد أهم التغيرات التي ساعدت على ذلك ، وقد تم إدراج هذا المنهج للإعتبارات التالية:

1– قصد رصد أهم التغيرات في الصيغ الإختيارية وأشكاله و الأنماط التي تؤثر فيه بشكل مباشر .

2– نقل القارئ بصورة تدريجية عبر التاريخ وذلك من شأنه تسهيل عملية الفهم لديه ، في حين نجد أن هذا المنهج يعطي صورة أشمل وأدق من حيث التناول .

3– إعطاء صورة تاريخية عن تغير نمط التفكير الإنساني .

4–التعبير عن التاريخ على أنه يمثل إرث ثقافي و إجتماعي مهم ، لا يمكن الإستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

– المنهج الوصفي التحليلي:

تم الاستعانة بهذا المنهج كونه "يساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق.... ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات و الحقائق عن

[1] محمد محمد قاسم ، مدخل إلى مناهج البحث العلمي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 ،ص122.

المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقف على دلالاتها "[1].

ويساعد هذا المنهج على تبسيط الظاهرة محل الدراسة ، بطريقة منظمة عن الإتجاهات والميولات الكامنة داخل تلك الآراء والحقائق من أجل توظيف هذه الإستنتاجات لصالح البحث "وتستخدمه العلوم الإجتماعية ويعتمد على الملاحظة بأنواعها ، بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات ويعد المنهج الوصفي أكثر

المناهج ملاءمة للواقع الإجتماعي ، كسبيل لفهم ظواهره وإستخلاص سماته"[2]

وقد أستخدم هذا المنهج للإعتبارات التالية:

1- لتحديد ومعرفة الدور الذي يلعبه كلا من الأسرة وعامل التعليم في التأثير على درجة الحرية في الإختيار .

2- إمكانية الحصول على بيانات عامة عن الأنساق المجتمعية ومظاهر التحول على مستوى الذهنيات للفئات المدروسة والتي تمثل الزيجات المستقبلية.

3- التقرب أكثر للموضوع من حيث الوصف والإستنباط عن طريق الملاحظة .

4- هيئة القارئ للدخول في الجوانب الأخرى للدراسة .

وفي الأخير تم من خلال إدراج المنهج الإحصائي وذلك قصد تحليل الجداول والنسب المئوية، المعبر عنها من خلال الإستمارة والتحليل بنوعيه ، الكمي الذي يهتم بتحليل الجداول والقيم والتحليل الكيفي وفيه يتم عرض أهم المقارنات و التعليقات على تلك النسب وإعطاءها الأبعاد الحقيقية لها.

9- المقاربة النظرية للدراسة :

يربط البحث العلمي عادة بالإطار الفكري الذي يتمثى في النظرية أو المقاربة السوسيولوجية التي يعتمد فيها الباحث على ما جاءت من مصطلحات وأذكار تدعم موضوعه، إنها تخضع لمجموعة من القواعد والأساسيات التي من خلالها تم تحليل الظاهر وأبعادها، .أما فيما يخص النظرية التي سنعالج من خلالها تصورات الاختيار لدى طلبة الماجستير، ولدى حد قول "عبد الباقي هرماسي" : " أن البحوث في حقل علم الاجتماع عموما قد تأثرت من خلال المقاربات بالنظرية الوظيفية " فتركزت الدراسات حول العلاقة الوظيفية بين القيم الدينية والنظم

[1] الرفاعي حسين أحمد، مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية و إقتصادية ، عمان ، دار وائل ، ط1 ،1996، ص122.

[2] محمد علي محمد ، علم الإجتماع و المنهج العلمي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .198، ص 186.

الاجتماعية، أي أنه وقع النظر إلى الظاهر الدينية في أبحاثها الوظيفية وفي مدى تأثيرها في نسق العلاقات الاجتماعية ككل، وليست لمنظومة قيمة مستقلة بذاتها"[1]

بالإضافة إلى أن النظرية الوظيفية سلطت الضوء على العلاقات الاجتماعية والأساليب الفعلية التي تطرح التكامل والتكيف بين القيم التقليدية والقيم المستحدثة، فمصطلحات هذه النظرية مثل التكامل والتكيف والاندماج، كل هذه المصطلحات هي شروط أساسية حسب هذه النظرية لأجل التكامل الوظيفي داخل المجتمع ككل والأسر بالأخص.

وكذا اهتمت بتقسيم الأدوار داخل الأسر انطلاقا من خصوصية كل فرد داخل هذا التنظيم ويؤكد هنا "**ميرتون**H.merton"بضرورة الاجتماع ويعتبر أن الوظيفة هي تلك النتائج والآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في النسق المعين"[2].

نجد أن النظرية الوظيفية ساعدت كثير على فهم العلاقات منها الأسرية بالأخص والاختيار للزواج وذلك على اعتماد على ما جاءت به من مصطلحات التي من خلالها تم تحليل أهم جوانبها التي تطرح الاستقرار والتكيف الذي يهتم به الطلبة يظهر في الكثير من العوامل كالتعلم وأهم الصفات التي تتوجب في الشريك.

أما النظرية الثانية التي اعتمدنا عليها من جهة أخرى هي النظرية الفعلوية أو نظرية الفعل الاجتماعي التي من خلالها تم تحليل أهم الجوانب الفعلية التي نطرح التكيف على أنه عامل يهتم به الطلبة وهذا يظهر في التعليم والمميزات التي يختارها الطلبة، ومن جهة أخرى نجد أن التركيبة البنائية داخل الأسر الجزائرية لا تزال قوية من حيث الضبط الاجتماعي وإصدار القرارات حيث لهاالدور الهام في عملية دمج الأفراد والبناء الاجتماعي له اثر بالغ الأهمية في إصدار القرارات، وفي هذا الصدد نجد أن التعليم له دور في نبذ الصراع وفتح باب الحوار داخل الأسرة التي ينتمي إليها المبحوثين ويظهر دور العلاقات في موضوع الاختيار لدى تركيزنا على شكل تلك العلاقات من حيث طبيعة الأسرة في التعامل مع أفرادها وتبريرا لكيفيات التي يدرك بها الفاعلون الاجتماعيون موقفا اجتماعيا، والوسائل والغايات من وراء ذلك الفعل والأساليب التي يختارون بها. وتؤكد هنا النظرية الفعلوية على التوجه الواعي والفعل الهادف على حد قول " فيبر Weber " الفعل الاجتماعي، ويرى هذا الأخير أن علينا إذا أردنا تفسير سبب الفعل الاجتماعي ما أن نفسره من جهة المعنى المقصود له ويؤكد هذه العملية على الفعل الاجتماعي

---

[1] عبد الباقي الهرماسي ، علمالاجتماع الديني المجال والمكاسب والتبادلات، ندوة الدين في المجتمع الغربي، الجمعية العامة لعلم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سنة 1990، ص18.

[2] محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1986، ص 459 .

العقلاني لأنها تشكل أعلى أشكال الفعل، من حيث يرى الفاعل أو الأفراد الوسائل المتاحة لتحقيق غايات معينة وقد قسم " فيبر " بالإضافة إلى كون الأفعال عقلانية وغير عقلانية إلى تصنيفها إلى أفعال وحدانية تتحكم بها عموما الحالات الوحدانية العاطفية وأخرى تقليدية في رأيه محكومة بالعادات والتقاليد التي تنشأ من خلالها للاجتماع الاجتماعي .

كما اعتمدنا أيضا على نظرية التغيير الاجتماعي كمنطلق أساسي لتحديد أهم التغيرات التي طرأت على التصورات اتجاه هذه الظاهرة من خلال مختلف التغيرات الاجتماعية والثقافية التي لمسها كل من المجتمع والأسرة من ثم الفرد .

فقد عرف " محمد عاطف غيث " التغيير الاجتماعي بأنه : " يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والتنظيم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك كناتج للتغيير، إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعية أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية[1]".

وعوامل التغيير توجد في البناء الاجتماعي وتوجد في ثقافة المجتمع كما توجد خارج المجتمع والثقافة وهذا ما يراه الكثيرون من علماء الاجتماع[2].

فهكذا تعتبر نظرية التغيير الاجتماعي منطلقا أساسيا في هذه الدراسة من أجل تتبع ظاهرة اختيار الشريك ووصفها من مختلف جوانبها ومحاولة التعرف على التغيرات التي كان لها الأثر في وجود مثل النوع من العلاقات داخل المجتمع الجزائري.

وفي مشمل هذا البحث الذي خضع إلى تصورات الطلبة وقياس درجة ممارستهم لحريتهم في الاختيار دون أن ننسى تأثير المجال الأسري والاجتماعي.

ومن كل ما سبق حاولنا من خلال المقاربة المنهجية الزاوجة بين كل من نظرية الوظيفية على أنها تهتم بشكل واضح على الممارسات الجماعية التي وجب للفرد أن يخضع لها لخلق بناء متكامل الوظائف وكذا تطرقنا إلى النظرية الفعلوية أو الفعل الاجتماعي على أنها تهتم بالجانب الشخصي للفعل وكذا نظرية التغيير الاجتماعي على أنها تهتم بتغيير ذهنيات الأفراد التي كان لها الأثر في العلاقات، وفي تحديد أهم التصورات الاختيارية انطلاقا من الجوانب التعليمية والمعرفية التي تخص الأفراد العينة.

---

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995،ص 415.

[2] محمد الجوهري، علم اجتماع النظرية ،دار المعرفة الجامعية، 1997،ص 210.

10- الدراسات السابقة :

-دراسة للباحثة "صباح عياشي":

بعنوان : " اختيار مقاييس تكافؤ القرنيين والتغير الاجتماعي والثقافي "

انطلقت الدراسة من مجموعة تساؤلات هي:

ما هي الصيغة الجديدة لأخذ القرار لمعرفة ما إذا كان هناك تراجع في الهيمنة الكلية للوالدين، وهل هناك صيغة تفاهم بين الأولياء والأبناء ؟

بالنسبة لمقاييس الاختيار :

هل تم الاحتفاظ بنفس المقاييس أم هناك إضافة ونقصان ؟ هل يتغير معني كل مقياس مع تطور الزمن ؟

للإجابة على هذه التساؤلات صاغت الباحثة الفرضيات التالية : لقد تقلصت الهيمنة الكلية للوالدين في عملية الاختيار القرين (ة) وأصبح الشخص يختار بنفسه (ها)

كلما ارتفع المستوى التعليمي تعددت وتوسعت تفسيرات مقاييس الاختيار .

أما بالنسبة للمنهج المتبع في الدراسة فهو المنهج التجريبي، أما العينات فهي العينة الطبقية، المتعمدة، التراكمية (الكرة الثلجية) ولقد احتوت على 302 شخص منها 150 رجل و153 امرأة، وهذا بالإضافة إلى عينة صغيرة تمثل الأولياء مكونة من 10 أشخاص.

استعملت الباحثة تقنية استمارة المقابلة وكذا تحليل المحتوى .

ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية : فلقد حدث بالفعل تغير معتبر حيث أن طريقة الاختيار كانت ترتكز في الماضي كلية على الأهل دون تدخل المعني(ة) بالأمر ودون إعطاء وجهة نظر (ها) ما أثبتت الدراسة أكثر من نصف المبحوثين يفضلون طريقة الاختيار الشخصي بينما لا يخص الاختيار عن طريق الأهل إلا نسبة معينة فقط، وخلصت إلى نتائج منها تمسك الرجال عموما بالنمط التقليدي للأسرة، كما أن الرجال يرون أهمية المستوى التعليمي للمرأة لمهامها في البيت ولفهم المحيط الخارجي، كما خلصت إلى تباين مواقف الرجال العمل المرأة من مؤيد ومعارض، كما خلصت إلى أن الفئات غير المتعلمة تدافع عموما على النظام التقليدي للأسرة وتقف ضد

التغيير، بينما الفئات المتعلمة تدافع بعجلة التغيير إلى الأصام دون أن تسعى إلى تهديد الركائز التقليدية للنظام الأسري كتقسيم الأدوار وقوامة الرجل، حيث تمزج بين النموذج التقليدي والمتطلبات الحديثة[1].

– دراسة للباحثة " أيت سي علي شفيعة "

بعنوان : " اختيار الشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية "

انطلقت الدراسة إلى انتقاء العينة على أساس الأزواج " les couples " وبينت الباحثة أنه من الصعب جمع المعلومات من المبحوثين في مساكنهم.

اما بالنسبة للتساؤلات فلم نجد أي تساؤلات ولا فرضيات حيث تدخلت إلى أنواع المناهج المستعملة في بحثها حيث اعتمدت على : المنهج المسح الاجتماعي والمنهج الإحصائي التحليلي وكذا منهج دراسة حالة التدعيم الدراسة الميدانية، أما بالنسبة للعينة لقد احتوت 30 ثنائي أما تقنيات البحث فهي الاستبيان فكانت الأسئلة مشتركة بين الزوجين كما استعملت المقابلة الشخصية : المجال البشري يشمل المجال في البحث عن المتزوجين فكانت العينة المبحوثين يسكنون الجزائر ولا يتجاوز سنهم الأربعين عينة عشوائية.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية : إن الأسر الجزائرية ما زالت محافظة على أغراضها وأساليبها في الزواج كالزواج التبادلي بين أبناء العمومة والخؤولة وكذا الزواج الداخلي والخارجي والمتجانس كما استخلصت أن أغراض الزواج لم تتبدل وهي الاتفاق على المهر، حفل الخطوبة، حفل الزفاف وكذا عادات فترة الزفاف (الحمام الحنة)، خاتم الخطوبة، كما تطرقت الباحثة إلى أن ظروف الأسلوب الاختياري تبدلت نوعا ما في السابق فتراجع الاختيار الوالدي وأصبح الاختيار الشخصي وهو الشائع ومعظم المتزوجون يفضلون الاختيار الشخصي وخاصة بما أن الدراسة التي وقعت فيها الباحثة دراستها وهي الجزائر العاصمة فهي تختلف عن بقية الولايات بكونها متحضرة ومختلطة أي يقطنون فيها أناس منحدرين من عدة ولايات[2]".

– دراسة للباحث : " محمد بوعليت "

بعنوان " أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري "

---

[1] صباح عياشى، اختيار مقايس تكافؤ القرنيين والتغيرالاجتماعي والثقافي، دراسة سوسيولوجية حول اختيارالقرين لدى الشباب في منطقة الجلفة ، مداخلات الملتقى الوطني الأول، ولاية الجلفة، الحرية والمجتمع،المركز الثقافي الإسلامي بالجلفة، ص 79 – 94.

[2] شفيعة أيت سي علي،اختيارالشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية ، دراسة ميدانية داخل الأسرة الجزائرية (الجزائرالعاصمة)، رسالة ماجستير،1993.

انطلقت الدراسة من مجموعة تساؤلات هي :

فهل يمكن القول أن الضروريات الحياتية من مسكن وتطور الحياة الاجتماعية وتغير نمط الشغل أثر على سن الزواج ؟ وهل انفتاح المجتمع على ثقافة دخيلة في مجال العلاقات الاجتماعية بين الشباب غير من نظرته للزواج المبكر ؟

وهل لعدم وجود سياسة تشجيعية في مجال الزواج وإبراز قيمته الأخلاقية والاجتماعية أثر على الزواج المبكر وبالتالي تأخر الشباب عن الزواج ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات صاغ الباحث الفرضيات التالية :

التأخر في سن الزواج لدى الشباب سببه اضطراري أكثر منه اختياري .

غياب البساطة في الزواج لدى الشباب ونظرتهم المثالية إليه أدى إلى تأخرهم في سن الزواج نظرة الشباب إلى الزواج على أنه غياب البساطة وتأتي نتيجة بعد تحقيق غايات أخرى كالاستقرار المادي والنفسي والاجتماعي لا وسيلة تتم بواسطة تحقيق هذه الغايات أدى إلى تأخرهم في الزواج . أما بالنسبة للمنهج المتبع في الدراسة فهو المقاربة التاريخية وكذا المنهج الكمي، أما بالنسبة للعينات اختارها وفق لبعض المعايير التي تخص نوع الدراسة المتمثلة في تأخر سن الزواج وتهتم بتغير الحالة المدنية كشرط أساسي و العزاب وكذا متغير السن أي أن سن المبحوثين يفوق المتوسط الوطني لسن الزواج أو أدنى بقليل أما طريقة السحب عند اختيار المبحوثين فاستعمل الباحث طريقة الكرة الثلجية واحتوى على 135 مبحوث .

كما استعمل الباحث تقنية الاستمارة والملاحظة ونوعية الاستمارة، استمارة المقابلة فكانت العينة تخص الذكور فقط.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية : أن الوضعية الاجتماعية ككل هي التي تحدد وتؤثر في نظام الزواج فهذا الأخير لا محالة سيتأثر بعوامل الهجرة والانفتاح الاقتصادي وتطوير التربية والتعليم وعليه لابد من إخضاع عملية الزواج للسياسات العامة ومراعاة الشروط والعوامل التي ترتبط به هذه السياسات، كما تعطي تخطيط وتدخل في تنظيم مختلف النظم الاجتماعية، الدين، الاقتصاد، السياسة، لابد أن تتدخل في رسم السياسات الخاصة بعملية الاختيار .

وفي مجمل هذا البحث تطرق الباحث عن أسباب عدة منها تكاليف الزواج وعدم حصول الأفرادعلى مساكن خاصة لهم وكذلك الدخل المتدني لهم، ارتفاع الأسعار، ومواصلة التعليم، كل هذه الأسباب ساهمت بشكل كبير من الأشكال في تأخر سن الزواج وهنا حاول الإلمام ببعض الأسباب المهمة[1].

– دراسة للباحثة : " مليكة لبديري "

بعنوان : " ظاهرة لجوء الشباب لإعلانات الزواج عبر الصحافة في المجتمع الحضري " انطلقت الدراسة من مجموعة تساؤلات هي :

هل النمط الزواجي الإعلاني ناتج عن تخلي الأسرة عن دورها في تسيير عملية الزواج بما تحتويه من مسؤولية معنوية كالبحث عن الزوجة المناسبة أو الزوج المناسب ومسؤولية مادية كالتكفل بمصاريف الزواج والمساهمة فيها ؟ أم ناتج عن تغير رؤية الشباب للزواج ؟ أم هناك أسباب أخرى تتحكم في ذلك ؟.

وبعبارة أخرى ما هي الدوافع الكامنة وراء لجوء الشباب في مجتمعنا إلى الزواج عن طريق الإعلانات بدلا من الأسرة ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات صاغت الباحثة الفرضيات التالية :

الفرضيات العامة: تعد نوعية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها الشباب في مجتمعنا وبالتحديد داخل الأسرة من الأسباب التي قد تدفع فئة من منهم لها تصورات خاصة بالزواج إلى التفكير في اللجوء إلى الإعلانات قصد الزواج وقد يؤدي هذا الأخير إلى تنوع ردود أفعالهم اتجاه ذلك .

الفرضيات الجزئية :

الوضعية الاجتماعية والمادية للشباب المؤيدين للاختيار الشخصي وتقدم في السن للبعض منهم وبالأخص الإناث قد تدفع بهم إلى البحث عن طريق جديدة للزواج.

لجوء الشباب لإعلانات الزواج مرتبط بعملية الاختيار من جهة والفشل في ايجاد الشريك (3) المناسب (ة) بالطريقة المعتاد من جهة أخرى.

[1] محمد بوعليت،أسباب تأخرسن الزواج في المجتمع الجزائري ، دراسة ميدانية على عينة من الذكور بالوسط الحضري العاصمي،رسالة ماجستير ، 2009.

لجوء الشباب الإعلانات الزواج وموقفه منها مرتبط بمدى التماسك الأسري ومصداقية الإعلانات . أما بالنسبة للمنهج المتبع هو المقاربة التاريخية ودراسة حالة، أما العينات فكانت الطريقة الثلجية وتخصصه ولقد احتوت على سن الذكور فقط أما أفراد العينة فكانت في أماكن مختلفة بين مقر الجرائد، شركات، ثانويات وغيرها من ركن إعلانات الزواج، كما استعملت الباحثة تقنية المقابلة الالتقاء المبحوثين .

ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية :

أن ظهور إعلانات الزواج في مجتمعنا يكشف لنا عن مدى التفكك الذي بدأ يصيب الأسرة الجزائرية المعاصرة ومنه أدى إلى سعي الشباب في مجتمعنا إلى ركن إعلانات الزواج والتعامل معه قصد تحقيق مشروعهم الزواجي لا يعود إلى رغبتهم في التجديد ورفضهم للقيم الاجتماعية وغايات الزواج خاصة ولكن أن هذا الأخير يكون محافظا على محتواه الاجتماعي والتقليدي والمتمثل في إنجاب أطفال وتحقيق مكانة اجتماعية، ومن هذا الأخير استخلصت الباحثة أن إعلانات الزواج لدى الشباب تكشف أو كشف لها في ظهرها لدى الباحثة على التغيير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الجزائري، والذي مس الأسرة ونظم زواجها أو بالأحرى تقاليد الاختيار للزواج وتقول الباحثة في الأخير أن الزواج لازال طموحا عميقا في نفوس شبابنا[1].

-دراسة للباحث"رابح درواش"

حول "العائلة الجزائرية وآلية تكيفها مع التغير الاجتماعي"[2]

يذهب الباحث الى التساؤل عن السبب الذي يجعل شكل العائلة يستمر في الوجود ضمن ظروف تختلف عن تلك التي كانت تحيط به في القديم، وذلك من خلال طرح تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان بالإمكان قبول فكرة وجود علاقة ارتباطية بين شكل التنمية الذي تنتهجه الجزائر، والذي قوامه التصنيع والتعليم والتمدن، وظهور شكل جديد وفق نمط معين من الحياة والتفكير تكون بمثابة أليات تكيف بنائية ووظيفية مع متطلبات مجتمع متغير. .

كما طرح الباحث في إشكاليته مسألة الشكل الذي تأخذه هذه الآليات الجديدة في علاقتها مع النموذج القديم (العائلة الممتدة) وطموحات النموذج الجديد (العائلة الزواجية)، فيتساءل بقوله: هل تأخذ هذه الآليات شكل

---

[1] مليكة لبديري ،ظاهرة لجوء الشباب لإعلانات الزواج عبر الصحافة في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية حول أسبابها والموقف منها، ماجستير، 1999.

[2] رابح درواش ، العائلة الجزائرية وآلية تكيفها مع التغير الاجتماعي ، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه دولة، 2005، 2004 .

القطيعة مفروضة أو إرادية مع القديم، بحيث تدفع الأفراد نحو تحقيق المزيد من الاستقلالية و حرية المبادرة في تأسيس العائلة و تحديد حجمها ؟ أم أن هذه الآليات تأخذ شكلا توفيقيا غايتها تحقيق الطموحات السابقة الذكر، وذلك بالاعتماد على ما يوفره النموذج القديم من مزايا كالتضامن المادي والمعنوي، والذي يكون بمثابة سند ظرفي لها في مرحلتها الانتقالية ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد قام الباحث بطرح الفرضيات الآتية :

– يتجه التغير العام للعائلة الجزائرية نحو السيطرة التدريجية للعائلة الزواجية بشكل يتوافق مع مستويات التنمية المنجزة صناعيا وتعليميا وعمرانيا. ..

– يتم اتجاه العائلة الزواجية نحو تحقيق قفزة في العصرنة بدون تدمير كلي للنسق الاجتماعي للبنية العائلية التاريخية وبتوظيف آليات تكيف سوسيوثقافية تتميز بترك هامش تدخل للعائلات الممتدة ، يأخذ في الغالب طابعا تشريفيا أكثر منه عمليا في المسائل المتعلقة بتأسيس العائلة الزواجية من خلال تسييرها وشكل تضامنها.

– يتحدد موقع الأسرة الجزائرية الحالية ضمن الخط العام لتطور العائلة من الشكل التقليدي الموسع (العائلة الممتدة) إلى الشكل الضيق (الأسرة النواتية) حسب درجة تأثرها بعوامل التغير الاجتماعي المختلفة ، والمتمثلة في التصنيع والتعليم والهجرة.

– تتخذ العائلة أثناء عملية التحول شكلا أبويا يتجه أكثر فأكثر نحو تجسيد و ترسيخ النموذج النواتي، من خلال الإستناد على مستوى البناء والوظيفة والعلاقات على مجموعة من الآليات تسمح لها بالتكيف و التوافق المستمر مع متطلبات أشكال التغير الاجتماعي.

وقد طرح الباحث من خلال دراسته مجموعة من الأفكار و الآراء لتفسير فرضياته نوجزها فيما يلي:

– إن لجوء الأسرة الممتدة إلى آلية التقلص يمكن اعتبارها كرد فعل لفقدان الأرض لقيمتها الاقتصادية، وفي المقابل من أجل الإنسجام مع الحركية التي يتطلبها التصنيع و مواجهة صعوبة الحصول على الموارد الاقتصادية و التكيف مع نمط السكن الضيق الذي تفرضه حياة المدينة .

– يتجه النظام الزواجي في الأسرة الجزائرية الانتقالية نحو الاعتماد على آلية تفضيل الزواج الخارجي على الداخلي وتوسيع دائرة تأثير الوسط الاجتماعي (الأصدقاء والزملاء وزوجاتهم والمقربين من الأقارب) في عملية الاختيار على حساب دور الوالدين، ويحتفظ الجيل المقبل على الزواج بإرادته.

– يحتفظ هذا النظام الزواجي بالسلطة الرمزية على أعضاء أسرته، وكذا دوره في تحقيق وتوفير الحاجيات المادية للأسرة، كما يمثل القناة التي تربطها بالعالم الخارجي، و بالرغم من ذلك فإن الزوجة تتسع مشاركتها في اتخاذ القرارات التسييرية للبيت حسب مشاركتها المهنية و الاقتصادية.

– تميل العلاقات الداخلية إلى الاعتماد على الية الحوار والمساواة النيل الأباء للاحترام والطاعة من أبنائهم، كما تحل المعايير الاجتماعية (الطاعة والولاء والنجاح الاجتماعي) محل السن والجنس في تفضيل الأبناء، وفي المقابل فإن العلاقات الأسرية يضيق نطاقها مع دوائرها القرابية، و تصبح أكثر سطحية، حيث تتجه نحو تدعيم تفاعلها مع المحيط الاجتماعي، متبنية آلية الانتقاء و تكثيف وتنويع العلاقات من أجل تأمين مصالحها المهددة بإختفاء السند القرابي.

– وظيفيا تستمر الأسرة الانتقالية في الاحتفاظ بالية التضامن المادي و المعنوي المتبادل بين أعضائها أو مع دوائرها القرابية، وذلك من أجل مواجهة صعوبة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، لكنها تكتسي طابعا اختياريا لا الزاميا.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

لقد توصل رابح درواش من خلال دراسته المعمقة إلى الكثير من مؤشرات التغير الذي مس العائلة الجزائرية ، حيث لازالت العائلة الجزائرية تحتفظ بالشكل الأبوي مع الميل نحو الشكل النواتي أو الزواجي، وهي تحاول الإقتراب من هذا النموذج الأخير دون رسم قطيعة مع الشكل التقليدي، و هي بين النمطين تطبق آليات تكيف مع التغير الاجتماعي ضمن بنائها وأنساقها على النحو الآتي:

– تتجه نحو تحقيق قانون التقلص الذي يميز الأسرة النواتية بطريقتين تتعلق بالأقارب والثانية تختص بالأولاد، فهي من جهة تحاول إبعاد أو تخفيض عدد الأقارب في مسكنها أو تكتفي في الحالات القاهرة بالوالدين فقط ، و من جهة أخرى تعتمد على التخطيط العائلي، حيث أصبح العدد المثالي في الإنجاب يتراوح ما بين الطفلين والأربعة أطفال. .

– اللجوء إلى الزواج الخارجي في حدود الحي وأماكن العمل كبديل عن القرابة المفقودة مكانيا، لإعادة التهيكل ضمن علاقة قرابية اجتماعية عن طريق المصاهرة.

– أن الاختيار للزواج يتم بصورة شخصية وبمباركة الأهل وتزكيتهم، الأمر الذي أدى إلى تنامي النزعة الفردية، إلى جانب النزعة الاجتماعية

-تشكل العائلة محور العلاقات الاجتماعية، حيث أنها تشكل نواة التنظيم الاجتماعي، والنشاطات الاقتصادية في المجتمع، فبناء مسكن أو شراءه هو من أجل تكوين عائلة، والسعي للرزق هو من أجل الإنفاق على العائلة.

- تتميز العائلة الجزائرية بكونها أبوية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والإمتيازات، وأنها هرمية، فلا يزال التمييز فيها قائما إلى حد بعيد، رغم حصول تحولات هامة على أساس الجنس و العمر و التنشئة السلطوية، وقد لاحظ الباحث أن الفرد داخل العائلة الجزائرية هو عضو أكثر منه فردا مستقلا، و هوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها.

- ان الميل نحو إنتشار الأسرة النواتية لا يعني حملها لنفس الصفات في المجتمع الغربي، فالروابط و الإلتزامات والتوقعات بين الأقارب لم تتلاشى، بل لا زالت راسخة، و هي بذلك ليست وحدة منعزلة عن باقي الوحدات المكونة للمجتمع، بل هي على صلة دائمة بهم، تحتمي بهم متى دعت الضرورة.

المجتمع الجزائري فيما أظهرت لنا وسائل حديثة وجديد للاختيار الزواج وكذا عادات وتقاليد مغايرة ومخالفة للنمط القديم.

- التعليق :

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن الهدف المراد الوصول إليه ليس واحدا بحيث لكل دراسة عينتها ومنهجها المستعمل.

فبالنسبة لدراسة الباحثة " **صباح عياشي** " حول اختيار مقاييس تكافؤ القرينين حيث اشتركت دراستنا وتقاطعت في نفس المتغير ألا وهو متغير مستقل وهو القرين " بكونها تهتم باختيار الشريك كما كان أوجه التقاطع في أن مبحوثينا يفضلون طريقة الاختيار الشخصي وكذا أهمية المستوى التعليمي للجنسين بحيث دراستها ترى أهمية المستوى لدى المرأة من طرف الذكور في حين اهتمت دراستنا للتصورات الاختيارية فيما اهتمت دراسة الباحثة حيث حددت موضوع دراستها مقاييس التكافؤ والتغير الاجتماعي والثقافي بحيث دراستنا ركزت على عدة مقاييس اختيارية كالدين، المستوى التعليمي، الانتماء العائلي، الطبقة الاجتماعية، الأخلاق....الخ، إذ تقاطعت دراستنا من حيث الاهتمام فالمبحوثين كان اختيارهم في الماضي يرتكز على الأهل واليوم فهم يفضلون طريقة الاختيار الشخصي أما بالنسبة لأدوات وتقنيات الدراسة فتعددت وتباينت حيث كان استعمالنا لكلينا تقنية الاستمارة، أما من حيث الاختلاف فاستعملت الباحثة تقنية استمارة المقابلة وذلك لاستعمالها عينة للأولياء وكذا تحليل المحتوى أما المنهجية المتبعة في الدراسة فكان أوجه الاختلاف لاستعمالنا المنهج الكمي أما هذه الدراسة

اعتمدت المنهج التجريبي إذ استفدنا منها أهم النتائج ألا وهي تمسك الرجال بالنمط التقليدي للأسرة وأصبح اليوم اهتمام بالمستوى التعليمي للمرأة وكذا تعرفنا على أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة .

أما بالنسبة للدراسة الثانية وهي "**أيت سي علي شفيعة** " حيث نلاحظ من خلالها أن الهدف المراد الوصول إليه ليس من نفس الهدف بحيث تدرس هذه الأخيرة نظم الزواج في الأسرة الجزائرية ونحن ندرس التصورات الاختيارية كما تقاطعت واشتركت في نفس المتغير ألا وهو العنوان اختيار الشريك وكان الاختلاف في أن الباحثة أضافت متغير تابع ألا وهو نظم الزواج في الأسرة الجزائرية وهاته الدراسة تهتم بعادات وتقاليد الأسرة الجزائرية في حد ذاتها فكان الارتكاز على هاته النظم أما ارتكازنا فكان مقاييس الاختيار للشريك فقط .

أما بالنسبة لعينة الدراسة فكانت عينتها على أساس الأزواج "**les couples** " فيما كانت عينتها مختلطة من العزاب والمتزوجين كمجتمع مبحوث، أما المنهج المتبع فكان اختلاف المنهج بحيث اعتمدت الباحثة هنا على عدة مناهج كالمنهج الاجتماعي وكذا المنهج الإحصائي، الذي كان تقاطع فيه من حيث الجدول وتحليها واستعملت منهج دراسة حالة فكان منهجنا المتبع هو المنهج الكمي وكانت استفادتنا من هذه الدراسة أن الأسر الجزائرية مازالت محافظة على أساليبها وأغراضها في الزواج وكذا ساعدتنا هذه الدراسة على التعرف على نظم الزواج داخل الأسرة . أما الدراسة الثالثة وهي لدى الباحث " محمد بوعليت " يلاحظ من خلال هذه الدراسة أن الهدف المراد الوصول إليه ليس واحدا بحيث يظهر ذلك من حيث الاختلاف عند متغير هام ألا وهو العنوان " أسباب تأخر سن الزواج " فيظهر لنا أن هذه الدراسة تهتم بالأسباب ودرستهم بالتصورات الاختيارية للشريك إذ تختلف مع دراستنا وعن بقية الدراسات بحيث هاته تهتم بمعرفة العوامل المؤشرة لتأخر سن الزواج، أما بالنسبة لعينة الدراسة فهنا يظهر وجه الاختلاف مع دراستنا بحيث عينة هذه الدراسة تخص المتأخرين في سن الزواج فقط لذا يظهر لنا متغير السن يتحكم في هذه الدراسة عكس دراستنا التي هي موجهة لكل طلبة الماجستير منهم عزاب ومتزوجين فهذه الدراسة فهي محددة لعامل السن، وكذا من جهة جنس المبحوثين فهي تخص جنس الذكور فقط بينما دراستنا تخص الجنسين، فيما نجد أوجه التقاطع من حيث أننا اتبعنا نفس المنهج وهو المقاربة التاريخية وكذا المنهج الكمي لأننا نقيس أثر متغير على أخر كما تقاطعنا في أدوات الدراسة كتقنية الاستمارة والملاحظة فاستعمل كلينا هذه التقنيات فيما كانت الاستمارة لهذه الدراسة بالمقابلة لذا فتعددت أدوات الدراسة الملائمة الهدف منها .

كما استفدنا من هذه الدراسة أهم النتائج أهي معرفة الأسباب التي ساهمت في تأخير سن الزواج لدى الشباب وفتحت لنا مجال واسع في طرح إشكال دراستنا.

أما الدراسة الرابعة هي للباحثة " مليكة لبديري " ونلاحظ من خلال هذه الدراسة اختلافنا لدي متغير هام ألا وهو العنوان "ظاهرة لجوء الشباب الإعلانات الزواج عبر الصحافة "عكس دراستنا التي اهتمت بموضوع الاختيار في حد ذاته وارتكزت عليه أما هذه الدراسة اهتمت لعوامل هذه الظاهرة لجوء الشباب لإعلانات الزواج إذ تذهب دراستنا لانتقاء المبحوثين داخل الجامعة .

أما هذه الدراسة فستذهب إلى ركن الإعلانات والصحافة والجرائد كما أن الهدف المراد الوصول إليه واحدا بحيث هذه الدراسة تدرس ظاهرة دخيلة عن المجتمع الجزائري وهذا يظهر مدى التفكك الذي أصاب الأسرة الجزائرية وخاصة منها المعاصرة إذ نحن بصدد الاختيار لدى النخبة المثقفة مستوى عالي، أما فيما يخص عينات الدراسة فهنا نجد أوجه الاختلاف بحيث تحتوي هذه العينة على جنس الذكور فقط أما عينتنا فتحتوي على الجنسين ذكر وأنثى فيما نجد أوجه التقاطع لدى المنهج المتبع وهو المقاربة التاريخية فيما اختلفنا لدى المنهج الأخر وهو استعمال هذه الباحثة المنهج دراسة حالة أما بالنسبة للتقنية فيما كان أوجه الاختلاف استعمال المباحثة للمقابلة ونحن الاستمارة إذ تعددت أدوات الدراسة وتباينت الاختلاف الموضوع المدروس والهدف المراد الوصول إليه.

وكما استفدنا من هذه الدراسة أهم النتائج ألا وهي أن هذه الظاهرة لجوء الشباب لإعلانات الزواج كشفت لنا على أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية الحاصلة لدى ذهنيات الشباب .

وأخيرا نجد أن دراستنا استفادت من كل هاته الدراسات من حيث عدة جوانب وعوامل مؤشرة للاختيار لشريك الحياة والتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائريللمبحوثين، وخاصة الدراسة التي استفدنا منها الكثير ألا وهي دراسةاختيار الشريك ونظام الزواج في الأسر الجزائرية، بحيث سهلت لنا كل هذه الدراسات أبواب دراستنا وفتحت لنا عدة إشكاليات ...

وفي الأخير يبقى موضوع الاختيار محل اهتمام المبحوثين بحيث أن الاختيار يحمل عدة مقاييس ومعايير التي نصبنا اهتمامنا عليها والتي لم تهتم بها الدراسات الأخرى باعتبارها مقاييس يحدد منها المبحوثين، يراها هامة أثناء عملية الاختيار فبعد كل هذه الدراسات نجد أن اهتماماواحدا ألا وهو الأسرة عموما وموضوع الزواج خصوصا .

فبعد عرضنا للدراسات السابقة التي كان لها علاقة لموضوع دراستنا فقمنا بذكر نقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينها وحاولنا قدر الإمكان الاستفادة من هذه الدراسات السابقة من خلال الاطلاع عليها أولا والاستفادة من نتائجها وإثراء البحث العلمي الذي نحن بصدد دراسته.

11- مجالات البحث :

نبذة تاريخية عن الجامعة:

مع أن بعض العلماء يستهويه أن يرجع بفكرة الجامعة إلى أعمال التاريخ فيتبعها إلى أيام الحضارات القديمة في الصين، بابل... كما قال أحد الدكاترة أن الجامعة من الخصائص الرئيسية للمجتمعات القديمة، ومن أهم مؤسساتها، أما البعض الآخر يكتفي بالوقوف عند أكاديمية أفلاطون و أرسطو ليصفها بأنها كانت بمثابة أولى الاتجاهات.

والتتبع التاريخي للجامعة يقودنا إلى عصور النهضة الثقافية الإسلامية التي انبثقت منها النظامية في كل من العراق ، القيروان ، تونس ... كل هذا كان له صدى باعتبارهم مؤسسات في العلوم والرياضيات ، الفلك، الطب والفلسفة في الجامعة الأوروبية مثلا.

– لقد بدأت الحركة العلمية التعليمية الجامعية في الإسلام بالدعوة إليه وكان المسجد هو الصورة الأولية للجامعة في الإسلام.

– ومنه تدعمت فكرة الجامعة في الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الثقافية الكبرى، إذ اتسعت أرجاء الدولة وتعقد جانب الحياة فيها ، وبذلك تداخلت الثقافة الإسلامية مع الثقافات الأخرى ، ونشأ إلى جانب المساجد نوع آخر من الجامعات يمكن تسميته بالأكاديميات منها بيوت الحكمة.

– ثم تطورت فكرة الجامعة في الإسلام وظهرت المدرسة في القرن الخامس هجري، ووصف بعض الدكاترة الجامعة الإسلامية أنها كانت مركز حركة تطوير، تنفتح على مصادر المعرفة، وتعمل على تطوير الفكر عن طريق المنافسة والحوار والتغيير والترجمة والبحث والابتكار[1].

ومن خلال هذا يتبين أن الجامعة قد وجدت في الإسلام قبل أن تظهر في أوروبا، وهكذا تطورت الجامعة عبر الأزمنة ، وصرنا أمام مجتمعات هي مجتمعات الطلبة كما وجدنا أنفسنا أمام عصر توسع الجامعة من باب دخول

[1] سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي، عمان: دار الفكر، ط 01، 2001، ص 17-25.

وتطور العلوم والصناعة والاقتصاد ... الخ.

كما حصر في نطاقها المزيد من المعاهد ومراكز البحوث ومؤسسات الخدمة إلى غير ذلك.

أ- مفهوم الجامعة:

اشتق مصطلح جامعة من اللفظ اللاتيني Universitas والذي يعني مجموعة أو إتحاد أو رابطة تضم المشتغلين بعمل واحد وفرقة واحدة، ولكن في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، أصبح هذا اللفظ يطلق على الاتحاد العلمي أو النقابة التي تضم عددا من رجال العلم سواء كانوا أساتذة أو طلابا وفي مرحلة لاحقة أصبحت الكلمة تعني إتحاد أو جمعية من الطلاب والمعلمين معا، ثم أطلقت فيما بعد لتعني المعهد العلمي الذي يستخدم أساتذة ويعلم طلابا[1].

ويعرف الدكتور عبد الرحمن العيسوي الجامعة بأنها: " مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداتية في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية"[2]

وعن الدكتور عايش أن الجامعة هي "مؤسسة علمية تربوية - تعليمية بحثية (بحثية تعليمية) وتنموية قيادية في المجتمع ونموذج في العمل ورائدة في التغير الايجابي في المجتمع، وهي إحدى مؤسسات المجتمع العامة التي يفترض أن المجتمع هو الذي يقيمها ويشيدها ويبنيها ويتبناها، وبالتالي ينبغي أن تلبي حاجات المجتمع التنموية وحل قضاياه ومشكلاته وتحديثه"[3] .

وعن الدكتور حامد عمار يضيف عن الجامعة " الجامعة مجتمع من الطلاب والأساتذة والأجهزة الإدارية والخدماتية يحكم مسيرته إطار ديموغرافي للتفاعل بين مختلف وحداته وأفراده ومحور هذا التفاعل بين مختلف وحداته وأفراده، ومحور هذا التفاعل

الديمقراطي كفاءة العملية التعليمية"[4]

---

[1]- محمود سعيد طه والسيد محمد ناس، قضايا في التعليم العالي والجامعي، مصر: مركز آيات، ط، 2003، ص 03.

[2]-عبد الرحمن العيسوي، تطوير التعليم الجامعي العربي (دراسة حلقية)، بيروت: دار النهضة العربية، ط، 1984، ص11

[3]- عايش محمد زيتون، أساليب التدريس الجامعي، بيروت: داز الشروق، ط1، 1995، ص23.

[4]- عمار حامد ، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة (دراسات في التربية والثقافة)، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ط01، 2000، ص151.

ب- أهداف الجامعة:

تتضافر الجهود وتتفاعل من طرف الدولة والمجتمع لتحقق الجامعة أهدافها وغايتها، ومن أهم أهداف الجامعة ما يلي:

الهدف الأول: يتمثل في التدريس الجامعي وهو إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات والمهن في شتى المجالات التربوية، الإسلامية والثقافية والأدبية والعلمية والمهنية والزراعية، الإدارية والتجارية والتي يحتاجها المجتمع والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ولتحقيق ذلك وضمن هذا الإطار وهدف يتطلب من الجامعة ما يلي:

- تزويد الطالب الجامعي بالمعارف الإنسانية والعلمية في حقل التخصص العلمي أو المهني بأشكالها المختلفة والمتمثلة في الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين والنظريات... وما إلى ذلك.

- تنمية التفكير العلمي لدى الطالب وتعليم التفكير وإكسابه مهارات العلم وطرقه وعملياته.

- إكساب الطالب المهارات الأساسية المناسبة في التخصص (أو المهنة) التي يلتحق بها.

- تنمية الاتجاهات الايجابية والميول والاهتمامات ومنظومة القيم في المجتمع لدى الطلبة.

- تنمية التربية الطلابية لدى الطلبة، كما في حقل الشخصية وتحمل المسؤولية والمحاورة الديمقراطية، والتكيف في الحياة الاجتماعية ...الخ.

الهدف الثاني: يتمثل في البحث العلمي بإجراء البحوث الأساسية (النظرية) والإجرائية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وخاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته.

الهدف الثالث: يتعلق بخدمة المجتمع وتنميته، ويتمثل ذلك من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع، وكذلك المشاركة في وضع الخطط السياسية، الوطنية للتنمية، وتأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الكوادر والقوى البشرية المؤهلة وتنفيذ المشروعات والاستثمارات، وتطوير المجتمع المحلي الوطني[1].

إذ يتحتم على الجامعات في البلدان العربية الاهتمام أكثر بكل ما يؤدي إلى تطوير حركة البحث وتحسين مردوديتها وفعاليتها من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي لدفع الباحثين إلى الاعتناء بالبحث العلمي: بالنشر

[1] عايش محمد زيتون،أساليب التدريس الجامعي، مرجع سابق، ص23- 24.

والاشتراك في فرق البحث لخدمة المجتمع وإعطاء مصداقية أكبر إلى دور الجامعة في تطوير العملية الإنتاجية من خلال مد جسور التواصل بينها وبين المجتمع ومن خلال إيجاد الهياكل والمنشآت التي تتكفل بالكشف عن أجور المشاريع من منطلق الاستثمار[1].

إن الأهداف السابقة للجامعة هي أهداف متقاطعة متداخلة ومتشابكة إلى حد ما، حيث أنها تكاد تكون متشابهة في كل الجامعات أو على الأقل في معالم الرسالة العامة للجامعة.

-حالة الجامعة في الوطن العربي والجامعة الجزائرية نموذجا:

أ- حالة الجامعة في الوطن العربي: تقسم الجامعات التي توجد حاليا في الوطن العربي إلى ثلاث أنواع: الجامعات التقليدية أو الجامعات الدينية والجامعات العصرية الوطنية والحكومية والجامعات الأجنبية.

ويضاف إلى الأنواع نوعا رابعا وهي الجامعات الأهلية والخاصة، وهذه الجامعات قد بدأت تغزو الساحة العربية بشكل يوحي أنها ستحتل المساحة الأكبر والأوسع، وستستقطب الأعداد الأكبر من الطلبة خلال العقدين القادمين وتسمى كما أسلف " بالجامعات الأهلية".

ومن أمثلة الجامعات التقليدية (الدينية) الأزهر الشريف والزيتونة و القروين والنجف.

ومن أمثلة الجامعات العصرية الوطنية والحكومية، الجزائر، دمشق، القاهرة والإسكندرية وعين شمس والخرطوم اللبنانية والليبية، بغداد، الرباط، الرياض ...الخ.

ومن أمثلة الجامعات الأجنبية، بيروت الأمريكية، سواء أمريكية في القاهرة والقديس يوسف في بيروت والحكمة في بغداد.

ومن أهداف الجامعات الوطنية والحكومية في البلاد العربية كما يفهم من نظمها:

- إجراء البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون.
- العناية بالتعليم العالي ونشر المعرفة بين جمهور الشعب.
- تزويد البلاد العربية بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في الفروع المختلفة.
- المساهمة في خدمة المجتمع العربي وأهدافه القومية.

[1] Jean Marie, Lean, Prix noble de Chemine 1987, le monde du 11/12 janvier, 2004, P 16

- بعث الحضارة العربية.

- توثيق الروابط الثقافية بين الجامعات العربية من جهة والأجنبية من جهة أخرى.

وهناك تصور لأهداف الجامعات في الوطن العربي من بيئة طبيعية وتكنولوجية وسكانية ونظاماجتماعي وقيم... الخ.

- تنمية القيادة على أن يكون مفهوم القائد، أخذ من يقوم بعمله بروح المسؤولية سواء كان في الحقل أو في الوظيفة، وتنمية القيادة بهذا المعنى تعني تربية كل قائد كإنسان وكمواطن وكصاحب مهنة .

- خدمة البيئة: باعتبار الجامعة مركز للنور الذي يضيء المجتمع، والحقل الجامعي يشمل المجتمع بأسره والجامعة مسؤولة عن خدمة المجتمع لتطويره نحو الأفضل، وهذه الخدمة تتم عن طريق الوسائل التالية:

- برامج تربية الكبار في حلقات دراسية وثقافية واجتماعية متنوعة.

- إعداد الدورات التدريبية في مختلف الموضوعات لموظفي الحكومة والشركات ورجال الأعمال في ضوء مخططات التنمية التي تضعها الدولة.

- مد الحكومة والشركات الصناعية بالخبراء والمختصين ليقوموا بعمليات التنظيم والتخطيط وكل ما يحتاج إلى تفكير في تلك المؤسسات.

- تنشيط الحركات الأدبية والعلمية والثقافية والفنية وغيرها في المجتمع عن طريق المطبوعات والمحاضرات والندوات والحفلات الموسيقية والمعارض الفنية ... الخ.

- **البحث العلمي**: أشرنا إليه سالفا في الأهداف العامة ، هنا تضم الجامعة المتخصصين الذين يستطيعون البحث في مجالات متعددة كأساليب تحسين القراءة العربية وتجربة الوسائل والأساليب الحديثة في التدريس... الخ، الذين لديهم القدرة على تحليل المشكلات المختلفة في المجتمع والوصول إلى ما يناسبها من حلول.

- **البناء القومي**: نعني به إحياء التراث القومي وإعادة بناء نظام القيم في المجتمع على أساس المحافظة على الجديد من القديم، والهضم المناسب للمجتمع العربي، مما هو جديد وطارئ وغريب وهذا من خلال بلورة القومية العربية وتحديد مفاهيمها.

– **التفاهم الدولي**: في هذا العالم الذي صغرت فيه المسافات وتفجرت فيه الثورة المعرفية واكتشفت فيه الطاقة الذرية، وكذا اقتصاد الأمم يعتمد بعضه على بعض، صار تفاهم الدول والأمم ضرورة ملحة ودور الجامعة هنا هو عقد حلقات ثقافية، مؤتمرات علمية، نشر مطبوعات بملفات مختلفة[1].

ب– حالة الجامعة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال

1– الجامعة الجزائرية قبل الاستقلال: تعد الجامعة الجزائرية من بين أقدم الجامعات الحديثة في الوطن العربي فقد نشأت عام 1909 كجامعة مستقلة، قبل هذا التاريخ، كانت عبارة عن مدارس عليا: كالمدرسة العليا للطب والصيدلة 1857، مدرسة الآداب 1879 ... الخ، هذه المدارس أعيد تنظيمها بموجب قانون 20 ديسمبر 1879 إلى غاية 1907، حيث تحولت إلى كليات تشكل جامعة الجزائر الطب، الصيدلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

– تم إنشاؤها انطلاقا من اعتبارها جامعة فرنسية في خدمة أبناء المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، وبذلك حافظت على طابعها وروحها الفرنسية، مسخرة لخدمة الاستعمار وأهدافه موجهة حسب منظوره وهدفها تلبية حاجاته وإعداد الكفاءات اللازمة لمصالحها الإدارية والسياسية، حتى أصبحت بحق جامعة النخبة الفرنسية، لذلك فالقليل من الجزائريين الذين استفادوا منها كانوا يتمتعون بنوع من العلاقات مع المستعمر خاصة النخبة الكولونيالية (القضاة والقياد) إضافة إلى الأرستقراطية المالية وكبار البرجوازيين، مما يؤكد تخوف المستعمر من تعليم الجزائريين، لما يشكله من خطر على وجودهم واستقرارهم في الجزائر.

– سنوضح من خلال جدول توزيع الجزائريين والفرنسيين داخل جامعة الجزائر 1916 إلى غاية 1962 فما فوق.

جدول : يوضح توزيع الجزائريين والفرنسيين داخل جامعة الجزائر 1916–1965.

السنة الجامعة	1916–1915	1931–1930	1951–1950	1961–1960	1966–1965
عدد الجزائريين	39	92	386	1317	64
نسبة الجزائريين	%09.5	%04.5	%08.8	%18.10	%03.9
عدد الفرنسيين	383	2038	3950	5951	1599
المجموع	422	2130	4336	7248	1663

[1] سامي سلطي عريفج، مرجع سابق، الجامعة والبحث العلمي، ص 40– 44.

2- الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال:

عرفت الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال وضعا خطيرا، مما فرض على السلطات السياسية العليا، وضع إستراتيجية عامة لسياسة التكوين الجزائرية تهدف في الأساس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة للجامعة الجزائرية خلال السعي إلى ديمقراطية التعليم ومجانيته، إضافة إلى جزأرة برامج التعليم وهيئة التدريس مع التركيز على أهمية التعليم والتوجه العلمي داخل الجامعة الجزائرية إلا أن هذه الأهداف لم تكن لتتحقق بالسرعة المطلوبة في السنوات الأولى للاستقلال مما جعل الدولة تفكر في ضرورة تدعيمها من خلال إصلاح 1971 خلال مرحلتين:

-المرحلة الأولى: 1962 - 1971: ورثت الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها الجهل والأمية والمرض إلى ضرب 90% من ساكنة الجزائر، كما عرفت هجرة جماعية للأيدي الفنية المؤهلة أوروبيا 50% إطار سامي 45 ألف إطار مؤهل ... أغلبهم من الأوروبيين مقابل جزء كبير من الإطارات الجزائرية في شتى المجالات التنموية بسبب سياسة الحد من تعليم الجزائريين المنتهجة من طرف فرنسا، لذلك عملت السلطات العليا جاهدة للخروج من هذه الوضعية بالتعاون الأجنبي على الرغم من خطورته على استقلال البلاد، لأن السلطة السياسية وجدته الخيار الوحيد. حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة ارتفاعا محسوسا في عدد الطلاب انتقل من 3718 طالبا في موسم 1962 إلى 13236 طالبا موسم 1970 وهكذا، إلا أن هذه الأرقام لم تكن تستجيب لاحتياجات البلاد خاصة مع الثورة الصناعية والزراعية التي شرعت البلاد في تطبيقها بسرعة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

وفي هذه الفترة كانت الجامعة غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية الصناعية والزراعية وبهذا كان إصلاح 1971 الحدث الأبرز في تاريخ الجامعة الجزائرية الذي أعطى دفعا قويا وأشركها في مسيرة التنمية الوطنية.

المرحلة الثانية: إصلاح الجامعة 1971:

كان إصلاح 1971 يهدف إلى إعادة الجامعة لمواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الصناعي والزراعي والخدماتي، والاستجابة لضرورات هذا التطور من خلال تكوين الإطارات المتخصصة اللازمة لإدارة دواليب الإنتاج الزراعي والصناعي والخدماتي من خلال إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سعت السلطة السياسية إلى إيجاد (خلق) جامعة جزائرية عصرية تعتمد على الخيارات الكبرى جزأرتها لهيئة التدريس، إضافة إلى العمل على توجيهها نحو البحث العلمي التقني وفتح الجامعة على مستجدات العالم في المجال التقني والتكنولوجي.

عرف هذا القطاع تطورا على مستوى الطلبة جراء هذا الإصلاح، حيث انتقل من 24 ألف طالب موسم (1971 - 1971) إلى 90 ألف طالب موسم (1980 – 1981)، وهذا الجدول الآتي سنوضح فيه تطور عدد الطلبة من سنة 1971 إلى غاية 1999.

جدول : يوضح تطور عدد الطلبة من سنة (1971–1999)

السنة الجامعية	1972- 1971	1981 - 1980	1991 1990	1999-1998
عدد الطلبة	24334	90000	197560	372648

عرفت الجامعة العديد من الإصلاحات بعد إصلاح 1971 وخاصة من خلال تطبيق نظام الكليات ثم نطاق الجذور المشتركة، بينما كانت الجامعة في سنوات السبعينات وبداية الثمانينات قادرة على ضمان التكوين والعمل لآلاف من المتخرجين بسبب القفزة التي عرفها القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي، لكن منتصف الثمانينيات أصبحت الجامعة مؤسسة لتخريج البطالين خاصة مع انهيار أسعار البترول والأزمة الاقتصادية العالمية مما عرقل عملية التنمية وقلل من فرص التوظيف.

لقد تعرضت الجامعة للعديد من الانتقادات الموضوعية لعدم قيام سياسة التكوين بدورها الكامل اتجاه التنمية وغياب البحث العلمي الكافي والمنتج داخل الجامعة إضافة إلى عدم قدرتها على الانفتاح على العالم الخارجي والمحيط من حولها داخليا وخارجيا.

المرحلة الثالثة: الجامعة الجزائرية بعد 1990:

عاشت الجزائر العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بسبب الأزمة التي عصفت بالبلاد وأثرت على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية ودفعت البلاد إلى الدخول في مرحلة من الفوضى بعد 1990، لم تكن الجامعة بعيدة عن هذه الأحداث بل تأثرت بها، حيث قلت العناية بالقطاع وعرفت الجامعة موجة عنيفة من الاضطرابات إما من طرف الطلبة المطالبين بتحسين الخدمات الاجتماعية والمهنية من خلال ما عرف بقانون الأستاذ الجامعي المحدد والمنظم لحقوقهم وواجباتهم، وإعطاء الأهمية للأستاذ الباحث مثلا.

عرف القطاع إلى جانب تلك الاضطرابات مجموعة من الإصلاحات الظرفية كالعودة إلى نظام المعهد والجذور المشتركة (بعدما تم الرجوع فيه) ثم العودة إلى نظام الكليات إضافة إلى محاولة فتح الجامعة على البحث

العلمي أكثر من خلال إدخال الإعلام وشبكة الانترنيت، حتى تكون الجامعة على اتصال مباشر ودائم بمستجدات التطور والتقدم ومواجهة متطلبات عولمة اقتصادية ثقافية وإعلامية على الرغم من الأحداث المتأزمة، واصلت الجامعة تبنيها للاختبارات الكبرى للقطاع مثل ديمقراطية التعليم ومجانيته وجزأرته، إضافة إلى تعريب المناهج وفتح الجامعة على البحث العلمي والتقني وكأمثلة على ذلك: ارتفع عدد الطلبة من 197650 طالب موسم(1990-1991) إلى 372648 طالب موسم (1998-1999) إضافة إلى ارتفاع عدد الهياكل والمؤسسات الجامعية التي تستقبل هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة، حيث أصبحت الجزائر تتوفر على أكثر 15 مدينة جامعية وأكثر من 20 مركزة جامعية.

حيث أن الاهتمام بالبحث العلمي يظهر من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية بالتعاون مع مجموعة من الجامعات الجزائرية والأجنبية، والتي بلغ عددها 10 ملتقيات علمية من بينها 5 ملتقيات في الموسم الجامعي (2001 - 2002)[1]

- أما عن الوقت الراهن فحالة الجامعة الجزائرية بين الواقع والتحديات يتمثل أيضا في الدور الذي تلعبه الجامعة في خدمة مجتمعها ورفع مستواه على درجة تعلق المجتمع وشعوره بما يجب عليه أن يخدم التعليم في بعد من أبعاده، فالجامعة في بطبيعتها موطن العلم عقلا وضميرا لا تعطي كل مالها، إلا إذا أعطها لها الجامعيون والمجتمع كامل ولائهم كما لا تصان من الخارج بقدر ما تصان من الداخل ولا تتمتع بضمانات إلا بمدى ما تحصل عليه من مؤهلات ... ومتى انفصلت الجامعة عن مجتمعها أنهار دورها المتميز في البناء، وأصبحت عائقا منيعا مسلحا بالعلم الذي لا يخدم التصورات والتوجهات الكبرى للمجتمع، وسوف تظهر نتائجه السلبية بعد أجيال ومن هنا فالمطلوب من الجامعة الالتزام بأن تكون قوة خالقة في العملية التاريخية والانخراط في عمق المجتمع والتفاعل مع كل المؤسسات.

- ولذلك يمكن القول أنه حان الوقت لتكون الجامعة نقطة الانطلاق في خدمة التنمية وتطوير المجتمع ماديا وفكريا، فلا يجوز أن تبقى مجرد مراكز للتعليم تقتصر على نقل المعرفة دون مساهمة حضارية من خلال إبداعاتها، وهذا يعني انفتاحها على مراكز البحوث وسوق العمل ودخول القطاع الصناعي في أغراض التدريب والتمهين والدفع بإنتاجها في خدمة المنظومة الاجتماعية للوطن[2]

---

[1] عمر العرباوي، حب التميز عند الطلبة (مقاربة أنتروبولوجية)، الجزائر: منشورات المجلس، ط، 2005، ص.27_37.

[2] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، الجزائر: دار هومة، ط، 2004، ص 28-29.

– ومنه فإن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية في أساسها بمعنى أن ما يصيب الجامعة من تدهور قيمي وعلمي وبحثي هو نتاج طبيعي لما يفرزه المجتمع من سلبيات على الجامعة ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دورا وطنيا وطبيعيا في بلدان العالم الثالث، وكذلك تناط لها مهام وطنية في مواجهة قضايا مجتمعية عديدة منها العدل الاجتماعي والحريات العامة والديمقراطية وشيوع المناخ الملائم لتطور وتقدم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية العظمى من المواطنين[1].

– و كما جاء في خطاب الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بقلم الدكتور محمد بوعشة: "إن الجامعة هي المرآة العاكسة لواقع الأمة ومكانة الشعب فهي كالعقل بالنسبة لباقي أعضاء البدن تعد الكفاءات والباحثين والمخترعين وتصنع الأفكار ... وهكذا فالجامعة أيها السيدات والسادة الأفاضل بما يجب أن تكون عليه هي مشروع المجتمع المثالي الذي ننشده على الدوام[2].

– ومن هذا المنطلق لواقع جامعتنا الجزائرية يظهر حاليا من خلال عدم محايدتها للواقع وذلك بتكوينها للفرد الذي يخدم بلده ومجتمعه باعتبارها مؤسسة تنتج أكثر دقة الإطار المسير (فئة الشباب) الذي يعد من أهم شرائح المجتمع العمرية حيث يرتكز عليهم الإنتاج العلمي المتجدد.

---

[1] شبل بدران وجمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، القاهرة: دار قباء، ط، 2000، ص166.

[2] محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي (بين الضياع وأمل المستقبل)، بيروت: دار الجيل ط01، 2000 ،عن جريدة الشعب والمجاهد في 2000/ 07 / 09 (خطاب الرئيس الجمهورية).

الإطار النظري

الفصل الثاني:

الزواج والإطار القانوني والشرعي في الجزائر وأهم النظريات والمقاييس الاختيارية

المبحث الاول :الزواج ونظم الاختيار

1 - ماهية الزواج ودوافعه

أ- تعريف الزواج

ب- دوافع الزواج

2- نظم الاختيار للزواج ومجالاته

أ- تعريف الاختيار للزواج

ب- أسلوب الاختيار للزواج

3- مجال الاختيار

أ- المجال الداخلي(الأدوجامي)

ب-المجال الخارجي(الأجزحامي)

المبحث الثاني : الإطار القانوني والشرعي للزواج في الجزائر

1- الزواج في قانون الأسرة الجزائري

أ-تعريف بقانون الأسرة الجزائري

ب- تعريف الزواج في ظل قانون الأسرة الجزائري

2- أركان وشروط الزواج في قانون الأسرة الجزائري

أ- الرضا

ب- الصداق

ج- الولاية في الزواج

د-الإشهاد في الزواج

هـ- الموانع الشرعية للزواج

و- الحقوق المشتركة بين الزوجين حسب قانون الأسرة

3- نظرة الإسلام للزواج

أ- القرآن الكريم

ب- السنة النبوية

ج-الكفاءة في الزواج في نظر الفقهاء

4- أهمية الزواج

المبحث الثالث : المدارس الغربية التي عالجت الاختيار واهم المقاييس الاختيارية للزواج

1- المدارس التي عالجت موضوع الاختيار للزواج

أ- النظرية المعيارية

ب- نظرية الحاجة المكملة

ج- نظرية التجانس

د-نظرية التجاوز المكاني

2- أهم المقاييس الاختيارية لاختيار الشريك

أ- التعليم كأساس للاختيار

ب- الدين والأخلاق كأساس للاختيار

ج- الجمال كأساس للاختيار

د- العمل كعامل للاختيار

هـ- النسب والأصل كعامل للاختيار

و- الانتماء الجغرافي كأساس للاختيار

ز-القرابة كأساس للاختيار

الفصل الثاني:

الزواج والإطار القانوني والشرعي في الجزائر وأهم النظريات والمقاييس الاختيارية

الزواج نظام اجتماعي حقق أهداف عديدة سواء للفرد أو المجتمع لتكوين أسرة للهروب من الوحدة والوصول إلى الاستقرار النفسي وبفضله تحدد العلاقات الاجتماعية، فعلى هذا الأساس يكون الزواج مبنيا على أسس وأساليب تم بها الاختيار، كما أن قضية الأسرة ضاقت آفاقها إلى ما يسمى بالأحوال الشخصية عند رجال القانون، بحيث يتضمن هذا الفصل دراسته الزواج والإطار القانوني والشرعي في الجزائر ونظرياته ومقاييسه الاختيارية وذلك في ثلاث مباحث.

يدرس المبحث الأول منه قضية الزواج من حيث التعريف ودوافعه وكذا نظم الاختيار للزواج ومجالاته من تعريف الاختيار للزواج ثم أسلوب الاختيار بالإضافة إلى مجال الاختيار.أما المبحث الثاني فخصصناه الإطار القانوني والشرعي للزواج في الجزائر وختمنا هذا الفصل بمبحث الثالث وتطرقنا فيه إلى المدارس الغربية التي عالجت الاختيار واهم المقاييس الاختيارية للزواج

المبحث الاول :الزواج ونظم الاختيار

إن الزواج هو واحدة من الظواهر الاجتماعية التي خضعن لاهتما السوسيولوجي منذ نشأة علم الاجتماع كعلم قائم بذاته له موضوعه ومنهجه، لذا تطرقنا في هذا المبحث إلى ماهية الزواج ودوافعه والنظم الاختيارية للزواج ومجالاته بالإضافة إلى أسلوب الاختيار للزواج ثم مجالات الاختيار.

1-ماهية الزواج ودوافعه:

أ- تعريف الزواج :

إذا حاولنا الإجابة عن ماهية الزواج بإعطاء تعريف دقيق له، فان الأمر يتعذر علينا، و ذلك لعدم وجود تعريف جامع و شامل يحقق ما ينبغي أن تكون عليه التعريف من الدقة والضبط، وهذا راجع لاختلاف تحديد العلماء بمفهوم معنى الزواج و كيفية نظرتهم إليه، لهذا فضلنا أن نستهيل حديثنا عن معنى الزواج بإعطاء المفهوم العام له كما هو معروف :

الزواج عامة هو عبارة عن الرابطة الشرعية بين الجنسين ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي يرسمها المجتمع ووفقا للمصطلحات التي يقرها[1]، كما يمكن القول بأنه العلاقة التي أباحها المجتمع واعترف بها في عملية الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة قصد تكوين أسرة بشرط أن تتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية و كذلك الدينية .

تاريخيا ، إن نظام الزواج لم يكن على النحو المعروف به حاليا إلا بعد تطوره . وما يؤكد ذلك هو قدم هذه الظاهرة في المجتمعات الإنسانية ، ففي العصور القديمة مثلا كان الرجل والمرأة أو عدة نساء يعيشون معا لممارسة العلاقات الجنسية وإنجاب الأطفال[2] كما أن كيفية إقامة الرابطة الزواجية هي الأخرى أخذت أشكالا مختلفة، فإذا كان المجتمع قد نظم ارتباط الرجل والمرأة بمجرد التراضي في عصر من العصور، فان نفس المجتمع في عصر أخر لم يعد يرتضي ذلك بل اشترط ضرورة صياغة عقد في شكل خاص أو اتخاذ إجراءات معينة، فالخطف الذي كان يعتبر احد طرق الزواج في كثير من المجتمعات أصبح الآن جريمة يعاقب عليها القانون[3].

إن السبب في عدم استمرار الوضع على حاله هذا بالنسبة لنظام الزواج راجع إلى تغير وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك ظهور الديانات السماوية خاصة الإسلامية مما أثر في ظاهرة الزواج و جعلها تكتسي شكلا جديدا وبالتالي اختلفت تعاريفها باختلاف المجتمعات والعصور حيث راح كل عالم يعطيها تعريفا يتماشى والعصر الذي عاش فيه وكذلك كيفية نظرته لها و من بين تلك التعاريف نأخذ ما جاء به هؤلاء العلماء:

– تعريف وستر مارك:

لقد عرف الزواج باتحاد الرجل و المرأة اتحادا يعترف به المجتمع عن طريق حفل خاص[4].

–تعريف اوغست كونت:

يعرف الزواج بالاستعداد الطبيعي والاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة التفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الحي كما انه الأساس الأول في البنيان الاجتماعي[5].

---

[1] مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1981، ص94.

[2] عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص 100.

[3] عال أحمد سركيس، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، السنة غير مذكورة، ص 13.

[4] وستر مارك. قصة الزواج، ترجمة، عبد الحميد يونس، مطبعة المحلة الجديدة، القاهرة، السنة غير مذكورة، صفحة 5.

[5] مصطفى الخشاب ، مرجع سابق، ص 32.

-تعريف سمنر:

الزواج عنده هو ارتباط قائم بين الرجل و المرأة بهدف التعاون على تحقيق الضرورات المعيشية والغرض هو إنجاب الأطفال في نطاق اجتماعي طالما كان ارتباطهما قائما و مستمرا[1].

-تعريف مادلين قرافيتز:

الزواج عندها هو مؤسسة تتشكل بواسطتها علاقة طبيعيه بن رجل وامرأة تخضع للقوانين الاجتماعية والمرتبطة بثقافة مجتمع من المجمعات[2].

إن ما نلاحظه من خلال هذه التعاريف أن التركيز في محتواها لمعنى الزواج ينصب على الاعتراف الإجماعي باعتباره خاصية هامة من خواص الزواج، ولا يعتبر الرجل و المرأة زوجين حتى تنفذ الشروط التي يفرضها القانون أو تحتمها العادة الاجتماعية .

أما إذا انتقلنا إلى تعريف الزواج كما جاءت به الديانات السماوية خاصة الإسلامية نجد أن فكرنه دائما متصلة بالعقيدة ، فهو أداء الفريضة أمر الله بها عباده الاستمرار عبادته

في الأرض ويتضح ذلك جليا في قوله تعالى:

"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون"[3]

صدق الله العظيم

وهو أيضا ميثاق ترابط وتماسك بن الرجل والمرأة غايته الإحصان والإعفاف مع تكثير سواد الأمة ، حيث قال الله تعالى :

" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجا كثيرا ونساء "[4]

صدق الله العظيم

وكذلك إنشاء الأسرة التي تكون تحت رعاية الزوج على أساس مستقر يكفل للزوجين تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام[5].

---

[1] مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، المرجع نفسه ، ص 41.

[2] GrawitzMadleine , Lexiques des sciences sociales , Dalloz , Paris 1983, page 240.

[3] سورة الذاريات، الآية 56.

[4] سورة النساء ، الآية 1.

[5] محمد سلام مذكور، الإسلام الأسرة المجتمع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 ، ص 55-50 .

إضافة إلى ما ذكر فيما يخص معنى الزواج نلاحظ أنه بالرغم من أن الزواج هو الوسيلة الوحيدة لضمان الاستقرار داخل العائلة وكذلك المجتمع هناك بعض الاتجاهات السائدة في معظم المجتمعات المتحضرة خصوصا الغربية والتي ترى في الزواج مؤسسة اجتماعية يستطيع الرجل و المرأة من خلالها العيش معا تحت سقف واحد لسد الحاجات العاطفية والجنسية وعند إنجاب الأطفال كون هناك القيام بتربيتهم والنفقة عليهم مع تأدية الواجب الكامل نحو أفراد الأسرة دون أن تكون هناك عقدا زواجا مسجل بطريقة رسمية و قد يرجع سبب هذا الأخير إلى التمسك بالحرية الشخصية وكذلك ليسهل عملية الانسحاب لطرفي الزواج دون اللجوء للمحاكم والقضاة في حالة عدم التفاهم. وعمل كهذا في مجتمعنا العربي تلقي تنديدا ومعارضة شديدة لأن الشريعة الإسلامية تحرمه ولا يعتبر زواجا وإنما زنا وفي هذا الصدد يقول الدكتور إحسان محمد الحسن :

" في الحقيقة إن الزواج المثالي لا يستهدف فقط سد الحاجات الجنسية للزوجين وإنجاب الأطفال وإنما يستهدف إلى ترسيخ الروابط الاجتماعية والشرعية والقانونية والأخلاقية والاقتصادية بين الجماعات الترابية والفئات الأخرى التي تدخل فيه وتخضع لأوامره وشروطهومتطلباته[1]

وكخلاصة لما أوردناه في معنى الزواج نلاحظ أن هذا الأخير لا يمكن إعطاءه تعريفا وافيا وشامل له إلا بمحاولة اللم بين النواحي التي تم تفسيره من خلالها نظرا لما من أهمية لها في تحديد معناه ومنه يمكن القول إذن:

إن الزواج من الناحية البيولوجية وكذلك الاجتماعية هو معاشرة جنسية بين رجل وامرأة على أساس عقد شرعي اجتماعي قصد تكوين أسرة، تتبعه مسؤوليات أبوية وتربوية

تتولاها الأسرة الجديدة والتي تكون في غالب الأحيان مهيأة للقيام بها وتنفيذها، هذا إضافة إلى كونه أي الزواج نظاما إلهيا مقدسا فرضه الله تعالى وجعله أساسا في حياة الإنسانية.

وتعريف الزواج يجب أن يأخذ في حسبانه زيادة إلى العوامل السابقة الناحية الاقتصادية وكذلك النفسية وخاصة وأنه يشكل بداية التكوين خلية اقتصادية قوامها الإمكانيات المادية للزوجين ، وهو أيضا مجال للرضى العاطفي والاستقرار النفسي.

ومن هذه الوجهة يمكن القول أيضا بأن الزواج هو بداية لعلاقة اجتماعية واقتصادية متحركة تتحدد وظيفيا بأطر المجتمع وظروفه التاريخية[2]..

---

[1] إحسان محمد الحسن، العائلة القرابة و الزواج ، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة القرابة و الزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان 1971 ص 17.

[2] محمد صفوح الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق ، 1976 ، ص 175.

ب- دوافع الزواج :

لا شك أن الأسباب التي تحيط بالفرد في المجتمع وتدفعه إلى الزواج كثيرة ومتعددة تتعدى داخل المجتمع الواحد وتختلف من فرد لآخر باختلاف البيئة التي نشأ فيها ولكن رغم هذا هناك دوافع رئيسية يقوم عليها الزواج هي نفسها عند معظم أفراد المجتمع رجالا ونساءا مهما كانت نوعية مراكزهم الاجتماعية مع العلم أنه قد توجد كل هذه الدوافع معا وقد يوجد بعضا منها ويمكن لنا تصنيفها كالآتي:

- الدوافع الداخلية:

يمكن حصرها فيما يلي:

- الدافع الجنسي: قد يكون الدافع الجنسي سببا لزواج الفرد ، و ذلك لمجرد رغبة اشتهاها ولا يمكن له تحقيق ذلك الا عن طريق الزواج خاصة في المجتمعات العربية التي لا تبيح المعاشرة الجنسية قبل الزواج .

- الدافع الديني: رغبة الأفراد .في إكمال الدين يمكن أن تكون سببا ظاهريا للشروع في الزواج خاصةفيالمجتمعات التي تسيطر عليها العاطفة الدينية.

- الدافع لإنجاب أطفال: قد يعد إنجاب الأطفال دافعا للزواج حيث يهدف الفرد رجلا كان أو امرأة إلى تكوين أسرة تحميه وتؤمن له مستقبله عند الكبر.

- دافع الحب: لقد أصبح الميل العاطفي لشخص نحو شخص آخر عند مختلف الجنسين دافع للزواج[1] علما بأن هذا الأخير أصبح من الأسباب الهامة التي فرضت نفسها على مجتمعنا في الآونة الأخيرة نتيجة للتغير والتطور الذي عرفه في مختلف المجالات.

- الدوافع الخارجية : و تتمثل فيما يلي :

- الدافع الاجتماعي : يمكن إرجاعه إلى الضغط الذي تمارسه بعض الأسر على أفرادها نتيجة لظروفها حيث يعيش هؤلاء في مشاكل دائمة لا يرون حلا لها إلا في اللجوء للزواج ، كما أن عدم رحمة المجتمع للفرد الأعزب رجلا كان أو امرأة قد يدفع بهؤلاء للزواج ولأنه يحميهم من تهجم المجتمع عليهم.

[1] احمد عادل سركيس ، الزواج وتطور المجتمع،نفس المرجع السابق ، ص 20- 21.

– **الدافع الاقتصادي** : قد يكون الضغط الاقتصادي بمعنى الحاجة المادية دافعا للزواج عند بعض الأفراد حتى يجد كل منهما معينا للآخر في الحياة الأسرية المستقبلية.

– **الدافع التقليدي** : كثيرا ما يتزوج الابن أو البنت عندما يصل إلى سن معينة بمجرد أن أبائهم تزوجوا وكذلك بمجرد أن الأفراد الذين يعيشون في محيطهم الاجتماعي تزوجوا ، وبالتالي لا يريدون أن يكونوا آخر من يفعل ذلك.

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى إن كل ما قيل عن دوافع الزواج تؤكد الدكتورة سامية الساعاتي في كتابها "الاختيار الزواج والتغير الاجتماعي "" حيث تقول: " يرى " بومان " أن الناس يتزوجون لعديد من الأسباب أو لسبب واحد وأكثر ويمكن أن نجعل تلك الأسباب فيما يلي:

"الحب، الأمان الاقتصادي الرغبة في حياة المنزل والأولاد، الأمان العاطفي تحقيق رغبة .الوالدين ، الهروب من الوحدة ، الهروب من أوضاع غير مرغوب فيها في منزل الأسرة ،إغراء المال ، وجود الصحبة الحماية ، تحقيق المركز الاجتماعي ، المغامرة"[1].

وبما أننا في صدد البحث عن الأسباب الكامنة وراء لجوء الشباب الإعلانات الزواج نتساءل ما هي الدوافع المسيطرة أكثر في عملية الإقبال على الزواج في مجتمعنا حاليا:

– الزواج كضرورة بيولوجية اجتماعية ونفسية :

لإبراز بوضوح كيفية كون الزواج ضرورة بيولوجية واجتماعية ونفسية لا بد من الإشارة إلى أن رغم اشتراك كل من الإنسان والحيوان في الغريزة الجنسية إلا أن الإنسان يميز بين العلاقة الجنسية المسموح بها و العلاقة المحرمةخاصة وأن الزواج عند الإنسان هو نظام إجماعي ينبع من العرف أكثر مما ينتمي إلى البيولوجيا لما فيه من تكوين أسرة[2] والمقصود من هذا أن الجماعات الإنسانة لا تعتبر العلاقة القائمة بن جنسين رجل وامرأة علاقة فردية أو بيولوجية فحسب وإنما تعتبرها إضافة إلى ذلك علاقة خلقية واجتماعية ولذا يمكن القول بأن الزواج ليس مجرد ظاهره سيكولوجية تخص الفردين اللذين قررا الارتباط كل منها بالآخر وإنما هو ظاهرة اجتماعية تستلزم قبول المجتمع وتصديقه[3].

---

[1] سامية الساعاتي، الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي، دار النهضة العربية، 1981 ، ص 17- 18.

[2] Bowman Henry , Marriage for moderns , New York , M.C, Graw Hill , Book company , 1954 , 2 nd .

[3] عبد الحميد لطفي،علم الاجتماع،، نفس المرجع السابق، ص 99. د محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 15.

أما من ناحية كون الزواج ضرورة اجتماعية يتضح لنا ذلك من خلال الدور الذي يلعبه كل من العرف والقانون في هذا الشأن، فالحياة الاجتماعية كما هو معروف قد نظمت بطريقة تجعل من المتوقع أن يتزوج الناس كلهم، كما أن القانون لا يجبر الناس على الزواج، لكنه يفرض عليهم ذلك إذا ما أرادوا التمتع بحقوق وامتيازات معينة[1]، والهدف من هذا كله هو تحقيق مكانة اجتماعية لائقة بالفرد تنتج عن تكوين أسرة كأن يصبح الرجل أباء والمرأة أما وكذلك للحفاظ على الاحترام الاجتماعي مادام الفرد عضوا يعيش داخل، لجماعة والمجتمع،خاصة وأنه في حالة ما إذا لم يتزوج الفرد فإن المجتمع يدين ذلك قولا وفعلا وما دام لأراء الناس أهمية كبرى نجد الفرد دائما خاضعا لرغبات الأقارب والمجتمع إلى درجة الشعور بضغط اجتماعي قوي عليه لأخذ قرار الزواج.

وبما أن العزوبة الدائمة تعرض صاحبها إلى اضطراب نفسي بمختلف الأنواع والصفات تفسد النفس وتجعلها تتخلى بعدم الرحمة والقسوة والطيش وعدم الاتزان وبما أن الإنسان بحاجة دائمة إلى العطف والحنان والآمان نجده دائما يسعى إلى تحقيق الزواج رغم مسؤولياته وهذا لضمان صحته النفسية[2].

2- نظم الاختيار للزواج ومجالاته:

أ-تعرف الاختيار للزواج :

يعد الزواج أهم حدث في حياة الإنسان فقد يوفق فيه ويعيش سعيد وقد لا ينجح فيه فتصبح حياته جحيما وتعاسة علما بأن الزواج ليس بمجرد متعة بقدر ما هو أداء الدور طبيعي في بناء المجتمع، وللزواج عدة مراحل أولها عملية الاختيار للزواج والتي تتمثل في اتخاذ القرار والذي يضمن الإجابة على سؤالين هامين ن هما:

من يتزوج من ؟

وما هي الأسس التي تقوم عليها عملية الاختيار للزواج؟

إن الاختيار للزواج هو عملية حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني برمته ولم تكن يوما ماعملية عشوائية أو نشاطا عفويا بل أنه كان دائما مقيدا بقيود واشتراطات تضمنها عملية الاختيار ذاتها نستطيع أن نسميها محددات الاختيار أو أبعاده[3].

---

[1] سامية الساعاتي،الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، نفس المرجع السابق، ص 19.

[2] عمر رضا، كحالة الزواج، الجزء الأول، سلسلة البحوث الاجتماعية، مؤسسة الرسالة، 1984، ص 63 .

[3] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت، 1966، ص 66.

ومن الواضح أن عملية الاختيار الزواج تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع، فما يقبله مجمع ما كبداية للزواج قد يرفضه مجتمع آخر، لكن من المتفق عليه أن الاختيار للزواج هوالأساس الأول للزواج وبدايته حيث يتوقف عليه هذا الأخير[1] و المبادرة أو اتخاذ الخطوة الأولى في الزواج التي دائما من طرف الرجل أو أهله وكذلك الأمر بالنسبة لعملية الاختيار للزواج، فالرجل يجب أن يشعر بأنه هو البادئ في هذه العملية كما لا يخفى علينا بأنه هو الذي يتقدم مع أهله لأهل الفتاة أو إليها في المجمعات الحديثة) طالبا الزواج منها وما عليها إلا أن توافق أو ترفض ولم يحدث حتى في المجتمعات الغربية التي تعطي الفتاة حرية.

كبيرة في مسألة الزواج أن ذهبت الفتاة إلى أسرة الشاب خاطبة إياه بل دورها هنا (أي في مسألة الزواج لا يتعدى عقد المفاضلة بين فتى أحلامها الذي تتخيله وبين المتقدم إليهافعلا[2].

وإذا كانت الفتاة لا تحب أن تبادئ بعملية الاختيار للزواج خاصة وأن مثل هذا العمل لا يجعلها تشعر بأنها محبوبة ومرغوبة، وإذا كان هذا ما تحرص عليه دائما في أغلب المجتمعات نتساءل لماذا إذن اللجوء إلى الزواج عن طريق الإعلانات والذي يجعل من المرأة خاطبة سواء كانت عارضة لطلب الزواج أو مستجابة له ؟

إن اختيار الفرد رجلا كان أم امرأة القرين المناسب له للزواج سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص ولا عن طريق الصدفة، وإنما وفق معايير مجتمعية ولكل مجتمع نظمه وأساليبه الخاصة به والتي تتحكم فين عملية الاختيار طبقا للقيم والعادات والتقاليد والأنماط التي تسود ذلك المجتمع.

و عملية الاختيار هذه قابلة للتطور و التغير مع التغير الثقافي والاجتماعي[3] وفي هذا المجال يقول ألان جرار " Alain Girard ": " إن إمكانيات الاختيار الزواج ليست محدودة وإنما الاختيار تحدده عدة ظروف خارجية "[4].

والأهم في عملية الاختيار الزواج أن هذا الأخير لا يتحقق بين الرجل والمرأة عفو الخاطر

بل لا بد أن يحدث اختيار متبادل بين الطرفين بطريقة أو بأخرى. فكل إنسان يختار للزواج من يتناسب معه ويوازيه من حيث عوامل مختلفة يراها أساسا لقيام الحياة الزوجية، وأن يكون هناك مواصفات مشتركة تجمع بينهما بحيث لا يقبل فرد الزواج من فرد آخر حتى يحقق معه عملية الإيجاب و القبول[4].

---

[1] سامية الساعاتي ، الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص 48.

[2] نفس المرجع ، ص 24.

[3] مصطفى الملسماني، الزواج والأسرة، المطبعة الفخرية، القاهرة، 1977، ص 39.

[4] نفس المرجع ، ص 47.

لا يختلف الناس فيما بينهم في مسألة الزواج، لأن في كل زمان ومكان يتزوجون بمعنى آخر نجد دائما هناك استمرارية في عملية الزواج و إنما الاختلاف كل الاختلاف يكمن في كيفية اختيار الأفراد لشريكه أو شريك الحياة وكذلك يتفوتون فيما بينهم من حيث الأسباب التي تدفعهم إلى نوع معين من الاختيار كما سبق وأن ذكرنا.

ب- أسلوب الاختيار للزواج:

بصفة عامة نقصد به الطريقة المعتمد عليها عند شروع الفرد المقبل على الزواج في عملية الاختيار للشريك المناسب له بكيفية يرتضيها وكذلك المجتمع أيضا.

وأساليب الاختيار للزواج قد تنوعت وتعددت حسب الظروف ولكنها بقيت كلها متماسكة ومترابطة كل منها بالأخرى، وكل علاقة زواج تقع بين حدين حد الزواج القرابي أو العادي وحد الزواج الخارجي أو غير العادي ومن بين أهم وأشهر أسالب الاختيار للزواج المتبعة في أغلب المجمعات الإنسانية نجد الأسلوب الوالدي والأسلوب الفردي (الشخصي) والفرق بينهما يكمن فيما يلي كما سيتضح الآن:

-الأسلوب الوالدي :

هو ذلك الأسلوب الذي يظهر فيه تدخل الأهل الوالدين الأب والأم خاصة أو واحد من بعض الأقارب الذي أعترف به كراس للعائلة وسيدها (الجد العم - الخال مثلا) في سير عملية الاختيار الزواج الخاص بالأبناء الذكور والإناث معا.

ففي بعض المجمعات العربية مثلا قد يكون التدخل من طرف الأهل أو الأقارب بصفه مطلقه تجعل الشريكين المقبلين على الزواج لا يستطيعان الخروج على القرار المأخوذ من طرف العائلة حتى ولو كان ذلك ضد رغبتهما بمعنى آخر ليس لهما الحق في أن يدليا بأي رأي في مسألة زواجهما، حتى وإن كان هناك بعض الحالات الاستثنائية كوجود أسر في بعض المجتمعات تسمح للأبناء بالإدلاء برأيهم في مسألة الزواج إلا أن ذلك يكون بصفة جزئية فإرضاء الأسرة أو العائلة يبقى دائما ذا أهمية كبرى وأمرا يجب أن يحققه الاختيار للزواج.

- الأسلوب الفردي (الشخصي) :

هو ذلك الأسلوب الذي تظهر فيه فعالية الفرد المقبل على الزواج في سير عملية الاختيار للزواج وفقا لرغبته الشخصية، بمعنى آخر أن الشخص الذي يعنيه الأمر يختار الشخص المناسب له دون تدخل من أحد وهذا

لاينفي استشارة الأبناء للآباء (الوالدين) قبل أن يقدما على الزواج وموافقة هؤلاء ، لا تكون أقل قدر من التدخل لأن حالة الرفض لا يستطيعون تغير اختيار الأبناء في كثير أو قليل[1].

إن أغلب المجتمعات العربية أخذت على عاتقها مسؤوليات كبيرة في الإختيارات الخاصة بالزواج وبالتالي أصبح المجتمع من عوامل الضبط البارزة في إستقرار نسق الزواج ، وبالرغم من ذلك قد أتيح للشباب في المجتمعات الحضرية والعواصم الكبرى فرصا أكبر للاختيار الحر.

لا يفوتنا أن نشير هنا أيضا إلى انه رغم التطور الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية إلا أن الأولياء استمروا في فرض المراقبة على زواج أبنائهم حتى مع ظهور بعض المبادرات من طرف الشباب في إمكانية اختيار الزوجة كان لابد من مراعاة شروط ذويهم بينما الفتاة بقيت تشهد مراقبة من طرف العائلة على معارفها ومخالطاتها وحتى على خروجها خاصة في سن المراهقة ، والملاحظ أيضا هو أن الآباء في الطبقات العليا كانوا يفرضون سيطرة واضحة على زواج أبنائهم أكثر من أبناء الطبقات السفلى[2] الى درجة المقاطعة في حالة رفض الأبناء لرغبة الآباء .

3- مجال الاختبار:

يقصد به ذلك المجال الذي تتم فيه عملية الاختيار للزواج ، أي الإطار الذي يحدده المجتمع للعائلة وكذلك الفرد لنحرك فيه أثناء عملية البحث عن الشريك المناسب للزواج سواء كان ذلك للرجل أو المرأة، ومن بين المجالات المعروفة عبر التاريخ لاختيار الشريك للزواج في أغلب المجتمعات نجد المجال الداخلي وكذلك المجال الخارجي.

وبناءا عليه ظهر هناك نظامان أساسيان لاختيار الشريك للزواج هما نظام الزواج الداخلي وكذلك الخارجي واللذان أطلقا عليهما علماء الاجتماع اصطلاحي الاندوجاميوالأجزجامي وهما كلمتان يونانيتان Endogamy كلمة مركبه من EndoبمعنىWithin باللغة الإنجليزية أي داخل باللغة العربية و GamosبمعنىMariage باللغة الإنجليزية أي الزواج باللغة العربية والكلمة كلها تعني الزواج الداخلي.

Exogamy وهي الأخرى كلمه مركبه من Exoبمعنىoutsideبالإنجلزية أي خارج باللغة العربية وكذلكGamosبمعنىMariage باللغة الإنجليزية والزواج باللغة العربية والكلمة كلها تعني الزواج الخارجي وكل منهما أي المصطلحين يختلف عن الآخر كما سيتضح لنا ذلك فيما يلي:

---

[1] سامية الساعاتي، الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي، نفس المرجع السابق، ص 68.

[2] Gerard Alain , Op,Cit, P150.

أ-المجال الداخلي (الأدوجاي) :

إن القاعدة الاجتماعية لهذا النظام تحتم أن يكون الزواج من نفس أعضاء الأسرة أو القبيلة أو الطائفة

وتوقع عقوبات على من يتزوج خارج الجماعة وقد يكون الزواج الداخلي في بعض الأحيان قائما على أساس الالتزام أو الاختيار[1] بمعنى أن الشخص يتزوج منداخل الجماعة التي ينتسب إليها كما له حق الاختيار مع العلم أنه يمنع من أن يكون الشريك المختار من دائرة واسعة وغريبة[2]. وهذا النوع من النظام في الزواج ساد العائلة التقليدية في كثير من المجتمعات لاسيما العربية منها والتي من بينها مجتمعنا .

ب-المجال الخارجي(الإجزحامي) :

إنماهذا النظام أنه عكس النظام السابق فيما يخص عملية الاختيار للزواج حيث ان هذا الأخير يسمح للفرد بأن يختار ويتزوج من خارج نطاق الجماعة الأسرة أو القبيلة[3] بمعنى آخر ان الشخص المقبل على الزواج له الحق في اختيار الشريك(ة) المنسب(ة) له للزواج من خارج الجماعة التي ينسب إليها او تعد قريبة له، فمجال الاختيار يمكن أن يكون واسعا وغير محدود[4] .

فلقد جاء في دراسة قام بها " جاك قودي" أن توجيه الزيجات في نظام الزواج الغربي هو داخلي وذلك للحفاظ على السلالة[5]وهذا ما يتضح جليا في مجتمعنا الجزائري فرغم وجود النظامان معا أي نظام الزواج الداخلي ونظام الزواج الخارجي نلاحظ أن النظام الاول كان سائر المفعول بين العائلات وهو ما يسميه البعض الزواج بإبن(ة) العم أو إبن(ة) الخال. وبناءا عليه يمكن القول بأن المجتمعات الإنسانية عرفت على مر التاريخ أن الأسرة إما أن تقوم على أساس الزواج الداخلي أو الزواج الخارجي وهذا نظرا لاعتبارات عديدة تأخذ في الحسبان منها النظرة للأقارب بإعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم، أو الرغبة في توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل محافظة على الثروة أو العصبية أو الرغبة في إنشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الإجتماعية وطلبا لمراكز القوه التي تترتب على الزواج الخارجي[6].

---

[1] احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص133.

[2] Guhther Hans F.K , le mariage , ses formes son origine , traduit par l, LAMORT LETTE PAYOT,Paris, 1952, P45 .

[3] عبد الحميد لطفي،علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 109.

[4] Guhther Hans F.K, ibid, P 48 .

[5] Gody Jack, L évolution de la famille et mariage en Europe, Edition ArmondCollin, 1985,P40.

[6] محمد عاطف غيث، دراسات إنسانية واجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1965، ص217.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والشرعي للزواج في الجزائر

قانون الأسرة الجزائري هو أول قانون في الوطن العربي قنن أحكام الأسرة يتمثل على جميع الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث فتميزه يكمن في شموله هذه الصفة التي كانت تفتقدها القوانين العربية السابقة.

لذلك تطرقنا في هذا البحث الزواج في قانون الأسرة الجزائري من تعريف قانون الأسرة الجزائري وكذا تعريف الزواج في ظل قانون الأسرة بالإضافة إلى أركان وشروط الزواج في قانون الأسرة ثم يليه نظرة الإسلام للزواج وأهمية الزواج.

1-الزواج في قانون الأسرة الجزائري:

أ-التعريف بقانون الأسرة الجزائري:

قانون الأسرة الجزائري هو أول قانون في الوطن العربي قنن أحكام الأسرة يشتمل على جميع أحكام الأحوال الشخصية من زواج و طلاق و أهلية و ميراث فتميزه يكمن في شموله هذه الصفة التي كانت تفتقدها القوانين العربية السابقة في الأحوال الشخصية مثل قانون حقوق العائلة العثماني سنة 1917م، وقانون حقوق العائلة الأردني 1951 م، وقانون الأحوال الشخصية السوري 1953م، ومحلة. الأحوال الشخصية التونسية 1957م، ومدونة الأحوال الشخصية المغربية 1957، وقانون الأحوال الشخصية العراقي 1959 م، وقانون المحاكم الشرعية السوداني 1967 م[1].

وقانون الأسرة اصطلاح قانوني ترتب عن تسمية القانون الصادر في 9 جوان 1984م فهذا الاسم والمتعلق بالأحوال الشخصية ، أي كل ما يختص به الشخص عن غيره سواء من حيث الخصائص الطبيعية أو الأسرية التي قننها و أقرها القانون و ترتبت عنها أحكام وآثار قانونية بإثبات طبيعته ذكرا كان أو أنثى و حالته المدنية باعتباره متزوجا أو أرملا أو مطلقا، و إقرار أبوته أو بنوته أو في كمال أهليته أو ما يعتريها من اضطرابات عقلية من سفه أو بله و جنون . وهو أيضا كل الأوضاع التي تكون بين الإنسان و أسرته ، وما يترتب على هذه الأوضاع من آثار قانونية و التزامات معنوية و مادية[2].

---

[1] ابن حرز الله عبد القادر ، الخلاصة في أحكام الزواج و الطلاق ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية ، القبة القديمة ، الجزائر، 2007،ص16.

[2] بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، الجزء الاول ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005، ص 14.

ب-تعريف الزواج في ظل قانون الأسرة الجزائري:

الزواج بالنسبة لقانون الأسرة الجزائري هو عقد حقيقي، أي مؤسسة قانونية، تقيم بين الرجل والمرأة علاقات مؤسسة على مصالح اجتماعية ذات طبيعة روحية و دينية[1]. بعد أن كانت المادة السابقة توجزها كأركان لعقد الزواج، حيث ورد في قانون الأسرة 11/84 المؤرخ في 09 /06/ 1984 من المادة 09 " أنه يتم عقد الزواج برضا الزوجين، وبولي الزوجة ، وشاهدين ، و الصداق"[2].

2 -أركان و شروط الزواج في قانون الأسرة الجزائري:

أ-الرضا:

بعد تعديل قانون الأسرة الجزائري استقر هذا الأخير على أن الرضا يعد المقوم الأساسي و الركن الوحيد الذي ينعقد به الزواج باعتباره المحطة الأولى التي يتبادل فيها الزوجان الإيجاب والقبول. فأول الكلامين إيجاب سواء صدر من جانب الزوج أو من جانب الزوجة ، و سمي ايجابا لأنه أوجد الالتزام ، و سمي الثاني قبولا لأنه رضا بما في الأول من إلتزام[3]. وقد جاء في المادة 09 من قانون الأسرة الجزائري 05-09 المؤرخ في 4 ماي 2005 مايلي: " ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين"[4].

واتفق الفقهاء على أن الزواج لا ينعقد بالتعاطي وهو الفعل دون ايجاب أو قبول لخطورة هذا العقد ولما بترتب عليه من آثار ، فالهزل في الزواج كالجد بالاتفاق لما جاء عن ابي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال " ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق و الرجعة ".

وفي التعديل الجديد 02/05 قامت الأركان على ركن متفرد يقوم على الرضا فحسب أما أهلية الزواج الصداق ، الولي ، الشاهدان وانعدام الموانع الشرعية للزواج فلم تعدو في كوفا قد أصبحت شروطا للصحة.

ب-الصداق:

في اللغة هو مهر المرأة وهو مشتق من الصدق لأنه عطية يسبقها الوعد بها فيصدقه المعطي[5] هو الحق المالي الذي أوجبه على الرجل لامرأته بالعقد عليها أو الدخول الحقيقي بها . وقد تعددت تسمياته بالمهر أو النحلة

---

[1] ChehataChafika, Le droit de la famille Algérienne, OPU, Alger , 1993 , P 47.

[2] بلحاج العربي، مرجع سابق ، ص120.

[3] د بن حرز الله عبد القادر، الخلاصة في أحكام الزواج و الطلاق، مرجع سابق ، ص 51.

[4] د شتوان بلقاسم ، الخطبة و الزواج ، مرجع سابق ، ص 120.

[5] بن حرز الله عبد القادر، ، مرجع سابق ، ص 128.

أو الفريضة أو الأجر أو العطية او الصداق أو غير ذلك وقد ورد في النصوص القانونية الجزائرية حسب المواد14 15 ، 16 ، 17 ، 54 ، 19، من قانون الأسرة وقد جاء في المادة 14 منه أن " الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها أو من كل مل هو مباح شرعا وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء"، و قد اعتبر المشرع الجزائري الصداق شرطا من شروط الصحة والحكمة في تقرير مشروعية المهر باعتباره اظهارا لرفعة مكانة المرأة وتقديرا لها و اشعارها بأنها موضع عطف الزوج وجب عليه رعايتها و الحفاظ عليها، من متاعب و تكاليف الحياة.

ج-الولاية في الزواج:

الولاية في اصطلاح الفقهاء : سلطة شرعية تخول لصاحبها انشاء العقود و التصرفات وجعلها نافذا سواءكان موضوع التصرف يخصه هو أو يخص من كان في ولايته ممن عليه سلطة مستمدة من الشارع ابتداءأو مستمدة من الغير بما في ذلك تصرفات الوكيل في حدود عقد الوكالة[1]. و الولاية هي تصرف الانسان على غيره برضاء كما هو الحال في تزويج المرأة في المادة 9 مكرر، م 11 ، م13، م 33 /2 من قانون الأسرة و بهذا المعنى فالولاية في تزويج المرأة لا تنقص من أهليتها بل تزيد من قيمة الرضا و قوته لقداسة هذا العقد في الشريعة الإسلامية[2].

قانون الأسرة المعدل 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 هـ الموافق ل 09 يونيو سنة 1984 م و المتمم في الباب الأول الزواج – الفصل الأول - الخطبة و الزواج في المادة 4 (الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي ، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و إحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب). ويلاحظ أن المشرع الجزائري جمع بين تعريف و أهدافه فسار بذلك على عادة رجال القانون و ليس بما هو معروف لدى الفقهاء .

أما قانون 05-09 المؤرخ في 04 ماي سنة 2005 م المعدل فإنه عرف الزواج في مادته الرابعة بقوله : (الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة والتعاون و إحصان الزوجين و المحافظة على الأنساب[3]

---

[1] عيسى حداد ، عقد الزواج -دراسة مقارنة -دون طبعة، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2006، ص 80.

[2] فضيل العيش، شرح وجيز لقانون الأسرة الجديد ، مطبعة طالب ، الجزائر ، 2008 ، ص16.

[3] قانون الأسرة الجزائري ، رقم 84-11 و القانون المعدل 05-09 ، ص 5-4.

و الولاية شرط صحة و إلزام في عقد الزواج و لن يتم بناء الزوجية إلا به ، و الزواج من غيره إرادة المرأة ولو استند إلى الولاية يعد باطلا ، و بالمقابل إذا تزوجت المرأة بدون إذن الولي يعد باطلا[1].

د-الإشهاد في الزواج:

جاء في المادة 09 مكرر من قانون الأسرة الجزائري : "يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية : "أهلية الزواج الصداق ، الولي ، الشاهدان ، انعدام الموانع الشرعية" وفي المادة 33 من نفس القانون " يبطل الزواج إذا اختل ركن الرضا ، إذا تم الزواج بدون شاهدين ، أو صداق أو ولي ، في حالة وجوبه يفسخ قبل الدخول ولا صداق فيه ، و يثبت بعد الدخول بصداق المثل " ومن خلال هذا تعتبر الشهادة إحدى الشروط الأساسية في عقد الزواج وقد أدرجها أهل العلم كشرط صحة وليس شرط إنعدام فقط ، ومن هنا لا يتم عقد النكاح إلا بحضور شاهدا العدل بحيث يتطلب فيهما العقل و البلوغ و الحرية و الإسلام والعدالة و السلامة من فقدان السمع.

وتكمن أهمية الشهادة في كوفا إعلانا للزواج من جهة ، و إثباتا للعقد و توثيقا له وصونا للحقوق خاصة فيما يتعلق بالشرف و النسب و الإرث من جهة أخرى . أما عن وقت الشهادة فقد اشترط المشرع الجزائري أن تكون مع العقد وجوبا كما جاء في قرار المحكمة العليا " يجب الشهادة عند العقد نفسه"[2].

هـ- الموانع الشرعية للزواج:

جاء في المادة 33 من قانون الأسرة : "يجب أن يكون لكل من الزوجين خلو من المانع الشرعية المؤيدة والمؤقتة "، وقد جاء في المادة 24 ق أ يدورها تعريفا و تفضيلا للموانع كما يلي : موانع النكاح المؤبد هي القرابة المصاهرة، الرضاع ".

و-الحقوق المشتركة بين الزوجين حسب قانون الأسرة:

حسب المادة 36 من قانون الأسرة المعدل في 27 فيفري 2005 فإنه يتوجب على الزوجين مايلي[3]:

-المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.

---

[1] عيسى حداد ، عقد الزواج ، مرجع سابق، ص 67.

[2] قرار المحكمة العليا رقم 34438 بتاريخ1984/04/09 ، المجلة القضائية ، عدد 1 ، 1990، ص 64 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد، 15، 27 فيفري 2005، ص21.

- المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة.

- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.

- التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات.

- حسن معاملة لكل منهما لأبوي الأخر وأقاربه واحترامهم وزياراتهم.

- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسني.

- زيارة كل منهما لوالديه وأقاربه وإستضافتهم بالمعروف

3-نظرة الإسلام للزواج:

إن رجوعنا إلى الدين الإسلامي و إدراكه للزواج لهو بمثابة العودة إلى مصدر تصورات المجتمع الجزائري للزواج و منبعها وهذا ما يدفع إلى ضرورة العودة إلى المصادر التي تحدد هذه التصورات و تعطيها شرعيتها ، حيث تحتل مكانة هامة في قلب الرباط الاجتماعي في واقع المجتمعات الإسلامية و الدور المحوري والكبير الذي تمارسه في بلورة العناصر المكونة للضمير الجمعي الذي يحتل فيه الزواج مكانة أساسية خاصة إذا علمنا أنه اليوم أصبح الوسيلة الشرعية الوحيدة لعملية الاستهلاك الجنسي أمام ضمير جنسي قمعي وصارم و في مجتمع لا ينظر بكثير من الترحيب إلى إمكانية إقامة علاقة بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج . ويمكننا أن نشير إلى أن الدين الإسلامي الذي يخصص حيزا هاما لظاهرة الزواج التي كانت واحدة من القضايا الأساسية التي أدخلت مع جيل الصحابة في ديناميكية النقاش العام في عهد الرسول صلى الله عليه أو سلم ، "فالنص القرآني كما هو معروف لم يبلغ دفعة واحدة للرسول صلى الله عليه وسلم وإنما نزل عليهلمدة ثلاثة وعشرين سنة فكان الكثير من الآيات والصور القرآنية تمثل ردودا و إجابات على استفساراتاثارها أفراد أو جماعات في المجتمع الذي يعيش فيه "[1]وللإحاطة بالموضوع أكثر نحاول عرض كل من القرآن الكريم و السنة النبوية باعتبارهما أهم مستويين في التشريع الإسلامي وباعتبارهما نقطتا المعلم الرئيسيتين الذين تتشكل على أساسهما تصورات و ممارسات الفرد المسلم

[1] محمود النوادي ، قراءة سوسيولوجية لقضايا النشوز و الطلاق بين الزوجين في القرآن ، الهياكل العائلية و الأدوار الإجتماعية، دون ، المعهد الأعلى للتربية و التكوين المستمر ، سراس ، تونس ، 1994 ، ص 66.

أ-القرآن الكريم:

يكتسب القرآن الكريم أهمية بالغة في الواقع الاجتماعي الإسلامي إذ يعتبر مصدر التشريع الأول " وهو كلام الله المنزل على نبيه بين دفتي المصحف وهو متواتر بين الأمة .والزواج من بين ما حرص عليه الخطاب القرآني عندما جعله مؤشرا أو آية من آيات الله الدالة على نعمة الوافرة و كذلك آية على عظمته عز وجل حيث قال جل وعلى : " **ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة و رحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون** ". سورة الروم الآية 21 فمن آيات الله الدالة على عظمته و قدرته أن خلق من جنس الرجال أزواجا تطمئن نفوسهم إليها و تسكن وجعل بين المرأة وزوجها محبة وشفقة ، وهذا ما قادنا إليه القرآن الكريم في المساواة بين المرأة و الرجل عندما جعله سكنا لها وسكنا له .

هكذا يعتبر الزواج من أساسيات المجتمع الإسلامي وهو محاط بعلامات و دلالات ايجابية و معتبرة تجعل منه قضية من شأنها أن تلزم ليس فقط من يتزوج بل المجتمع بأسره عندما يأخذ الزواج رباطا مقدسا لا يتجه فقط نحو الأرض بل يصعد إلى السماء ليحصل على المباركة ، ومن هنا فإن وظيفة الزواج على المستوى الفردي لا تقتصر على توفير المشاعر الجياشة من المودة و الرحمة و السكينة لكل من الزوجين فحسب بل يقوم كل منهما بدور الحامي للآخر في الساحة الاجتماعية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا في قضية المساواة بين المرأة و الرجل في الإسلام . ولو تفكرنا قليلا في آيات الله تعالى بشأن المساواة لأدركنا أنها لا تعني بدقة المساواة في المودة و الرحمة والسكينة المتبادلة بين الزوجين بل هذه المعاني إنما لها علاقة بمؤشرات تجعلها تتماسك و تستقر في مجرى حياتهما ومن هذه المؤشرات مثلا التكافؤ في المستوى التعليمي الذي يضفي على كلاهما إحساس بدرجة تواصل يحمل بين طياته تلك المودة و الرحمة والسكينة باعتبار أن كلاهما له القدرة على استيعاب قوة رباط العشرة الزوجية.

اما بالنسبة لوظيفة الزواج على المستوى الجماعي (المجتمع) فالقرآن يرى أن إطار الزواج هو الإطار الأمثل الميلاد المجموعات البشرية و الحفاظ على بقائها و استمرارها عبر الزمان و المكان حيث يقول تعالى في كتابه الكرم: " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام " سورة النساء الآية[1]. ويقول أيضا : " أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل " سورة ...[2] وهنا يمكن لنا أن نتطرق إلى مؤشر آخر تتماسك به الأسرة

[1] عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1979 ، ص782.

[2] محمود الوادي ، قراءة سوسيولوجية لقضايا النشوز و الطلاق بين الزوجين في القرآن ، مرجع سابق ، ص 64.

وتستقر وهو إنجاب الأولاد بحيث لو كان مثلا أحد الزوجين عاقرا الأمثل ذلك الاستقرار النفسي بينهما وربما يكون سببا كافيا للانفصال ، لذلك ندرك أن وظيفة المساواة في الإنجاب لها علاقة بتبادل المودة و الرحمة والسكينة بين الزوجين ، حتى ولو كان كل منهما يقوم بدوره على أكمل وجه . إن القرآن بنصه يضع أسس الحياة العاطفية الهانئة الهادئة ، فالزوجة ملاذ الزوج يأوي إليها بعد جهاده اليومي في سبيل تحقيق لقمة العيش و يركن إلى مؤانستها بعد كده وجهده.

كما أن الزواج لم يغفل عن تبيان الإشباع الجنسي الذي له أهمية كبيرة في توظيفه ضمن إطار شرعي دون اللجوء إلى المحرمات ، حيث أن العلاقة الجنسية واحدة من المتغيرات الثقيلة في معادلة الزواج الإسلامي ، فقد حرم الله الجنة على كل خبيث بل جعلها مأوى الطيبين و لا يدخلها إلا طيب حين قال " وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين " سورة الزمر الآية 73، دون أن ننسى الزناة الذين هم من أخبث الخلق جعل الله سبحانه و تعالى جهنم دارة لهم في الآخرة و عاقبهم بمائة جلدة في الدنيا . وقد بين ذلك في سورة النور عندما قال :" الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ، إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين" سورة النور الآية 2، ورفض الإسلام للزنا باعتباره جنسانية تضر بالفرد و تمس الضمير الجمعي جعل القرآن يقف عند طريقة الاستهلاك لهذه الغريزة و الإشباع الجنسي لها بخطاب شافي كافي في قوله تعالى " نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم، وقدموا لأنفسكمواتقوا الله واعلموا أن أنكم ملاقوه وبشر المؤمنين" سورة البقرة الآية 223 ، وقد أوصى سبحانه و تعالى بالاستعفاف وجعل الزواج بمثابة ركيزة من ركائز الإسلام عندما ساوى بينه ومستوى الخشوع في الصلاة والحفاظ عليها و إيتاء الزكاة و الإعراض عن اللغو والحفاظ على الأمانة في قوله : " قد أفلح المؤمنون، الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ، و الذين هم للزكاة فاعلون، و الذين هم لفروجهم حافظون، إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك فم العادون ، الذين هم لأمانتهم و عهدهم راعون ، و الذين هم على صلواتهم يحافظون ، أولئك هم الوارثون ، الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون "سورة المؤمنون الآيات 1-11.

ب-السنة النبوية :

تمثل السنة النبوية المصدر الثاني في التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم . فسنة الرسول أو الحديث تتألف مما نسب إلى النبي من أقوال و أفعال تواتر ذكرها عن طريق الصحابة أي بالسمع و النقل[1]، و السنة النبوية هي بمثابة المشكاة التي يستمد منها المسلم نوره و يتبع طريق الهداية و الصلاح تتشكل منها العبادات و تترتب عنها المعاملات وترتقي بها الأخلاق إلى السمو لأعلى الدرجات.

وقد حاولت السنة النبوية أن تضع نقاط معلم أساسية يقوم عليها الزواج لإضفاء عقلانية جديدة على ظاهرة الزواج قائمة منذ البداية، استكمالا و تجاوبا مع النص القرآني على تثمينه اجتماعيا و دينيا و الحث عليه وإعطائه مكانة اجتماعية مقدرة ، نعم لقد أتي الحديث النبوي الشريف يحث على الزواج في قول خاتم الأنبياء صلى الله عليه و سلم " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء "[2] فهذا النداء من رسول الله صلى الله عليه و سلم يدل على الوجوب في حق المستطيع ، و المقصود بالاستطاعة هنا القدرة على المؤنة و النفقة والقدرة الجنسية ، فعندما يأمر عليه الصلاة و السلام غير المستطيع بالصوم إنما ذلك نوع رفيع من التسامي بالغريزة يؤدي إلى فوائد عظيمة[3]. نعم لقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى الدواء الشافي الذي وضع لهذا الأمر فيكون إما بالزواج و إشباع الغريزة الجنسية حتى يكون الفرد قد أكمل نصف دينه ، وإما بكبحها عن طريق وضع حاجز الصوم بينه وبين هذه الغريزة الجنسية . باعتباره يكسر شهوة النفس و يضيق عليها مجال الشهوة ، فإن هذه الشهوة تقوى بكثرة الغذاء وكيفيته فكيفية الغذاء و كميته يزيدان في توليدها ، و الصوم يضيق عليها ذلك فيصير بمنزلة وجاء الفحل[4]. ومن هنا يتضح جليا أن الزواج شرطهام لتحقيق الإشباع الجنسي فالإسلام يعتبر الغريزة الجنسية إحدى الطاقات الفطرية في تركيب الإنسان يجب تصريفها و الانتفاع بما في إطار الدور المحدد لها شأنها في ذلك شأن سائر الغرائز الأخرى[5].

---

[1] سعد حسين ، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت و الواقع المتغير ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006، ص 60.

[2] أبي حسن مسلم ،صحيح مسلم ، الجزء الثاني ، دون طبعة، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2004 ، ص3.

[3] نزار عبد الحميد ، فلسفة الزواج و بناء الأسرة في الإسلام ، الطبعة الثانية ، دار الشهاب للطباعة و النشر ، باتنة ، الجزائر،1987 ، ص 46.

[4] المرجع نفسه ، ص 50.

[5] بكن فتحي، الإسلام و الجنس ، دون طبعة ، دار الشهاب ، باتنة ، دون سنة نشر ، ص 26.

أما من الناحية الدينية فقد أعطى النبي صلى الله عليه و سلم أهمية كبيرة للزواج واعتبره نصف الدين وعمود من أعمدة بناء الأسرة المسلمة في حديث رد فيه صلى الله عليه و سلم من اعتبر أن اعتزال النساء وتصور من تصورات الممارسة الدينية . فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : "جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه و سلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه و سلم ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها "وجدوها قليلة فقالوا : و أين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم و قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم ، أما أنا فإني أصلي الليل أبدا ، و قال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا فجاء رسول الله فقال : أنتم الذين قلتم كذا و كذا ؟ أما والله إني لأخشاكم إلى الله و أتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، و أصلي و أرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني"[1] هذا يعتبر الفرد المسلم الزواج هو إكمال نصف الدين وجعل هذا الأخير من الدوافع الأساسية له.

ج- الكفاءة في الزواج في نظر الفقهاء:

الكفاءة لغة هي المماثلة و المساواة .. وفي اصطلاح الفقهاء المماثلة بين الزوجين دفعا للعار في أمور مخصوصة هي عند المالكية : الدين و الحال السلامة من العيوب التي توجب لها الخيار) و عند الجمهور : الدين والنسب و الحرية ، و الحرفة (المهنة) وزاد الحنفية و الحنابلة اليسار (أو المال)...و قد كان للفقهاء في اشتراط الكفاءة رأيان هو: أن الزواج يصح سواء كان كفوا أم غير كفء و استدلوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، فهو يدل على المساواة المطلقة وعلى عدم اشتراط الكفاءة ، كما استدلوا بقول الله تعالى " أن أكرمكم عند الله الفاكم " ، ورد عليه بأن معناه أن الناس متساوون في الحقوق و الواجبات ، و أنهم لا يتفاضلون إلا بالتقوى ، أما فيما عداها من الاعتبارات الشخصية التي تقوم على أعراف الناس و عاداتهم ، فلا شك فيأن الناس يتفاوتون فيها ، فهناك تفاضل في الرزق و الثروة، واستدلوا بقوله تعالى على بعض في الرزق " بل هناك تفاضل في العلم يقتضي التكريم "يرفع الله الذين أوتوا العلم درجات " فما يزال الناس يتفاوتون في منازلهم الإجتماعية ومراكزهم ا رو مقتضى الفطرة الإنسانية والشريعة بدورها لا تصادم الفطرة و الأعراف و العادات التي تخالف أصول الدين و مبادئه ... أما رأي الجمهور من الفقهاء أن الكفاءة شرط في لزوم الزواج لا شرط صحة فيه و استدلوا بما يلي : - حديثه صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة لا تؤخر، الصلاة إذا أتت و الجنازة إذا حضرت ، و الأيم إذا وجدت لها كفؤا ". والحديث الثاني "

[1] نزار عبد الحميد ، فلسفة الزواج و بناء الأسرة في الإسلام، مرجع سابق، ص 53.

تخيروا للنطفكم و انكحوا الأكفاء " ، وحديث بن حاتم المزيني " إذا أتاكم من ترضون دينه و خلقه فانكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض و فساد كبير " ، وفيه دليل على اعتبار الكفاءة . وقال الفقيه الكمال بن الهمام الفقيه الحنفي : (فهذه الأحاديث الضعيفة يتقوى بعضها ببعض فتضح حجة بالتضافر و الشواهد وترتفع إلى مرتبة الحسن[1].

4-أهمية الزواج:

الزواج سنة دينية و مأرب نفسي و ضرورة اجتماعية يتوقف عليها النوع و خلود الأثر و تنظيم الغريزة واستقرار العاطفة و استمرار الحياة[2]. إذا فالزواج بدأ بالاقتران من أجل الإتناس ثم عرج إلى مسار آخر ليحقق الإشباع الجنسي و التناسل من أجل الإستولاد ولأجل تحقيق ذلك بات الإنسان يمتثل للمعايير الاجتماعية والطقوس الدينية و بعد أن يتم ذلك يتحول إلى إنسان مسؤول اجتماعيا و قانونيا على رعاية أسرة خاصة به. فالزواج الشرعي وسيلة الإنسان البالغ العاقل لبناء الأسرة التي يقضي فيها حياته ، و يعمل من أجلها، و يجد فيها من يرعاه، و يهتم به و يعطي لحياته معنى نفسيا، و لسعيه في الحياة قيمة إنسانية ، و لوجوده في الدنيا مكانة اجتماعية يحرم غير المتزوجين منها فالزواج الناجح خير متاع الدنيا.

[1] بن حرز الله عبد القادر ، الخلاصة في أحكام الزواج و الطلاق، مرجع سابق ، ص 66-67.

[2] أبوراس أحمد سعيد، أحكام الزواج في الإسلام ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية ،1425 هـ ، ص11.

المبحث الثالث: المدارس العربية التي عالجت الاختيار وأهم المقاييس الاختيارية للزواج

لا شك أن موضوع الأسرة عموما والبناء الأسري، ومنه الزواج وكيفياته كانت هي السبب الرئيسي في تعدد التوجهات في تبني تلك النظريات للوصول إلى الأسباب الحقيقية وفهم جيد للظواهر الاجتماعية وبالأخص الأسرية ولما كان الفرد هو أساس هذا البناء كان لزاما علينا دراسة رغباته وميوله من أجل خلق التكافؤ ومن ذلك ذهب الكثير من العلماء إلى تبني بعض النظريات اهتم كل منها إلى جانب معين من خلال ذلك صاغت جملة من التصورات من أجل فهم ومراعاة رغبة كل من الجنسين لاختيار شريك حياته على أساس سليملذا تطرقنا في هذا المبحث المدارس الغربية التي عالجت موضوع الاختيار للزواج وهياكل كل من النظرية المعيارية والحاجة المكملة والتجانس ونظرية التجاوز المكاني إضافة إلى المقاييس الاختيارية كالتعليم كمقياس والدين والأخلاق، العمل، الجمال، السن، الانتماء الجغرافي، السن، القرابة.

1- المدارس الغربية التي عالجت موضوع الإختيار الزواج:

أ- النظرية المعيارية:

تركز هذه النظرية في تحليلها لظاهرة الاختيار للزواج على التركيبة الاجتماعية للمجتمع و دراسة المؤسسات التقليدية كونها تحافظ على التكيف و كذا استقرار الجماعة من حيث البناء و الأدوار، ولقد نشطت دراسات هذه النظرية في البلدان الإفريقية كونها تحتوي على علاقات واضحة منه على الدول المتقدمة.

و ترجع أصول هذه النظرية إلى العالمين "هيل " Hill و " كاتز " "Katz اللذان اعتبر الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع و من ذلك فان مجموعة القيم التي يحملها، عبارة عن انعكاسات يميلها المجتمع الأصلي على لسان حال الأفراد و بذلك يكون لزاما الخضوع لتلك المعايير الثقافية منها، التي بدورها تؤثر في نمط التفكير لديه.

وقد حاول كلا من العالمين تلخيص أفكارها في هذا الاتجاه انطلاقا من تركيزهما على الكيفيات والعوامل المعيارية، التي تؤثر في عملية الاختيار ولعل الفكرة الأساسية والعامة في نفس الوقت التي انطلق منها أصحاب الاتجاه المعياري، هو أن التمديدات المعيارية في الثقافة تؤثر تأثيرا بالغ الأهمية على السلوك الاختياري لدى الأفراد، فانه وبالأحرى ينطلق الأفراد في هذه العملية بناءا على التوقعات المتضمنة في الأدوار التي سيقوم من خلالها بالاختيار، وقد عرف " هومانز " المعيار على انه " الفكرة التي توجد في العقل أفراد الجماعة، هذه الفكرة على شكل اعتبارات تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به وما يتوقع إن يفعلون تحت ظروف معينة "[1].

[1] سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية في دراسة الأسرة، دار المعارف، ط2، 1987، ص 112.

وعموما فان المصطلح المعيار عندهم يشير إلى بعض الالتزامات التي تفرض على السلوك وتوجد معايير ذات طابع جماعي أو فردي، و قد تشتمل هذه الأخيرة أي المعايير أحيانا على القرارات مثل الزواج أو الطلاق ومن الواضح أن الفعل الاجتماعي عموما يسترشد بجملة من المعايير والقيم على أن الأولى تحدد نوعية السلوك والثانية أي القيم هي بمثابة موجهات أكثر رسوخا نحو تحديد نوعية السلوك والثانية أي القيم هي بمثابة موجهات أكثر رسوخا نحو تحديد السلوك الهادف من اجل بناء اجتماعي متوازن، ينطلق من بناء الأسرة نحو المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وقد صاغ هذان العالمان الاتجاه في المجموعة من القضايا أهمها:

" إن وجود المعايير في جماعة اجتماعية يؤثر على سلوك أفراد الجماعة، لذلك يميل السلوك إلى أن يتوافق مع التحديدات المعيارية "[1].

ذهب Hill في بلورة أفكاره على تأكيد حدوث الضبط في الجماعة التي ينتمي إليها الفرد الخلق التوازنذلك أن عملية الاختيار يجب أن تحدث في إطار يضبطه المجتمع وتغذيه الثقافة، وإن لم يحدث ذلك فان عملية البناء الأسري لا تتماشى والحراك الاجتماعي ويخلق بذلك انحرافا على مستوى الأسرة، وذلك هو أخطر وأقصى انحراف ذلك انه يمس القاعدة التحتية للبناء .

وخلاصة القول عنده انه من الواجب أن يخضع الاختيار والزواج في العموم إلى معايير وضبط اجتماعيين، من أجل ضمان استقرار داخل النظام، وهنا لم يحدد كل من "هيل "" وكاتز" الصفات الأساسية للاختيار.

ب – نظرية الحاجة المكملة:

لقد استخدم العالم " وينش " Winch" هذه النظرية في معالجة موضوع الاختيار للزواج، حيث ركز هذا الأخير على اعتبار الشريك المختار من الجنسيين، عبارة عن شخص يحمل عدة معايير تكون غائبة في الشخص الذي يختار، وعلى هذا الأساس يتم بما يسمى الإشباع.

فالإنسان من خلالهم عليه أن يختار من مجموع الأشخاص ، الشخص الذي يتوفر على الصفات يفتقر إليها من حيث بناء الشخصية وحتى الأدوار نظرا لنمط التقسيمات الوظيفية داخل المجتمع وقد خلص العالم وينش" إلي مجموعة من القواعد الأساسية لهذه النظرية نلخصها في ما يلي :

[1] سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص112.

– في عملية الاختيار الزواج يسعى كل فرد للاختيار الشريك المناسب الذي يمده بأعلىحد من حاجة الإشباع أو الرضا.

وهنا يبدو أن الوينش" قد أشار إشارتنا واضحة إلى قضية الإشباع الذي يقصد به عادتا تلبية حاجة ملحة ، بحيث أن عدم تلبيتها تعني بروز بشكل أو بأخر بعض المشاكل تؤدي بدورها عن توازن أو خلل في النظام وهو يقصد بالإشباع من جانبيه الجانب الجسماني والذي يتم عن طريق الاقتران البيولوجي من خلاله يتم إنتاج العنصر البشري أما الثاني والذي يقل أهمية عن سابقه ، الإشباع النفسي الاجتماعي.

فتقاسم المهام والمسؤوليات داخل البناء الأسري بين الرجل و المرأة و يدعونا إلى تأمل ذلك المظهر الجلي للإشباع على حد زعمه، حيث لا يستطيع احدهما أن يلعب دور الأخر فلا مرآة تستطيع أن تتقمص شخصية الرجل، ولا الرجل بدوره يستطيع أن يلعب دور المرأة، وذلك راجع أساسا لاختلاف أنماط التكوين لكليهما والأدوار المنوطة بكل احد منهما، وحاجة الأول لدور الثاني و العكس في أطار التكامل الوظيفي.

ناهيك على المظاهر النفسي للإشباع و التي تنجز عنه، و يعتبر التوافق الزواجي في العلاقات الزوجية لدى النظرية أهم من الزواج في حد ذاته، و يعتبر من أهم العوامل في نجاحه و كذا استمرار البناء ككل.

من شان هذه العوامل إبعاد مظاهر الصراع التي تنتهي عادة إلى إنهاء العلاقة أو تشويهها و عموما فان الإشباع من جانبيه بالإضافة إلى مراعاة الميول و توزيع الأدوار على هذا النحو يدعو إلى الاهتمام بالاختيار وترتيب الأولويات فيه، أي أن الشخص في هذه المرحلة يجب أن يصب اهتمامه الشديد بناءا على ما ذكرناه سابقا.

وفي نظر هذا النظرية يسعى كلا من الجنسين إلى تغطية النقص لديه بالطرف الأخر الذي يراه بمثابة الشخص المكمل له كما أشار وينش في هذه القضية.

– " الحاجة المكملة تؤثر في احتمال الاختيار الزواجي و هذه العلاقة ايجابية "

من خلال هذا العنصر أراد "وانش" أن يعطي الاختيار الصحيح بموجبهم أبعاد أكثر واقعية، من حيث تأثيراتها المتبادلة بين الأسرة الجديدة و المجتمع الأصلي يظهر ذلكعلى شكل معين من الايجابية، و تعتبر هذه الخاصية نتيجة طبيعية.

لعملية التوافق، فعناصر البناء الجديدة تميل إلى أن تشكل كلا متكامل و متلائما، يجعل داخله السمات الأساسية الفكرية والعقائدية العرفية التي تؤثر مباشرة في تماسك الأسرة وانسجامها.

لذا وجب على الفرد أن لا يختار الشخص الذي يتناسب أو يتشابه معه في الصفات بل على العكس من ذلك تماما.

لأن ذلك من شانه يطرح عدم التناسق من حيث الأدوار الموكلة لكل من الرجل والمرأة من حيث أن الرجل بحكم الاستعدادات يتكفل بالإعالة و سيطرة و حماية أسرته، على أن دور المرأة يتحدد دورها انطلاقا من الصفات المكتسبة لديها كالرقة و العاطفة و المرونة هذا المظهر أو التقسيم الطبيعي مشترك لدى الناس، و هو ينفي أن يتشابه الجنسان و أن الاختيار يغدو ضئيلا في هذه الحالة غير الطبيعية و سرعان ما تطرح بعض المشاكل التي قد تؤدي إلى إنهاء العلاقة الزواجية.

و في الأخير فان "وانش" ركز علة حاجات التي تتسم بالتعقيد و اعتبر لحاجة المكملة في قضية الاختيار هي حالة يحدث فيها الإشباع الحاجة الشخص من كلا الجنسين إلى العلاقة بالآخر المكمل له في إطار إنشاء بناء اجتماعي اسري متكامل من حيث الاستعدادات و كذا تقسيم الأدوار، و يرى أنها علاقة ايجابية بالنسبة للمجتمع.

– " إن وجود معايير عن اختيار الشريك يؤثر في الاختيار و لذلك فان عملية اختيار الشريك تتجه لتتوافق معنا في التحديات المعيارية ".

أي أن الثقافة التي يحملها الفرد و التي كثيرا ما يستمدها من المجتمع و شكل العلاقات المتبادلة بين مجموعة الأفراد التي تكون الجماعة المرجعية و المستوي المعرفي لدى الشخص كفيلة بتوجيه اختيار الشخص لشريك مناسب، قد تتحدد له بالتأكيد ما دام ينتمي إلى تلك الجماعة مقاييس تفضيلية.

على هذا الأساس وجب تماشيها مع المعايير العامة للمجتمع، و يظهر ذلك متميزا في الجماعات الأولية و المتأثرة بالعلاقات المباشرة، و سميت كذلك لأنها تحافظ بشكل واضح على المعتقدات التي ترثها أب عن جد.

و تعتب العائلة الممتدة و جماعة الأصدقاء و الجيران من كبار السن من أهم الجماعات التي توجه سلوكيات افردها أن هدفي مثل هذه الضبط يغدو ظاهرتا صحية عن طريق الدمج الصحيح لأفراده داخل النسق العام، و بهذا فان توجيه المقبلين على عملية الاختيار من الجنسين أمر مهم لدى هذه الجماعات في تكوين النواة الحاملة لثقافة الأجداد.

- " إن المعايير الخاصة بالنسبة للشريك يؤثر على عملية الاختيار "

ومنه فان المعايير الخاصة مثل ذلك السن و الجنس و المكانة الاجتماعية والتعليم، تؤثرحتما في عملية الاختيار لدى الجنسين في حين هذا لا يمنع من خضوع الأفراد إلى ضوابط أخلاقية و ثقافية و اجتماعية و دينية متعارف عليها، بل وفي ذلك ما يسمى بالتبادل الثقافي بين المعايير القديمة و التي تمتاز بنوع من القداسة و المعايير الجديدة التي لا يرفضها المجتمع كونها لا تتعارض و العقل. الجمعي.

في ظل هذا التلاقح الثقافي بين ما هو قديم متأصل وما هو جديد ، تظهر تلك المرونة التي تعطي للاختيار نوعا من التحرر وتفهم لتلك الميولات لدى الأشخاص المقبلين على عملية الاختيار ، وهذا ما يفسر وجود بعض الأشخاص يلحون علي نمط معين ، لأنه و بكل بساطة مبنيا ا على ما يجب أن يكون عليه الشريك.

بالرغم من أن النظرية جاءت لتسلط الضوء لا أكثر على تلك القضايا العامة حول عدة معايير أهمها الدين و المكانة الاجتماعية ودور الجماعة ، بالرغم من صحة بعض الجوانب التي أتت بها نظرية الحاجة المكملة لكن الأمر لا يتوقف على الجوانب الاجتماعية فحسب حيث حاولت هذه الأخيرة حصر العوامل في عامل وحيد لفهم الظاهرةمركزيا على المعتقدات ، مهملتا عدة جوانب من شانها أن تعطي أشياء ملموسة بالنسبة الموضوع الاختيار.

رغم أن للنظرية جوانب من الصحة إلا أنه كان من المفروض على الباحثين الذين سعوا وراء الكشف عن حقيقة أسباب الظاهرة وتحديد أبعادها، الالتزام بمنهجية استقصاء واسعةالنطاق تمس كل المجالات الحيوية في المجتمع ومراعاة المستويات المحلية والإقليمية وعالمية وإخضاع الظاهرة إلى أسببها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية منها.

و الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها العلوم الأخرى من اقتصاد وأنثربولوجيا علم الاجتماع التنمية والتاريخ وغيرها من العلوم.

ج- نظرية التجانس : .

تختلف هذه النظرية عن سابقتها في المنطلقات حيث يزعم روادها على عكس ما طرحه "وينش" في وجوب اختلاف الاستعدادات والميول من أجل تحقيق مبدأ التكامل الوظيفي أو الزواجي ويظهر ذلك في اختلاف الأدوار.

إلا أن أصحاب نظرية التجانس ذهبوا إلى العكس من ذلك في حين أنهم ركزوا على قضية " أن الشبيه يتزوج بشبيهه " وان الذي يفسر اختيار الناس لبعضهم البعض كشركاء في الزواج هو التجانس"[1] .

ومن هنا يتضح لنا جليا أهمية التجانس ، على أن هذا الأخير يلعب دورا المدعم للعلاقات الأسرية ويختلف هذا التجانس ليمس عدة مجالات حيوية.

وحرصا على سلامة الأسرة الجديدة وتثبيت قواعدها على أساس متينة ، ذهب أنصار هذه النظرية إلى التركيز الالحاح على خلق جوانب داخل هذا التنظيم تراها من خلالها أصول التوازن والتوافق .

وعموما فإن التوافق و التجانس على حد زعم النظرية هو الهدف الأول الذي يسبق البناء، ذلك التوافق يجب ألا يسبق الثاني الثاني يرتبط بالتحضيرات التي تتخذ قبله من اختيارجاد لكلا الجنسين الشريك الحياة الذي يتوافق معه في التصورات والمنطلقات.

واستندوا في هذا الطرح إلى بعض الدراسات التي أجريت على مجموعة من الأسر يكون فيها أحد الزوجين مختلفا اختلافا تاما مع الشريك ، أولا في المنطقة الجغرافية وتبعا لذلك في المنطلقات و الدين ...الخ.

فلوحظ في العموم داخل هذه الزيجات حديثة التنشئة حالة عدم الاستقرار، و الذي أدى إلى اغلبها بالانفصال و نتيجة لذلك فان التجانس يضمن تبعا لذلك تحررا نسبيا من مظاهر الصراع، التي تحدث عادة بين الزوجين لاختلاف تصور كل منهما للحياة، في حين الأمر يختلف حينما يكون الزوجان من اسر متماثلة تسود فيها، عادات سلوكية متشابهة يجمعها بذلك اتفاق على أساسيات الحياة و توحيد نظرتهم و تصوراتهم في كل مجالات.

" أما إذا كان كل من الزوجين ينتميان إلى بيئة اجتماعية متباينة كل التباين فان عملية التكيف تصبح أكثر صعوبة[2]" أو قد يدخل هذا التوافق حتى في التجانس الفردي أساسا بين الطرفين مع اختلافهما في الميول والاستعدادات التي تحدد دور كلا من الزوجين داخل البناء الأسري، فان الأفراد المقبلين على الزواج عادتا ما يختارون شريك حياتهم بناء على مقاييس تتصل أساسا بالدين و جملة المعتقدات، و ذلك راجع إلى التأثيرات التي يلعبها كلا من الأجداد و الجماعة ككل في ترسيخ المعتقدات و المبادئ المجتمعية التي تظهر بشكل واضح العلاقة

---

[1] سامية حسن الساعاتي ، الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 132 .

[2] محمد حسن، الأسرة و مشكلاتها، بيروت، دار النهضة العربية، سنة 1981، ص33.

التبادلية الايجابية، في إطارها المنظم يقيدها بذلك قداسة وحرمة المعتقد وتسهر على ذلك المؤسسات المكلفة بذلك.

د- نظرية التجاوز المكاني (التقارب المكاني):

إن المتأمل في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، و من أي زاوية يجد أن هذه المجتمعات خضعت إلى حركة ديناميكية مست كل الجوانب و ذلك يظهر جليا في المؤسسات الاجتماعية و أهمها على الإطلاق الأسرة واختلاف أدوارها التي كانت تلعبها قديما و حديثا.

إلا أن بعض المظاهر و الأدوار لا تزال الأسرة محافظة عليها لطبيعتها كمجال حيوي كالرعاية و التربية والتضامن و العقاب و الإعالة و التزويج... الخ، هذا لا يعني أن هذه العناصر لم يجبها أو يطالها التغيير بل محاولة الأسرة التطوير من أساليبها و المرونة المسايرة تلك الحركة المجتمعية.

مما سبق حاول أنصار النظرية التحاورية أو التجاور المكاني طرح منطلقاتهم و التي كانت أساسا تعالج قضية الزواج أو الاختيار من دور القرابة أو بشكل أوسع من الذين يسمح لناالمكان الجغرافي أو المهني أو الدراسي بالاختلاط معهم و هو في الغالب " الاختيار من بين الذين يجمعهم نطاق جغرافي محدد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه[1]

و يظهر هذا النوع من الاختيار للزواج في العصور القديمة و التي كانت تحكمها مجموعة قبائل و يسمى هذا النوع من الزواج باللغة السوسيولوجية الزواج أو الاختيار البولقامي (الداخلي) وهو الاختيار الذي يمس القبيلة أو العشيرة، حيث عادة ما يختار أبناء القبيلة بنات القبيلة نفسها و ذلك راجع عندهم إلى المحافظة على السلالة أو الأصل ويذهب أنصار هذه النظرية إلى القول أن معرفتنا بالشريك والذي نستطيع التعرف عليه إما بالصلة القرابية أو المجال الجغرافي الذي يمس مجال الدراسة أو مكان العمل أو الجيرة أو الصداقة أو الأندية فتكون معرفتنا به قوية و نكون اقرب إليه و ذلك من شانه أن يخلق المعرفة الجيدة لتفادي بعض المشكلات التي تنجز عن عدم معرفة الشريك لشريكه وهنا يسمح هذا الظرف لكلا الزوجين باختيار اضمن من الذين يتم اختيارهم من المجال الجغرافي ورغم التطور الهائل والجوانب الحضارية واتساع رقعة المعمورة إلا أن هذا النمط من الاختيار ما زال نهجا

[1] سامية حسين الساعاتي،الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي، مرجع سابق ، ص132.

متبعا من طرف بعض العائلات وذالك راجع للتطورات التي مست مجال الاتصال والذي شهد في الآونة الأخيرة تطورات مذهلة جعل من المعمورة قرية صغيرة يستطيع الفرد فيها الاتصال بمن يشاء في الوقت الذي يشاء.

ومن هنا فان الطرح الذي قامت عليه نظرية التجاوز المكاني يمكن أن يكون من أحد أهم الظروف المساعدة و التي من خلالها يتم اختيار الفرد شريك حياته ولكن الشيء الذي يلام على هذه النظرية اقتصارها على الجانب الجغرافي في حين أن هذا المشكل لم يصبح عائقا واضحا مع تطور المواصلات وعالم الانترنيت والتكنولوجيا عموما حيث يستطيع الفرد من خلال التكنولوجيا يمكنه الاتصال والتنقل إلى بلدان في بضع ساعات،هذا ما يسمح لنا بتوسع دائرة المعارف و إنشاء صداقات بعيدة كانت في وقت من الأوقات ضروب من الخيال.

وفي ثنايا العرض السابق للنظريات التي عالجت الاختيار للزواج والأنماط المختلفة التي تقدم بها العلماء والباحثين الاجتماعيين من اجل معالجة مشكلة الاختيار لدى الأزواج منالجنسين إلا أنه وكما تبين لنا من التحليل و عرض لأهم ما جاءت به هذه النظريات ،إلا انه لا يمكن فهم ومعرفة الأبعاد والأسباب والظروف التي تمر بها هذه الظاهرة عن طريق فصل جانب عن جانب أو مظهر عن مظهر، في حين نرى أن التكامل البنائي التي تظهر به المشكلات الاجتماعية ومن بينها الاختيار للزواج من تداخل الأسباب المكونة للحدث في حين ذهب الجميع إلى تحديد زاوية من تلك الزوايا ظنا منهم أن هذا العامل هو المسبب الحقيقي وبدراسته يمكن لنا أن نتحكم في ظاهرة الاختيار .

لهذا كان على الباحثين الذين يسعون وراء كشف حقيقة الظاهرة و الإيمان بمبدأ التكامل الوظيفي للأسباب الاجتماعية و الظروف التي تهيئ الفرد اجتماعيا ونفسيا وماديا وتعليميا وعقائديا و معرفيا وحتى تلك الجوانب الجغرافية في عملية الاختيار لنضمن نتائج يقينية معترف بها علميا لا عن مجموعة تصورات ذهنية تفتقر إلى العامل الإمبريقي والإحصائي.

2- أهم المقاييس الاختيارية لدي اختيار شريك الحياة :

إن التخطيط الاجتماعي السليم ينبغي أن ينطلق أساسا من تكوين قاعدة اجتماعية صلبة ودراسات اجتماعية في هذا الميدان و نظرا لحساسية الموضوع أي موضوع الاختيار فان تناوله يبقى أمرا مسببا للإحراج عادة، خاصة و نحن ندرس المجتمع الجزائري وجب علينا من هنا أن نكون واقعيين في دراسة أهم المقاييس التي يخضع لها الفرد الذي ينتمي إلى المجتمع نفسه و الواقعية نعني بها مبدئيا تحديد نوع المجتمع و السلوك الاجتماعي السائد به،

كما نلقي الضوء على الحياة و العلاقات الاجتماعية و القيم و العادات التي تشكل المجتمع تشكيلا تجعله يختلف عن غير من المجتمعات و سنحاول من خلال دراسة أهم المقاييس الاختيارية أن نراعي مبدأ الشمولية في محاولة مني إعطاء أهم المقاييس المعمول بها عالميا متدرجين إلى وصولا إلى مجتمعاتنا العربية.

و على اعتبار أن الزواج مرحلة انتقالية مهمة بعد حدث الولادة و الموت هذه الأحداث الثلاثة المكونة عموما لحياة أي فرد في هذا العالم عبارة عن تحولات عميقة تمس كل فرد في المجتمع لوحده عادة، فالميلاد يعني انتقال الجنين من المرحلة التكوينية داخل بطن أمه الا الحياة التي نعرفها والموت عبارة عن الخروج من الحياة الاجتماعية ، اما الزواج وهو الأهم عبارة عن انتقال من مرحلة الامسؤولية والفردانية إلى مرحلة المسؤولية وتكوين اسرةفي نفس العالم عكس المراحل المذكورة آنفا زد على ذلك فان الانتقال من مرحلة العزوبة إلى الزواج لا تكون بالصدفة دون سابق تحضير وهذا هو الفرق الجوهري.

والخطير في نفس الوقت بوصول الفرد إلى سن معين يجد نفسه ملزما من جانبين إلى تكوين أسرة جانب اجتماعي وذلك يكون فيه ملزما لبعض الحقوق والواجبات اتجاه البناء ككل في تحديد البنى الاجتماعية والتربية والاعالة وغيرها من الالتزامات التي تجعل نت الفرد اجتماعيا تربطه علاقة ايجابية تبادلية عبارة عن جملة حقوق وواجبات ، و جانب بيولوجي تحدده الفطرة إلى الحاجة إلى الجنس الآخر فيبدأ هذا الأخير باختيار الشخص واضعا نصب عينه جملة معينة من الصفات التي يجب توفرها ، " فيبدأ في تحديد مواصفات التي نراها ضرورية ويبدأ بتعديل هذه المواصفات تبعات للتطور العقلي و الفكري والعاطفي الذي يحققه الفرد لنفسه من خبراته و تجاربه في الحياة[1]

أ- التعليم كمقياس للاختيار:

يكتسي التعليم درجة مهمة في المقاييس الإختيارية نظرا للدور الذي يلعبه في خلق التوافق بين الجنسين وبانتشاره أصبح المقبلين على عملية الاختيار يحرصون على أن يكون شريك الحياة متحصلا على تعليم أكاديمي ولو بسيط وذلك لما للتعليم من أهمية في عملية التكافؤ و التفاهم من جهة وتربية الأولاد من جهة أخرى ، في حين كان التعليم في وقت مضى وليس بعيدا أمرا ثانويا مقتصرا على أبناء رجال الأعمال و الإطارات هذا الشكل ألا عادل في ممارسة الحقوق الإنسانية و القهر وكان أحد أهم الأسباب في إحداث توارث عالمية ومحلية كان لهذا الفصل في تغير وجه العالم ونبذ تلك الهيمنة وتغير في الذهنيات فأصبح التعليم واجبا إن لم يكن إلزاميا في بعض

[1] مصطفى المسلماني ، الزواج و الأسرة ، طبعة منقحة و معدلة ، سنة 1977، ص 95.

البلدان حتى النامية منها ولاشك في أن السلوك العام للمجتمع هو الذي يحدد السلوك الفردي فالفرد في البيئات الأولى يشعر من حوله بالعار إذا تميز عن جماعته بمتابعة الدراسة في حين يشعر الفرد بهذا العار في المجتمعات الثانية إذا بقي جاهلا وهذا الأمر يختلف إنطلاقا من المحددات الثقافية.

ومن هنا في قضية التعليم و الاكتساب أصبحت من أولوية الأولويات في المجتمعات الحالية وارتكاز عملية الاختبار لدى الجنسين في مبدأ التعلم ما هو إلا ترجمانا لدوره الفعال والذي من خلاله يتم إنجاح العلاقة الأسرية ويعتبر المستوى التعليمي عاملا هاما لدى الجنسين حيث نجد أن النساء يملن إلى إختيار رجال أعلى منهن في المستوى أما الرجال فيميلون إلى الزواج بنساء أقل منهم في المستوى التعليمي[1]، وهذا الوضع لا يغدوا قاعدة إلزامية في حين كان في وقت مضى عاملا يظهر القوة و الزعامة لدى الرجال لأنهم يفوقون النساء تعليما و تكسبا و مع الوقت بدأت تلك المظاهر تتغير بفعل عوامل اجتماعية مثل نظرة المجتمع للمرأة العامل وقناعة المرأة بمواصلة التعليم ووصولها إلى مراكز هامة في الدولة، و تحتل مكانة اكبر في حياتها الزوجية مع الزوج بخصوص المواضيع الأقل وزنا كبرنامج التلفزيون أو المواضيع الأكثر أهمية كتنظيم النسل و المشاركة في تسيير الميزانية والنشاطات الأخرى خارج المنزل و المرأة المتعلمة تتميز بشكل واضح عن غير المتعلمة "[2]

و رغم اهمية التعليم نجد أن كثير من الزوجات لا يتم الاختيار فيها على اساس التعليم بل على اساس ثقافتها و تجدر الاشارة إلى المشكل المطروح في هذا الجانب والتفرقة بينما هو ثقافي و تعليمي . فالثقافة تعني ذلك الكل المركب من أخلاق و خبرات و عادات و جميع القدرات التي يمكن للإنسان أن يكتسبها عن طريق المجتمع . و لكن هذا المظهر بدأ يضمحل نظرا للتحولات التي مست أشكال الأسرة ووظائفها زد على ذلك نقص الاتصال بين الأجيال في حين كانت الجدة تنقل ما اكتسبته خلال حياتها في جملة من المبادئ إلى الزوجة التي هي الآن بمثابة أما الأم حاليا " فانها لا تنقل الا القليل مع التغيرات الحاصلة كخروجها للعمل و إنشاء اسر نواتية جديدة عوضا عن الأسر الممتدة و التي كانت ترعى عملية نقل الخبرات إلى الأجيال و من هنا فان الثقافة لا تستطيع في الوقت الراهن أن تكون هي التعليم ، فالفروق الشاسعة في المستوى الثقافي بما في ذلك المستوى التعليمي قد يؤدي إلى زعزعة الحياة الزوجية و اثارة مشاكل الزوجين[3].

---

[1] سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، مرجع سابق ، ص154.

[2] KaousiAli , Famille , Femmes et ControcptionQune Sociologie dela famille algérienne , Alger , ENAP,FNAP, 1992,P24.

[3] صالح عبد العزيز ، الصحة النفسية و الحياة الزوجية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة 1972 ، ص32.

وعلى هذا فان عدم الاهتمام بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين يعبر عن عدم دراية لما سينجز عن ذلك من اختلافات في المستويات و اضطرابات على مستوى الأسرة اذ لم تؤدي

فإنها تساعد على تفكيك البناء .

ب- الدين و الأخلاق كأساس للاختيار :

الدين من أهم النظم الاجتماعية تعقيدا في حين أن القداسة التي يتميز بها في بعض البلدان أبهرت المحللين والعلماء كما للمعتقدات والطقوس من تأثير غريب على الأفراد وتكلف من اجل عدة مؤسسات أهمها الكنيسة والمسجد والعراف ورجال الدين وحتى الأسرة لما لها من دور عظيم في غرس تلك الأخلاق.

إن ما يجعل المجتمع كهياكل وعلاقات اجتماعية شيئا ممكنا "هي قضية التزام الجماعة وقدرتها على توجيه الدوافع الفردية ومراقبتها وإخضاعها ، فمن المستلزمات العملية الاجتماعية توافر جملة من الرموز والتصورات العامة التي تضمن حدا معينا من الرقابة والتوجيه ، فالعمل الديني له دور نشط في جعل الناس ينخرطون في طلب الحياة الاجتماعية بطرق ايجابية[1]

ويلعب الدين دورا حيويا في حياة الأفراد والجماعات فهو يضمن لها التوجيه والحياة النفسية الهادئة والاستقرار على مستوى يجعله بعيدا كل البعد عن الاحباطات والتي قد تعصف بالفرد من حين إلى آخر.

فالاختيار على أساس الدين هو مركز إنشاء مجتمع يخضع لتلك المعتقدات و القيم التي يكون منبعها أساس الدين و بهذا تكون الأسرة مؤسسة محورية هامة من المؤسسات التنشئوية الاجتماعية تمنح الفرد منذ الوهلة الأولى لخلقه قيم و معايير دينية ترافقه فيشتى مراحل حياته.

لهذا ارشد الإسلام الراغبين في الزواج بان يظفر بذات الدين حتى تقوم بواجبها اتجاه زوجهاعلى أكمل وجه، و كذلك الحال بالنسبة لها و بالتالي يتعاون الاثنان على أداء حق البيت و الأولاد[2]، و من هذا الباب ركز الإسلام في اختيار شريك الحياة لدى كل من الذكر و الأنثى فخاطب الذكر بقوله في حديث شريف. تنكح المرأة لأربع لمالها و لحسبها و لدينها فظفر بذات الدين تربت يداك.

---

[1]Durkheim Emile , les formes élémentaire de la viereligien le système totemique en Australie , Paris, 1968 ,P25

[2]عبد الحميد خزار ، فلسفة الزواج و بناء الأسرة في الاسلام ، الجزائر ، دار الشهاب للطباعة و انشر ، ط2، سنة 1987، ص79.

و مخاطبا المرأة في قوله في حديث شريف " إذا جاءكم من ترضون دينه و خلقه فانكحوه " و هذا ليس معناه إهمال بقية المعايير الأخرى كالجمال و الحسب لكنها تأتي في المرتبة بعد الدين و الأخلاق الفاضلة[1].

إن سبب مغالاة الإسلام في طلب ذات الدين و مراعاته قبل المعايير الأخرى إلا حرصاعلى إنشاء مجتمع متكامل من حيث التصورات و المنطلقات العقائدية و التي تظهر ثمارها في إنتاج اسر متوازنة و مجتمع خالي من الآفات مثل ذلك الطلاق و القتل والمخدرات و المسكرات، لما في ذلك من آفات و ظواهر قد تفتك المجتمع.

والإسلام يوصي من خلال أحاديثه و ما انزل لكتابه القران بالاختيار على أساس الدين في مواقع عديدة في قوله تعالى: " فانكحوا الأيام منكم و الصالحين من عبادكم و من إمائكم أن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله و الله واسع عليم " و سبب إجراء الشريعة الإسلامية على الذات الدين كان من منطلق أن المقاييس الأخرى كالجمال و المال والأصل و العمل كلها مقاييس عرضة بمرور الزمن قد يسقط فيذهب المال و يندثر الأهل والأصل و ينقطع العمل الظروف ذاتها مستأصلة في معتقداتها بقداسة الواجب التي تأديه هي زوجها في تربية الأولاد و خلق أسرة سليمة.

ج- الجمال كمقياس الاختيار:

إن الميل الطبيعي إلى حب الجمال قضية لا يستطيع أن ننكرها فالإنسان مفطور كفطرته تجاه التغذية والغريزة إلى استحسان الجمال و محاولة إشباع هذه الفطرة، يذهب بعض الأزواج إلى اعتباره من أهم المقاييس التي يجب إعطاؤها أهمية كبيرة لما له من انعكاسات ايجابية في توطيد العلاقة بين الزوجين. "و يعد الجمال من بين الصفات المرغوب فيها عند عملية اختيار القرين حيث أن حسن الوجه أيضا مطلوب إذ به يحصل التحصن "[2] فيما اعتبر الكثير من المنظرين الجمال جوهرا وجب اقترانه بالجمال الروحيكالخفة والابتسامة و الإخلاص، في حين يهب البعض على اعتبار الجمال ذلك المظهر الأخاذ من الجنسين ز خاصة جنس الإناث إلى لون العينين وحسن الوجه و المظهر وطول الشعر...الخ و من هذا كله تبين لنا الفرق الحاصل فهناك من يرى " أن الجمال من الناحية الشكلية كجمال الوجه و الشعر و لون العينين ... و هناك من يعارض هذا الرأي ويفضل الجمال من الناحية المعنوية كالأخلاق و حسن المعاملة و الوجه المبتسم، اللطف، الرقة، الحشمة، الإخلاص، الثقة، و صفات أخرى كالذكاء و المعرفة"[3].

---

[1] نبيل محمود توفيق السما لوطي ، الدين و البناء العائلي ، جدة ، دار الشروق للطباعة و النشر ، سنة 1981 ، ص198.

[2] زهير احمد الزميلي ، حقيقة العلاقة بين الرجل و المرأة ، الأردن ، دار العرفان للنشر و التوزيع ، ط1 ، سنة 1988، ص 102.

[3] عمر رضا كحالة، الطلاق ، الزنا، مكافحة الحب، بحوث اجتماعية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، سنة 1984، ص32.

إن وجهة النظر الأولية باعتبار الجمال مظهر خارجي ليس خطأ و لا عيبا ولا الثانية على اعتبار الجمال شيئا معنويا بالمعنى المثالي و لكن ما يجب الإشارة إليه هو ذلك الجمال الذي يجمع بين حسن الوجه و سلامة السريرة و الأخلاق لأننا حين نكون أمام عملية الاختيار يكون الأمر مختلفا تماما و ذلك لما يعطي لهذا الحدث من أحكام للعقل قبل صدور أحكام ذاتية ذات صبغة مطلقة قد تغذيها مجموعة غرائز سرعان ما تختفي بالتقدم في السن لدى الجنسين و لكن يجب مع ذلك الإشارة إلى اعتبار الجمال أمر مطلوبا لا ركيزة يقوم عليها الاختيار باعتبار الجمال هدف في حد ذاته وقد تكون المغالات في الاهتمام بالشكل داعيا إلى الخيانة الزوجية

د- العمل و الجانب الاقتصادي كعامل للاختيار :

من الطبيعي أن تختار المرأة الرجل الذي يملك عملا وذلك راجع أساسا إلى خصوصية وراثية أودعها الله في الرجل لقدرته على تحمل أعباء العمل والإعالة ولان الأسرة بحاجة إلى الكثير من المال لسد الحاجيات فبواسطته تستطيع أن تتنقل و تأكل و تشرب وتلبس و تشتري مسكنا و تخلف جانبا من السعادة لذا تسعى غالبية إن لم نقل جل النساء إلى التركيز على الوضع المادي للشريك و هذا المظهر بات منتشرا و بصورة مذهلة تدعو إلى الاهتمام في حين تميل بعض العائلات إلى اختيار شريكة الحياة من أسرة غنية و حين يحدث بناء أسرة فان الأسرة الجديدة تحاول أن تستقل اقتصاديا و ذلك أمر ليس بالخطير ولا المنبوذ كما يدعي بعض الأولياء في حين انه استجابة لحتمية اجتماعية إن لم نقل ميل طبيعي لتكوين أسرة و بذلك لان " الزوجة الشابة لم تعد ترغب بالعيش مع أهل زوجها ،يريد أن تكون سيدة بيتها، و تبتعد حماها و الزوج الشاب يبتعد عن أبويه ..... فهو يريد بناء حياته الزوجية و العائلية على غير ما بناها أبوه و أمه"[1]

ومن ذلك كله فان العمل الاقتصادي لكلا الزوجين أمر مهم قبل و أثناء و بعد الزواج ولكن المغالات باعتباره هدف أساسي هنا يختلف الأمر ليصبح أهم من تكوين أسرة متوازنة فهذا غير مرغوب فيه لأن الأمر يتعلق بأمر قد يزول فتزول به الأسرة أو البناء و بالتالي فان الزواج القائم أساسا على النظرة المادية سيكون مؤداه ومصيره حين يزول المال و الأمر المقلق هنا أن بعض العائلات مازالت تختار الزوج أو الزوجة بناء على هذا الأساس واعتباره أهم شيء في بناء أسرة سعيدة و قد وجه الإسلام عمل كل من الزوج والزوجة فألزم الرجل بالعمل لأجل القوامة الأسرية ، لم يحرم حق المرأة في العمل " فقد أباح الإسلام للمرأة أن تعمل بل أوجبه عليها في بعض الأمور "[2] خاصة :

---

[1] ياسين بوعلي ، أزمة الزواج في سوريا ، بيروت ، دار انس للطباعة و النشر ، سنة 1979 ، ص 60.

[2] حسن رمضان فحلة ، مقومات الحضارة الإنسانية في الإسلام ، الجزائر ، دار الهدى عين ميلة ، ط1 ، سنة 1989 ، ص 225.

- إذا كان المجتمع بحاجة إلى عملها

- إذا لم تجد من ينفق عليها

- إذا كانت طبيعة العمل من اختصاصها

- أن لا تتعارض و مهماتها الأسرية

- أن تلتزم السرية في عملها . .

هـ- النسب و الانتماء كمقياس للاختيار:

كان الأصل قديما و مازال أحد أهم المقاييس الاختيارية و يظهر ذلك جليا في المجتمعات الصغيرة كما أن العلاقة المباشرة و بطء عملية التغيير ساعدت على ترسخ تلك المعتقدات والمفاهيم و أعراف ثابتة و كان الاختيار عندهم بمثابة وسيلة من اجل الحماية و القوة التي تأتي من خلال المحافظة على الأصل و هو ما أطلق عليه عالم علم الاجتماع الشهير" إميل دور كايم E . Durkheim " التضامن الآلي من خلاله يتم القضاء على الغور داخل النظام و خلق الحلفاء بتزويج بنات القبيلة إلى ما يرون أنهم أقوياء من أصل نفيس و من هنا كان الارتباط بين الأزواج على أساس الأصل و النسب الرفيع عاديا من القديم، فهذهالطريقة سوف تكون العائلة و القبيلة قادرة على تعزيز علاقتها الاجتماعية مع القبائل الأخرى و أيضا بهذا الأسلوب تتحاشه المؤامرات التي قد تحاك لها هذا كان يحصل حين كان الاهتمام بالأصل و المفاخرة به منطقا ذكيا من خلاله تضمن العائلة أو القبيلة الاستمرار في الوجود.

كما يعتبر النسب مقياسا أساسيا في خلق المكانات و الأدوار " وخاصة من وجهة نظر ذوو المكانة العالية عندما يشرعون في تزويج أبنائهم و يعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على نسب العائلة و مكانتها "[1]، و يظهر ذلك في انتهاج بعض العائلات أساليب لحفظ النسب و عدم تزويج أبنائهم إلى أشخاص لا يموتون بالصلة أو القرابة ويمتنعون عن تزويج بناتهم خارج إطار العائلة الكبيرة. ..

و- الانتماء الجغرافي كمقياس للاختيار:

إن السهولة التي يطرحها هذا المقياس تعني انتماء الفرد إلى مجال جغرافي يحدد له المجتمع الذي ينتمي إليه و أنواع السلوك المقبول منها المنبوذ و من خلال الحدود المرسومة اللامتداد الجغرافي يستطيع الفرد أن يختار شريك

[1] سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1983، ص164.

الحياة يناسب معه زيادة على الانتماء الجغرافي إلى توحيد في التصورات و الثقافة و الدين و أنماط التعليم هذه العوامل قد تساعد و بلا شك المقبل على عملية الاختيار لما تحمله البيئة الجغرافية من أهمية في تحديد الخلفيات الثقافية و التشابه بين أفراده الذي يسمح مبدئيا إلى نبذ الفراق و خلق التفاهم زد على ذلك الدور الذي يلعبه المجال المكاني في اختصار الوقت و تفادي مشقته و تفادي مشقة البحث عن الشريك هذا بالنسبة للاختيار الفردي و مراعاة رغبة الأفراد في الاختيار وفي المقابل فان التركيز الأولياء و العائلة الكبيرة على الاختيار من المجتمع الواحد و الذي تمثل عادة الجيران و الأصدقاء و القرية الصغيرة إلا حرصا منهم على المحافظة على الأصل و الإرث العائلي، فيعتمد هؤلاء إلى تزويج البنت و الابن من الحيز المكاني الذين ينتمون إليه نظرا لمعرفتهم الكبيرة و تفاديا تلك الصراعات التي تحدث غالبا في عدم معرفة الأنساب و الوجه الآخر للمصاهرة التي تم الاقتران بهم، و هنا فان انشغال الآباء في إبراز خبرتهم في الحياة و نقلها للأفراد رغم ما يحمله الاختيار الوالدي من مساوئ إلا أن حرصهمالشديد يجعلهم يتدخلون نظرا لإيمانهم بقداسته و كذا خطورة الأمر و المتعلق بالاختيار حتى أن احد المبحوثين و التي تم الاتصال بهم في المرحلة الاستكشافية قائلا أن آباءنا عادة لا يختارون العائلة التي سيتصاهرون معها. و نحن هنا ليس لإبراز الخلل الموجود على مستوى الاختيار و لكن مؤداه أهمية المصاهرة من حيث هي ارتباط سيطول مادامت علاقة المصاهرة قائمة بين الزوجين و على حد قول العالم " Bourdieu .Pierre" فانما الأسرة في الوجود، لبقاء وجودها يضمن تكاملها لا يمكن أن ينفصل عن الميل إلى إدامة جملة تركتها بالتبذير و الانقراض و لابد لقوى الانصهار و لاسيما الاستعدادات الأخلاقية الرامية إلى توحيد هوية المصالح الخاصة للأفراد بالمصالح الجمعية للأسرة[1] .

يقصد العالم"بييربورديو" في قوله مصالح الخاصة التي تمس الأفراد في حد ذاتهم مراعاة العائلة التي سينتمون إليها عن طريق المصاهرة من حيث أنها ذات أصل و نسب ومراعاة القرب المكاني و الجغرافي لسهولة الاتصال بها حماية مصالح كل من العائلتين هذا من جهة ومن جهة أخرى أن عدم إعطاء هذا القياس الانتماء الجغرافي الأهمية التي يستحقها و أن الاختلاف في البيئات يطرح عدة أمور يجب الإيمان بها الاقتران و الزواج من اختلاف في المنطلقات و النظرة إلى الحياة و هذا ما ينجم عنه عدم تماثل الصفات والقيم و العادات والتقاليد الاجتماعية عند الزوجين و تعارض الأنماط السلوكية حول أساليب التنشئة الاجتماعية تجاه تربية الأبناء و اتخاذ القرارات مما ينشئ الصراع بينهما[2].

---

[1] بيير بورديو، العقلانية العملية حول الأسباب العملية و نظريتها، دمشق، ترجمة عادل العوا، دار كنعان للدراسات و النشر و التوزيع، سنة 1994، ص140.

[2] خيري خليل الجميل، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة و الطفولة، الإسكندرية، المكتب الجامعي للحديث، سنة 1993، ص28.

عن مشكلة زوجية حدثت لفتاة تزوجت في سن لا يسمح لها بالاقتران البيولوجي مع الجنسالآخر وفي فحوا القضية أن الفتاة لم تبلغ من النضج وتزوجت ولكن الأمر تعقد فيما بعد بهروب الزوجة وكراهيتها نفسها وخوفها من مولودها الجديد وفي تعليق للطبيبة . " مما لا شك فيه أنه كان من الأمور الهامة لدي ... أنها لم تتلق من قبل إيضاحا للعلاقات البيولوجية بين الحمل وعملية النسل وهي بالكاد تعرف أن الأولاد يتكونون في بطون النساء وكانت على جهل تام بدور الرجال في ذلك و اتضح أن أمها بدلا من تزويدها هذه الإيضاحات كانت قد زودتها بالفزع والخوف[1]. كل هذا يجعل من السن والاختيار على نحوه أمرا يدعو للقلق في حين كان الأمر نحو ذلك في البداية أن الإيمان بوجوب بلوغ كل من الجنسين السن الطبيعي والقانوني أمر مهما في حين أن إهمال الزوج إلى سن زوجته كاد أن يؤدي بالزوج إلى فقدان زوجته محاولتها الانتحار لعدم فهمها العلاقة الموجودة بينها كأم وبين الرجل والذي يمثل الزوج .

وملخص ما قلناه أن الاهتمام بمقياس السن لدى الجنسين أمر محوري بالنسبة لعملية الاختيار حيث يختار الزوج الزوجة وتختار الزوجة بعد تأكدها من بلوغ شريك الحياة مرحلة المراهقة والنضج لديه ثم بعد ذلك يتم وعلى هذا الأساس التطرق إلى المقاييس الأخرى .

ز- القرابة كأساس للاختيار :

يذهب بعض علماء القرابة والأنثروبولوجيين إلى التأثير البالغ الذي تلعبه الجماعة في تحديد نمط والسلوكات التي ينبغي على الفرد الخضوع لها ويظهر ذلك في قول " ابن خلدون "و ما جعل الله في قلوب عباده الشفقة والنعرة على الأرحام وقرابتهم موجودة في الطبائع البشرية وبها يكون التعاضد و التناصر[2] ومن خلال ذلك ان ابن خلدون أشار إلى الدور الهام الذي تلعبه الحمية والقرابة في تقوية المجتمع والعصبية والدفاع عن ممتلكاتهم . ومن خلال المقاييس القرابة أو اختيار شريك حياة على أساس قرابية أمر ضروري ومهم أولا سهولة و تفادي عناء البحث على شريك الحياة ونظرا للقرب الدموي بين الزوج والزوجة لا يكلفون أنفسهم مشقة البحث عن شريك والذي قد يشعر المقترن من كلا الجنسين إلى التخوف من المعاشرة بالإضافة إلى عدم معرفتنا بشريك الحياة الذي يختار من خارجذوي القربة .

---

[1] أمين رويحة ، ولدك هذا الكائن المجهول ، بيروت دار العلم لبنان 1974 ص 370.

[2] عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، ج 1 ص 224.

فيعمد الكثير من الزيجات إلى اعتماد مقياس القرابة ألدموية من أجل ضمان استقرار وارتياح داخل الأسرة نفسها ناهيك عن تدخل الأسرة الكبيرة في الحد من حرية الفرد وتوجيه ، اختياره ضمانا لاستقرار العائلة وخدمة المصالح في تزويج أحد أبنائها ذكرا كان أو أنثى إلىالعائلة التي تكون عادة تجمعها بها عوامل اقتصادية أو صلة القرابة والمصير المشترك ولذلك يجعل دور كايمكيانا للمجتمع مستقلا عن الافراد يملي عليهم كل ما يريد وليس لهم دخل في هذه الحياة مع أن المجتمع متكون من الأفراد الذين يشاركون في وضع تلك القواعد الاجتماعية التي يرونها صالحة لكل فرد من الأفراد[1].

أنه ورغم ما للصلة العرقية وصلة الدم من إيجابية للمقاييس الاختيارية إلا أن مظهر القرابة أصبح اليوم لا يلعب دور هاما لاختيار لأن القرابة في مجتمعنا الحالي تنحصر ضمن دائرةضيقة فعدد الأقرباء الذين يتمتعون تجاهنا بجملة من الحقوق والواجبات يفترض أن يقوموا بها حيالنا عدد قليل وقد لا نشعر اتجاهه بأي التزام وهنا يتجلى الفرق بين القرابة في مجتمعات ليست ببعيدة عنا في منحنى التاريخ فإذا غابت العلاقة العائلية من مجموعة العائلات المكونة لنسق المجتمع فإن غيابها لا يمر بسلام وكأن شيئا لم يكن بينهما وتعي بالضرورة حالة العداء، حيث انك إن لم تكن صديق فأنت عدو. فمن هنا أطيح دور القرابة شيء لا يأخذ بعين الاعتبار لا في قضية الحمية وحق المقاييس الاختيارية • يقول الرسولعليه الصلاة والسلام في حديث شريف :" **باعدوا تصحوا** "[2].

إن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم باعدوا تصحوا في الحديث الشريف يعني الاختيار من غير ذى القرابة القريبة ونعني بنات العم وبنات الخال وأبناء العمومة أبناء الخؤولة وهذا ما برهن عليه العلم الحديث مؤخرا في الأمراض الوراثية والتي تنتج عادة في اقتران ذوي القرابة ظهور بعض الأمراض من نقص في المناعة والضعف العام والنحولة وضعفالبصر وأمراض القلب في الأولاد وهذا معنى قول الرسول عليه الصلاة والسلام وكذا ومما نستشفه من الحديث الشريف أن المباعدة والزواج من غير ذي قرابة تجلب للقبيلة أو العائلة القبائل الأخرى والتي تكون قد اقترنت معها بتزويجها أحد البنات أو البنين إلى الولاء و الحمية واستأمن شرح تلك القبائل .

استخلصنا من هذا الفصل أن التغيرات التي مست المجالين داخل المجتمعات انعكست على تطور نظم الاختيار للزواج وأنماطه الاختيارية فيه والتي طورت أساليبها (الزواج) لتتماشى مع الحراك الاجتماعي، كما أن قضية الأسرة التي ضاقت آفاقها إلى ما يسمى بالأحوال الشخصية عند رجال القانون أو ما يسمى بمشروع المجتمع

---

[1] إدريس خضير ، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقته ببعض النظريات الاجتماعية ، الجزائر ، ديوان المطبوعاتالجامعية بن عكنون ، ط 2 سنة ص75.

[2] حديث شريف.

عند علماء الاجتماع يتطلب تنسيقا معمقا بين الفقه والقانون الوضعي قصد معالجة أحول الأسرة المعاصرة في كل مشاكلها وقد خضع لمسايرة الأوضاع السياسية لكل دولة على مراجع حضارية جديدة لضمان الحريات الخاصة في قضية الاختيار، كما ان الارتباط الذي أشارت اليه النظريات التي إهتمت بالدراسة والتحليل لظاهرة الاختيار للزواج وكان الهدف الأساسي من إدراج هذا الفصل هو إبراز المنحى التاريخي على شكل نظريات التي عالجت موضوع الاختيار رغم كل واحدة من هذه النظريات راحت ترتكز على جانب معين التي تدخل ضمن مسببات التي تطرح شكلا معينا من الانسجام والتفاهم داخل الزيجات الجديدة في حين لم تنظر هذه النظريات إلى الوجه التكاملي التي تطرحه جملة العلاقات الاجتماعية المتداخلة في بناء شخصية الأفراد ومن ذلك السلوكات التي ينبغي عليهم إيتائها داخل المجتمع لتحمل العديد من الخصوصيات، بالإضافة إلى الاهتمام بدراسة المقاييس الهامة التي تدخل في بناء المتغيرات التي بني عليها هذا البحث والتي تتخذها المجتمعات الإنسانية حاليا في طرح المقاييس الاختيارية التي يمكن أن يتبعها أي فرد لاختيار شريك حياته من الجنسين.

استخلصنا من هذا الفصل. أن التغيرات التي مست المجالين داخل المجتمعات انعكست على تطور نظم الاختيار للزواج وأنماطه الاختيارية فيه والتي طورت أساليبها (الزواج) لتتماشى مع الحراك الاجتماعي، كما أن قضية الأسرة التي ضاقت آفاقها إلى ما يسمى بالأحوال الشخصية عند رجال القانون أو ما يسمى بمشروع المجتمع عند علماء الاجتماع يتطلب تنسيقا معمقا بين الفقه والقانون الوضعي قصد معالجة أحول الأسرة المعاصرة في كل مشاكلها وقد خضع لمسايرة الأوضاع السياسية لكل دولة على مراجع حضارية جديدة لضمان الحريات الخاصة في قضية الاختيار كما ان الارتباط الذي أشارت اليه النظريات التي إهتمت بالدراسة والتحليل لظاهرة الاختيار للزواج وكان الهدف الأساسي من إدراج هذا الفصل هو إبراز المنحى التاريخي على شكل نظريات التي عالجت موضوع الاختيار رغم كل واحدة من هذه النظريات راحت ترتكز على جانب معين التي تدخل ضمن مسببات التي تطرح شكلا معينا من الانسجام والتفاهم داخل الزيجات الجديدة في حين لم تنظر هذه النظريات إلى الوجه التكاملي التي تطرحه جملة العلاقات الاجتماعية المتداخلة في بناء شخصية الأفراد ومن ذلك السلوكات التي ينبغي عليهم إيتائها داخل المجتمع لتحمل العديد من الخصوصيات، بالإضافة إلى الاهتمام بدراسة المقاييس الهامة التي تدخل في بناء المتغيرات التي بني عليها هذا البحث والتي تتخذها المجتمعات الإنسانية حاليا في طرح المقاييس الاختيارية التي يمكن ان يتبعها أي فرد لاختيار شريك حياته من الجنسين.

الفصل الثالث :

التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

المبحث الأول : مفهوم التغيير الاجتماعي وعوامله

أ- تعريف التغيير الاجتماعي

ب- مصدر وطبيعة التغيير

2- نظريات التغيير الاجتماعي

أ- النظرية الدائرية

ب- النظرية التطورية

ج- النظرية المادية التطورية

د-نظرية التوازن والتعادل

هـ- نظرية الكاريزما

و- النظرية الحتمية الاجتماعية

3- أنماط وطرق التغيير الاجتماعي

أ-التطور

ب- الإصلاح

ج- التمرد أو العصيان

د-الثورة

4- عوامل التغيير الاجتماعي

أ- العوامل الموضوعية

ب- العوامل الطبيعية

ج- العامل الديمغرافي

د- العوامل الاجتماعية

هـ- العوامل الذاتية

و- العوامل السياسية والأيديولوجية

المبحث الثاني: مظاهر التغيير الاجتماعي ومؤشراته في المجتمع الجزائري

1- التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة

أ- نمط الأسرة

ب- التنشئة الاجتماعية

ج- العلاقات الأسرية

د- طقوس الزواج

هـ- على المستوى الأخلاقي

2- التغيير الاجتماعي والأسرة الجزائرية

أ- تعريف الأسرة الجزائرية

ب- أشكال الأسرة الجزائرية

ج- الأسرة الجزائرية في عملية الإختيار الزواجي

د- الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر

هـ- الأوضاع الحالية للأسرة الجزائرية

و- آثار التغيير الاجتماعي على الأسرة

3- مؤشرات التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

1- المرأة الجزائرية في العصر الحديث

أ- المرأة المتعلمة والاختيار الزواجي

2- عمل المرأة كمؤشر للتغيير

أ- ظاهرة عمل المرأة في الجزائر

ب- المرأة الجزائرية والعمل

ج- الوضعية الحالية للمرأة الجزائرية

د- العوامل المساهمة في إلتحاق المرأة الجزائرية بالعمل الأجور

3- التعليم الجامعي كمؤشر للتغيير

أ- مفهوم التعليم الجامعي

ب- وظائف التعليم الجامعي

ج- ربط الجامعة بتنمية المجتمع

د- عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار الانجازات الجزائرية في مجال التعليم العالي

المبحث الثالث : التغيرات المجتمعية التي مست المجالين (ريفي حضري) في المجتمع الجزائري

1- التغيرات الحاصلة في المجال الحضري وأثرها على قيم الاختيار

أ- المجال الاجتماعي وأثره على قيم الاختيار

ب- المجال الثقافي وأثره على قيم الاختيار

ج- المجال الاقتصادي وأثره على قيم الاختيار

2- التغيرات الحاصلة في المجال الريفي وأثرها على قيم الاختيار

أ- المجال الاجتماعي وأثره على قيم الاختيار

ب- المجال الثقافي وأثره على قيم الاختيار

ج- المجال الاقتصادي وأثره على قيم الاختيار

الفصل الثالث :

التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

لقد شهد المجتمع الجزائري تغيرات متسارعة مما أدى إلى تغيرات أساسية مست بنى الأسرة الجزائرية ووظائفها وشملت جميع الميادين الحياتية بصورة تدريجية، حيث شهد المجتمع الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر من مجتمع تقليدي إلى حديث.

على هذا الأساس تضمن هذا الفصل دراسة التغيير الاجتماعي ومظاهره ومؤشراته في المجتمع الجزائري وذلك في ثلاث مباحث أساسية بحيث بدرس المبحث الأول منه قضية التغير الاجتماعي من حيث المفهوم والتعريف والمصدر والطبيعة، كما يتناول بعض النظريات التي تبحث في موضوع التغيير الاجتماعي، كالنظرية الدائرية والتطورية والماركسية ونظرية التوزان والتعادل والكاريزما والحتمية الاجتماعية ،هذا بالإضافة إلى دراسة أنماط وطرق عوامل التغيير الاجتماعي، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تناول مظاهر التغير الاجتماعي ومؤشراته منها التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة وذلك من نمط الأسرة التنشئة الاجتماعية، العلاقات الأسرية، طقوس الزواج على المستوى الأخلاقي، هذا بالإضافة التغير الاجتماعي و الأسرة الجزائرية وذلك من آثار التغير الاجتماعي على الأسرة وكذا الأسرة الجزائرية حيث الماضي والحاضر وكذا الأوضاع الحالية للأسرة الجزائرية كما تعرضنا إلى مؤشرات التغير وذلك من عمل المرأة كمؤشر للتغير الاجتماعي منها ظاهرة عمل المرأة، المرأة الجزائرية والعمل، الوضعية الحالية للمرأة وكذا العوامل المساهمة في إلتحاق المرأة للعمل المأجور ثانيا التعليم الجامعي كمؤشر للتغيير وذلك من مفهوم التعليم الجامعي ووظائفه.

أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تناول التغيرات المجتمعية التي مست المجالين (ريفي، حضري) وذلك كل من التطرق إلى المجال الاجتماعي وكذا الثقافي، الاقتصادي وأثره على الاختيار كل من الريف والحضرونعرض ما يلي المبحث الأول

المبحث الأول : مفهوم التغيير الاجتماعي وعوامله

يعد التغير بالنسبة لعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية، ظاهرة تشمل جميع أنواع المجتمعات الصغيرة والكبيرة، والبسيطة والمعقدة، والمنغلقة والمتفتحة. فقد تكون التكنولوجيا في بعض المجتمعات إلى حد أقصى في البساطة، وقد يكون تمسك وولاء تلك المجتمعات شديد لقيمها ونمط حياتها. لكن بالرغم من ذلك فهي تتعرض

للتغير جيلا بعد جيل، سواء كان ذلك التغير بسيطا أو جذريا، سريعا أو تدريجيا. ويعود ذلك إلى تطلع أفراد المجتمع الدائم إلى التجديد في الأفكار والمبادئ، وأساليب العيش، لتطبيقها في حياتهم الاجتماعية. وهذا يعني أنه لا توجد ثقافة جامدة يسودها الكون[1].

وبمعنى آخر يمثل التغير ذلك التعديل، الذي يدخل على هيكل جماعة تحاول تنظيم نفسها في جانب معين، لتحول أوضاعها من حالة إلى أخرى في مجال أو أكثر. لأنها تتسم بعدم التوازن والنمو، وذلك مهما كان هذا التنظيم بسيطا ويصبح بذلك الغير نوعا من البيئة، ومعنى ذلك أن يفسر لنا مفهوم معين للتغيير وضعا خاصا في المجتمع .[2] فقط تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم وتعريف التغير ومصدره وطبيعته بالإضافة إلى النظريات التي تناولته ثم أنماطه وعوامله.

– مفهوم تعريف التغيير الاجتماعي:

تتعرض كل مجالات الحياة ومقوماتها إلى التغير كحقيقة تاريخية تلحق بالنظم والعلاقات الإنسانية في تفاعلاتها وترابطها وتكاملها، التي تعطيها صورا مختلفة من التغيير، فقد يبدو لنا المجتمع ساكنا منهمكا في القيام بوظائفه في هدوء طيلة أجيال متتالية، لكن بعد وصوله مستوى حضاري معين بفعل التراكمات الثقافية المادية وغير المادية، يبدأ في التغير التوعي. وذلك بفعل وجود قوى تعمل داخله بصفة دائمة من أجل تجديد أنساقه أو لتأسيس نظم جديدة، ومن ثم تكون عملية تغير الظواهر. ويمثل التغير عملية موازية تعمل على تماسك العناصر التي تكون البيئة الاجتماعية، وتقوم بالملاءمة بين مؤسساتها وأنظمتها.[3]وقد أسالت ظاهرة التغير الاجتماعي كثيرا من حبر الباحثين والعلماء، لانشغالهم بهذه الظاهرة التي لها أهمية بالغة في تحويل المجتمعات من وضع إلى وضع آخر بوسائل متعددة. لذلك أطلقت مفاهيم و تعاريف عديدة على التغير، حيث يقصد به بعض الباحثين: «أنواع التطور التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي، أي التي تؤثر في أوضاع المجتمع ووظائفه وهو جزء من عملية أكبر وأوسع يطلق عليها اسم التغير الثقافي»[4].

---

[1] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل لسوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص 107.

[2] Joseph Sumpt Hugues, dictionnaire de sosiologie, librairie Larousse; Paris 1973; p43.

[3] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية و199،ص 102-103.

[4] نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1975، ص 125

يبين لنا هذا المفهوم للتغير، أن التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي، لكننا تعترض على ذلك لأن الثقافة ميدان واسع ومتشعب، وهي تمثل أحد الأنظمة الأساسية للمجتمع، إذن فالتغير الثقافي جزء من التغير الاجتماعي، الذي يشمل أنظمة أخرى غير النظام الثقافي، وبذلك نعتقد أن التغير الاجتماعي أشمل من التغير الثقافي. ويمثل التغير إحدى خصائص المجتمع الأساسية، لأنه عملية لا تخضع لإرادة معينة، بل تكون نتيجة لعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية متداخلة في بعضها البعض حسب فئة أخرى من الباحثين[1]. ونحن نشاطرهم في أن التغير يكون نتيجة لعدة عوامل متداخلة، لكننا نضيف أنه قد يكون بفعل إرادة معينة، رنسميه تغيير لأنه بفعل إرادة الإنسان. وحدد الباحث (هاربرت سبنسر) مفهوم التغير بقوله: « المجتمع يتطور ويتحول من مجتمع بسيط بتراكيبه ووظائفه إلى مجتمع متعدد ومتشعب.»[2] يبين لنا الباحث في تعريفه تحول المجتمع خلال عملية التغير من حالة البساطة والتجانس إلى حالة التشعب والتعقيد، وهذا نوع من التغير سببه دخول الصناعة، وانتقال المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي. وهذا يعتبر عملية تغير جذرية للمجتمع، حيث اختفت عادات وتقاليد وقيم وأساليب معيشية تماما، وحلت محلها أخرى جديدة خاصة في المجتمعات العربية.

ويعتقد الماركسيون أن المادة وحدها هي المسؤولة على التغيرات التي تشهدها المجتمعات. ونحن نرى كما يرى الكثير من العلماء أن عملية التغير تحدث بتضافر مجموعة من العوامل، وليس بسبب عامل واحد. وأي اتفاق علماء الاجتماع على أن مفهوم التغير يعني تحويل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى سلبا أو إيجابا، إلى جعله من الخصائص البارزة التي تتصف بها المجتمعات الإنسانية. ويرون أنه حتمية لما حدث سابقا في مجتمعات أوروبا القديمة، نتيجة للثورة الصناعية[3].

أ- تعريف التغير الاجتماعي: :

هذا عن مفهوم التغير بصفة عامة، أما من حيث دراسة الباحثين لظاهرة التغير الاجتماعي، فقد عرفه الباحثون تعاريف مختلفة كل حسب مجال دراسته. لذلك سنتطرق إلى بعض التعاريف التي اطلعنا عليها من خلال المعاجم والدراسات، التي تناولت ظاهرة التغير بالدراسة. يدل لفظ تغير في اللغة العربية على معنى التبدل والتحول. «تغير: تحول وتبدل. تغاير. تغايرت الأشياء: اختلفت... الغير ج. أغيار: الاسم من غير / يقال:(من

[1] نخبة من الأساتذة المصريين والعرب ، مرجع سابق، ص 125.

[2] آمنة غباش، التغير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار البحار بيروت، ومكتبة القراءة للجميع، دبي 1990، ص 47-48.

[3] نفس المرجع وص نفسها.

يكفر بالله يلقى الغير) أي تغير الحال وانتقالهامن الصلاح إلى الفساد»[1]كا: يعطي مصطلح (change) في اللغة الإنجليزية أيضا معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة[2].

ويعرف ولبرت مور (Moore) التغير الاجتماعي بأنه: «تبديل للبناءات الاجتماعية أي لنماذج الفعل والتفاعل الاجتماعي، متضمنا نتائج هذه البناءات، وما تفصح عنه بحتها في القوالب «قواعد السلوك والقيم والناتج الثقافي والرموز»[3]. يرى الباحث أن التغير يعني تحويل بنية المجتمع بما تضمنه من بناء ووظيفة، وتكون النتيجة تحول السلوك الاجتماعي للأفراد في نفس المجتمع من ممارسات سابقة إلى ممارسات لاحقة أو جديدة تظهر في نماذج الفعل الاجتماعي نتيجة الاحتكاك بين الأفراد، وما ينتج عنه من نماذج جديدة للسلوك الاجتماعي. ويتجسد ذلك في ظهور قيم جديدة وعادات وتقاليد تتبعها، واندثار القيم القديمة أو ضعفهاوبالتالي تتغير الرموز الثقافية في المجتمع، وينعكس ذلك على كل مجالات المجتمع. ونفهم من هذا أن الباحث يرى أن التغير الاجتماعي نتيجة للتغير الثقافي. .

ويرى الباحث مصطفى الخشاب أن «التغير الاجتماعي كل تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.»[4] نفهم من هذا التعريف أن التغير بالنسبة للباحث يكمن في تحول جميع النظم والأجهزة الاجتماعية من حيث البنية والوظيفة، ونظرا لتكاملنظم المجتمع ومساندتها لبعضها البعض، بحيث لا يستطيع أي نظام العمل وحده، لذلك فكل تحول أو تبديل يحدث في ظاهرة معينة تصحبه تحولات فرعية تحدث في شتى مناحي الحياة الاجتماعية، لكن بدرجات متفاوتة. أما الباحث (أحمد العبي) فيرى أن «التغير الاجتماعي ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود، في المادة الحية والمادة غير الحية، وكذلك في الحياة الاجتماعية، ويعتبر علم اجتماع التغير اليوم أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع.»[5] يقصد الباحث بالتغير في تعريفه أنه ظاهرة شاملة لمكونات الوجود (كائنات حية وغير حية)، يعني الإنسان والحيوان والجهاد، بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة أصبحت فرعا مستقلا بذاته في علم الاجتماع، يدعى علم اجتماع التغير لأهميتها وتأثيرها في المجتمع.

---

[1] المنجد في اللغة والأعلام، ط 20، دار المطبعة الكاثوليكية، دمشق 1988 - 1989، باب غير

[2]Lundberg.G.A. &oters, sociology, Harper and brothers 3.N.Y. 1963.P.675.

[3] سعيد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين 2000، ص 15.

[4] مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1967، ص 119.

[5] أبو بكر منصور، من العائلية إلى التعاقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر 2004، ص 12.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة للتغير، أن التعريف الأول ركز نوعا ما على جانب واحد يتمثل في الجانب الثقافي. وهو يعاني بعض النقص في اعتقادنا، لأن التغير الاجتماعي يشمل بالإضافة إلى الجانب الثقافي جوانب أخرى كالاقتصاد والسياسة والتربية وغيرها من جوانب الحياة. أما التعريفان الثاني والثالث فقد كانا أكثر شموئية، حيث يرى الثاني أن التغير يشمل جميع النظم التي يتكون منها المجتمع. ويضيف التعريف الثالث توضيحا آخر من حيث شمولية التغير للجوانب المادية وغير المادية (حتى الجياد) وعلمية التغير لأنه أصبح فرعا من فروع علم الاجتماع.

ب- مصدر وطبيعة التغيير:

بعد التعرض لمفهوم وبعض التعريفات المختلفة للتغير، رأينا أن نناقش ظاهرة التغير من حيث المصدر والطبيعة. من حيث المصدر لا يصدر التغير إلا عن قوى تدفع الأشياء إلى التحول من حالة إلى أخرى. لذلك يرى العلماء أن مصدر التغير الطبيعة في حالة التغير التلقائي، ومنهم من يرى أن مصدر التغير.

الله وهم علماء الدين. ومنهم من يرى أن مصدر التغير الإنسان، وهذا في حالة التغير المخطط أوالموجه وهو الأهم عند علماء الاجتماع، لأنه قاعدة أساسية لتنمية وتطوير المجتمع تكون بإرادة الإنسان. ويرى بعض الفلاسفة أن التغير إرادة معينة تعني فعلا، سواء كان هذا الأخير ضئيلا أو جسيما فهو تغير، يعني كل إرادة تعني بالمعنى الفلسفي الفعل وكل فعل حركة. لذلك فالقول بإرادة التغير يبرز لنا الإرادة، حيث يكفينا أن نذكر لفظ إنسان، لنفهم من ذلك أنه وحدة عضوية هادفة تمثل كائنا عاقلا يسعى إلى تحقيق أهدافه. وأنه فاعل بإرادتهومتحرك و متغير ومغير[1].

أما طبيعة التغير فتظهر من حيث أنه ظاهرة حتمية تسيطر على مظاهر الكون، ومجالات الحياة المختلفة وهو بذلك أكثر مظاهر الحياة وضوحا، لأن التغير يشمل البيئتين الطبيعية والاجتماعية[2]. والمقصود بالأولى الأرض باطنها وظاهرها، أما الثانية فتشمل مظاهر التراث الاجتماعي وما تشمله من أعراف وعادات وتقاليد وقوانين وغيرها من المظاهر الثقافية المادية والروحية. ويتمثل ذلك في العلوم والفنون والآثار والآداب وأساليب الحياة، كما تضم المظاهر الحضارية التي تتمثل في الإنجازات العلمية للإنسان. والأدوات أو الوسائل التي تدل على مهارته وذكاءه، التي تعتبر وليدة الحاجة الاجتماعية[3]،وهذا طبقا للقول المأثور الأزمة تولد الهمة. ونذكر على سبيل المثال

---

[1] زكي نجيب محمود، إرادة التغير ، مجلة الفكر المعاصر، العدد 5، يونيو 1965.

[2] فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1993، ص 11.

[3] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، دار البيان العربي، القاهرة 1965،ص 394.

رأي الباحث (زيمل) الذي يمثل فريقا من العلماء الرواد الذين قرروا : «أن التغير لا يمكن النظر إليه باعتباره إزعاجا لطبيعة المجتمع القائمة، بل إن الاستقرار في أي مجتمع هو حالة مؤقتة، فالتغير هو طابعالمجتمع البشري.»[1] يرى الباحث من خلال تعريفه استمرارية التغيرا الدائمة في المجتمع، ووصفه بالقاعدة الأساسية له، أما الاستقرار فاستثناء لهذه القاعدة، كما يقول المثل دوام الحال من المحال.

أما الباحث الفرنسي أوجست كونت فقد فسر ظاهرة التغير الاجتماعي بأنها نتيجة لنمو فكر الإنسان.[2]وبالتالي علينا أن نقارن بين الماضي والحاضر، من خلال التغيرات التي حدثت في المجتمعات عبر عصور التاريخ المتتالية، والنتائج التي أسفرت عنها في كل المجالات. كل ذلك يجعلنا نتأكد من صدق فكرة الباحث، لأن عقل الإنسان لا يتوقف عن التفكير من أجل الإبداع، وذلك بفضل العمة التي حبا بها الله الإنسان. ويعد التغير من البديهيات الأساسية في حياتنا. لأنه من أهم العناصر الأساسية في حياة المجتمع البشري. ويكمن في التغير سر الحياة الاجتماعية، حيث نقل البشرية من نمط الحياة البدائية البسيطة، إلى نمط الحياة المعقدة بواسطة الاختراعات التكنولوجية، ومن مجتمعات وحيدة النظام إلى مجتمعات متعددة النظم، بالإضافة إلى اختلاف تركيبة كل مجتمع عن الآخر[3].

نستخلص مما سبق من حيث مصدر التغير، فهو لا يخرج في اعتقادنا عن ثلاثة مصادر تتمثل في الله والإنسان والطبيعة. وتتسم طبيعة التغير بالحتمية والوضوح والاستمرارية، وتعني الحتمية ضرورة حدوث التغير في المجتمع، سواء كان تلقائيا أو مخططا، وسواء كان سلبيا أو إيجابيا ولا يستطيع أي كان منعه. ونعني بالوضوح أن التغير يظهر جليا في المجتمع مهما كان نوعه، ومهما طالت المدة المنية أو قصرت، ومهما كانت قوته أو ضعفه ومهما كانت سطحيته أو عمقه. أما الاستمرارية فنعني بها دوام الحركة والتحول اللذين يسودان المجتمع بكل مكوناته.

2- نظريات التغيير الاجتماعي:

بعد الحديث عن مصدر وطبيعة التغير الاجتماعي، سوف نتطرق إلى بعض النظريات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة. ودراسة النظريات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، شرط ضروري لتنمية المعارف الاجتماعيةالتي تمكننا من تحليل العلاقات والنظم والظواهر، عن طريق استقراء الواقع. لأنه دون الإطلاع على النظريات

---

[1] جهينة العيسى، المجتمع القطري (دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي)، مطابع سجل العرب، قطر 1982، ص 21.

[2] المرجع نفسه، وص نفسها.

[3] محمد فؤاد حجازي، التغير الاجتماعي، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة 1978، ص 33.

ودراستها، تبقى قراءتنا ودراستنا وتحليلاتنا سطحية، ووصفية لا تغوص في أعماق الواقع. وتمكننا الدراسة النظرية من تفسير شتى الأنماط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، والتفاعلات المتبادلة فيما بينها.[1] لذلك ارتأينا أن ندرس أهم النظريات التي درست التغيرات الاجتماعية والثقافية، حتى نستطيع إبراز التغيرات التي يتعرض لها المجتمع الجزائري، وذلك من خلال المقارنة بين حالات التغير التي حدثت في المجتمعات الأصلية لتلك النظريات، والتغيرات التي يتعرض لها مجتمع البحث من حيث العوامل والأسباب. ونلخص تلك النظريات في النظرية الدائرية، والنظرية التطورية، ونظرية المادية التاريخية، ونظرية التوازن والتعادل، ونظرية الكاريزما، ونظرية الحتمية الاجتماعية.

أ- النظرية الدائرية:

يتزعمها كل من ابن خلدون وتوى نبي، وهي مستلهمة من التيارين البيولوجي والبيئي، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن جميع الكائنات الحية تسير في حركة دائرية منتظمة. والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها عمليات الشهيق والزفير، وخفقان القلب، ونمو الكائنات العضوية واندثارها. ويتطابق ذلك مع الظواهر الاجتماعية مثل ظاهرة أزياء الموضة التي تختفي لمدة من الزمن ثم تظهر من جديد، والاتجاهات السياسية، والنمو السكاني وتكرار الجريمة. كما تؤثر هذه الحركة المتواترة في مظاهر خاصة من الحياة، تؤثر في كامل المجتمع. وأهم ما يميز هذاالتواتر تحديده ببداية ونهاية، لأن الدائرة المغلقة للمولد والوفاة تتردد خلال حياة جميع المخلوقات. ووجد الإنسان تطابقا في جميع العصور بين دورة حياة الفرد، ودورة حياة الجماعة والحضارة والدولة[2] .

وقد ورد في كتاب المقدمة وجهة نظر العلامة ابن خلدون في التغير الذي يطرأ على الدولة من خلال المراحل التي تمر بها، وكيف تتغير أحوال الدولة منجيل إلى آخر، فيقول في ذلك: «وإنما قلنا أن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال، لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها، وتوحشها وشظف العيش والبسالة، والاغتراب والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب والناس لهم مغلوبون. والجيل الثاني تحول حالهم بالملك (ألرفه) من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الرفه والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به، وكسل الباقين عن العي فيه... ويكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التي كانت للجيل الأول، أو على ظن من وجودها فيهم. أما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية ... وينسون الحالية والمدافعة والمطالبة... فتذهب

[1] فادية الجولاني، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مرجع سابق، ص 10.

[2] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985، ص 28-29.

الدولة با حملت.»[1] يبين لنا ابن خلدون من خلال هذه الفقرة التغير أو التحول الذي تمر به الدولة منذ نشوءها إلى اندثارها عبر ثلاثة أجيال، والأحوال تتدرج من الخشونة إلى الدعة والاستقرار، ثم إلى البذخ والترف حتى تطمع فيها دول أخرى وتستعمرها، وكان ذلك من خلال تجربة المجتمع المغاربي.

تعتمد هذه النظرية على انطلاق التغير من نقطة معينة هبوطا وصعودا، في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة تشبه نقطة البداية من جديد، وتضم هذه النظرية تيارين متكاملين نعرضها فيما يلي:

– النظرية الدائرية الكلية:

التي تعتقد أن ثقافة كل مجتمع تمر عبر دائرة تبدأ بالميلاد ثم الطفولة، ثم الضج والاكتمال، ثم تتجه إلى الشيخوخة والانهيار، ثم ترتقي مرة أخرى مرورا بنفس الدورة، وتكون لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها.

–النظرية الدائرية الجزئية:

التي تقوم بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة، لتثبت أنها تسير في اتجاه دائري لينتهي بالوصول إلى النقطة التي بدأت منها. فالنظام الاقتصادي الذي تمر به الدولة أثناء تطورها، مثل الجزائر التي كانت تخضع إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي أثناء الاحتلال، ومات بعد استقلالها إلى النظام الاشتراكي، وهي الآن تصل في مسيرتها إلى نقطة البداية، وهي تدخل نظام اقتصاد السوق[2] من جديد..

ب– النظرية التطورية:

تقوم هذه النظرية على أساس بيولوجي، كما يرى الباحث (هربرت سبنسر) الذي يقر أن التغير الاجتماعي يخضع إلى ثلاثة مبادئ، تتمثل في التباين الذي يعني ميل الحياة إلى التخصص، عن طريق الانتقال التدريجي من التجانس إلى عكسه . والتكامل الذي يعني التماسك والاعتماد المتبادل على الوظائف. ثم الانحلال والفناء الذي يعني التشابه بين المجتمع والكائن الحي في النشأة والارتقاء والفناء. أما الباحث (إميل دور كايم) فيهتم بالتخصص والتطور من درجة أقل إلى درجة أعلى في التخصص، ويميز بين المجتمعات على مدى الأخذ بعين الاعتبار تقسيم العمل الاجتماعي والتخصص الوظيفي. أما الباحث (ليزليهوايت) فيعزي أسباب التغير إلى كمية الطاقة والطرق المستخدمة في تحديد مضمون ومسيرة التغير الاجتماعي والحضاري، ويرى أن دخول المجتمع

[1] عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة (تاريخ العلامة ابن خلدون)، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس 1984، ص 221-222.

[2] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث ، مرجع سابق، ص 29.

عصر طاقة معينة كان يحدد مكانة المجتمع في سلم التقدم أو التخلف بالنسبة للمجتمعات التي سبقته، وتلكالتي تلاحقه في الوصول إلى استخدام تلك الطاقة[1] وهكذا وضع الباحثون في علم الاجتماع نظريات التغير في وقت مبكر، من خلال الأفكار التطورية التي ميزت الفكر الاجتماعي في القرن العشرين، فتصور باحث علم الاجتماع الفرنسي (أوجست كونت) تغير المجتمع البشري بناء على تطور العقل الإنساني[2].

ج- نظرية المادية التاريخية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن المادة أو العوامل الاقتصادية وحدها المسؤولة عن التغيرات التي تحدث في المجتمعات، من روادها (كارلماركس) الذي قسم التاريخ إلى خمسة مراحل، تمثل كل مرحلة نمطا أساسيا لعلاقات الإنتاج نعرضها فيما يلي:

-الكوميونة البدائية:

وتمثل الجماعات البدائية في مرحلة تطورها الأولى، القلة وسائل الإنتاج لديها، وجماعية هذه الوسائل، مع انعدام تقسيم العمل والطبقات الاجتماعية فيها.

-عصر العبودية أو الرق:

التي ظهرت فيه البوادر الأولى لتقسيم العمل، الشيء الذي أدى إلى زيادة القوى الإنتاجية، وهي المرحلة التي ظهرت فيها الملكية الفردية، وانعدام المساواة الاقتصادية. وتكمن المرحلة الثانية من تقسيم العمل في الفصل بين الزراعة والحرف الأخرى، الذي حطم الكوميونة البدائية عن طريق زيادة الإنتاج والدعوة إلى العبودية من أجل ذلك، وظهر طغيان الدولة، والطبقات الاجتماعية من سادة وعبيد، واحتد الصراع الطبقي في روما واليونان.

-عصر الإقطاع:

عمل تحسين وسائل الإنتاج وتقدمها كاستخدام الطاحونة المائية والمحراث الحديدي وغير ذلك، على تحطيم المجتمع القائم على العبودية، وأصبح من الضروري للإنتاج قيام الإقطاع[3].

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص 103-104.

[2] فاديه عمر الجولاني ، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مرجع سابق، ص 17.

[3] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث ، مرجع سابق، ص 30 -31.

-عصر الرأسمالية:

الذي حلت فيه البرجوازية محل الإقطاع بسبب التطور الهائل للتجارة، واستئثار الطبقة الجديدة بالثروات واحتكارها لوسائل الإنتاج الظهور الصناعة، وظهور التخصصات الدقيقة، واحتدام الصراع الطبقي، وكان الصراع الأساسي في الرأسمالية بين طبقتي العمال وأصحاب رؤوس الأموال[1].

-عهد الاشتراكية والشيوعية[2]:

يرىماركس أن حلول هذا النظام يمكن الطبقة العاملة من السيطرة على وسائل الإنتاج لتصبح ملكية جماعية لها، وتعتبر الاشتراكية المرحلة الأولى لهذا التغير، في انتظار المرحلة الأخيرة التي تتمثل في تحقيق الشيوعية، حيث توزع فيها خيرات الإنتاج حسب حاجات الأفراد[3].

ويبين لنا الماركسيون من خلال تعاقب هذه العصور تاريخيا، أن للتغير عامل واحد حاسم يتمثل في وسائل الإنتاج، يعني العامل الاقتصادي، ويركز ماركس على الصراع الطبقي الذي يؤثر على البناء الاجتماعي، ويجعله يتغير بواسطة الثورات. ويرى أن التغير الكمي يؤدي إلى إحداث أشكال تطورية للتغير الاجتماعي، وهكذا يفسر لنا التعاقب الجدلي كيفية انتقال المجتمع من شكل إلى آخر[4].

د- نظرية التوازن والتعادل:

من الرواد الأوائل لهذه النظرية وليام أجبرن (w.ogburn.) الذي يرى أهمية التوازن بين الجوانب المادية والجوانب المعنوية، في المركب الحضاري أو الثقافي ويرى انطلاق التغير من خلال الاكتشافات العلمية والاختراعات، وفي الوقتالذي تنمو فيه الاستخدامات التكنولوجية بسرعة فائقة، تصاحبها مظاهر متخلفة في الأنساق الاجتماعية، والأنماط والقيم اللامادية. يفصل بينها ما يسمى بالهوة الثقافية[5]، وهذا ما حصل في مجتمعاتنا العربية عامة، وفي المجتمع الجزائري خاصة. أما الباحث (سروكين) فيعارض أجبرن في هذا المجال ويريعكس ذلك، لأنه يعتقد أن الجوانب المادية تسبق الجوانب المادية في المركب الحضاري، لأنها أكثر انتشارا في المجتمع من الجوانب المادية. وأن المعطيات الأيديولوجية والروحية تمهد الطريق لقبول هذه التغيرات أو رفضها. أما الباحث

---

[1] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث ، مرجع سابق ، ص 31.

[2] عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع (بحث في نظرية التقدم الاجتماعي)، المكتبة العصرية، بيروت1966، ص 312 - 314

[3] سناء الخولي ، مرجع سابق، ص 31.

[4] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص 105.

[5] آمنة غباش، التغير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، مرجع سابق، ص50.

(أولبرت مورز) فقد حاول تفسير التغير الاجتماعي في المجتمعات بالتتابع والاستمرارية، والانتشار التحقيق الشمولية على كافة المستويات المكانية منها والزمنية. ونشوء مراكز مستقلة عن طريق تأثير امتداد شبكة المستجدات التكنولوجية في المجتمع. كما يرى أن قوة التغير الاجتماعي تتوقف على مدى الخبرات المكتسبة والمظاهر الوظيفية الإجرائية في المجتمعات التقليدية. وتخلص هذه الآراء إلى أن التغير الاجتماعي نتاج طبيعي للمعطيات التي تسبقه، ويؤدي في الوقت نفسه إلى ظهور نماذج لاحقة تكون نواة التغيرات جديدة[1].

هـ- نظرية الكاريزما:

يرجع الباحث الألماني (ماكس فيبر) التغير إلى التحولات التي تعرض لها المجتمع في فترات معينة نتيجة ظهور فئة من العباقرة، من الأنبياء والحكماء والأبطال، والمرشدين الدينيين والعلماء التكنوقراطيين. ويعني مصطلح الكاريزما لغة (هبة الله)، وهو لفظ ديني عني من ترسله العناية الإلهية لإنقاذ مجتمعه. وعادة ما يتحلى ذلك العيم بقوة خارقة وصفات نادرة، وغالبا ما يظهر الكاريزما في حالات الضعف الاجتماعي والديني والاقتصادي والسياسي، يعني عندما يتعرض المجتمع الأزمات قوية. ويعتمد النظام الكاريزمي على طاعة شخصية المصلح أو البطل مهما كان مجاله، والتضحية في سبيل تأدية رسالة معينة. وتستطيع الشخصية الكاريزمية شد الانتباه وجمع الناس حولها عن طريق ما تقوم به من خوارق الأعمال. وتتميز السلطة الكاريزمية بعدم الاستقرار، وعدم إعطاء أهمية للتقاليد والانحراف، لأنها تنبثق من قوة شخصية البطل، وترفض كل ارتباط بأي نظام خارجي من أجل التمجيد الخارق لعقلية الكاريزما. وهي عقلية ثورية تقوم بحسم الخلافات والنزاعات على أساس الوحي والإلهام أو بحكم كاريزمي موهوب، وهو حكم فردي مطلق. وتكون العلاقات الاجتماعية في ظل السلطة الكاريزمية شخصية، وفي حالة استمرار تلك العلاقات، تؤلف الشخصية الكاريزمية جماعة مستقرة من الأتباع أو تنظيما سياسيا، ومن الضروري هنا أن تغير السلطة أسلوبها. وإذا اختفى القائد تظهر مشكلة عويصة حول خلافته.

- الكاريزما والتغير الاجتماعي:

تقوم القيادة الكاريزمية بما يعتقد أتباعها أنها أعمال خارقة، ولا يملكون إلا تطبيق الأوامر التي يصدرها الكاريزما. وهكذا نجد استجابة قوية لنداء القائد أو البطل، ومن المؤكد أن القائد الكاريزمي يضع المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، ويتقمص روح الجماعة أو الأمة التي ينتمي إليها. وله قدرة على تفجير الطاقات الكامنة في الشعوب، ويقوم بتحقيق إنجازات خالدة تتصف بالديمومة[2].

---

[1] أحمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سابق، ص 104- 105.

[2] نفس المرجع، ص 106 - 107.

و- نظرية الحتمية الاجتماعية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن حدوث التغير الاجتماعي يكون بتوفر بعض القوى، سواء كانت اجتماعية أو طبيعية، أو مزيج من الاثنين دون تدخل من الإنسان. وأكد أصحاب هذا الاتجاه على الجانب الاجتماعي حيث يرى ماكس فيبر أن الذين يمثل العامل المؤثر في الفاعلية الاقتصادية في المجتمع. وأكد دور كايم على أن الظواهر الاجتماعية البارزة في الحياة الاجتماعية العامة يجب تفسيرها عن طريق الات الاجتماعية الخاصة بهذا العمل. ويعني هذا عنده ضرورة تفسير هذه الظواهر بالمجتمع نفسه وفي إطاره. وقد أبرز في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي، ودافع على ذلك الباحث مارسيل موس (Marcel Mauss) في كتابه التغيرات السنوية أو الفصلية لمجتمعات الإسكيمو عام 1906م. و(هالفاسكي) في كتاب بعنوان الطبقات الاجتماعية العالية ومستويات المعيشة عام 1913. وسعت هذه المدرسة إلى إبراز فاعلية الواقع الاجتماعي وتأثيره في إحداث التغير من ناحية، وبطلان النظريات التي تقوم على أساس تفوق العامل الواحد من ناحية أخرى[1].

3- أنماط وطرق التغيير الاجتماعي:

يعد أن درسنا أهم النظريات التي تناولت التغير الاجتماعي، سوف نتحدث عن أنماطه، المعروضة في الشكل 1. يحدث التغير الاجتماعي كما يبينه الشكل أدناه بطريقتين، تنبثق عنها أربعة أنماط للتغير. ويتمثل ذلك في طريقة تحول المجتمع من حالة إلى أخرى لكن في نفس الظروف السائدة التي تتحكم في المجتمعوالممارسات السابقة، ويبرز لنا بهذه الطريقة نمطان من التغير يتمثلان في التطور والإصلاح. أما الطريقة الثانية فتتمثل في القطيعة مع الممارسات والطرق والقيم المستعملة سابقا في المجتمع، وينتج عنها نوعان يتمثلان في التمرد والثورة، وسنعرض هذه الأنماط بالتفصيل كما يلي:

أ- التطور:

نتكلم عن التطور إذا كان التغير نتيجة لمجموعة من الحركات أو المبادرات الفردية قامت بها مجموعة من أعضاء فئات اجتماعية غير منظمة، يعني دون تضامن بينهم. فهذه التغيرات كلها تكون نتيجة لتطور أوضاع معينة، هذا هوالنمط الأول للتغير في حالة التحضير لظهور أنماط أخرى. مثال ذلك كان العمل من أجل ظهور الحركات النسائية، يحتاج إلى وقت طويل من التطور لتحضير ذلك مثل فتح مدارس خاصة بالبنات. وتوسيع مجال عمل المرأة خارج المنزل، وتنمية تقنيات الأدوات الكهرومنزلية، واكتشاف طرق التباعد بين الولادات كحبوب منع الحمل وغيرها[2].

---

[1] فادية عمر ألجولاني، التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير)، مرجع سابق، ص 91- 92.

[2] Guy Bajoit, le changement social, Armant Colin. Paris 2003. p.156.

ب- الإصلاح:

يحدث التغير عن طريق الإصلاح بإرادة جماعة منظمة من الفاعلين الاجتماعيين، تضطر للحصول على ما تريده، إلى التفاوض مع جماعات فاعلة أخرى. وحين يكون التغير المقصود ذا صيغة أو مصلحة عامة على الدولة أن تضمنه حيث تكون دائما المحرك الأساسي في ذلك. فالإصلاح يظهر إذن كقرار جماعي أو نتيجة لمجموعة من القرارات الجماعية، التي تكونت تدريجيا عن طريق التطور، قصد وضع أو تحضير شروط العقد الاجتماعي أو السياسي المهدد بنزاعات أو تناقضات على وشك الانفجار. وغالبا عندما تفشل الإصلاحات تعجل حدوث التمرد والثورة كما يرى الباحث الاجتماعي الفرنسي (طوكفيل). إن معظم الثورات حدثت بعد إصلاحات فاشلة سواء من ناحية تأخرها أو سوء تطبيقها... إلخ.

ج- التمرد أو العصيان:

يحصل التغير في حالة التمرد أو العصيان عن طريق تعبئة عفوية لأعضاء فئة اجتماعية من خلال تبادل النزاعات والتناقضات التي تعيشها. والنقطة المشتركة بين التمرد والتطور، تكمن في ضعف الطابع التنظيمي للتضامن بين المشاركين. وعندما نتكلم على الفاعل الجماعي، لأنه فقط مجموعة كبيرة من الأفراد تتخذ نفس القرارات في الوقت نفسه، وأن قرارات البعض تؤثر على قرارات البعض الآخر. إذن يوجد شكل بدائي من الهوية الجماعية وآليات الضبط الاجتماعي غير المنظمة بالنسبة للأفراد، يعني هناك تضامنالطبيعة فيوجد التغير التلقائي الذي يحدث بفعل الطبيعة أو العوامل البيولوجية يعني لا تدخل فيه إرادة الإنسان. ويوجد نمط آخر وهو أهمها يطلق عليه التغير الموجه أو المخطط وهذا يكون بتدخل الإنسان، سواء كان فردا أو جماعة. لأن التغيرات في الثقافة والتراث حسب بعض الباحثين، يمكن إجرائها عمداء كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها عن طريق الإرادة الواعية والمدروسة لواضعيها ومنفذيها من البشر. وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الموروثةلكنه يمثل مركبا جديدا ينتج عن الخبرة المتراكمة، التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط. ومن الأفضل لنا أن نفهم بقدر الإمكان نوع الاختلافات الموجودة بين العمليات المعروضة للمقارنة[1].

[1] محمد الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، ط5، دار المعارف، القاهرة 1980، ص 303.

الشكل رقم 1 : يمثل أنماط التغير[1]

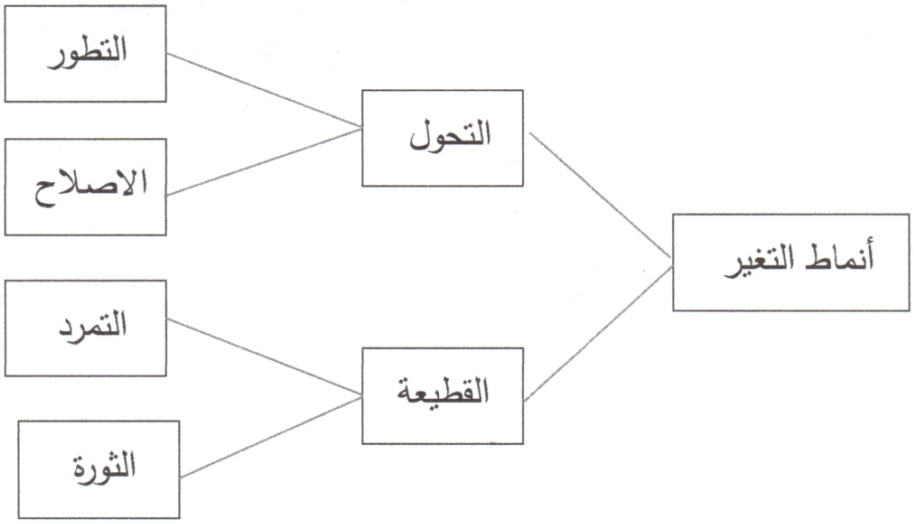

عفوي. أما إحدى نقاط الاختلاف بينهما فتكمن في اعتقادنا في أن طبيعة هذا التضامن عاطفية في الأول (ظواهر الجمهرة). وهي أكثر تسلسلا أو ارتباطا في الثاني (ظواهر الجمهور)، الذي يلتف حول زعماء الرأي كقادة الأحزاب السياسية ورؤساء الجمعيات.

د- الثورة:

عندما يحدث التغير بهذه الطريقة فهو ينتج عن حركة فئة اجتماعية ذات تضامن منظم، تتعهد بتبادلات نزاعية وتناقضية. تحدث الثورة دوما بعد حدوث تطورات طويلة وعميقة، كما تحدث في معظم الأحوال بعد محاولات إصلاحية فاشلة، كيا تجمع حول قواتها التنظيمية حركات عفوية للتمرد[2].نلاحظ أننا نسمى طريقة معينة للتغير بالثورة وليس نتيجة هذه الطريقة. ونلاحظ في التغيرات التاريخية على أساس الثورات التي حدثت في العالم مثل الثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الجزائرية، حيث تمثل هذه الثورات نمطا معينا من أنماط التغير بغض النظر على النتائج التي توصلت إليها. هذا ولا ننسى الأنماط المذكورة للتغير التي تحدث في المجتمع، منها ما يحدث التحول التدريجي مع الإبقاء على العلاقات والممارسات السابقة السائدة في المجتمع، التي تحاول الدول والمجتمعات

[1] Guy Bajoit, le changement social.... Ibid. p.158.

[2]Ibid. p.157.

تطويرها وإصلاحها فقط، ويتمثل ذلك في الإصلاح والتطور. ومنها ما يحدث القطيعة مع الممارسات والعلاقات القديمة القائمة في المجتمع ويتمثل ذلك في التمرد والثورة[1].

لقد عرضنا أناط التغير الاجتماعي من حيث العلاقات القائمة في المجتمع، التي لخصناها في التطور والإصلاح والتمرد والثورة، والطرق التي تحدث بها تتلخص في التحول والقطيعة. لكن بالإضافة إلى ذلك توجد أناط أخرى من التغير حسب مقاييس أخرى، فمن حيث الزمن يوجد التغير التدريجي والتغير السريع، ومن حيث القوة يوجد التغير الجذري والتغير البسيط. أما من حيث:

4- عوامل التغيير الاجتماعي:

بعد أن تعرضنا إلى أنماط التغير الاجتماعي المختلفة، وجب علينا الحديث عن العوامل التي تحدث التغير الاجتماعي، وهي تنقسم إلى عوامل موضوعية وأخرى . ذاتية. وتشمل العوامل الموضوعية العوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية. وتضم العوامل الطبيعية بدورها العوامل الجغرافية والبيولوجية والديمغرافية. أما العوامل الاجتماعية فتضم العوامل التكنولوجية والثقافية والاقتصادية. أما العوامل الذاتية فتضم العوامل السياسية والإيديولوجية. وسنتعرض لهذه العوامل بالتفصيل.

أ- العوامل الموضوعية:

وتشمل كل ما يخص الطبيعة من تأثيرات على نشاطات الإنسان، وتحدث تغيرات في حياة البشر بفعل عوامل مختلفة سنعرضها لاحقا.

ب- العوامل الطبيعية:

لهذه العوامل أهمية كبيرة في التأثير على النشاط الإنساني، لأن الوسط الطبيعي يمثل الأرضية التي يقوم فوقها الوسط الاجتماعي. وصور لنا الباحث (كينيشبولدينغ) هذه العلاقة من وجهة نظره، التي يرى فيها أن النظام الاجتماعي يتألف من جميع الكائنات البشرية، ويلتصق هذا النظام بسطح الأرض بحيث تصبح تسميته بالمحيط الاجتماعي، فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانة جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والحيوية التي تغلف الكرة الأرضية[2].وله علاقة قوية تتشابك مع المحيطات الأخرى، التي يمتزج بها، والتي لا يمكنه الحياة بدونها.

---

[1] Guy Bajoit, le changement social.... Ibid.P.158

[2] أبو بكر منصور، من العائلية إلى التعاقدية ، مرجع سابق، ص 19-20.

لكن بالرغم من ذلك يتمتع المحيط الاجتماعي بحركية خاصة به وباستقلال ذاتي. ويمكننا تلخيص العوامل الطبيعية المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي فيما يلي:

- التغيرات الجيولوجية والجغرافية البطيئة التي تحدث عبر آلاف وملايين السنين.

- المناخ وما يشمله من حرارة ورطوبة ورياح وأمطار.

- الموقع الجغرافي: من مناطق ساحلية وجبلية وصحراوية وسهلية.

- الثروات الطبيعية: مثل النفط والمعادن والغابات والمياه.

- الطاقات الكامنة: كالطاقة الذرية والطاقة الشمسية.

- الكوارث الطبيعية: من زلازل وبراكين وأوبئة وأمراض مستعصية[1].

ج- العامل الديمغرافي:

الذي يتعلق بالنمو السكاني الذي له علاقة مباشرة باحداث التغير الذي يعاني من الانفجار الديمغرافي بسبب تزايد حاجات السكان التزايد أعدادهم، والتي يمكن أن يصطدم بقلة إمكانيات المجتمع. وهذا يجعل التغير الاجتماعي في مثل هذا المجتمع سلبيا، لأنه سيعاني من مشكلات الفقر والمرض وغير ذلك مما هي عليه الدول المتخلفة في الوقت الراهن. وقد يأخذ التغير الاجتماعي مظهرا ايجابيا إذا استطاعت الدولة التحكم في ظاهرة النمو الديمغرافي فيصبح المجتمع في حالة تنمية وازدهار في شتى النواحي، مثل تجربة الصين التي أصبحت قوة اقتصادية عظمى في العالم[2].

د- العوامل الاجتماعية:

وتضم هذه العوامل حسب الباحث العربي محمد احمد الزعبي، العوامل التكنولوجية والثقافية والاقتصادية لأنها من أهم العوامل التي تدخل التغير على المجتمع. وتمثل التكنولوجيا حسب الموسوعة الفلسفية السوفيتيةمجموع الآلات والآليات وأنظمة ووسائل السيطرة والتجميع والتخزين، ونقل الطاقة والمعلومات، التي تحضر قصد الإنتاج

[1] أبو بكر منصور، من العائلية إلى التعاقدية ، مرجع سابق ، ص 20.

[2] أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط 2، دار الطليعة، بيروت 1979، ص 79-86.

والبحث والحرب.... الخ. ويرى(انجلز) أنه كلما أنجز المجتمع اختراعا تكنولوجيا، إلآ وطور العلم بصورة أسرع وأقوىمما تقوم به عشر جامعات. حيث دفع التطور التكنولوجي السريع إلى حدوث تغييرات موازية في المجالات الاجتماعية المختلفة، وذلك مثل قضاء الثورة البرجوازية في أوروبا على الاتجاهات والمعتقدات والتقاليد الإقطاعية، التي كانت سائدة في المجتمع الأوربي الإقطاعي. كما أدت التكنولوجيا إلى إخراج المرأة من البيت وإدخالها الحياة الاجتماعية العامة خاصة العمل في المصانع والإدارات وغيرها. وهذا كان له أثر كبير في إحداث التغيرات الأساسية المتعلقة بالحياة الأسرية، من حيث وظيفتها الاجتماعية التي أصبحت تشاركها فيها مؤسسات أخرى كالمدرسة ودار الحضانة، ووسائل الإعلام وغيرها.

أما من ناحية التغير الثقافي والاقتصادي، فهما عاملان يحدثان بفعل متغير التكنولوجيا أيضا، وينعكسان على الجوانب الاجتماعية مثل التغير الذي يحدث في نظام القيم بصورة عامة، بظهور قيم وعادات وتقاليد جديدة استدعتها التكنولوجيا الحديثة. واتساع الهوة الثقافية[1] حسب العالم الأمريكي أجبرن بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، هذه الأخيرة التي بقيت في تبعية تامة في نظمها الاقتصادية للدول المتقدمة صانعة هذه التكنولوجيا. إذن نستنتج مما سبق ارتباط العوامل الثلاثة التكنولوجيا و الثقافة والاقتصاد ببعضها البعض، في إحداث التغييرات الاجتماعية في المجتمع. حيث ينعكس عن كل تغيير في أحد هذه العوامل، تغيير في العوامل الأخرى، ويظهر لنا ذلك في الممارسات والسلوك الاجتماعي.

هـ –العوامل الذاتية:

وتلعب دورا كبيرا في التغير المخطط، لأنها قد تقلب موازين المجتمع وتشمل العوامل السياسية والإيديولوجية، وكثيرا ما تستعملها الدول والحكومات في تغيير الحكم من نظام إلى نظام آخر، كانتقال المجتمع الجزائري من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق.

و– العوامل السياسية والإيديولوجية:

تلتقي هذه العوامل ضمن العوامل الذاتية في التغير الاجتماعي، مقارنة بالعوامل الموضوعية، لأن أي فئة اجتماعية معينةكالحزب السياسي أو الطبقة الاجتماعية الموجودة في المجتمع أو على رأس السلطة، تحاول فرض أفكارها من خلال موقعها السياسي على المجتمع بأكمله. في حين تأتي الفئات الاجتماعية الأخرى والأحزاب السياسية المعارضة بأفكار مناقضة وتكافح من أجل وصولها إلى السلطة لفرض أفكارها عن طريق التحكم في

[1] أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المرجع السابق، ص 86 – 88.

عملية التغير الاجتماعي التي تخدم مصالحها. واستفادت الماركسية من استخدام الأفكار النظرية في سياستها لفرض الفكر الاشتراكي الشيوعي، وذلك لقناعتها أن نضالها لابد أن يجري في الاتجاهات الثلاثة، الفكر النظريوالسياسي والاقتصادي في آن واحد. لكن إعطاء أصحاب هذه النظرية للنضال الفكري أو النظري هذا الدور المهم، كان تنفيذا لوصية ماركس الشهيرة المتمثلة في تغيير العالم، لا كما فعل الفلاسفة الذين سبقوه أو عاصروه في قيامهم بتفسير العالم عن طريق الأفكارفقط[1].

إذن من أجل تغيير العالم كما يرى ماركس وغيره من ذوي الفكر العملي كانت الأهمية البالغة لاستخدام وسائل الإعلام لتوعية أفراد المجتمع بالأفكار المراد ترسيخها لديهم، لتسهيل تطبيقها وتغيير و تحويل أو مسح الأفكار السابقة، والممارسات التابعة لها. وذلك ما حدث في الفترة التي تلت استقلال الجزائر، حيث تبنت الدولة في ذلك النظام الاشتراكي، وكرست وسائل الإعلام بشتى أنواعها لترسيخ الفكر الاشتراكي، ونجحت في ذلك نوعا ما لفترة معينة. أما في الوقت الراهن دخلت الجزائر اقتصاد السوق، بفعل تأثير النظام الدولي الجديد في العالم كحتمية للبقاء في الساحة الدولية، وبالتالي فهي تحاول استغلال وسائل الإعلام وعلى رأسها التلفزيون في ترسيخ الأفكار الجديدة التي تتعلق باقتصاد السوق. وهذا يعني أن المجتمع الجزائري بصدد عملية تغير اجتماعي واسعة، والدولة ساعية في توجيهه إلى ذلك بجهود كبيرة. لذلك يقول محمد أحمد الزعبي في ذلك: «إن الأهمية البالغة التي توليها مختلف الدول لقضية الإعلام بأشكاله وصوره المختلفة (المرئي والمسموع والمقروء والصامت). وتخصيص المبالغ الطائلةللمؤسسات المختصة بهذه العملية، وكذلك بعمليات التنشئة الاجتماعية (أي وزارات الإعلام والثقافة، والتربية، والتعليم ... الخ)، إن هو إلا اعتراف بأهمية دور الوعي) في عملية التغيير الاجتماعي، سواء بالمحافظة على الوضع القائم، أو بالعمل على الإطاحة به يمينا أو يسارا، أي الاعتراف بأهمية دور العامل الذاتي بشقيه السياسي والإيديولوجي»[2].

[1] أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المرجع السابق، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 89-90.

الشكل 2مخطط عوامل التغير الاجتماعي[1]

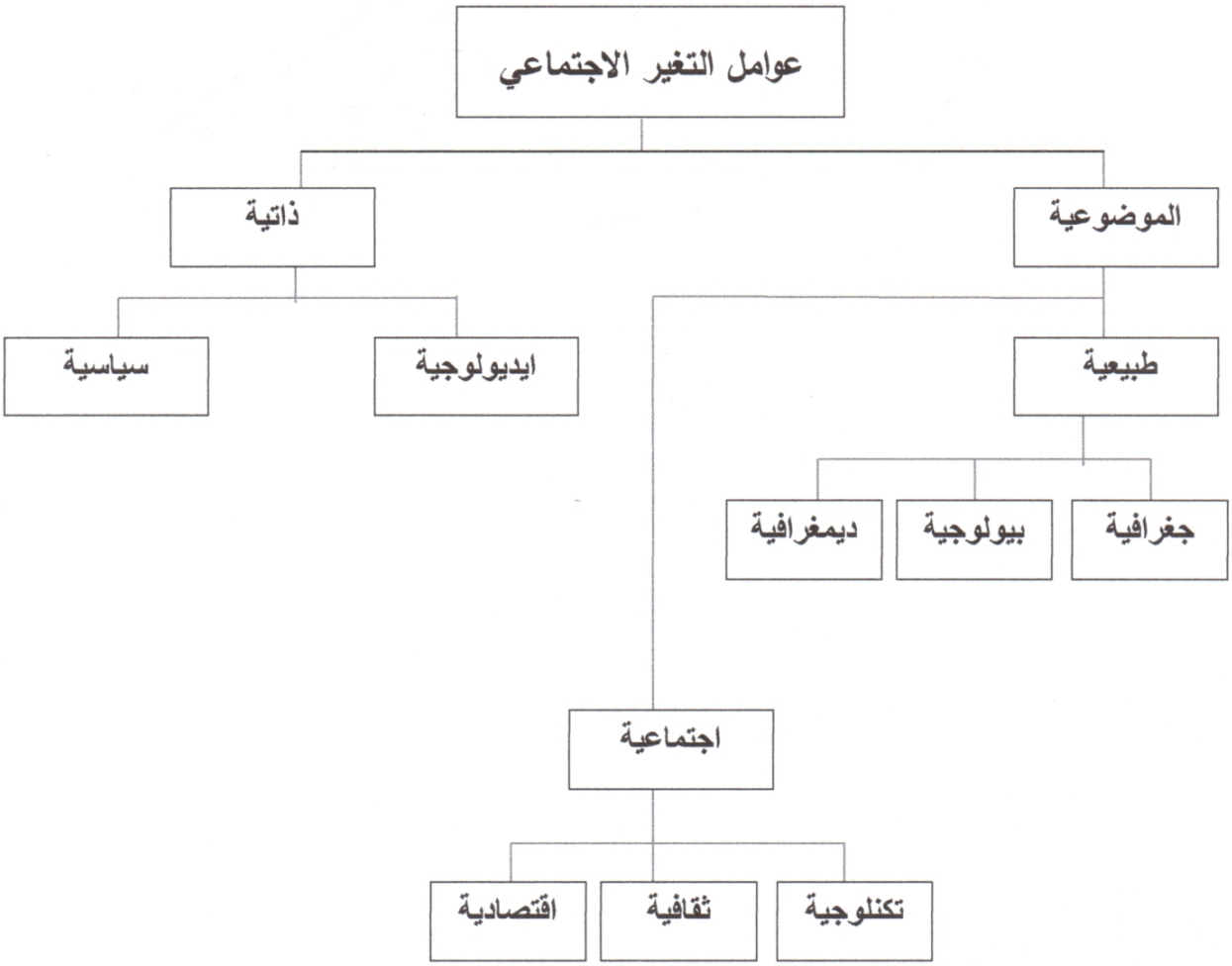

[1] المرجع نفسه، ص 69.

المبحث الثاني: مظاهر التغيير الاجتماعي ومؤشراته في المجتمع الجزائري

لا يوجد مجتمع لا يتغير ويبدو المجتمع مستقرا ساكنا سائرا في إنجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة، ولكنه حيث يصل إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغير بسبب وجود قوى تعمل لتأسيس نظم جديدة وملامح للتغيير الاجتماعي.

فقط تطرقنا في هذا المبحث إلى مظاهر التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة وبالأخص الأسرة الجزائرية ثم آثار التغيير الاجتماعي على الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر وكذا الأوضاع الحالية للأسرة الجزائرية، إضافة إلى مؤشرات التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري وذلك من منطلق عمل المرأة كمؤشر وعمل المرأة في الجزائر والوضعية الحالية للمرأة ثانيا إلى التعليم الجامعي كمؤشر للتغيير وذلك من مفهوم التعليم الجامعي ووظائفه بإضافة إلى ربط الجامعة بتنمية المجتمع.

1-التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة:

انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري الذي مر منذ منتصف القرن الماضي بمراحل مختلفة، ميزتها وقائع وأحداث غيرت بنية وثقافة المجتمع، ابتدأ من حرب التحرير إلى الاستقلال مرورا إلى المشروع التنموي والبناء الوطني، وأحداث أكتوبر وما تابعه من انفتاح عن العالم من الناحية السياسية والاقتصادية وكذا الأزمات السياسية وانتشار العنف السياسي، كلها وقائع غيرت وجه الجزائر . فكل عشرية ومنذ الحرب العالمية الثانية ميزها حدث محمول كانت له تداعيات كبيرة وعميقة على تاريخ الجزائر الحديث.

ولم يكن للوقائع والأحداث التي ميزت كل حقبة من الحقب نفس الزخم والوتيرة والتأثير، فبعضها تم بطريقة سلمية وسلسة، وبعضها الآخر عرف مخاضا عسيرا مثل حرب التحرير وأحداث العشرية السوداء. كما كانت حقبة نهاية التسعينات محل تحولات وتغيرات اجتماعية وثقافية مؤثرة على التركيبة الاجتماعية من جل النواحي منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية والثقافية. ويظل هذا التغير مؤشرا لظهور تضارب وصراع القيم.

وتقف الجزائر في مصف الدول التي تأثرت بالتغير الاجتماعي الحاصل في العالم، حيث أصبح هناك تصادم بين الأجيال و الثقافات في المجتمع نفسه من خلال القيم التي تشربها المجتمع في الماضي و التي تعتبر من مرتكزاته، و قيم الحاضر التي تستمد قوتها من التفاعل و التواصل بالعالم عبر مختلف وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة المتاحة، هذا كله في خضم الثورة الإقليمية و الرقمية و تكنولوجيا الاتصال الحديثة، حيث وجدت الجزائر

نفسها أمام محك للحاق بركب الحضارة و العولمة ما جعلها منفتحة بشكل واضح على العالم، حيث يؤكد عبد الرزاق الدواي " إضافة إلى الهيمنة الثقافية و التنميط الثقافي ، فإن زمن العولمة تطبع سمة أخرى، تمثل في ازدهار غير مسبوق للخطاب عن الحرية والديمقراطية و حقوق الإنسان.كما أن في زمن العولمة الثقافية، و في ظل الأوضاع والعلاقات الثقافية المتوترة و غير المتكافئة التي يخلقها في أجواء العالم اليوم، كيفيتسنى التوفيق بين جموح الثقافة الغربية المهيمنة لغزو الفضاءات الثقافية لجميع الدول، واحترام مبدأ التنوع الثقافي الذي يقضي باحترام الحقوق الثقافية للشعوب و مراعاتها"[1].

وعليه فإن نظام العولمة و الانفتاح الثقافي العالمي أثر بشكل واضح على البناء الاجتماعي الثقافي للمجتمع الجزائري، و حتى على نسق العلاقات.

. تأثير التغير الاجتماعي على منظومة القيم الاجتماعية:

إن التغير الاجتماعي و ما ينتج عنه من تنوع ثقافي في مختلف مجالات الحياة بات يشكل تهديدا على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، و يظهر ذلك جليا من خلال الإفرازات التي نلاحظها في المجتمع الحديث ، كما أن هناك نتائج ايجابية للتغير الاجتماعي فإن له نتائج سلبية أدت إلى اختلال اجتماعي تتجلى مظاهرها في أشكال مختلفة نذكر منها:

أ-نمط الأسرة:

الأسرة كنظام اجتماعي تغير نمطها بتغير الزمن و بدأت تفقد انسجامها مقوماتها حيث كانت في السابق الأسرة الممتدة و النظام الأبوي هو النمط السائد في المجتمع الجزائري، ومع التقدم الحضاري وكثرة التخصص وخروج المرأة للعمل أدى إلى ظهور وانتشار الأسرة النواة بكثرة لتصبح هي الصورة النمطية و المحبة للعيش، متخلين بذلك عن قيم و عادات و تقاليد الأسرة الممتدة التي تكون فيها السلطة للجد و الجدة حيث يجدر بنا التذكير هنا، إلى النمط العمراني الحديث و المتمثل في العمارات والذي لا يسمح بتعدد الأسر بل لأسرة واحدة عكس البيوت الأرضية الواسعة التي تتسع لأكثر من أسرة، لتبرز صورة أخرى وهي الأسرة ذات العائل الوحيد في المجتمع الجزائري بسبب انتشار ظاهرة الخلع و الطلاق.

---

[1] عبد الرزاق، الدواي. في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات (حرب الهويات الوطنية في زمن العولمة)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،2013، ص ص164-165.

ب-التنشئة الاجتماعية:

في خضم التقدم الحضاري و العولمة بدأت الأسرة الجزائرية تفقد أهم وظيفة لها و هي التنشئة الاجتماعية، حيث بات جليا تفكك و تصدع المنظومة الأسرية، فأصبحت تنشئة الأجيال تنشئة مغايره ومختلفة عن ثقافة مجتمعنا العربي الإسلامي، حيث تقف الأسرة منبهرة أمام ما يكتسبه أبنائها من قيم وسلوكيات دخيلة على مجتمعنا، بمعنى أن التربية الوالدية أصبحتمهددة من قبل مؤسسات تنشئة اجتماعية أخرى، حيث وجد الوالدين أنفسهم فجأة أمام تحديات تجعل من موضوع التربية الوالدية إشكالية يجب التمحيص فيها، و مع شيوع نمط الأسرة النواة ، كما أن انتشار التخصص و التميز الاجتماعي و خروج المرأة للعمل زاد من بروز بعض الآفات الاجتماعية و انتشار الرذيلة في ظل غياب الرقابة الوالدية، كما باتت ثقافة العنف صفة ملازمة للفرد الجزائري بسبب ضغوط الحياة و بالتالي أصبح الكل يجري وراء لقمة العيش و منهم من يبحث عن الكماليات الحياتية والتقليد الأعمى للأخر متجاهلين بذلك أهم وظيفة لهم و هي تنشئة الأجيال بما يتوافق و ثقافة و معايير المجتمع.

ج-العلاقات الأسرية:

تصدعت العلاقات الأسرية و بات الاتصال جد ضعيفا بين أفرادها لكثرة انشغالهم عن بعضهم البعض و استحواذ تكنولوجيا الاتصال على عقول الأفراد إذ لا يكاد يخلو أي بيت من كمبيوتر و هاتف نقال و أجهزة الكترونية مزودة بالانترنت ، ما جعل أفراد الأسرة الواحدة يعيشون الاغتراب الاجتماعي و ضعف الاتصال بالرغم من تواجدهم تحت سقف واحد، وهذا ما يمكن وصفه بالفردانية، حيث أصبحنا نجد في الأسرة الواحدة عدة ثقافات بسبب الانفتاح على العولمة، ما يؤثر على نسيج العلاقات الاجتماعية الأسرية.

د-طقوس الزواج:

بدأ يفقد الزواج في الجزائر المعاصرة خصوصيته مقارنة بالماضي، حيث أصبح عبارة عن غلاء محور وتكاليف باهضة والتباهي بالمكانة الاجتماعية، تقليص و تحديد في عدد المعازيم، أصبحت حفلات الزواج تقام في الفنادق و قاعات الحفلات، مما يضطر المتزوجين للحجز المبكر و إقامة حفلة العرس بستة أشهر و قد تصل إلى السنة، مع تأجيل المراسيم الرسمية للزواج (دخول العروسين) ، كذلك أصبحت أيام حفلة الزواج المتعارف عليها سابقا تختزل في يوم واحد ناهيك عن الاختلاط بين الجنسين، وفي الأخير قد تفشل أغلب الزيجات في بداية مشوارها.

هـ . على المستوى الأخلاقي:

مع تطور التكنولوجيا و كثرة التقنيات، تهاطل الفضائيات، تنوع الثقافات، المؤثرات و توافد الشبهات أصبح الأبناء يعيشون اليوم في مفترق طرق أمام التيار الجارف وتحت تأثير هذه المتغيرات ولا شك أنها تسبب لهم كثيرا من المشكلات التربوية والأخلاقية، منها إلهاء النشء والشباب بما تبثه القنوات الفضائية من مسلسلات جنسية فاضحة تنشر الثقافة الجنسية،كذلك الانحلال الأخلاقي في العالم الافتراضي الذي سيطر على الأفراد، أثر بشكل كبير على النظام الأخلاقي، التعليمي، الثقافي والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة برمتها، وهذا ما تظهر نتائجه في أروقة القضاء الجزائري من قضايا متعلقة بالفعل المخل بالحياء والاعتداءات الجنسية سواء بين جنسين مختلفين أو من نفس الجنس، و الدعوة إلى المثلية، ما هدد المنظومة القيمية الأخلاقية بصفة عامة.

2- التغيير الاجتماعي والأسرة الجزائرية:

يعد مفهوم التغيير الاجتماعي من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر حيث أصبح حقيقة من حقائق المجتمع الإنساني وسننا من سننه، إذ لا يعقل وجود مجتمع ساكن تماما مهما كانت درجة بدائيته وتخلفه، حيث تظهر ملامح هذا التغيير بصورة أكثر في القيم والثقافة والمجتمع والأسرة، ولم يقتصر التغيير على النواحي الاجتماعية فقط وإنما تعداها بوضوح وسرعة إلى أساليب الإنتاج والعمل.

وتختلف خصائص التغيير الاجتماعي باختلاف المجتمعات، حيث يتأثر بالزمان والمكان وبكل ما يؤثر في الإنسان ونذكر من هذه الخصائص:

- التغيير الاجتماعي ينبع من ذات الجماعة أو من فئة منها تشعر بشعورها.
- التغيير الاجتماعي يعالج الأسباب والنتائج معا.
- التغيير الاجتماعي شامل لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.
- التغيير الاجتماعي واقعي، أي أنه يعالج أمرا واقعا ومشكلة اجتماعية موجودة فعلا
- التغيير الاجتماعي ايجابي وهادف شريطة أن ينطلق من تخطيط سليم لحياة الجماعة.
- التغيير الاجتماعي تقدميي يتماشى مع الحياة العصرية، حيث يتخلص من المخلفات البالية للعهود السابقة.
- التغيير الاجتماعي علمي يقوم على التفكير العلمي والبعد عن التفكير الساذج[1].

[1] صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص.131 ،132.

و يمكننا القول بأن عملية التغير الاجتماعي مستمرة بشكل مطلق، ولهذا تحدث التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية وفقا لمقتضيات معينة تفرضها بيئة المجتمع من ناجية والأوضاع الاجتماعية من ناحية، وتقابلها من الجهة الأخرى أي من الناحية الثقافية طبيعة العادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع من ناحية أخرى.

وإذا حاولنا التعرف على عمليات التغير الاجتماعي نجد أن الأمر ليس بالسهل، ففي كل مجتمع نجد أن العديد من عمليات التغير الاجتماعي تحدث في وقت واحد، فهنا يحدث التوافق وهناك يحدث الصراع، ومن أخرى نجد الثورة كما نجد في جهة أخرى السكون والهدوء و السكون وهناك من نجده يعود إلى الماضي والحياة البسيطة ويرفض التحديث، ومن خلال كل هذه التغيرات المتضاربة والمتعارضة لا نستطيع أن نكشف الحركة الكلية للمجتمع باعتباره وحدة متكاملة[1].

و نظرا لميل بعض جوانب الثقافة التغير بصورة أكبر من الجوانب الاجتماعية الأخرى فقد ترتب على التغيرات الثقافية ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بالتكيف الثقافي والذي مست العديد من نظم المجتمع ولعل أهم نظام فيه هو النظام الأسري السائد في مدننا العربية والذي يستند إلى جملة من المعايير والمثل والأعراف والتقاليد والتي بتغيرها تتغير أنماط هذا النظام أي الأسري ووظائفه الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، وبخاصة مع ظهور الحضرية إنتشار التكنولوجيا العالمية.

إن اتجاه التغير في العالم المعاصر الذي يعزى إلى الأسرة مثل معدلات الطلاق وسن الزواج يختلف من مجتمع لآخر، كما يبدو أيضا أن جميع المجتمعات تتحرك نحو نمط الأسرة النواة التي تتكون من الوالدين وأبنائهما الغير متزوجين، وقد أدى ظهور هذا الشكل للأسرة إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة، حيث أشار " وليم جود " إلى عدد من التغيرات الهامة التي حدثت في أنماط الأسرة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في مدننا العربية التي تدين بالقيم والعادات والدين والأعراف، وتتضمن هذه التغيرات زيادة الحرية في الاختيار الزواج، كما أصبحت الأسرة الحديثة أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية، وارتفاع سن الزواج وتناقص فارق السن بين الزوجين، وانخفاض معدل الزواج بين الأقارب، وتزايد نسبة النساء العاملات ....، و هذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء أو الوظائف ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات أخرى عديدة مثل التصنيع والحضرية والتحديث[2].

وقد كشفت العديد من الدراسات عن التغير الحاصل داخل الأسرة بفعل التصنيع، حيث أصبحت الآلة تقوم بالعمل بدل الإنسان مع مضاعفة الإنتاج كما أفسح المجال للمرأة وحتى الأطفال بالعمل و اختراق مجالات تتعدى قدراتهم البدنية، وقد نتج عن ذلك ابتعاد الأم عن بيتها وأطفالها وضعف التنشئة الاجتماعية.

---

[1] سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث ، مرجع سابق ،ص 41.

[2] المرجع نفسه ، ص 209 -210.

و يرجع" اجبرن " التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى عوامل خارجية بشكل أساسي، وعوامل داخلية بشكل ثانوي، وقد أرجع هذه التغيرات إلى متغيرات مادية تمثلت في التكنولوجيا الصناعة قد أوجدت تغيرا في مكان عمل المرأة التقليدي، ولم يعد المنزل هو مكان عمل المرأة الوحيد وذلك ناتج عن الثورة التكنولوجية وما صاحبها من ثورة حضرية نجم عنها فقدان الأسرة لكثير من وظائفها، ولا يتوقف هذا التأثير على وظائف وبناء الأسرة وإنما يتعداه ليترك أثارا على الوحدات البنائية للأسرة[1].

وعلى حين أدت التغيرات الاجتماعية إلى زيادة الحاجة إلى الأسرة لمباشرة وظائفها، فإن التغيرات التي حدثت في البناء الداخلي للأسرة قد أدت إلى زيادة كفاءة ومسؤوليات الأسرة، وفي المقابل ضعفها في إنجاز ذلك[2].

و عموما فقلد صاحب هذه التغير في بناء الأسرة ووظائفها ظهور أنماط عديدة من الأسر البديلة والتي تمردت على أنماط الحياة التقليدية، وسوف نستعرض أهمية التغيرات التي أصابت الأسرة وأدت إلى تغيرات أساسية في أنماطها ووظائفها.

أ –تعريف الأسرة الجزائرية:

استنبط المشرع الجزائري أحكام قانون الأسرة الجزائري من الشريعة الإسلامية بنسبة 90%، وعلى القاضي الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في كل ما لم يرد النص عليه في القانون،وذلك حسب المادة 222 من قانون الأسرة والتي تنص على ما يلي : " كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية "[3]. ويمكن لنا أن نعرف الأسرة الجزائرية حسب قانون الأسرة باعتباره مستمد تعاليمه من تعاليم الإسلام، وقد جاء على تعريفه (العربي بلحاج) في كتابه "الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري " بما يلي: "يعتبر القانون الجزائري حسب المادة 02 أن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة . أما المادة 03 فقد أكدت على أن الأسرة تعتمد في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة، والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية[4].

---

[1] عبد الرؤوف الضبع ، الأسرة، علم الاجتماع العائلي ، الاسكندرية، دار الوفاء، 2002، ص 96، 97.

[2] نفس مرجع ، ص 32.

[3] بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص 21.

[4] نفس مرجع ، ص 10.

ب- أشكال وخصائص الأسرة الجزائرية:

الأسرة التقليدية:

- تمتاز الأسرة التقليدية بالامتداد وكثرة عدد أفرادها، حيث يوجد أربعون فردا في الأسرة الواحدة، نظرالزيادة النسل وانضمام بعض ذوي القربة إلى هذه الأسرة"[1].

- يمكن كذلك أن نصف الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها طبقية، " فيحتل الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر."[2] فتتركز السلطة في يد كبار السن وعلى رأسهم رب العائلة، وهؤلاء الكبار (الشيوخ والكهول) يمارسون سلطتهم وتسلطهم على الصغارالشباب والأطفال، ويتوقعون منهم الطاعة، والامتثال للأوامر، واجتناب النواهي.

- تميزت الأسرة الجزائرية التقليدية في الغالب بتعدد الزوجات وهذا ما نلاحظ امتداده في بعضالولايات الجزائرية مثل ولاية الجلفة والبيض، ورقلة...، فيعتبر تعدد الزوجات شكلا من أشكال الأسرة،" ويتكون من زوج واحد وأكثر من زوجة واحدة بالإضافة إلى الأطفال، ولابد أن تكون تلك الزيجات شرعية أي تتم بموافقة المجتمع، ولابد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة فينفس الوقت وليس في أوقات متعاقبة[3].

-أما الظاهرة الأخرى التي يمكن أن نميز بها العائلة في الزواج الداخلي. يقول عبد الغني مغربي: "والواقع أن الضعالة، أعني به الزواج بين أفراد الجماعة الأصلية، يبدو ضروري في المجتمع المغربي، فالضعالة تعتبر ضرورة في الواقع لا مسالة موصى بها فقط فالأمر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية: قرابة من جانب الأم وقرابة من جانب الأب الذي ليس سوى ابن العم الشقيق لزوجته"[4]. والزواج يقوم على أساس التوافق بين الأسرتين وليس الزوجين، ولما كان كذلك فالاختيار الزواجي يتم من طرف الأسرة، أي أسلوب والدي في عملية الاختيار.

يغلب على الأسرة التقليدية الصفة التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي أي وجود الأسرة الكبيرة كوحدة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، كما أن الأسرة التقليدية تعتمد على نفسها من حيث الإنتاج والاستهلاك البسيط

---

[1] السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990 ، ص 87.

[2] بركات حليم ، المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي، دون طبعة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص .179

[3] وصفي عاطف ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، دون طبعة ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1971 ، ص 178 .

[4] مغربي عبد الغني ، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ، ص 146.

الذي يقوم على الضروريات. يقول محمد الطيبي:" فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسالة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسسترابطها"[1].

-كما تتميز الأسرة التقليدية بالتقارب المكاني الذي يعتبر فرصة للتقارب الاجتماعي بين الأفراد،ويسهل الأمر على رب الأسرة والمسؤول عن شؤونها بملاحظة ومراقبة ومحاسبة الأفراد على أي انحراف أوتمرد على القيم والقواعد الاجتماعية للأسرة.

-الامتثال للعرف الاجتماعي والقواعد الإسلامية الموروثة هي الميزة المحددة للأسرة التقليدية، وهذاأيضا امتداد حتى الآن في العائلات الجزائرية وخاصة العائلة الصحراوية -محال بحثنا- التي لا تزال تطبق كثير من الطقوس الدينية والثقافية ومثل تلك الطقوس" الزيارة والوعدة " .حيث تعطي للعرف أهمية كبيرة في تحديد وضبط السلوك الاجتماعي داخلها، والخارج عن العرف أوالمنحرف عن ضوابط ومحددات الأسرة ينبذ اجتماعيا ويصبح عنصرا مرضيا في الأسرة يجب مساعدته علىالرجوع إلى قيم الجماعة والامتثال لها أوأنه سوف يتعرض إلى العقاب بنوعيه المعنوي والمادي.

- وقد قدم الباحث السوسيولوجي الجزائري مصطفي بوتفنوشت من خلال دراسته المستفيضة عنالعائلة الجزائرية عدة خصائص نلخصها فيما يلي[2]:

-العائلة الجزائرية (التقليدية) هي عائلة كبيرة أوموسعة، حيث تعيش عدة عائلات زواجية(Familles conjugales) مع بعضها البعض تحت سقف واحد ما يسمى بالدار الكبيرة العائلة الجزائرية هي عائلة بطريقية (Partriarcalle)، الأب فيها والحد هوالقائد الروحي للجماعة العائلية،وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي وله مكانة خاصة تسمح له بواسطة نظام صارم الحفاظ على تماسك الجماعة المنزلية.

-العائلة الجزائرية هي عائلة أكناتيةAgnatique، النسب فيها ذكوري والإنتماء أبوي، إنتماء المرأة أوالأم يبقي لأبيها،والميراث ينتقل في خط أبوي، من الأب إلى الإبن الأكبر في العادةحتى يحافظ على صفة الإنقسام (Division) للميراث .

- العائلة الجزائرية هي عائلة غير منقسمة (Indivise)، يتكفل الأب بالأبناء وكذلك بالأحفاد،الذكور يغادرون الدار الكبيرة ويكونون بدورهم أسر زواجية، أما البنات فيتركن المنزل العائلي عندالزواج.

---

[1] الطيبي محمد ، الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1992 ، ص17.

[2] BoutefnouchetMoustafa ,La famille Algérienne , Evolution et caractéristiques récentes ,Deuxième Edition, SNED ,Alger , 1982 ,p 38.

الأسرة الحضرية:

نظرا للتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري ودخول عناصر ثقافية غريبة عن عاداته وتقاليده وأعرافه، فإن بناء الأسرة ووظيفتها قد تأثرا بهذا التغير، وتحول نمط الأسرة التقليدي إلى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

-الأسرة الحضرية هي الأسرة التي تسكن المدينة واكتسبت أنماطا جديدة من السلوكات والقيم والعادات.

-أنها أسرة متغيرة تتصف بقلة عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية، حيث تتكون من الأب والأموالأبناء.

-تتصف الأسرة الحضرية بتنوع نشاطاتها، فلكل فرد فيها نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب فيإنجازها(تقسيم العمل كما تسود صفة التعاقدية في العلاقات بين الأفراد وفي حياتهم داخل الأسرة .

- ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون بين الأفراد تجده مبني على أساس المصلحة الفردية التي تطغى بشكل بارز في هذا النوع من الأسر.

- يتميز أفراد الأسرة الحضرية بقدر من التعليم والثقافة، حيث أتيحت لهم فرصة التعليم ومستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على أساليب وطرق تربوية حديثة، سواء في الأسرة -خاصة إذا كان الوالدين على مستوى تعليمي مقبول - أوفي مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدارس دورالحضانة والمعاهد ووسائل الترفيه.

-تعمل الأسرة الحضرية على منح الفرصة للتعليم لكل من الذكر والأنثى مما نتج عنه دخول البنت إلىالنظام التربوي بما فيه التعليم العالي، ومنه أيضا خروجها للعمل الذي سمح لها بتقلد مراكز ومناصب هامة في المجتمع وتمكنها من بناء علاقات مع الجنس الآخر، قد ينجر عنها عقد قران بين الطرفينمع عدم تخليها كليا عن بعض وظائفها التقليدية كالتدبير المنزلي ورعاية الأبناء.

-تقلص في بعض وظائف الأسرة الحضرية خاصة منها التعليم والتنشئة الاجتماعية الأمر الذي جعلمن الوقت المخصص للرعاية الأسرية ضيق مقارنة مع هذه المؤسسات.

-أصبحت الأسرة الحضرية أكثر تفتحا على العالم الخارجي أوالمجتمع، وذلك للطابع الاجتماعي للمدينة التي تعتبر مركز الحداثة، والتجديد، والانتشار الواسع للأماكن، قضاء وقت الفراغ والترفيهالذي يسمح بتكوين علاقات وصداقات مختلفة.

-أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عما كان عليه في الأسرة التقليدية، ولكنه يعد مجرداتفاق بين أسرتين وإنما أصبح يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك، الذي يحتم على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار، وهكذا أصبح المقبلون على الزواج في المجتمع الجزائري لديهم الحرية في القبول أورفض هذا الارتباط.

ج- الأسرة الجزائرية في عملية الاختيار الزواجي:

تطور العلاقات داخل الأسرة الجزائرية وعلاقته بالتوجه الزواجي لدى الفتاة:

ضمن جملة التغيرات والتطورات التي عرفتها الأسرة الجزائرية، شهدت العلاقة بين أفرادها تغييرا جذريا سواء أفقيا أوعموديا، فبعد أن كان الاهتمام في الماضي منصبا على الكبار كالأب والجد والأم، فقد اصبح في وقتنا الحالي الاهتمام منصبا على الأبناء، وكيفية توفير الجوالأسري والاجتماعي والنفسي الاقتصادي المادي أيضا الملائم لرعاية أفضل لهم. فالأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تولي أهمية بالغة لعمليةالزواج واختيار شريك الحياة، وكذلك العملية الإنجاب، حيث أصبحت تقدر مسؤولية إنجاب الأطفال وما قد يترتب عنه من مسؤوليات معنوية ومادية وصحية اجتماعية وتربوية تعليمية، ولعل هذا هوالسبب الرئيسي في تقلص حجم الأسرة الحديثة، خاصة وأن مطالب الحياة العصرية تزايدت مما جعلها تنفق وتكلف الكثير من المال والجهد والوقت لتربية أبنائها وتوفير فرص التعليم لديهم سواء للذكور أوالإناث، والاعتناء هم في كل المراحل العمرية التي يمرون بها وخاصة في مرحلة المراهقة التي تتميز بالتوتر وعدم الاستقرار النفسي. كما أن الأب في الأسرة الجزائرية الحديثة لم يعد ذلك الأب المتسلط الذي يهابه أبناؤه ويخافه كل أفراد الأسرة، ويتصرف في كل شؤون أسرته وحياة أبنائه، وليس على باقي أفراد الأسرة إلا الامتثال لأوامره وتنفيذ قراراته، بل أصبح في الأسرة الحديثة يمارس سلطته بنوع من الديمقراطية معتمدا في ذلك على الحوار اين أفراد أسرته. أما الأم فلا تختلف وضعيتها عن وضعية الأب المتغيرة، حيث لم تعد تلك الأم البسيطة العزلة التي يقتصر دورها على تدبير شؤون المنزل وتربية الأبناء، بل أصبحت لها مكانة ودور مميزين سواء منالناحية الاقتصادية كتسيير ميزانية البيت إن كانت ماكثة بالبيت أوكانت تعمل خارجه، أومن ناحية الإشراف على تعليم ومتابعة أبنائها دراسيا، كما أن خروج المرأة للتعليم يعد استقلالا مثلها مثل الرجل،امتعها بمستوى ثقافي معين أهلها إلى أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأسرة، وأصبحت العلاقة اينها وبين زوجها أكثر ديمقراطية من ذي قبل.

وقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على كل من الأب والأم والعلاقة بينهما أثر واضح على الأبناء سواء من ناحية العلاقة بينهم وبين الوالدين أوبينهم وبين إخوتهم. فبعد أن كان الأبناء في الأسرة التقليديةتخضعون

لسلطة الأب ويمتثلون لأوامره، أصبحوا الآن يتمتعون بنوع من الاستقلالية بحياتهم،ولديهم استوى علمي وثقافي قد يفوق مستوى الوالدين، مما يسمح لهم بالنجاح في العمل الذي يمكنهم منمساعدة الأسرة اقتصاديا، كما أن الفتاة لم يعد دورها يقتصر على مساعدة الأم في الأعمال المنزلية، بل أصبحت لها مكانتها ودورها في بنية الأسرة الحديثة مثلها مثل الذكر لها حقوق وعليها واجبات، – ليس نفس درجة الرجل طبعا– فقد أصبح بإمكانها المشاركة في اتخاذ القرارات والاندماج في الميدان المهني والقيام اعمل مأجور والوصول إلى مكانة اجتماعية ومهنية مرموقة، وفي هذا الإطار يقول محمد السويدي "أن تحول، الأسرة الجزائرية من نظام الأسرة الممتدة إلى النووية لم يكن ليبرز بشكل واسع وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أومن نموذج استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى علىعلاقة القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاريويحكم العمل المأجور في الزمان والمكان، وإلى جانب تقلص حجمها فقد عرفت الأسرة الجزائرية تغييرا كبيرا في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية إضافة إلى تبنيها معايير جديدة في التعاملوالحياة"[1]

فالمجتمع الجزائري من خلال هذه التغيرات التي عرفها سواء من الناحية الاجتماعية أوالاقتصادية أوالثقافية انعكست على تركيبة الأسرة ووظائفها ليس من الناحية الإيجابية في تطور العلاقات وتماسكها وتقوية أسلوب الحوار بينها فحسب، إنما كان هذا التغير سلاحا ذوحدين فقد أثرت على خصائصها ونظام حياتها، وعلاقتها بأبنائها ومدى مساهمتهم في جعلها أسرة سعيدة وناجحة مع أبنائها وعلاقاتها مع مختلف الأطراف هذا من جهة، أوجعلها أسرة فاشلة مفككة الروابط والعلاقات وأفرادها عرضة للانحراف والضياع من جهة أخرى خاصة إذا فشلت أوجهلت بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة . والنموالديمغرافي العالي الذي عرفته الجزائر وبروز فئة الشباب بصورة واسعة حيث تشكل 70 % من مجموع السكان، أصبح هؤلاء الشباب يشكلون ضغطا على البنى الاجتماعية التقليدية وعلى رأسها العائلة، فهم يخضعون في كثير من الأحيان إلى تنشئة اجتماعية خارج العائلة، بل أصبحوا مصدر تصورات وسلوكات مخالفة عما كان عليه أبائهم وهذا ما يجعلهم " يثورون" على السلطة الأبوية وهوما يفسر التوتر الدائم بين الولد وأبيه وأمه، كما بدأت الفتاة في التمرد على سلطة أبيها وأمها، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "صراع الأجيال" فخروج المرأة إلى التعليم اكسبها ثقافة وقيما جديدة تجعلها تطمح إلى لعب أدوار وفق قناعات جديدة، ويصبح الزواج بالنسبة لها الطريق الوحيد للتخلص من السلطة الأبوية

[1] السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 88.

ولكن هذا لا يعني بالضرورة تخلصها من السلطة الذكورية للرجل، وهذا ما يدفع بها إلى عالم التناقضات والصراعات النفسية، بين قيم جديدة إكتسبتها ومجتمع مازالت القيم التقليدية تمثل المرجعية والباطن الذي يحدد توجهاتها وسلوكاتها، وقد عبر عنه سمير عبده بالوصف التالي :"إن الفتاة المتعلمة التي تدرك حقيقة الموقف الذي هي فيه، تخاف دائما من رد فعل المجتمع على سلوكها في حالة رفضها العادات والتقاليد المتعارف عليها، فهي مكيفة منذ صغرها بتأثير التربية البيئية وبتأثير المجتمع، فتعتبر الزواج الحياة التي يمكن أن تعيشها وتحظى من خلالها باحترام المجتمع لها فلذلك تسعى بكل وسيلة للحصول على مكانة الزوجة)، الأمر الذي يجعلها تعيش تناقضا حادا بين تطلعاتها لاختيار شريك حياتها أوطريقة حياتها التياكتسبتها عن طريق تعليمها وخبرتها، وبين ما يفرضه المجتمع عليها بحكم عاداته وتقاليده، وهي تعاني بحكم معيشتها في عالم يسوده الرجل، من خوف دائم من أن تكون مخلصة للقيم والمبادئ الجديدة التي تتطلع إليها، وهذا ما يفسر أساسا عدم توازها نفسيا وسلوكيا، وبالتالي فإننا نلاحظ تذبذبها بين التحدي والخضوع لنظام القيم السائدة في المجتمع.

المستوى الثقافي والتعليمي للأسرة وعلاقته بالتوجه الزواجي:

يعد العامل الثقافي والتعليمي للأسرة من العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يقول وارنرWarner "أن مستوى تعليم الوالدين يجعلهما يوظفان معلوماتهما ومعارفهما وانتقاء اهما الثقافية في شكل أساليب معاملة توجه نحوالأبناء "[1] كما له دورا مهما في تكوين وبناء شخصية الطفل والمحافظة على نموه اللغوي والجسمي وتحصيله الدراسي اذ بينت الدراسات الجارية في هذا الخصوص ان هناك تباينة في أساليب التنشئة الاجتماعية بين الأسر بتباين المستويات الثقافية للأم والأب، وقد تبين أيضا أن الأبوين ميلان إلى اعتماد الأسلوب التربوي في تنشئة الأبناء كلما ارتفع مستوى تحصيلهم المعرفي أوالتعليمي وعلى العكس من ذلك يميل الابوان إلى استخدام أسلوب الشدة كلما تدني مستواهما التعليمي.

فالمستوى الثقافي للأسرة مسؤول عن درجة رعاية الأبناء ومعرفة الطرق السليمة للتنشئة، لان الوالدين اللذين يكونان على قدر من الوعي الثقافي يمكنهم من استخدام الأسلوب الأمثل والصحيح في معاملة أبنائهم ومن ثم المساهمة في بناء شخصيتهم بناء متوازنا، لذا فإن المستوى الثقافي للوالدين له تأثير ايجابي في سير عملية التنشئة الاجتماعية بشكلها الصحيح فضلا عن خلق اجواء مناسبة يسودها التفاهم والانسجام، واقامة علاقة

[1] هناء مطلق ، اتجاهات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية ، دون طبعة ، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض، 1981،ص21.

ودية مع الوالدين انفسهم ومن ثم علاقة الوالدين بالذكور والاناث، لاسيما أن اكثر ما يتأثر به الطفل في بداية حياته هم والديه لما يشكلون بالنسبة له مصدر المعلومات الصادقة[1].

كما وان استخدام الأساليب التربوية الحديثة في تنشئة الأبناء يعتمد إلى حد كبير على المستوى التعليمي والثقافي للوالدين ومدى تمسكهما بالتقاليد والقيم القديمة وتقبلهما للقيم والتقاليد الجديدة والتي من خلالها يستطيع الوالدان تفهم الأبناء والتصرف معهم وفق ذلك، ومن الحقائق التي تم التوصل اليها فياحدى الدراسات أن أسلوب الديمقراطية يزداد استعماله كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين، وان الأسلوب التسلطي يقل استخدامه بارتفاع المستوى التعليمي للوالدين ونلاحظ أن الأسلوب الديمقراطي هوالأسلوب الناجح في تنشئة الأبناء. حيث يظهر في رعاية الطفل وملاحظة سلوكه والتفاهم معه بأسلوب يتميز بالحزم المصحوب بالمحبة والحنان ومن ثم فانه يؤدي إلى زيادة توسيع قدراته وتنميتها ومساعدته على اتخاذ القرار.

وإذا تطرقنا إلى المستوى التعليمي للوالدين والأسرة ككل من جانب الزواج والاختيار الزواجي، تبين لنا أنه يؤثر على الفتاة واختيارها لشريك حياتها سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، فالأسلوب الديمقراطي للأسرة المتعلمة والمتمثل في لغة الحوار والتفاهم يمنح للفتاة فرصة الإختيار الزواجي بغض النظر عن رأي المجتمع وضغوطاته أوسن الفتاة في حد ذاتها بل يدعمها ويوجهها برأي سديد في اتخاذ قرار صائب واختيار شريك مناسب لها، أوبتكوين فكرة لديها حول زوج المستقبل منذ صغرها باعتبارهما الممثلان الرسميان لأساليب التنشئة الاجتماعية . فالطفل يكون بعض الاتجاهات بطريقة لاشعورية، في تعلم الكثير من العقائد والأفكار نتيجة ما حصله من خبرات داخل محيطه الأسري[2]. وبالتالي فالوالدين يهتمان بالجانب التعليمي سواء للمرأة كإبنةأوللرجل كزوج لهذه الإبنة، بينما الوالدين أوالأسرة الغير متعلمة والغير مثقفة فإنها تهتم بعفة الفتاة بدرجة كبيرة أين تكمن في استتارها بكنف رجل،والاستقلال عن الأسرة الأصلية، حيث تعتبر هذه الأسرة أن الزواج هوالحل المناسب للفتاة بغض النظر عن الاختلاف المتباين بينها وبين شريك حياتها، بل تمارس في بعض الأحيان الضغط المباشر أوغير المباشر على الفتاة من أجل القبول بهذا الزواج سواء بإقناعها به أوتحسيسها من جهة بكبر سنها باعتبارها فتاة جامعية قضت معظم عمرها في الدراسة، أوبنظرة المجتمع ورأيه في الفتاة الغير متزوجة من جهة أخرى . وبذلك فثقافة الوالدين والأسرة له دور كبير في توجه الفتاة الأختيار شريك حياتها.

---

[1]Arol,manhem, the politice with inaprimerinpolitica attitudes and behaviour, the united states, newjersey, 1975,p54

[2]أحمد السيد إسماعيل، مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995 ، ص31.

المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وتأثيره على الاختيار الزواجي:

العلاقات الأسرية:

من العوامل الأسرية الهامة التي تنعكس على الأبناء التفكك الأسري، حيث يطلق على الأسرة التي تعاني من التفكك الأسري بالأسرة المتصدعة، أوالبيوت المحطمة، (Brokenhome) ويأخذ أشكالا عديدة كوفاة أحد الوالدين،الإنفصال، الهجر، الطلاق، السجن، المرض الجسمي أوالعقلي الطويل لأحد الوالدين، غياب الأم أوالأب لمدة طويلة، ويطلق على هذا النوع بالتفكك المادي، أما التفكك المعنوي فيعني الخصام والنزاع، وسوء التوافق الاسري، الشعور بالتعاسة الزوجية، تعاطي الخمور، أوالإدمان على المخدرات، فهناك أسر مجتمعة تحت سقف واحد ولكن يسودها تفككا معنويا،وقديكون أخطر من التفكك المادي.

والفتاة التي تجد نفسها في وسط لا يحتويه الحب والأمان، تبدأ بالهروب شيئا فشيئا من هذا الواقع المريرإلى إقامة علاقة مع الجنس الآخر أين تعتقد هي الأخرى أنه أقرب إليها من أسرتها وتجد فيه الأمان العاطفي والأذن الصاغية،والفهم الكفيل بمشاعرها وتطلعاتها، حتى ولوكان ذلك خارج معتقدات وقيم المجتمع الذي تنتمي إليه، المهم أنها وجدت المنفذ الوحيد حسب رأيها للتخلص من التفكك الأسري والسلطة الوالدية، ربما يكون هذا الهروب سلبي على مستقبل الفتاة أوإيجابي خاصة وأن المجتمع الجزائري بصفة محددة لا يرحم، فقد يكون هذا الهروب إلى البر الأمان بالنسبة لها هوللأسف بداية قصة الام وأحزان ومشاكل تفوق تلك المشاكل التي عانتها في أسرتها، فكثير من الفتيات أصبحن الآن أمهاتعازبات يطرقن بيوت أهل الخير من أجل حياة آمنة يعشنها بعيدا عن الذئاب البشرية . وكثيرا منهن أصبحن والآن يمارسن الدعارة بسبب نفور المجتمع منهن باعتبار ذلك خروجا عن قيمه وثقافته وقوانينه،وأحياناأخرى نجد بعض الفتيات يبحثن في كل مرة عن علاقة جديدة تستقر بها حياتهن فتؤول كل مرة بالفشل هذاما يجعل سمعتهن وسط المجتمع سيئة، وخاصة أن المجتمع الإسلامي بصفة عامة والجزائري خاصة يهتم بالجانب الاخلاقي أثناء البحث عن شريكة الحياة، وتبقى تلك الفتاة ذات السمعة السيئة تعاني من الوحدة لتنظم هي الأخرى إلى قائمة الفتيات العانسات. هنا تبدأ فرص الزواج تقل بالنسبة لها – نختص بالذكر الفتاة الجامعية مادامت عينة بحثنا – وتصبح تلك الفتاة التي كانت تأمل أن ترتبط برجل أكبر منها مكانة وذومستوى تعليمي جامعي إلى القبول بأدنى مستوى من الرجال وقد يكون في بعض الحالات أمي تتقبله لأنه الحل الوحيد الذي يخلصها من اتهامات الأعين وتصدعات الأسرة التي تنتمي إليها . وهنا يمكن أن نستحضر نظرية الحاجات التي ذكرتها حسن الساعاتي سامية في كتابها الإختيار للزواج والتغير الاجتماعي "حيث تتركز هذه

النظرية حول الرغبة في التجاوب وتشمل الرغبة في الشعور بالأمان العاطفيوالتقدير العميق،والاعتراف، وكثيرا ما تكون هذه الحاجات تكميلية للشريكين "[1]، أي تكمل حاجات الطرف الأخر .

- المسكن:

ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية، الخصائص المعمارية والصحية التي تشكل بنية الوحدات السكانية، وقد يبدوا للوهلة الأولى أن هذه الخصائص ليست من قبيل المقومات المادية البحتة، ولكن النظرة الفاحصة توضح عمق هذه الخصائص في تحديد أنماط العلاقات والتواصل بين أفراد هذه الوحدة السكنية من جهة، وبين الوحدات السكنية المختلفة في محيط واحد من جهة أخرى. وقد أظهرت العديد من الدراسات أثر السكن في أنماط العلاقات الإنسانية وفي درجة التماسك الاجتماعي، حيث أن الوضع المعماري للبناء الذي يقع فيه المسكن يؤثر تأثيرا واضحا في قوة العلاقات الاجتماعية أوضعفها[2]، فالفرصة التي يتيحها التنظيم الجغرافي للمنازل لحدوث اتصال اجتماعي، تؤثر في الطريقة التي تنمو بها الصداقات كما أن المسكن في حد ذاته من حيث ضيقه أواتساعه، ومن حيث مرافقه المختلفة ومن حيث ارتفاعه وانخفاضه، ومن حيث قدمه وحداثته، وما إلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن، والتي تلعب دورا واضحا في تماسك جماعة الأسرة أوتفككها. فالمسكن الذي تجد فيه الفتاة الراحة النفسية والترويح العاطفي وسط عائلتها أين تكون لها الحرية المطلقة في تصرفاتها وسط منزلها بعيدة عن فوضى الاخوة والأخوات، بل يكون هناك اسلوب راقي في التعامل ولغة الحوار بين أفراده، يستعين به كل فرد في توجيه شخصيته والتأثير بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على باقي أفراد الأسرة بتبادل الخبرات والمواقف،وتكوين توجهات وإيديولوجيات سليمة. هذا كله يساهم في توجيه الفتاة لاختيار الزوج المناسب .وحتي لولم تجد الزوج المناسب تبقى مصرة على فكرة " زوج كفؤ"، وعلى هذا الموضوع تطرقت جريدة الرياض السعودية إلى ذلك مع فتيات سعوديات في مقال بعنوان " فتيات يفضلن العنوسة " فالزواج لديهن حياة حقيقية لابد أن تدفع للسعادة وليس مجرد تجربة لابد أن تخوضها الفتاة، حتى حينما يتقدم لخطبتها رجل غير مناسب لمجرد الخلاص من العنوسة. سلطت جريدة الرياض الضوء على الموضوع وطرحت عدة أسئلة: كيف يفكرن هؤلاء؟، وهل ما يؤمنون به له جانب من الصواب أم أن للمجتمعحكم آخر؟، وهل لابد أن تتنازل الفتاة كثيرا حتى تصل إلى انعدام التكافؤ مع الرجل الخاطب لمجرد الرغبة في دخول عالم المتزوجات؟. وقد وصلت لأحد المبحوثات اسمها

---

[1] حسن الساعاتي سامية ، الإختيار للزواج و التغير الإجتماعي ، مرجع سابق ، ص 225 .

[2] مرسيكمال، علاقة بعض سمات الشخصية في المراهقة بإدراك المعاملة الوالدية في الطفولة، المجلة التربوية، العدد 15 المجلد الرابع، الكويت، 1988 ، ص 208.

"نورة" عمرها (35) عام وهي المرحلة التي تصفها أسرتها بالخطرة، إلا أنها مازالت تردد وتقول: "إما أن أتزوج بشكل صح أوأبقى من دون زواج، فهي تعمل معلمة في إحدى المدارس الحكومية، وحياتها الاجتماعية مملوءة كما أنها تنعم باستقرار أسري في ظل والديها وشقيقاتها، تحب أن تمارس هوايتها التطوعية منتسبة في المراكز النسائية المهتمة بعلوم الدين، وتحب أن تجد وقتا لزيارة صديقاتها، تصف حياتها بالحياة الهادئة، على الرغم من نظرة المجتمع إليها أنها الفتاة التي فاتها قطار الزواج، أوالعانس أحيانا، وعلى الرغم من النصائح المعلبة التي ينصحها بها أشقاؤها الذكور وبعض صديقاتها في تقديم التنازلات الكبيرة حتى يأتي النصيب والحظ، إلا أنها ترفض التدخلات في تحديد مصير حياتها فيما يتعلق بالزواج[1]. وهذا لأن نورة لا تعيش تحت سقف يسوده التفكك الأسري والمشاكل العائلية إنما في منزل تحظى فيه بالحياة الهادئة . بينما ضيق المسكن مع كثرة أفراده يزيد من التوتر والإضطراب بين أطراف الأسرة، ويحرم الفتاة من الحيز المكاني اللازم لممارسة متطلباتها اليومية فيؤثر من الناحية المورفولوجية في شخصيتها كناشئة صغيرة وكفتاة مراهقة أو ناضجة،وتبدأ في التفكير بطريقة تخلصها من هذا القلق المستمر والصراع المتواصل بينها وبين أخوتها وأفراد العائلة أجمع، وتقبل الرجل الغير مكافئ لمستواها التعليمي لترتبط به زوجا هروبا من الحياة المضطربة وسط اسرتها، ومنه نقول "إذا انخفض نصيب الفرد من الحيز المكان المطلوب لنموه النفسي والاجتماعي، أدى ذلك إلى ضعف مقوماته الشخصية والاجتماعية وأحس بقوة تدفعه للارتماء إلى مكان آخر قد يكون محظوظا في كنفه وقد يكون لا".

– المستوى الاقتصادي:

المقصود بالمستوى الاقتصادي للأسرة هو الوضع المادي الذي تعيش فيه الأسرة فعلا. ماذا تنفق؟وعلى ماذا تنفق؟ وكيف تنفق؟ فهو إذن يعني الدخل وفي نفس الوقت توزيع وإنفاق هذا الدخل على أعضاء الأسرة ومدى تلبيته لحاجاتها المختلفة من حيث كمية ونوعية الأكل والملبس....[2]

ومن جهة أخرى فإن الوضع المادي والاقتصادي الضعيف للأسرة يؤثر تأثيرا سلبيا على أفرادها وهذا ما أشار إليه (نعيم الرفاعي) في قوله : " يترك ضغط المستوى الاقتصادي آثارا صعبة لدى الأولاد في الأسرة وهذا نظرا لما يحرمهم منه لعدم قدرة الأسرة على تلبية مطالبهم وحاجاتهم وبالتالي يؤدي بهم إلى الشعور بالآلام والتعاسة

[1] عبيرابراهيم،فتيات يفضلن العنوسة،جريدة الرياض، – العدد 15734 ،السبت 22 شعبان 1432 هـ – 23 يوليو 2011.

[2] هاشمي أحمد ، الأسرة و الطفولة ، دون طبعة ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2004 ص18.

والحزن والأسى[1]. وبالتالي فانخفاض المستوى المعيشي للأسرة وعدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب كما ونوعا هو حالة حرمان تؤدي إلى تدني الحالة الصحية لأفراد الأسرة .

ومنه فالفتاة التي عاشت في محيط أسري يفتقر إلى ضروريات الحياة، وخاصة تلك التي قضت سنوات في الجامعة وهي تفتقر مصاريف الدراسة واللباس والكتب، وتعاني كذلك من التنقل لمسافات بعيدة في الحافلة، وهي بالمقابل ترى باقي صديقاتها في الجامعة يشترين من اللباس والأكل ما تشتهيه الانفس ويأتين إلى الجامعة بسيارتهن أو رفقة أهلهن، تلك المعاناة التي مرت بها، والرغبة في العيش الكريم وحياة الرفاهية تجعلها تفكر أن الجانب المادي هو أساس السعادة، لذا ما دامت لم تجد تلك السعادة في منزلها، تبحث عنها مع شريك الحياة الذي تفضل أن يكون ذو مكانة إجتماعية واقتصادية مرموقة أين يتسنى لها تعويض كل ما عانته من فقر وحرمان متنازلة عن مستواها التعليمي الذي بات بالنسبة لها لا يحقق متطلباتها المادية . فهي تنظر إلى الإختيار الزواجي من الناحية المادية فقط من مسكن مجهز وسيارة ومتطلبات أخرى .لا من ناحية التكافؤ في المستوى التعليمي .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بعض الفتيات يحاولن بعد تعليمهن وحصولهن على منصب عمل تعويض حياتهن ليس مع شريك العمر بل وسط الأسرة التي عانت الفقر والحرمان فتصبح تلك الفتاة تتكفل بمصاريف أفراد أسرتها خاصة إذا كانت يتيمة الأب وتعوض عائلتها كل ما تحتاج إليه من متطلبات، فتبقى متحملة تلك المسؤولية وتنسي نصيبها من الدنيا . تمضي الشهور والسنوات وهي ترفض الزواج مضحية بنفسها من أجل أسرتها حتى ينتهي بها الأمر إلى كبر سنها، عندها تقل فرص الزواج، ولا يمكنها أن تختار إما العنوسة أو الزواج من أي شخص قد يفتقر إلى كل مستويات التعليم.

د- الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر:

كانت الأسرة الجزائرية ذات طابع ريفي يعود إلى أصل المجتمع الجزائري، حيث كانت هذه الأخيرة تنتمي إلى العرش الذي يجمع مجموعة كبيرة من القبائل، وتجمع كل قبيلة مجموعة من الأسر، تتآزر فيما بينها لحماية الأسرة والفرد إذا ما لحق بها ضيم. وهذه الطبيعة الريفية لمجتمعنا، جعلته يعتمد على الأسرة الممتدة أو العائلة، قبل دخول الصناعة والتكنولوجيا، وتأثير الهجرة بشتى أنواعها سواء الهجرة من الريف إلى المدينة أو الهجرة إلى الخارج خاصة فرنسا. الشيء الذي أدى إلى تقلص هذه الأخيرة إلى النمط النووي المنتشر في المجتمعات الغربية[2]. وكانت

[1] هاشمي أحمد ، الأسرة و الطفولة، مرجع سابق، ص18

[2] ثريا التجاني، القصة الشعبية في منطقة وادي سوف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1995، ص 49-50.

السلطة والمسؤوليات الخارجية تقع على عاتق الرجل، وتقتصر مسؤولية المرأة على تربية الأطفال وتسيير الشؤون الداخلية للبيت.

وترى بعض الدراسات أن حركة النزوح الريفي إلى المدينة، جعلت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها الأصلي كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا. وتتجه نحو شكل الأسرة النووية، مع الإشارة إلى تميز هذه الأخيرة بكثرة الإنجاب، حيث يتراوح متوسط عدد أفرادها بين خمسة وسبعة أفراد، مع احتفاظها بوظائف الأسرة الممتدة. وهكذا توضح لدينا بعد الاستقلال بداية تبلور أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة النووية، ووظائف الأسرة الممتدة، وهو ما أطلق عليه البعض اسم الأسرة المركبة. وتغيرت الأسرة الجزائرية تبعا للمراحل التي مر بها المجتمع الجزائري من حيث البناء. لأن الفرد في المدينة يعمل في المؤسسات الصناعية والتجارية، على أساس القدرة والكفاءة دون اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة كما هو الحال في الريف. وذلك ما يسمح للأسرة بالانتقال العمودي في السلم الاجتماعي والاقتصادي من الأسفل إلى الأعلى والعكس. كما يمكنها من الانتقال الأفقي بتغيير إقامتها من منطقة جغرافية إلى أخرى، تبعا لفرص العمل المتاحة. وذلك عوض الارتباط بقطعة أرض واحدة والعمل في مجال واحد (الزراعة). وهذا بدوره جعل الأسرة الجزائرية تنزع نحو الفردية، ومن ثم تقلص حجمها من أسرة ممتدة متعددة الأجيال، إلى أسرة نووية محدودة العدد، تضم في الأغلب الزوج والزوجة والأبناء الصغار. وما يدعم هذا الاتجاه ظاهرة الزواج من خارج الأسرة، التي كانت تمنعها الأسرة الممتدة.

وأثر تغيير بناء الأسرة الجزائرية على بعض وظائفها، فأصبحت السلطة فيها بعد الاستقلال مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي والسياسي والعلمي والإداري، بعد أن كانت مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، وغالبا ما تكون لكبار السن من الذكور. كما تغير مركز المرأة، بحيث لم تعد السلطة في تسيير شؤون الأسرة مركزة في يد الرجل، لغيابه عن البيت لفترات طويلة، وبالتالي تحولت هذه السلطة إلى المرأة، خاصة بعد خروجها إلى العمل، الذي أعطاها الاستقلالية الاقتصادية التي حث عليها الإسلام قبل ذلك[1].

نستخلص مما سبق أهمية الأسرة في المجتمع الجزائري كقيمة، دافع عليها في السابق وحافظ عليها في الحاضر، وذلك من خلال القوانين الدولية والوطنية التي تعتني بها، من أجل حمايتها من التدهور الذي تعرضت له في الفترة الأخيرة، بسبب تزعزع القيم في مجتمعنا، والخلط بين قيمه وقيم الأنظمة الغربية التي طبقت عليه دون تمحيصها وتكييفها مع طبيعته. ونتعرض فيما يلي إلى الوضع الحالي للأسرة الجزائرية

[1] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص 89-91.

هـ- الأوضاع الحالية للأسرة الجزائرية:

أصبح الاهتمام بالأسرة شديدا في السنوات الأخيرة، حيث خصصت لها وزارة منتدبة تابعة لوزارة الصحة والسكان. وأصبحت هذه الأخيرة تعقد ندوات خاصة بالأسرة، من أجل تحسين أوضاعها، وإبراز رسالتها في المجتمع. وتحتفل يوم 15 ماي من كل سنة بالعيد العالمي للأسرة، لتشعرها بالاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع لها. ويحضر تلك الندوات العلمية جميع الفئات الاجتماعية من الجامعيين، والمهتمين بشؤون الأسرة وغيرهم من السلطات المحلية. نذكر من بينها ندوة التماسك الأسري، المنعقدة يوم 2 ماي 2006 بالمركز الثقافي ابن باديس بمدينة قسنطينة. بحضور ممثلي المجتمع المدني، وإطارات جامعية وإطارات الولاية، وبعض المهتمين بشؤون الأسرة. وناقشت المداخلات أوضاع الأسرة الجزائرية وسبل تحسينها وترقيتها باستمرار، من خلال الجهد المتكامل والمشترك بين كافة المؤسسات على اختلاف مجالاتها. وأشارت السيدة الوزيرة إلى أن الأسرة العصرية تواجه تحديات ومشاكل في كل المجتمعات، يقتضي علاجها تضافر جهود الجميع. وهذا ما يعكسه العمل الأفقي للوزارة، من خلال التنسيق بين اللجان الوزارية والجمعيات الوطنية، والمؤسسات الإعلامية والخبراء[1].

و- أثار التغير الاجتماعي على الأسرة:

هناك الكثير من علماء الاجتماع يرون أن التغير الذي يتعرض له المجتمع كان له أثره الواضح على بناء وظائف الأسرة الحضرية، حيث كانت معظم الدراسات العربية والتي تطرقت لموضوع الأسرة والتغير الاجتماعي وصفية أكثر منها تحليلية، باستثناء بعض المحاولات التي قامت بدراسة الأسرة كنماذج افتراضية دون الرجوع إلى الواقع الميداني.

ومن أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع الأسرة دراسة "هشام شرابي" حول "البنية البطريقية"، وهي بنية تتشكل من نظامين: نظام أبوي قديم و نظام أبوي حديث، والمقصود بالحداثة هو تحديث القديم دون تغييره، ليصل في دراسته إلى ظهور نمط جديد من الأسرة هي " البطريقية المستحدثة " والتي تستمد معناها من مفهومي العصرنة والنظام الأبوي، وهي جمع بين بني كبرى" المجتمع، الدولة، الاقتصاد " وبنى صغرى " العائلة، الشخصية الفردية"، ويقوم هذا المجتمع الأبوي على هيمنة الأب " البطرك" والذي يشكل الحلقة الأساسية التي تنتظم حولها العائلة، وتتشكل من خلالها الحياة الاجتماعية والنفسية لأفرادها بإرادته المطلقة وسلطته الاكراهية.

و لفهم البنى الأبوية المستحدثة يفترض ربطها بمحورها الأساسي الذي هو العائلة الأبوية، حيث تحفظ هذه العائلة ديمومة الروابط الاجتماعية السائدة، فقيم المجتمع وأنماطه السلوكية تتواتر من خلال العائلة، وهكذا تبدو في خصائصها الأساسية "صورة مصغرة عن المجتمع".

---

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ندوة حول التماسك الأسري، مجلة رسالة الأسرة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار وحدة الطباعة الرويبة، الجزائر 2006، ص 20-21.

فالقيم الاجتماعية التي تسودها هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، فالنزاع والتباين هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة، كذلك فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة[1].

وهكذا يتمثل الشكل السائد في بنية العائلة كما يراها "هشام شرابي " في العائلة الكبيرة أو الممتدة التي ما زالت تحكمها الروابط العشائرية في تنظيماتها وعلاقاتها، هذه المقولة التي تحتاج الآن إلى مراجعة علمية تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في بنية المجتمع العربي من حراك وتغيير اجتماعي وعمليات دينامية[2].

ولقد كشفت الدراسة التي قام بها مصطفى بوتفنوشات حول التحولات الاجتماعية ونتائجها على البنية العائلية والسكنية للأسرة الجزائرية أن نسبة 48.7 % من العائلات التي تمت ملاحظتها لا زالت تحتفظ ببنية مركبة، أي بنية يعيش فيها زيادة على الزوج والأبناء، الأسلاف والأقارب الذين تم الجمع بينهم لضرورة حيوية.
كما أظهر التحقيق كذلك أن 51.3 % من العائلات لها تركيب بسيط، حيث نجد الزوج والأبناء فقط، وأحيانا الارملة وأبنائها، وحسب تحليل الباحث فإن البنية العائلية المركبة أو المتسعة والبنية العائلية البسيطة كلها تلتقي في نسب متساوية تقريبا في الأوساط المدنية.

و يعزي أسباب ذلك حسب الباحث إلى طبيعة المسكن وحجمه، فالدار الكبيرة تسمح بوجود عدد كبير من الأفراد و العائلات، وحيث توجد الدار الكبيرة توجد العائلة المركبة والمتسعة والعكس صحيح، فكلما صغر حجم المسكن كلما اتجهنا إلى نمط الأسرة النووية.

وكما يرى الباحث فإن الوسط الحضري عادة ما يكون محطما البنيات العائلية، ولكون عملية الاسكان داخل المدن تقتصر على ايجاد شقة داخل عمارة ذات طبقات أو سكن ذو طابع غربي، فهذا لا يمنح نفس الارتياح والتكيف الذي يتوفر في الدار الكبيرة الأصلية[3].

وقد خلص بوتفنوشات إلى القول بأن السكن في الجزائر داخل عمارة يعتبر نتيجة لتطور تاريخي استعمار نهاية الاستعمار) وليس نتيجة تطور اجتماعي، حيث نلاحظ تكيف العائلة مع نموذج السكن في العمارة، ومن هنا تضييق الحجم العائلي رغم معدل المواليد المرتفع والذي هو في تزايد مستمر[4].

أما روبرت ماكيفر فيرى أن نظام الأسرة الأبوية كان سائدا منذ الحضارات الكبرى القديمة، واستمر إلى غاية ظهور المجتمع الاقطاعي الذي تميز بنمو الثروة وتركز السلطة والذي يتماشى ومبادئ هذا النظام.

---

[1] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية التخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993، ص 21_ 30.

[2] الطاهر لبيب، سوسيولوجية، الثقافة الطبقات الاجتماعية، صفاقس، دار محمد علي الحامي، بدون سنة ، ص 38.

[3] مصطفى بوتفنوشات؛ العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة أحمد حمبري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 ص 213- 216.

[4] نفس المرجع ، ص 216

وحسب الباحث فقد تعرضت الأسرة الأبوية في الحضارة الغربية لإجتياح القوي الاجتماعية والاقتصادية، حيث أدى إنهيار أسس الاستبداد والمركزية وسيطرة رجال الدين إلى التقليل من الدعائم الاجتماعية والثقافية للأسرة الأبوية، والتي فقدت بعض سيطرتها على أفرادها، وقد أدت الاتجاهات المتزايدة نحو الديموقراطية إلى فصل المواطنة عن إرتباطات الأسرة، كما انعدمت الوظائف الدينية وقل إنتشار فكرة وجود شريعة الهية للأسرة، وتغير معنى الكلمات التي كانت تعطي دلالة دينية للولاء أو لطاعة الأسرة[1].

و يرى ماكيفر في دراسته أن هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية، وقد ساعد على دفعها مبتكرات القرن العشرين التي أخذت تنتزع من الأسرة وظائفها الاقتصادية، وهي بذلك قد أثرت بعمق في صفة الأسرة ودلالاتها الاجتماعية، حيث أخرجت كلا من العمل والعمال خارج نطاق المنزل، كما جذبت أعداد ضخمة من النساء إلى الورشات والمصانع، ولم يعد يتحكم في إختيار شريك الحياة للأبناء عند الزواج رب الأسرة، وهكذا فقد أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي في شكل الأسرة وخصائصها ولكنه لم يؤثر في الحقائق البيولوجية الأساسية والحاجات الاجتماعية التي ترتكز عليها الوظائف الأساسية للأسرة[2].

وعموما فإن طبيعة الاختلاف بين المجتمعات تظهر مدى الاختلاف الكبير بين النظم العائلية والأسرية، ولهذا نجد أن شكل الأسرة يختلف من مجتمع لأخر سواء من حيث الحجم أو الشكل أو الوظائف أو المجتمع الحضري الذي تقيم به، أو من خلال التحولات الاجتماعية و الثقافية و حتى الاقتصادية التي يمر بها ذلك المجتمع.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تمخضت عن أثار التغير على الأسرة في الآتي:

– إن التنقل الاجتماعي الذي أصبح من خصائص المجتمع الحديث يميل إلى إضعاف الروابط الأسرية و القرابية فحركة الأفراد للسعي وراء العمل طلبا للمكانة الاجتماعية يؤدي إلى اتساع المسافة الاجتماعية بينهم وبين أقاربهم.

– هناك احتمال حدوث ظاهرة التفكك الأسري الذي يصحب انهيار الأنماط التقليدية وقيام النظم الجديدة، هذا التفكك الإنتقائي لا يقتصر على الانفصال و الطلاق فقط، و إنما يشمل أيضا انهيار النظام الأسري من خلال فقدان وظيفة الأسرة.

– إن الاختيار للزواج وعلاقات الآباء بالأبناء تتأثر بالفردية التي تقويها و تدعمها العصرنة، حتى في المجتمعات التي يقوم نظامها الاجتماعي على ايديولوجية جماعية

[1] روبرت ماكيفر وشارلز بيدج، تكوين الدولة، الأسرة، بيروت، دار العلم للملايين ، 1966، ص 475، 482.

[2] المرجع نفسه ، ص 482-485.

– عندما لا تصبح الأسرة وحدة إنتاجية اقتصادية، وخاصة في المناطق الحضرية فإن المركز الاجتماعي للنساء سوف يتدهور عمليا، ومع ذلك فإن احتمالات تشغيل النساء والحرية المتزايدة يمكن أن تؤدي إلى فقدان المركز الاجتماعي.

– أدت التغيرات البنائية للأسرة إلى تغيرات في الأدوار داخل الأسرة الحضرية، وذلك نتيجة لظروف العمل الجديدة بالمقارنة بظروف العمل التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية، لهذا فقد الزوج كثيرا من سلطته في إتخاذ القرارات ودوره في تنظيم العلاقات داخل الأسرة وخاصة بعد أن تغير نظام التعليم و نوع المشاركة الأسرية واتجاهات الأسرة نحو الفردية أو الاستقلالية داخل المدينة.

لقد صاحب تغير حجم الأسرة تغير في القيم المتعلقة بالإنجاب، حيث كان التقدم التكنولوجي والمستوى الاقتصادي للأسرة، وضيق المساكن وتنظيم النسل أثر مباشر في حجم الأسرة[1].

ونخلص من ذلك إلى أن بناء الأسرة متغير ووظائفها تجاه أفرادها و تجاه المجتمع الحضري قد تأثر بالعديد من العوامل المذكورة سابقا، والوعي بتصور الشكل المرغوب لحجم الأسرة.

3– مؤشرات التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

1–المرأة الجزائرية في العصر الحديث:

مع تغير البنية التقليدية و تشتت الأعراش و القبائل، بدأ انحلال العائلة الكبيرة لتظهر مكانها عائلات ممتدة تتميز بتقلص عدد أفرادها واعتمادهم على العمل المأجور في العيش . وهذا ما كان فعلا من خلال التحولات الاجتماعية التي سخرتها السياسات التي ظهرت بعد الاستقلال مباشرة على غرار الثورة الزراعية، الصناعية و الثقافية، تم ظهور أنماط جديدة في الحياة من خلال الأسلوب الأوروبي في التهيئة العمرانية أين بدأت ظاهرة النزوح الريفي وانتقال الأفراد من المجال الزراعي الذي كانت تشترك في الأرض والمحاصيل كل العائلة إلى مجال الصناعة أين يرغب كل فرد بالإستقلال و العمل الشخصي الذي يقضي حاجات زوجته و أولاده ، فقد كان للحركة السكانية التي شهدتها الجزائر منذ عام 1962 حتى الآن، و التي كانت من الأرياف إلى المدن سعيا لطلب الأجر المنتظم و العمل الصناعي في المدينة ، أين بدأت الحركة التنموية مع الرئيس الراحل هواري بومدين بمجال التصنيع ، ونتج عن هذه الحركة تغيير محل الإقامة نحو المدن طلبا للرزق ، و بالتالي تغيير طريقة الحياة ، و تغيير البنية العائلية، الذي أدى ضرورة تقليص العائلة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية ، بالإضافة إلى تغيير عوامل أخرى إجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية، تربوية ... .

[1] عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع العائلي ، نفس المرجع السابق، ص 151.

هذا إلى جانب تغير مركز المرأة، وخروجها إلى العمل الذي أعطاها حقا أو فرصة لممارسة السلطة في نطاق أوسع مما كانت عليه في السابق، خاصة بعد غياب الزوج لفترات طويلة خارج المنزل.

فبعد أن كان دور المرأة داخل بيتها مقتصرا على الإنجاب وتربية الأبناء و الاهتمام بشؤون المنزل، فإنها اليوم بخروجها إلى ميدان العمل نتيجة تعلمها ودخولها إلى المدارس وحتى الجامعات، واحتلالها مكانة اجتماعية قد تفوق أحيانا مكانة الرجل، سمح لها هذا التطور والتغير الذي طرأ على المجتمع التقليدي بأن تكون لها مكانة أيضا داخل بيتها، وتتقاسم السلطة فيه مع الزوج، كما تتقاسم معه المكانة الاقتصادية، حيث أن الأب لم يعد وحده مصدر السلطة بالنسبة للأبناء، وليس المسؤول الوحيد عن تلبية متطلباتهم المادية، لأن الأم أصبحت تشاركه في هذه المسؤولية، و الأبناء يلجؤون إليها أحيانا كثيرة لمنحهم ما يريدون و تلبية حاجاتهم المادية، وهذا ما سمح للأم باحتلال مكانة هامة لدى أبنائها قد تفوق مكانة الأب، هذا بالإضافة إلى منحهم الحنان و العطف و الاهتمام بأمورهم الخاصة كي تعوض غيابها عنهم خارج المنزل لوقت طويل في العمل. ولا يعني بالضرورة التركيز على المرأة المتعلمة المتحصلة على الشهادة التعليمية العاملة خارج المنزل فحسب، بل حتى النساء الماكثات في المنزل و الغير متعلمات أو الغير متحصلات على درجات علمية عالية أصبحن ينافسن النساء المتعلمات في مجال العمل لتحسين مكانتهن العائلية و اثبات وجودهن في المجتمع ، أين يتعلمن الحرف كالخياطة و الطرز و الصناعة التقليدية، بل ينافسن الرجال حتى في التجارة بفتح المحلات التجارية وإقامة مشاريع اقتصادية.

أ- المرأة المتعلمة و الاختيار الزواج بين الثقافة الأبيسية و التحرر الذاتي:

يتأثر وضع المرأة و دورها في المجتمع بوجه خاص بالثقافة و الحضارة التي تعيش فيهما، فالثقافة هي المحك الرئيسي في تكوين الشخصية ، و شخصية المرء نتاج اساليب التنشئة الثقافية و الحضارية ، و الفروق بين الرجل و المرأة تفسر في ضوء المستوى الثقافي والحضاري للمجتمع[1].

فثقافة و حضارة المجتمع هما اللتان تحددان وضعية المرأة ، وقد يكن ذلك خلال التنشئة في الأسرة أو في القيم وأنماط الدراسة ، أو في التوجه المهني ، إلى غير ذلك .

وإن كانت هناك نساء قد حاربن تلك الثقافة و تطلعن إلى أرقى المناصب والمستويات ليكن جنبا إلى جنب مع الرجل بدءا من زمن الثورة ضد الاستعمار الفرنسي حين سقطن شهيدات أو مازلن على قيد الحياة من

[1] لطفي سهير ، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر 1993 ، ص 128.

أجل الكفاح و الواجب الوطني ، أو أخريات شاركن الرجل في مجالات عدة منها التعليم و الطب ، البحث العلمي ، الجيش ، الشرطة والدرك الوطني ، الفن، الموسيقى ، الرياضة ، السياسة... ، بل من وفيهن نافس الرجل في أصعب المهن والتخصصات مثل الطيران و النقل البري و الفضاء، كثيرات وقفن ضد تحديات الظروف والعادات البالية و الذهنيات المعقدة و العقليات المتحجرة، و المتحضرة المغلوطة، استطعن بذلك أن يفرضن كفاءتهن و يغيرن و لو نسبيا نظرة الرجل الدونية لهن . وهن نساء كان طموحهن تحقيق أحلام حتى ولو كان ذلك حجر عثرة تحول بينهن و بين الزواج و بناء الأسرة و نتاج الأولاد .غير أن ذلك قد آل عند بعضهن ببناء العش الزوجي و العيش فيه بطريقة طبيعية كباقي النساء الأخريات العاديات.

ويمكن لنا القول بأن الأمور المتعلقة بالمرأة قد تغيرت عند كثير من النساء من حيث الشكل ومن حيث الممارسة إلا أنها ظلت خاضعة لمبادئ الثقافة الأبيسية، فتصورات المرأة المتعلمة الآن والجامعية تحديدا عرفت هي الأخرى العديد من التغيرات، و أول هذه التصورات، هو القدرة على اختيار الزوج بطريقة نصف بنوع من الحرية الشخصية، وبالتالي القدرة على إقامة علاقة عاطفية مع الجنس الآخر خارج أطر اجتمع تختلف عن علاقة الأب و الأم ، بل أصبحت المرأة تختار مقاييس زواج تناسب احتياجاتها ومتطلباتها لكنها رغم ذلك كله تبقى تحت ضغط كبير في اختيار شريك الحياة، أحيانا تكون تحت ضغط المجتمع و أحيانا تكون تحت رحمة الحب و أحيانا أخرى جريا وراء المال و العيش الر غيد حيث تضحى بمستواها التعليمي و ترتبط برجل لا مستوى لديه و لا علم ولا ثقافة همها الوحيد هو الزواج و الزواج فقط وتغاضت عن مقياس ذو أهمية كبيرة – المستوى التعليمي للزوج – معتبرة إياه ثانوي لا يوفر لها الحماية و الأمن في الحياة الزوجية ، وهذا الشأن يصف فوزي عادل هذه الوضعية بقوله : " في الوقت الحالي تنقض النساء على الزواج انقضاضا ، معظمهن يتزوجن و لو في سن متأخرة ، لكنهن لا يشعرن بالسعادة و قد لا يفكرن أصلا في هذه القضية ، فهن يفكرن في تحقيق حماية لهن، مما يظهرن مفاوضات الزواج و كأنها صفقات تجارية[1].

وهذا ما يجعلنا ندرك أن المرأة الجزائرية رغم كل الإنجازات و الإنتصارات و التحرر من سجن المجتمع المتحفظ إلا إنها لا تزال تحمل فكرة المجتمع الأبيسي (تفضيل الذكر على الأنثى) من دون أن يفرضها هوعليها.

[1] Faouzi Adel ,Femme et mariage , C.R.A.S.C, Oran, 1995, p 73

2- عمل المرأة مؤشر للتغير الاجتماعي:

يعد عمل المرأة من أهم مؤشرات التغير الذي حدث في المجتمعات عبر السنين الأخيرة خاصة في مجمعاتنا العربية. إذ يقاس هذا التغير الاجتماعي بدلالة المعايير الإحصائية والنسب المئوية التي تشير إلى الارتفاع المطرد في مؤشر عمل المرأة وتعليمها، ويرتبط هذا المؤشر بالمظاهر السابقة، التي تدل على الوضع الاجتماعي للمرأة وما دخل عليها من تغيرات. وأصبحت مشاركة المرأة سواء في التعليم، أو في القطاع الصناعي وقطاعات الخدمات الحديثة أوسع انتشارا وأكثر ارتفاعا. وهي في تزايد مستمر وسرعة مذهلة نسبيا. لكن يظهر أن التغير الذي حدث في وضع المرأة يظل في أكثر الأحوال أقل من التغير الذي طرأ على وضع الرجل. سواء في المجال التعليمي أو في مجالات أخرى، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار نوع التخصصات الدراسية التي تستوعب القدر الأكبر من المتعلمات، وكذلك نوع الأعمال التي تسند إلى المرأة العاملة. حيث يلاحظ أن هذه التخصصات لا تجد تفضيلا اجتماعيا مثل تلك التي تسند إلى الرجال[1]. وبالرغم من أن أعلى نسبة في تعليم المرأة في العالم العربي، توجد في الإمارات العربية المتحدة، التي احتلت المرتبة الأولى في العالم في التسعينيات من القرن العشرين بتعليم المرأة حسب إحصائيات الأمم المتحدة العام 1995. إلا أن عمل المرأة لا يزال أضعف من المستوى المطلوب، حيث سجلت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في منتصف التسعينيات 15 ٪ من مجموع العمالة المواطنة[2].

أما التغيرات التي أدخلت على أنماط الأسرة في الحقبة الأخيرة، تتمثل في المركز والدور الجديدين للمرأة في المجتمع، حيث فتحت أبواب العمل أمام المرأة في بلدان كثيرة، وصار مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في العمل يملية التطور الاقتصادي والاجتماعي. لكن هناك بعض الباحثين يرون أن تسهيل العمل للمرأة خارج البيت قد تنتج عنه مشاكل كثيرة، ما لم يتوفر البديل لرعاية الأطفال[3]. وهكذا نلاحظ أن التغير الاجتماعي في الأسرة بسبب عمل المرأة، يكمن في تحولها إلى أسرة نووية بدل العائلة الممتدة، وكذلك في نزوعها للفردانية وعزوفها عن التضامن مع أفراد المجتمع. ونرى أنه من بين الحلول التي تعطينا البديل لحل بعض المشاكل التي تنجم عن خروج المرأة إلى العمل خاصة لرعاية الأطفال. العودة إلى نمط الأسرة الممتدة التي تضم أفراد آخرين بالإضافة إلى الزوجين والأطفال، كالجدين والأعمام والعمات، والأخوال والخالات وغيرهم. وهكذا تعود ظاهرة التضامن التي يفتقدها | المجتمع، ويتربى الأطفال في كنف ذويهم حتى في حالة خروج المرأة إلى عملها، فتكون

---

[1] عادل دياب العلي، القيم والتغير الاجتماعي في سورية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2000 ص155.

[2] رما الصبان، عمل المرأة خارج المنزل بين الواقع والقرار ، بحوث الندوة العلمية (عمل المرأة والاستقرار الأسري، ط المستقبل)أبو ظبي2005، ص103،

[3] إقبال محمد البشير وأخريات، ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الحديث، الإسكندرية (ب ت)، ص 22 .

مرتاحة لأن أطفالها في كنف أحد الأقارب وليس شخصا غريبا يرى البعض. ولا ننسى دور الزوج في رعاية أطفاله ومساعدة زوجته في ذلك لينشأ الأطفال في بيئة صحية نفسيا، لأن غيابه الكلي عنهم يترك لديهم فراغا حتى لو لم يفصحوا عنه مباشرة.

أ-ظاهرة عمل المرأة في الجزائر:

لاحظنا من خلال معايشتنا لأفراد المجتمع الجزائري بصفته مجتمعنا الأصلي ومعرفتنا بطرق التفكير التي تسوده، أن خروج المرأة إلى العمل، لم يكن مقبولا من قبل أفراد المجتمع تماما. وإذا خرجت فتاة أو امرأة لتعمل خارج بيتها تنعت بأسوأ الصفات، قد تصل إلى الطعن في شرفها، هذا في حقب متتالية من الزمن من تاريخ مجتمعنا. ويصل الأمر إلى شتم ومقاطعة حتى الأب الذي يترك ابنته تصل في تعليمها مستوى عاليا كالذهاب إلى الجامعة، لا سيما إذا كانت الجامعة في مدينة بعيدة عن مكان سكنها. كان هذا في السبعينيات حسب تجربتنا الخاصة، وما قبل ذلك حسب ما نسمعه من كبار السن في محيطنا الاجتماعي. أما حسب ما نراه في وقتنا الحاضر، أصبح عمل المرأة قيمة مطلوبة ومحبذة، لا سيما عند الزواج فقد أصبح الشباب الذي يريد الزواج، يشترط أن تكون الزوجة عاملة لتساعده على بناء البيت ومصاعب الحياة. بينما كان ذلك في السابق يعد عيبا. وهذا يعني أن التغير أو التطور الذي دخل على المجتمع لظروف مختلفة ما بعمل المرأة، وجعل منه قيمة يتبناها معظم الجزائريين[1].

لمحة تاريخية عن عمل المرأة الجزائرية:

كانت المرأة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، تتمتع بالتقدير والاحترام وتحضى بالرعاية من قبل المجتمع، وكانت مسموعة الكلمة وقوية الشخصية . ذلك ما جعلها تمثل قاعدة متينة للأسرة التي يقوم عليها المجتمع الذي تسوده القيم العليا كالحرية والعدالة. لقد كانت المرأة مبعث البهجة والأمل في حياة المجتمع الجزائري، بواسطة مشاركتها في كل المجالات. فقد كانت فارسة تركب و الخيل وتشارك في أعمال الزراعة والحرب، مثلما تعتني بأطفالها.

ب- المرأة الجزائرية والعمل:

لقد جعلت الثورة التحريرية من عمل المرأة قيمة يتبناها المجتمع ويدافع عنها، لأنها حطمت النظرة التقليدية التي ترى أن المرأة غير قادرة على القيام بالأعمال التي يقوم بها الرجال. ومن هنا تنبع القيمة الحقيقية لعمل المرأة

[1] ثريا التحاني، وسائل التغيير الاجتماعي، ومؤشراته في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،2013 ص 112_113.

الجزائرية اليوم، وهي تؤكد لنا يوما بعد يوم ضرورة خروجها إلى ميدان الشغل وبأعداد تتزايد باستمرار[1]. لأن المرأة الجزائرية بالرغم من المشاكل التي تعترض طريقها، تقبل على ميادين العمل المختلفة، الإدارية منها، والتعليمية والطبية والتقنية، والإنتاجية الحرفية في المصانع والحقول.

إن المراحل التي مرت بها ثورة البناء والتشييد، قد وقرت للمرأة عوامل الاستمرار في العمل خارج البيت من أجل التنمية الوطنية الشاملة. لكن قضية عمل المرأة لم تحض بالعناية اللازمة لها بعد الاستقلال مباشرة، لقلة الدراسات التي تبرز فعاليتها، وانعكاساتها على مستوى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تحدث في المجتمع الجزائري. ويرتبط تثمين العمل النسائي بالعمل الرجالي، أو بالحركة العامة للعمل التي تعبر على إستراتيجية الدولة للتنمية. ويستلزم ذلك تعبئة جميع الإمكانيات البشرية، لأن العمل يعد أهم عنصر أساسي لبناء اقتصاد حر قوي فإذا كان الاقتصاد يسير على قدمين يتمثلان في الصناعة والزراعة، فعليه أيضا أن يعمل بيدين يتمثلان في الرجل والمرأة. وذلك لتمكين المواطن والمواطنة من المساهمة في تنمية المجتمع كل حسب قدراته. وقد اعترضت مسألة خروج المرأة إلى العمل عقبات عديدة، ومازالت تعترضها إلى اليوم، تتمثل في الحصار العقائدي والإيديولوجي خاصة النظرة الأسرية، التي ترى في خروج المرأة إلى العمل تضييعا للأسرة والأطفال. لذلك بقيت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ضئيلة بالرغم من اعتراف السلطات الرسمية بها، وتجسيد هذا المبدأ بواسطة النصوص القانونية التي صدرت إلى حد الآن بهذا الشأن[2]. ونعرض فيما يلي الوضع الحالي للمرأة الجزائرية .

ج – الوضعية الحالية للمرأة الجزائرية:

لقد أولت التشريعات الوطنية اهتماما كبيرا للمرأة، كطرف فاعل في المجتمع. حيث خصصت لها مكانها في الدستور، وقانون الانتخابات، وقوانين الأسرة والجنسية والعقوبات والعمل، وقانوني حماية الصحة وترقيتها والضمان الاجتماعي، وقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[3].

وهكذا حدثت تغييرات في هذه القوانين، وأدخلت عليها تعديلات لصالح المرأة، من حيث رفع الغبن الذي كانت تتعرض له في الماضي. نذكر من ذلك التكفل بالفتيات اللائي يهددهن خطر معنوي، وحمايتهن من جميع أشكال العنف، وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين. وتشجيع المرأة على الدخول في المجال السياسي، وذلك

---

[1] مجموعة نظرات في الجزائر، المرأة الجزائرية، وسائل الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص 20-21

[2] المرجع نفسه، ص 22- 24.

[3] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية ..: واقع وآفاق، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة رويبة، الجزائر 2006، ص 3 - 23.

بمواصلة الجهود الرامية إلى تمثيل أكبر للمرأة في مراكز صنع القرار من خلال البرامج وتوسيع حملات الدفاع والمناصرة حول قضايا المرأة[1].

نستخلص مما سبق أنه بالرغم من العراقيل والأوضاع السيئة التي تعيشها بعض النساء في العالم، أن المرأة الجزائرية تجد اهتماما لا بأس به من قبل الدولة والمجتمع، وبالتالي فهي في حالة تحسد عليها من قبل الكثير من نساء العالم.

د- العوامل المساهمة في التحاق المرأة الجزائرية بالعمل المأجور :

تتلخص العوامل المساهمة في خروج المرأة للعمل في:

-العامل التاريخي:

إن مشاركة المرأة في محركات التحرر الوطني، ومقاومة النفوذ الأجنبي دور في التحاقها بميدان العمل فكانت الثورة التحريرية اثر لتطوير اليد العاملة السنوية في ميادين مختلفة من العمل عندما أثبتت جدارتها وقدرتها على أن تعمل، وأن تكون مسؤولة، وقد وجدت في هذه الثورة فرصتها الذهبية لكسر القيود التي كانت تكبلها وتحد من مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية الاقتصادية.

- عامل التعليم:

كانت المرأة الجزائرية في القديم تكاد محرومة من التعليم، إلا ما اقتصر نادرا على كتاتيب القرائية نظرا لبساطة الحياة، ولم يعط المجتمع أهمية لذلك وعند فترة الاحتلال أغلقت حيث اختبئ المجتمع أبناءه عن المحتل حتى عند فتحه للمدارس منع تعليم الفتاة لكن بعد الاستقلال، أولت السياسات والهيئات الحكومية أهمية كبيرة للتعليم، وديمقراطيته، لمحو الجهل أيضا دفع عملية التنمية الشاملة والعمل، فقد استفادت المرأة مما منحها فرصة الالتحاق بسوق العمل بمجرد التخرج، وهذا ليس مقصورا على الجامعيات، بل هناك كثيرات رغم عدم تفوقهن وتمكنهن من متابعة الدراسة.

كما لعب النسق التربوي إلى حد كبير في إحداث التغير وتطور وانتشار الوعي الثقافي الاهتمام لتربية الطفلة وتشجيعها على التعليم بعد أن كان موقف الآباء من تعليم الفتاة خاصة في الإطار المحلي بسحب بناته من المدرسة في السنوات الأولى ، فقد أظهرت نسب تمدرس البنات 65 ٪ من الممتحنات في الباكالوريا دورة 2004

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية ... واقع وآفاق، المرجع نفسه، ص 70.

هن بنات و52 ٪ من طلبة الجامعة فتيات وذلك حسب إحصائيات مكتب الأمم المتحدة للطفولة بالجزائر (19) كما كان للتعليم دورا مهما وكبيرا في ترقية المرأة وبلوغها مراكز عمل مهمة، حيث اخترقت بواسطته المجال الضيق المحدود لها اجتماعيا فتمكنت بفضله فرض وجودها في الحياة العملية في جميع الميادين (الطب، السياسة التربية..) كما اخترقت مجالات صعبة كالمجال العسكري، والجوي والسياسي.

– السياسات والقوانين المشجعة لعمل المرأة:

بعد الاستقلال مباشرة، ومن أجل النهوض بالبلاد قامت الدولة على السياسة التعليمية، أتاحت الحق في التعليم واجباريته لكل الجزائريين والجزائريات، من أجل المساهمة في رفع الاقتصاد الوطني باعتبار اليد العاملة قوة احتياطية هائلة بإمكانها دفع عجلة الاقتصاد، فقد جاء في الميثاق الوطني، أن النساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل ويشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد ولا يعني تعطيلها إلا ضعف في الاقتصادالوطني وتأخر في التطور الاجتماعي، ولذا تشجع الدولة المرأة على شغل مناصب التي تتناسب استعداداتها وكفاءاتها وعلى أثر ذلك شرعت قوانين تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية فكما جاء في المادة 51 من الدستور التي تشمل على حقوق المرأة في التعليم والعمل تنص على تساوي جميع حقوق المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط غير الشروط التي يحددها القانون (20) فإن تطبيق هذه المادة يشهده حضور المرأة الجزائرية في جميع القطاعات، كما وضعت تشريعات تعترف بالحقوق الأساسية للعاملات في مجالات المساواة في الأجرة، في طريقة المعاملات بين تمييز بين الجنسين، وكذا توفير دور الحضانة وتوفير الخدمات اللازمة في هذا الميدان كتأمين حق الأمومة والعودة إلى العمل بعد إجازات الولادة.

3-التعليم الجامعي كمؤشر للتغيير

نشأة التعليم الجامعي :

لقد نشأت نظم التعليم العالي أو الجامعي منذ نشوء الدولة الإسلامية، وهذا يعني أن أنظمة التعليم العالي في الدول الأوروبية مأخوذة من النظام العربي الإسلامي. ولا تزال مظاهر التأثير مجسدة في الكثير من الممارسات التي طورتها هذه الدول، ابتداء من اللباس الجامعي للأساتذة ذي الأصل العربي الإسلامي الواضح. كما ظل تدريس الكتب العربية في مختلف العلوم قائما لمدة طويلة من السنين في الجامعات الأوروبية، التي نمت من خلال التأثير المتبادل بينها وبين مجتمعاتها. وذلك عن طريق العمل الدؤوب للقائمين عليها، مثل تعلم اللغة العربية وحركة الترجمة منها إلى اللغاتالأجنبية أو الأوروبية، وهكذا استفادت أوروبا من نظام التعليم الجامعي العربي الإسلامي، وبنت

عليه أنظمتها التي طورتها وقامت بتكييفها حسب بنية مجتمعاتهاحتى لا يصبح نشازا لا يفيد في تنمية المجتمعات، التي ربطت الجامعة بها لتفي بحاجاتها المادية والمعنوية، ولم يكن تبنيها لنظام التعليم الجامعي تقليدا. وهكذا أصبحت الجامعة تمثل مصدرا قويا للإشعاع المعرفي العلمي، والثقافي والحضاري المعاصر. وحضارة التكنولوجيا، وكل ذلك نتيجة نظام التعليم الجامعي[1].

أ-مفهوم التعليم الجامعي:

يرى الباحث العربي محي الدين صابر أن "التعليم العالي هو قمة السلم التعليمي كا وكيفا وتنوعا، وهو بهذا مصنع القيادات الفنية والتنظيمية والإدارية، في المجتمعات الحديثة التي تتميز بظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي المتخصص"[2]. إذن فالتعليم الجامعي حسب رأي الباحث يمثل أرقى مراحل التعليم التي يمر بها الفرد، سواء من ناحية الكم أو الكيف أو اختلاف التخصصات فيه وتعددها. حيث قد يقضي فيه الطالب مدة أطول بالنسبة للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية أو مدة مماثلة لها. أما من الناحية الكيفية، فإن الطالب يتلقى في هذه المرحلة تعليما ذا نوعية راقية ومعمقة للمعارف التي تلقاها في المراحل السابقة للتعليم، وذلك بواسطة أساتذة محنكين من حيث الخبرة في الحياة والميدان الذي يدرس فيه. كما أن التعليم الجامعي متنوع، يضيف إلى رصيد الطالب معارف وثقافة متنوعة، لأنه يتعلم أشياء لم يكن يعرفها ولم يسمع بها من قبل من خلال المعارف المختلفة التي تحصل عليها في هذه المرحلة. ويظهر لنا من خلال ممارسة هذا النوع من التعليم في البلدان النامية خاصة الدول العربية، أن مؤسساته الأكاديمية تشكل نظاما جديدا من ناحية أهدافه وإدارته وتنظيمه. وذلك لأن هذه البلدان تبت هذا النوع من التعليم تقليدا للدول الأجنبية التي استعمرتها مدة من الزمن سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، واقتبسته شكلا ومضمونا. لذلك كانت فائدته في معظمها لصالح الدول المصدرة له من أجل إبقاء الدول المستوردة له في تبعية كاملة. وبعد أن تعرفنا على ظروف نشأة التعليم الجامعي، نتعرض لوظائفه.

ب-وظائف التعليم الجامعي:

يقوم التعليم الجامعي بوظائف عديدة تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع وترقيته، نذكر من بينها وظائف التواصل الثقافي، والتكامل الاجتماعي، وتنمية القدرات الابتكارية، والانتقاء والتخصيص، وتنمية القدرات الاجتماعية.

---

[1] محي الدين صابر ، الثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا 1983، ص 96.

[2] المرجع نفسه، ص 95.

– وظيفة التواصل الثقافي:

يقوم التعليم الجامعي بتوصيل المعتقدات الموروثة وترسيخها، من أجل المحافظة على القيم الثقافية التي تميز المجتمع، لأنها نابعة من واقعه، هذا الواقع الذي يجب أن تنطلق منه الدولة في تنمية المجتمع ليدعم استقراره. وهذا ما يفسر لنا الارتباط بين عملية التعرف على التراث والثقافة الاجتماعية الخاصة بمجتمع ما، مما يؤدي إلى عدم زوالها واندثارها. وتشجع وظيفة النقل الثقافي الفردالمدرس والدارس على حفظ وتمحيص والتمسك بالتاريخ واللغة والدين والفلسفة الخاصة بالمجتمع. وهكذا يكمن دور التعليم الجامعي في المحافظة على القيم وترسيخها لدى الأفراد، ويضمن استمراريتها واستثمارها في عملية التنمية والتطور الاجتماعي.

–وظيفة التكامل الاجتماعي:

يعتبر التعليم الجامعي من أهم الوسائل التي توحد المجتمع، وذلك لأنه يفجر القوى الكامنة، ويحول القوى المتناثرة في المجتمع إلى قوى متكاملة تعمل على تنميته وتطويره. ويكون ذلك بواسطة توحيد لغة التعليم الرسمي وتنمية قيمة الوطنية، وقد ساهم التعليم الجامعي في ظهور الدولة الوطنية في أوروبا وأمريكا بتوحيد اللغة الرسمية وساعد ذلك في توحيد وسيلة التحصيل العلمي، وتم بواسطتها تربية الشعور بالكينونة الفرنسية والألمانيةوغيرها. أما الولايات المتحدة فقد عملت المعاهد التعليمية الجامعية بها على إدماج ملايين المهاجرين في تيار واحد، يتمثل في التيار العام للحياة الأمريكية.

– وظيفة تنمية القدرات الابتكارية:

إن التعليم الجامعي وإن كان يعتمد في جانب منه على التقليد خصوصا الدراسات الأكاديمية، إلا أنه يعمل على تفجير القدرات الابتكارية للدارس أو الباحث، وتنميتها عن طريق تدعيمها بالدروس التطبيقية والأعمال الموجهة.

– الانتقاء والتخصيص:

تعتبر الجامعة مؤسسة تعليمية، يقوم فيها التعليم على الاختيار والانتقاء. لأن ما ينجزه الفرد في الجامعة يحدد مستقبله ووظيفته ونمط حياته تبعا للتخصص الذي يختارة، كما يحدد دخله ومكانته الاجتماعية. لذلك تعتبر الجامعة أداة رئيسة في توجيه وتسهيل الحراك الاجتماعي في المجتمع. أما التخصيص فيهدف إلى تنسيق النظام

التعليمي تنسيقا محكما، وربطه بمختلف المجالات الصناعية منها والزراعية وغيرها، وكذلك بالمصالح العمومية والخاصة[1].

- وظيفة تنمية القدرات الاجتماعية:

الجامعة مؤسسة تعتمد في تعليمها على الصفة الجماعية، حيث تحول الفرد من الصفة الشخصانية إلى الصفة الجماعية، لأنها تجعله يهتم بخدمة الجماعة من خلال خدمة شخصه، و بالتالي تعلمه كيف تكون المصالح الخاصة في خدمة المصلحة العامة. وتجعله أكثر عقلانية، لأنه يتعلم كيف يتغلب على مركبات النقص والأنانية كما يتعلم فيها الدقة والتنظيم واحترام المواعيد، هذا فضلا عن تزويده بالمعلومات العقلية، والمواد المتخصصة وهذا ما قد لا يتاح له من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى[2].

ج-ربط الجامعة بتنمية المجتمع:

إن الهدف الأساسي من إصلاح التعليم العالي وتطبيق عمليات التعريب والديمقراطية والجزأرة، يتمثل في ربط الجامعة بتنمية المجتمع. ويكمن ذلك في تخريج إطارات وإعداد مكونين على صلة وثيقة بمحيطهم الاجتماعي مما يجعل وتيرة التنمية في مجتمعنا سريعة وناجحة. لأن الإصلاح الإداري والتربوي والعلمي للجامعة، يؤدي إلى انسجامها مع متطلبات المجتمع التنموية ويكون ذلك من صميم المحافظة على الشخصية الوطنية من جهة، والعمل على جعل الجامعة في خدمة المجتمع من جهة أخرى، حتى لا تبقى الجامعة في معزل عن مشاكل المجتمع، و تصبح في خدمة الفرد والمجتمع معا. وذلك بتوجيه البحوث الجامعية إلى تناول المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، ولا تبقى البحوث التي يقوم بإنجازها الطلبة في كل المستويات رهن المكاتب أو من ضرب الخيال. فواقع مجتمعنا في الوقت الحاضر يفرض علينا أن نستفيد من البحوث الجامعية وتوجيهها نحو إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل مجتمعنا واستقائها من الواقع، دون أن يكون البحث العلمي كما كان في السابق تقليدا للدول المتقدمة فقط. وهكذا نستطيع القول إننا بصدد تحقيق هدف هام جدا، وهو ربط الجامعة بتنمية المجتمع[3].

---

[1] زايد مصطفى، التعليم في الجزائر: المؤسسة الرسمية وإعادة تكوين البنية الاجتماعية، مجلة علم الاجتماع رقم 3خاص بأعمال الملتقى الوطني لعلم الاجتماع 1986، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص 45-46.

[2] نفس المرجع، ص 47.

[3] عبد الله الركيبي، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حوليات جامعة الجزائر رقم 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986-1987، ص155-156.

ويكون ذلك عن طريق الملاءمة بين المستوى الجامعي المطلوب في الدراسات الأكاديمية، وبين طموحات البلاد في تحقيق الانسجام بين الأساليب والأهداف،حتى يتحقق التوازن في المجتمع من حيث التنمية والتطور دون هبوط المستوى العلمي أو انعزال الجامعة عن المجتمع كما كان حاصلا في مرحلة معينة من تاريخ التعليم العالي في الجزائر حيث كان الاهتمام بالكم نظرا للفراغ الذي كانت تعاني منه الدولة في الإطارات بعد خروج المحتل، أما منذ الثمانينيات بدأت الدولة تهتم بإصلاح الجامعة ومراعاة الكيف في تخريج الإطارات في شتى التخصصات[1]

د-عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي" طاهر حجار " يوم الجمعة بباريس ، الانجازات الجزائرية العديدة في مجال التعليم العالي ، مبرزا الدور الأساسي لهذا القطاع في إدماج الشباب

وفي مداخلة له خلال مائدة مستديرة حول موضوع " توسيع الاستفادة وضمان النجاح للجميع في مجال التعليم العالي " خلال أشغال الندوة الدولية حول مسار بولونيا التي تضم على مدار يومين بباريس وزراء التعليم العالي للدول الأوروبية48 بمشاركة 30 بلدا غير عضو ، صرح الوزير بأن " الجزائر ركزت منذ السنوات الأولى للاستقلال ، على أهمية التربية والتعليم العالي لمرافقة مشاريعها التنموية ". وأضاف أن ذالك كان بمثابة تحد "بالنسبة لبلد أغلبية سكانه من الريف ، تنشر في أوساطهم نسبة أمية مرتفعة مقابل نسبة ضئيلة جدا في مجال" التدريس في المستويين الابتدائي والثانوي ، وبالتالي عدد قليل من المتحصلين على شهادة البكالوريا.

وقال إن الجزائر انتقلت من جامعة واحدة ومدرستين بالجزائر العاصمة سنة 1962 ،إلى 106 مؤسسات جامعية سنة 2018 ، ومن 2375 طالبا جامعيا إلى 1.730.000 طالب اليوم

وفي نفس السياق وأضح " إننا انتقلنا من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة" ، مشيرا إلى أن هذا التعداد سيرتفع بشكل معتبر ليصل إلى 2 مليون خلال 2019_ 2020، و 3 و5 ملايين في آفاق 2030 .

وأكد الوزير أن هذا الارتفاع هو نتيجة سياسة ديمقراطية ومجانية التعليم العالي ، ومهمتها المكرسة في الخدمة العمومية مضيفا أنه منذ 1999 وبوصول رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم ، شهد قطاع التعليم العالي "نموا واسعا" سواء من حيث تطوير هياكل قاعدية جديدة أو زيادة التأطير وعدد الطلبة ، من خلال إستراتيجية تنموية حملتها أربعة برامج خماسية.

[1] ثريا تيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، ط 2011، ص150.

في هذا الخصوص ، أبرز الوزير زيادة عدد الطلبة ما بين 1999 _2018بنسبة27 % (407.995) طالبا مسجلا ، منهم، 208.523 بنتا ،أي 51.1%مابين 1999 _2000 ،1.730.000 طالب مسجل من بينهم 1.081.250 بنتا أي 62.5 % في سنة 2018 ، مشيرا إلى أن عدد الأساتذة عرف هوا لآخر زيادة بنسبة 34 % ، إذ ارتفع من 460.17 أستاذا في 1999_2000 إلى 60000 أستاذ في 2018_2017

وفي مجال تطور الشبكة الجامعية ، فإن القطاع انتقل من 53 مؤسسة ، منها 18جامعة في 1999_2000 إلى 106 مؤسسات جامعية منها (50 جامعة و13 مركزا جامعيا و 43 مدرسة عليا) في 2018_2017 حسب توضيحات الوزير ،الذي أبرز الإصلاح الجديد لهندسة التعليم العالي الجزائري المستمد من النظام الأوروبي ليسانس_ ماستر دكتوراه مرفقا بتحيين وتأهيل مختلف البرامج البيداغوجية ، وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي والحكامة[1].

كما أشار إلى أن 80 % من الطلبة يستفيدون من المنح ، ونحو % 50 منهم يقطنون الأحياء الجامعية ولدى تطرقه لمسألة الجندر في التعليم العالي بالجزائر مدعما تصريحاته بالأرقام ، أكد السيد حجار أن ما بين 1963_ 1962 كان هناك فقط 21,2 % من الفتيات مسجلات في الجامعة . في حين بلغت سنة 2017 نسبتهن 62,5 % من عدد الطلبة المسجلين ، و65,6 % من حاملي الشهادات وأضاف فيما يخص الدراسات التحضيرية لشهادة الدكتوراه ، أن الفتيات يمثلن اليوم نسبة 52,5 % من عدد الطلبة موضحا أن أصل 60,000 مدرس جامعي من مختلف الرتب ، تمثل النساء نسبة 47% وتطرق الوزير للاستفادة " العدالة والشفافة" من التعليم الجامعي بالنسبة للمتحصلين الجدد على شهادة البكالوريا ، موضحا أن الجزائر منحت هذه السنة 2,500 منحة تعاون لصالح طلبة أجانب ،الذين ارتفع عددهم إلى 12,000 طالب قدموا من بلدا واختتم السيد حجار بالتأكيد : "فضلا عن قيم الاستقبال والضيافة ومساهمتنا في سياسة تنمية الموارد البشرية لهذه البلدان الشقيقة والصديقة ، فإن الجزائر تعتبر كل خريج أجنبي من الجامعات الجزائرية ، بمثابة همزة وصل إضافة للصداقة والتفاهم والتعاون ".

[1] و.أ، حجار يعرض بباريس إنجازات الجزائر في مجال التعليم العالي، جريدة المساء، يومية وطني، 27 ماي 2018، ص14.

المبحث الثالث: التغيرات المجتمعية التي مست المجالين (ريفي حضري) في المجتمع الجزائر

كان للتغيرات التي مست الوسط الحضري والريفي أثر بالغ في إقحام معايير وقيم جديدة بالنسبة لموضوع الاختيار مع الإبقاء على تلك المعايير التي تبدو ثابتة بثبوت القيم الدينية وبالتالي يبدو أن دراسة المجتمع الجزائري من حيث العوامل التي تساعده على تبني شخصية الجزائري منذ الاستقلال أثر بالغ على التركيبة الاجتماعية الجديدة.

فقد تطرقنا في هذا المبحث إلى التغيرات المجتمعية التي مست المجالين ريفي وحضري أولا لتغيرات الحاصلة في المجال الحضري وأثرها على قيم الاختبار في كل من المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ثانيا التغيرات الحاصلة في المجتمع الريفي وذلك في كل المجالات السابقة ذكرها.

– التغيرات المجتمعية التي مست المجالين (ريفي و حضري) في المجتمع الجزائري وأثرها على المستويات الاختبارية :

يمتاز الاختيار للزواج في الجزائر بالميزات المحددة للمجال فالاختيار لدى الأسرة الحضرية تختلف في الأسرة الريفية و ذلك راجع إلى عدة عوامل ثقافية وحضرية بالإضافة إلى شكل العلاقات المباشرة التي تميز المجال الريفي عن الحضري وفي العموم فان الزواج يغدو مرحلة هامة ينتقل فيها الشاب من مرحلة العزوبية إلى مرحلة المسؤولية ويولي المجتمع الجزائري لهذا الحدث اهتماما بالغا تبعا لثقافته النابعة من الدين الإسلامي.

1– التغيرات الحاصلة في المجال الحضري و أثرها على قيم الاختيار:

يطرح المجال الحضري الجزائري عدة متغيرات متأثرا بشكل العلاقات و اتساع رقعة التعارف تبعا لذلك تعدد الثقافات أدى ذلك إلى خلق نظام غير متجانس على كل المستويات الثقافية و الاجتماعية و التركيبية و حتى الاقتصادية منها، تلك التغيرات لم تحدث بالصدفة بل كان ذلك خاضع لسنة التطور التي مست شعوب العالم عبر التاريخ، كما أن تحديد بعض المميزات في المجال الحضري الجزائري و أثرها المباشرة على موضوع الاختبار يقودنا إلى تحليل أهم المستويات الحساسة في المجتمع أهمها الا على سبيل الحصر الجوانب الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية بالإضافة إلى الحراك الاجتماعي الذي أصبح يشد أنظار الباحثين و ما يطرحه من تمازج الثقافات على اختلافها " لأن طبيعة المهنة الحضارية تحتم على ساكن الحضن أن يختلط بآلاف الناس و أن يرى مئات

منهم كل يوم و لا يتم ذلك إلا في وسط جماعي قد يصل إلى مجموعة كبيرة "[1]، هكذا فان الاندماج الذي يحدث في المجال الحضري ينتج عنه خليط من الثقافات التي بدورها تكون هي الأخرى عبارة عن تأثيرات أملتها عدة بيئات نشا من خلالها الأفراد.

و مما سبق ذكره من تغيرات مست المجال الحضري انعكس على التصورات التي يحملها الأفراد على موضوع الاختيار و نظرتهم للحياة عموما و لم يكن ذلك من العدم، إنما هو نتيجة طبيعة أفرزتها عدة عوامل بيئية و اجتماعية و ثقافية يهدف من خلالها الشباب المقبل على الزواج إلى إثبات وجودهم من خلال الطبيعة التكوينية التي تخص المجال الحضري والتي من بينها تلاشي سلطة الأب، ظهور الشكل الجديد للأسرة الزوجية، نوعية العلاقات الاجتماعية، ظهور قيم جديدة للاختيار من خلال تلك التجليات يقوم الشباب باختيار حر نسبيا لشريك الحياة و يعرف هذا المجال على انه " موقع دائم يتميز بكبر الحجم و بكثافة عالية نسبيا و بدرجة ملحوظة من اللا تجانس بين سكانها[2]" .

-خصائص المجتمع الحضري الجزائري :

إن تحديد خصائص المجال الحضري الجزائري يقودنا إلى تحليل اهم المجالات الحيوية داخل النظام الاجتماعي الجزائري .

أ- المجال الاجتماعي و أثره على قيم الاختبار في المجتمع الجزائري الحضري:

إن عملية الاندماج والتفاعل الاجتماعي التي تظهر في المجال الحضري الجزائري التي تحدث نوعا من التفاعل في البني المكونة للمجتمع نفسه ، متخذة أشكالا ووسائط تلعب دورا هام في تحديد نوع وحدة العلاقة القائمة أساسا على المنفعة الفردية تليها في الأهمية المنفعة الجماعية وهذا الوضع ناتج هو الآخر من عدة عوامل أساسية من خلالها يصنع الفرد في المجتمع الحضري أنماط سلوكية تتوافق والمجتمع الأصلي مع مراعاة المصلحة الفردية التي تنميها بعض المتغيرات البنائية ، للمجتمع الجزائري ، إن تغير البني التحتية للمجتمع الجزائري وبانتشار ثقافة الأنانية ،كان لها الأثر البالغ في تحديد شخصية الجزائري القاطن بالمدينة وأهم تلك المتغيرات تغير الأسرة ووظائفها، في حين كانت الأسرة في الماضي من أهم المؤسسات الاجتماعية في الدور الذي تلعبه في توجيه

---

[1] محمد الجوهري، علياء شكري ،علم الاجتماع الريفي و الحضري، القاهرة، دار المعرفة، ط، سنة 1980، ص 267

[2] السيد عبد العاطي، علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة 1985، ص99.

سلوكات الأفراد وتربيتهم بالإضافة إلى تلك الوظائف المنوطة لذاك بالأسرة الممتدة من حماية ورعاية صحية واهتمام بالفرد ، ويشارك في ذلك كل من له صلة بتلك الأسرة من أعمام و الأخوال والجد والجدة والأب والأم والأخوة والجيران والأقارب ، إن هذا النمط كان له الفضل في بناء مجتمع متأصل خاضع للرقابة الروحية والتي تمثل المعتقدات التي يؤمن بها الفرد الجزائري إيمانا قويا بالإضافة إلى الدور الرقابي والعقابي في نفس الوقت التيكانت تقوم به الأسرة الممتدة، أن الشكل الحضاري التي تقوم عليه المدينة أمر يتجاوز الشكل الممتد للأسرة وراح يدعوا إلى إنشاء المؤسسات الاجتماعية التي وكلت إليها أهم الأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة قديما.

فتخصصت المدرسة في التربية والمستشفيات بمهمة الرعاية الصحية ، وتعتبر بعض العلاقات الاجتماعية التي أفرزتها المدينة في المجال الحضري الجزائري ، في ظل التغيرات التي مست المجتمع نفسه كان من نتائجها التقسيم الطبقي وعدم التماثل داخل الطبقات والذي يعمل على إبراز تلك الفروقات الاجتماعية بدورها تسعى إلى تعميق الهوة بين الأفراد ، ويحدث هذا النوع من التقسيم اللاعقلاني للطبقات باشتداد التنافس بين القيم الاجتماعية والقيم الفردية إلى بعض التجاوزات خلال العلاقات الاجتماعية من بعض الأفراد والتي تحدث بدورها عدم الثقة على غرار المجال الريفي القائم على المعاملات المباشرة والبسيطة المبنية على الثقة المتبادلة وعلى حد قول إبن خلدون " إن المدينة قبلة أنظار الطموحين من أهل القرية وهذا الوافد إليها يضيف رصيدها الاجتماعي والثقافي نوع جديد ، لهذا نقول أن المدينة هو مجال تتمازج فيه ثقافات متناقضة ..... ومنشآت اجتماعيةغير متجانسة مما يؤدي إلى تكوين نظام اجتماعي معقد[1].

ولعل أهم العلاقات داخل النظام الاجتماعي الحضري في الجزائر ممثل العلاقات الزوجية التي تخضع لكل التغيرات السابقة الذكر والتي تخص المجال الحضري الجزائري مع أن خصوصية المجال تطرح عدة اهتمامات التي تبلور العلاقة بين الموقع الطبقي والقيم ، فتتمسك الطبقات الحاكمة البرجوازية بقيم النجاح والربح والكسب المادي والتحديث والطموح والإقتباس والسعر و الانضباط والاعتماد على النفس "[2].

ولقد ساهمت القيم التحررية للأفراد بالإضافة إلى تلك الظروف التي تمتاز بالمرونة خاصة بالنسبة للتعامل مع القيم والمعتقدات في حين أن مخالفتها لا يعبر على مخالفة يعاقب عليها المجتمع ، راح أفراد المجتمع الحضري الجزائري الاختيار الشخصي الذي يعتمد على قيم جديدة أهمها القيمية والتعارف قبل الزواج التي تتيحها بعض المؤسسات مثل المدرسة والجامعة ودور الشباب والجمعيات في حين هي غير موجودة في المجال الريفي أدت

[1] محمد عبد المنعم نور ،الحضارة و التحضر ، مكتبة القاهرة الحديثة ، سنة 1990 ، ص 80

[2] حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز الدراسات العربية ، لبنان سنة 1983 ، ص 98 .

هذهالعوامل مجتمعة إلى تبلور فكرة الاختيار الشخصي لدى الأفراد بعيدا عن تلك المضايقات التي تقوم بها الأسرة والأقارب ، وهنا تحاول الأسرة في الوسط الحضري الجزائري إرشاد الأفراد دون الضغط عليهم انطلاقا من شكل العلاقات التي يحددها المجال الحضريعموما.

تعتبر دراسة البنية الاجتماعية في المجتمع الجزائري الحضري تحديدا لمركز العلاقات يحددها الدين الإسلامي وجملة الأعراف والمعتقدات في حين هذه الأخيرة أصيبت بنوع من الجمود وعدم الشعور بالمسؤولية خيالها وبإدخال وسائل الإعلام والاتصال عليها فأصبحت تتخذ سلوكات مغايرة لما هو معترف به في الوسط الحضري في حين ظهرت معايير جديدة طغت على المعايير القديمة وتلك التي أساسا في ثقافة التقليد التي تنشأ الفرد مولوعا بها في المدينة ، فيذهب الشباب إلى التعرف على أصدقاء من غير جنسيته مع ظهور بعض القيم الانبساطية تتخذ شكلا مرن تجاه تلك السلوكيات التي كانت مرفوضة فرضا " يجعل الأفراد ملزمين قاطعة بذلك في زمن ليس ببعيد. وذلك راجع كله إلى شكل العلاقات السطحية من الأقارب والجيران في حين أن ساكن المدينة قريب مكانيا من أعداد كبيرة من الناس لكنه في نفس الوقت بعيد كل البعد عنها إجتماعيا[1].

إن بنية المجتمع والمدينة في الجزائر تلعب دورا بارزا في دفع الأفراد إلى الفر دانية والتنافس ، فالتقسيم الطبقي يؤدي حتما داخل هذه المجتمعات إلى التنافس على قيم الربح والنفوذ والمركز فتكون النتيجة مزيد من الفردانية. لذا نجد أن عملية الاختيار في المجتمع الجزائري تخضع لقانون التحضر والتحول متأثرة بالمكان والزمان فيختار الشاب المقبلعلى الزواج زوجته من خلال التعارف المسبوق في الجامعة أو في مكان العمل ومن خلال مقاييس تطرحها المدينة ، فالبيئة الاجتماعية وكما يحددها أحمد الشايب بأنها العوامل المكانية و الزمانية الأصيلة والطارئة التي تتوافر في بقعة ما ويتكون منها جميعا مزاج ما

يسمى البيئة أو الهيئة الاجتماعية التي تطبع كل ما يتصل ها بطابعها الخاص[2].

فالزواج عموما في المجال الحضري يخضع بصورة مطلقه إلى تجليات القيم الحضرية النابعة من المعاملات اليومية وشكل العلاقات داخل النظام المعقد والمبني على المنفعةالشخصية تجعل من قضية الاختيار خاضعة للمصلحة على حساب القيم العاطفية .

---

[1] الفاروق زكي يونس ، علم الاجتماع الأسس النظرية و أساليب التطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ، سنة 1972 ، ص49.

[2] معروف مصطفيرزيق ،الأدب في خدمة المجتمع ، مكتبة النور ، 1985، ص 16.

ب-المجال الثقافي و أثره على قيم الاختيار في المجال الحضري الجزائري :

يتشكل هذا العامل من عدة متغيرات خاضعة للمجال الزمني والمكاني بالإضافة إلى المستوى التحصيل العلمي للآباء ونمط العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة و جملة التصوراتوالمفاهيم والعادات والتقاليد السائدة في إطار الوسط الأسري[1] هذا الوسط الذي يتلقى فيهاالأفراد أول بدايات التفكير والمعرفة ورسوخ المبادئ والقيم الاجتماعية والثقافة عند العامة من الناس ، يعبر عنها في أغلب الأحيان على أنها تلك المعتقدات القديمة التي لا تتغير بأي جال من الأحوال وهي مترجمة في سلوك الكبار والأجداد في حين نجد أن المفهوم لم يعطى حقه بالكامل فالثقافة تشمل الأفكار والأنماط السلوكية والعادات والتقاليد واللغات المجتمعية والمصطلحات العامية وكيفية كتابتها وطرق وأنواع التحية المتبادلة بين الأفراد المكونة للمجتمع وأنواع المأكولات والملابس وأنواع الولاء والطاعة والاتجاهات المختلفة والتوقعات السلوكية بين الرجل والمرأة والصغير والكبير والأنماط الأساسية للعلاقات الاجتماعية كالزواج وكيفياته وأنماط اختيار الشريك ودرجة حرية الأفراد في ذلك وشكل الأدوار داخل الأسرة إلى أساليب التربية والتعليم ونمط العمل المنتج داخل المجتمع ، كل هذه المكونات هي جزء من الثقافة التي تقسم بدورها إلى نوعان ثقافة محلية وثقافة عالمية ، فالثقافة هي في تصور العارفين ليست مجرد مجموع أجزاء العلاقات المجتمعية الظاهرة منها والخفية بل هي أبعد من ذلك في نفسيات الأفراد و انطباعاتهم التي طبعوا عليها فالثقافة عبارة عن كل مركب من مجموعة من العناصر المكونة للمجتمع وفقها يتم تنظيم العلاقات التبادلية بين الأفراد ويختلف مدى تأثير الأفراد بها في المجال الحضري الجزائري وبالضبط الأسرة في المدينة تختلف عنها في الريف في حين أن الأسرة في المجال الحضري لا تختلف في العادات والتقاليد إلا بالشيء المستحدث داخل النظام الحضري مثل النقد والربح والسرعة والاتصالات ، التي تمثل القيم المستحدثة التي لا نجدها في الريف ولكن الشيء الملاحظ والذي يجلب الاهتمام به هو قضية العمل والإيمان بالتقاليد والعادات المكونة للمجال الثقافيبنوع من البرودة إن لم نقل الانسلاخ و اعتبارها أشياء تخص الآباء و الأسرة عموما في كبح جماح الأفراد و إخضاعهم.

وفي ظل الأوضاع السائدة في المجتمع الجزائري الحضري وما إنجر عنها من قلب الموازين في سلم القيم والمعتقدات التي كانت سائدة في المجتمع تضمن استقراره وتوازنه من خلال الأدوار التي كانت تقوم بها جهات وكلت إليها مهمة الردع والعقاب.

---

[1] وطفة علي الأسعد، علم الاجتماع التربوي، دمشق، جامعة دمشق، 1993، ص 129.

إلا أن الأمر يختلف حين نكون داخل المدينة أين تكون الثقافة الحضرية تحمل تلك التناقضات والاختلافات ، ومن هنا فإن التنوع الثقافي الذي يظهر جليا مكونا علاقات إجتماعية أساسها المنفعة والمصلحة كل هذه الظروف كان لها الأثر البالغ في الذهنيات داخل المجتمع الحضري والتي مسنت موضوع الاختيار للزواج في حين تخلص الحضر في الجزائر من عدة قيم متعارف عليها مثل عقود القران بدون إحتفال أو وليمة و الزواج المبني علي أساس الحرية المطلقة للأفراد و ظهور قيم جديدة كالعمل ومقياس الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية وتراجع دور الدين في الاختيار حيث يختار الشاب أو الشابة داخل المجال الحضري في أغلب الأحيان وهو لا يعلم أدنى شيء عن الوضع الديني للشريك الذي يقدم على إختياره ، وذلك راجع إلى عدم الاهتمام بالمقياس الديني أساسا زد على ذلك انتشار الغزو الثقافي الذي تظهره الوسائل البصرية و المكتوبة من الأجهزة الإعلامية أدى إلى شبه الانسلاخ الثقافي لدى الشباب وعموما فإن الاختيار في المجال الحضري يخضع التأثيرات المجال الحضري التي عادة ما تطرح قيما جديدة مثل الجمال والمال والطبقة الاجتماعية في حين نجد أن مقياس الدين والأصل في تراجع إن لم نقل هي غائبة أصلا ، هذه الأوضاع تنميها بعض الخصائص داخل النظام الحضري كالحرية ووسائل الإعلام والأنانية وتلاشي سلطة الأب و انتشار نمط الأسرة الزواجية التي تعتمد هي الأخرى على الحرية المطلقة في الاختيار بالإضافة إلى اتساع رقعة التعارف بين الشباب في سن المراهقة وحتى في بعض الأحيان السماح بعلاقة جنسية عابرة.

وبالتالي يكون الفرد داخل هذه الخصائص رقما من الأرقام الحضرية بعيدا عن الدور الفعلي الذي يلعبه داخل المجتمع ، حر في تصرفاته مسئولا عنها مهما كانت نتائجها بعيدا عن الإستعانة بوالديه لأنه يرى فيهما العامل الردعي والشيء القديم، فيتخلى الأفراد عن استشارتهم والاختيار على أساس العاطفة والأحاسيس التي سرعان ما تختفي بعد الزواج ، حينها يعرف الأفراد مدى الخطأ الذي وقعوا فيه وانقيادهم وراء أهوائهم ومشاعرهم عوض الاهتمام بما هو أهم في بناء الأسرة متكاملة متوازنة.

ج-المجال الاقتصادي و أثاره على قيم الاختيار في المجال الحضري الجزائري :

يسعى المجتمع الحضري الجزائري إلى فتح الاستغلال والاستثمار على مستوى أعلى منه في الريف الذين يتجهون بدورهم إلى المدينة قصد إيجاد فرص أفضل للنجاح والعمل أين يمكنهم بناء حياتهم المادية والاجتماعية في ظل الاقتصاد الحر ضمن مؤسسات إقتصادية معينة كالمحلات التجارية الكبرى والبنوك والشركات المحلية والعالمية جعل من سكان المدينة ينطبعون من خلال ممارستهم اليومية بنوع من التحضر والاهتمام بالوقت وطغيان المصلحة

الفردية و الاحتكار والربح ، كل . هذه العوامل كان لها الأثر البالغ في صقل شخصية الجزائري المتمدن تبعا لتلك المتغيرات الاقتصادية.

إن تغير المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية ومحاولة الأفراد داخل المجتمع الجزائري التكيف مع المتطلبات الجديدة أثر تأثيرا مباشرا على الفرد والأسرة ، أما على مستوى الفرد فنجد أن رغبتهم في بناء حياتهم إنطلاقا من ظروف إجتماعية واقتصادية أدت إلى إتخاذ الأفراد أنماط سلوكية نابجة عن تلك الأوضاع من أهم تلك التي تحول دون ذلك في غلاء المهور ، تأخر سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث ، إرتفاع التكاليف المعيشية انتشار البطالة والعاطلين عن العمل حيث بلغ في سنة 2001 قدره ب 80% أقل من 30 سنة ونسبة 77 . 3 % يمثلون جنس الذكور[1].

أما على مستوى الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري على اعتبارها جانب في النشاط الاقتصادي فان الأسرة لا تعتمد على العمل الزراعي كما هو حال في الأسرة الريفية بل تعددت أنشطتها الاقتصادية بالتنسيق مع المؤسسات الإنتاجية فان الأسرة داخل النظام الذي يدفعها بقوة إلى ممارسة أنشطة إنتاجية أو خدماتية من أجل ضمان موارد مالية إضافية و في ظل الظروف الاقتصادية التي عادة ما يشارك الجميع في بناء ميزانية الأسرة فان عمليةالاختيار تكون عادة متأثرة بالحرية المطلقة للأفراد تبعا لحريتهم في ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

من خلال ذلك يختار الأفراد شريك الحياة من الجنسين على أسس تضمن لهم الاستمرار والقوة الاقتصادية داخل النظام المدينة، فيذهب الأفراد إلى اختيار الطبقة الاقتصادية والمكانة و الوضع المادي لشريك الحياة متناسيا في ذلك العوامل الشخصية لشريك الحياة.

و على العموم فان المجال الحضري عموما ورغم ما يتميز به من خصائص فان هذه الخصائص تتحكم فيها معتقدات راسخة رسوخ الانتماء الديني للمجال الحضري الجزائري رغم أن المجال يتميز بضخامة حجم الوحدة العمرانية و شدة الحراك الاجتماعي ووضوح التدرج الاجتماعي وسيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية وسيادة الاتجاه و بروز عمليات التجانس والصراع وضعف التماسك الاجتماعي و تضاؤل الميل إلى التمسك الجزائريين بالعادات والتقاليد الشعبية[2] لم يكون في المجال الحضري ضعيفا إلا أنه يختلف الأمر حين نكون نتحدث على المعتقدات الدينية التي تكون مشتقة أساسا من الإسلام، في حين يلعب هذا الأخير دورا هاما في توجيه

[1] عبد الكريم ، استفحال البطالة في الجزائر ، الشعب (جريدة يومية) العدد 12528 ماي ، 2001 ، ص16.

[2] احمدربايعية، التحضر في البلدان النامية، الفكر العربي المعاصر، العدد 39، سنة 1986، ص75.

سلوكات الفرد إلى ما هو أحسن و مقبول داخل المجتمع "فيقدم الدين علاقة علوية عبر العبادة و الطقوس وبالتالي فهو يوفر قاعدة وجدانية لإعادة الأمن و التأكيد الهوية على الرغم من التقلبات و التحولات و المفارقات الكبرى التي تتعرض المصير الإنساني، هذه القاعدة وجدانية هي التي تمنح الفرد إمكانية التوازن "[1]

أما عن الخصائص المجتمعية التي يتميز بها المجتمع الجزائري الحضري فنلخصها فينقطتين أساسيتين:

1. يمتاز المجتمع الحضري عامة بحجم سكاني كبير و بكثافة عالية التي تنجم عن الهجرة منالريف إلى المناطق الحضرية و هذا ما يلاحظ خاصة في الجزائر العاصمة، وهران، عنابة و المدن الساحلية.

2. تلاشي العلاقات القرابية و التضامن الجمعي مع اتساع دائرة التعارف في المدينة يتجلى للملاحظ ظاهرتان أولهما تلاشي العلاقات القرابية و التي تقوى في المجال الريفي فالأقارب في المدن لا يتزاورون غالبا إلا في المناسبات الهامة و الجيران لا تربطهم ببعضهم البعض إلا تلك العلاقات العابرة و المقتصرة على اقتناء الحاجيات.

إن كل هذه المعطيات الحضرية التي تم رصدها تنعكس بالضرورة على السلوكيات الاختيارية التي يسلكها الأفراد و مدى مراعاة القواعد السلوكية التي تخضع للثقافة و الدين فان الإفراد في المجتمعات الحضرية تحكمهم على العكس من المجتمعات التقليدية ضوابط ثقافية دينية، فإن الأمر يختلف حين يكون داخل المدينة لضعف هذه الضوابط مما ينتج عنه نوع من التسامح حيال القواعد العرفية المعمول بها في نطاق الأسرة الريفية فيكون الاختيار من خلال تلك المعطيات مبنيا على العاطفة و الحب و التعارف المسبق قبل الزواج بالإضافة إلى بروز قيم نفعية لم تكن مهمة في وقت ليس بالبعيد مثل الطبقة الاجتماعية والمكانة و الوضع الاقتصادي وخروج المرأة للعمل وتعليم الفتاة ووصولها إلى اعلي مراتب الدولة...الخ كل ذلك كان له التأثير البالغ على الزواج و مقاييس الاختيار.

مبنيا على العاطفة و الحب و التعارف المسبق قبل الزواج بالإضافة إلى بروز قيم نفعية لم تكن مهمة في وقت ليس بالبعيد مثل الطبقة الاجتماعية و المكانة و الوضع الاقتصادي و خروج المرأة للعمل و تعليم الفتاة ووصولها إلى أعلى مراتب الدولة...الخ كل ذلك كان و بلا شك له تأثير البالغ على الزواج و المقاييس الاختيارية نفسه.

[1] عبد الباقي درماني و أخرون، أعمال الندوة حول الدين في المجتمع العربي، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سنة 1990، ص18.

2- التغيرات الحاصلة في المجال الريفي و أثرها على قيم الاختيار:

لقد رأينا كيف كانت الحياة الاجتماعية لسكان المدينة مع ذكر أهم الخصائص المميزة المجال الحضري الجزائري و أثرها على عملية الاختيار في حين تعيش المدينة في حياة اجتماعية تسيرها العدالة و القوانين و الحرية وتبادل منافع الشخصية فان السلوك نفسه يعود أثره على الأسرة التي يكون فيها الأب رقيق العواطف كثير الاهتمام و العناية بالأفراد. في حين نجد أن الريف يختلف اختلافا واضحا عن الحضر الجزائري من حيث إن المجتمعات الريفية تتسم بالبساطة في الحياة الاجتماعية، تربطها علاقات مباشرة لا تقوم على اساس المنفعة.

كما يحدث في المدينة و فيما يلي أهم الخصائص المميزة للمجال الريفي الجزائري وعلاقته الزوجية و كيف تتم هذه المراسيم و من المسؤول عنها داخل التنظيم الريفي.

-خصائص المجتمع الريفي:

"الريف جماعة أولية تتميز بالعلاقات الوطيدة بين أفرادها أي بعلامة الوجه لوجه والمجتمعات الريفية محدودة في اتصالاتها"[1] هذا يعني أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تتحكم فيه علاقات أقوى من ذي قبل التي تمثل رابطة القرابة و الانتماء إلى جد واحد و رغم التغيرات التي مست المجتمع الجزائري إلا أن الريف استطاع الحفاظ على الخصائص الجوهرية المميزة له من خلال التعاقد بين الأفراد والأنماط الاجتماعية التي مازالت بنفس الشكل المعتاد مثل الزواج، الاختيار و النمط السائد للأسرة و دور الدين في ترسخ تلك القيم كان كبيرا، و يمتاز المجال الريفي بالعلاقات المبنية على المقابلة الشخصيةعكس المجتمع الحضري الذي يتم من خلال مواعيد أو عن طريق الهاتف لاتساع نطاق العلاقات فيه.

أ-المجال الاجتماعي و أثره على قيم الاختيار في المجتمع الجزائري الريفي:

تتسم العلاقات الاجتماعية الريفية في الجزائر بالبساطة نظرا للظروف التي تعيشها الأفراد داخل النظام الأسري الذي يغلب عليه الطابع الديني بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة بالأفراد و الجماعة التي تربطهم بها قرابات دموية أو علاقات جيرة أو مصاهرة، و لعب كل من الدين و الأسرة الممتدة دورا هاما في تنظيم العلاقات بين الأفراد هذا ما يجعل عرى الصلة تمتد و تقوى و نظرا لمعرفة الأفراد بعضهم بعض بسبب القلة السكانية التي يتميز

[1] علي فؤاد محمد ، علم الاجتماع الريفي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، سنة غير مذكورة ، ص58.

بها الريف فان الطبقات الاجتماعية تكاد تكون معدومة من خلال الأنشطة الموحدة لسكان الريف و يمثل التعاون داخل المجتمع الريفي عاملا اجتماعيا تعكسه التأثيرات المتبادلة للأفراد في أداء الأعمال و يتعلم الفرد عن طريق المشاركة في الأعمال من التويزة " والفلاحة والحصاد أنماط سلوكية إجتماعية تجعله يساهم في بناء المجتمع من جهة وصقل شخصيته الاجتماعية من جهة أخرى والتعاون بهذا المعنى مظاهر التفاعل الإيجابي ، وتعتبر الأسرة الممتدة هي أول مظاهر التعاون حيث تتكاثف الجهود لتحقيق أهداف مشتركة من خلال العمل النافع .

وتتميز الأسرة الممتدة داخل المجتمع الريفي بالاتساع ذلك يظهر في مشاركة الأب والأم والجد والجدة والعم والعمة والخال والخالة والأخوة المتزوجين وغير المتزوجين في التربية، وتكون السلطة من خلالها متمركزة لدى الجد الأكبر ، فيقوم هذا الأخير بالإشراف على كل الأعمال حتى تلك التي تخص الأفراد أنفسهم مثل الزواج لأنه ببساطة لديه الخبرة اللازمة ، ويكون توزيع السلطة للأب و الأم الأصليين بسيطا داخل هذا النظام تزكيها روابط قرابية قوية والتعاون في العمل وزيارتهم المتكررة والقائمة على أساس الحق في مبادلة الزيارات التي من شانها أن تربط الأسر ببعضها البعض و إيمانهم بقداسة التقاليد و الثقافة المحلية.

فيحاول الأفراد من خلال الأدوار التي يلعبونها داخل النظام الاجتماعي إظهار الخضوع والطاعة وعدم التصرف حتى في ممتلكاتهم الشخصية دون استشارة من يكبرهم سنا، في حين يختار الشباب المقبل على الزواج إقتداء بوالديه نظرا للمكانة التي يحتلها الأب والأم على الشكل التقليدي ، في حين تذهب الأم إلى لإبنها الزوجة التي تتفاهم معها متناسية في ذلك رغبة الولد في إختيار من تكافئه ، وفي الواقع يتأثر نمط الاختيار في الأسرة الريفية الجزائرية بشكل العلاقات الاجتماعية المحافظة و لحرص الأولياء على مصلحة العائلة تقوم الأم والجدة باختيار الزوج أو الزوجة المناسبة للفري المقبل على الزواج دون علمه.

ب –المجال الثقافي و أثره على قيم الاختبار في المجتمع الريفي الجزائري :

يمتاز المجتمع الريفي بالتغير البسيط في مجال المحددات الثقافية والدينية نظرا لأن المجتمع يمارس نوعا من الضغط على الأفراد زد على مستوى بسيط أو شبه ساكن وعلى حد قول العالم الإسلامي العربي "عبد الرحمن ابن خلدون" أن المجتمعات البدوية (الريفية) تمتاز بالبساطة في تركيبها وأنظمتها وأعمالها وهي تعتمد في حياتها على التقشف وتعمل من أجل الحصول على الوسائل الضرورية التي لا تحتاج إلى تعليم كبير ولا إلى مهارات فائقة في

التفكير وهي حريصة على التحلي بالفضائل والتمسك بالدين والمحافظة على العادات والتقاليد "[1] وهي بذلك تحافظ على إستمرار الملك وثروة العائلة.

والمجتمع الريفي رغم عزلته إلا أن هذه العزلة جعلت من العلاقات الاجتماعية تبدو متجانسة وثابتة فالعادات والتقاليد التي يؤمن بها الأفراد من خلال التنشئة الأسرية والتعاليم الدينية تعيش مع الفرد إلى أن يموت وهكذا فإن القيم التي تحمل وترعى من طرف كبار السن من ذوي الخبرة ، يتناقلها الأفراد بعناية إلى الأجيال وهو ما يسمى بالإرث الثقافي " فتظهر صعوبة التغير الثقافي في المجتمع الريفي خصوصا و أنها عملية تعديل في الأفكار والاتجاهات و أساليب الحياة فالروابط الاجتماعية في القرية تتميز بالمشاركة في قيم واحدة[2]

و يعتبر الدين من أهم الروابط التي تربط الأفراد بالمجتمع فيحرص المجتمع على تلقين تلك القيم منذ البدايات الأولى من نشوء الأفراد، هو ما يجعل المجتمع يتفادى تلك الصراعات وتوجيه الدوافع الفردية و يشكل الدين الرقابة الروحية و تمتد أثاره إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى مثل نظام الأسرة و النظم الاقتصادية و الزواج و كل الظواهر المجتمعية التي تنشا داخل النظام الريفي.

و تلعب الثقافة في المجتمع الريفي دورا بارزا في تحديد ما يجب للأفراد و مالا يجب فعله، و في حالة تجاوز الأفراد داخل هذا النظام تلك المعتقدات يصبح لزاما معاقبته، وتتكفل بذلك مؤسسات عقابية تمثلها الأسرة.

أما من جانب الاختيار فيتم غالبا في إطار التحكم الوالدي، فيذهب الوالدان وإلى اختيار اللابن شريك الحياة يتوافق معهم وعادة ما يكون من ذوي القرابة كان ذلك لاحتياجات مادية أو اجتماعية أو معنوية، في حين نجد أن إهمال رغبة الأفراد من الجنسين ناهيك عن القهر الذي تمارسه الجماعة ليس في صالح الأفراد مع أنهم يرون في الاختيار الفردي جالبا للنحس و تبعد البركة من البيت.

ج-المجال الاقتصادي و أثره على قيم الاختيار في المجتمع الريفي الجزائري :

" إن الحياة الاجتماعية في نظر كارل ماركس" تعود أساسا إلى العامل الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما في الحياة الإنسانية و إن الفرد لوحده لا يمكن أن يحصل على ذلك بمفرده فهو مضطر إلى التجمع و التعاون[3] ففي أغلب الأحيان يكون تحصيل:

---

[1] ادريس خضير ، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقتهم ببعض النظريات الاجتماعية ، ابن عكنون الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، سنة 1992 ص 97.

[2] محمد السويدي،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1990، ص 146.

[3] إدريس خضير، مرجع سابق، ص 87.

الرزق في المجتمعات الريفية عن طريق خدمة الأرض و الزراعة و تربية المواشي و تكون تلك الممتلكات المتحصل عليها ملكا للعائلة، فيشارك في ذلك الجميع رغم أن خدمة الأرض تتطلب خبرة يتناقلها الأفراد عن طريق التوارث و يكون في الغالب معاشي لتلبية الحاجيات الضرورية و إذا كان هناك فائض فانه يذهب إلى سوق القرية.

و بعد التحولات التي شهدها الريف في مجال خدمة الأرض في الجزائر و إصلاحات واستصلاحات للأراضي و القروض الفلاحية و إرشاد الفلاحي، كل هذه سياسات جعلت من وجه الريف يواكب التحولات الاجتماعية على مستوى المدن الحضرية بفضل سياسات فك العزلة بواسطة إنشاء الطرق المزفتة و التوصيلات الكهربائية و إنشاء مدن صغيرة و أسواق تكون بالقرب من الفلاح و على قول "وليام جود" **goodewilliam** في كتابه الثروة العالمية و أنماط الأسرة، أن دول العالم أصبحت صناعية و تبعا لذلك أصبحت الأسرة التقليدية"[1] ذات تفكير اقتصادي بحت و نظرا لمركز الثروة عند اسر معينة في المجال الريفي يذهب الآباء نظرا لسلطتهم المطلقة فيدعوهم ذلك إلى إختيار بنت أو إبن من أسرةعريقة، و بالتالي فالزواج المسبق الذي يكون على أساس أصل عائلة الفتاة ومكانتها في المجتمع الريفي مبنيا على ما سبق ، إلا أن هذا المظهر بات بعيدا عن تطلعات الأفراد داخل المجتمع الجزائري الحضري وحتى الريفي.

وما يمكن أن نستخلصه أن الأنماط المرجعية التي كانت الأسرة تفرضها على الناشئين التي تتم دون إستشارة المعني بالزواج من الطرفين أصبح مظهرا قديما مع إتساع رقعة التعارف والمواصلات وانتشار التعليم والوعي أصبح الإبن أو البنت اللذان هم بصدد الزواج يطلبان من أهليهما الزواج بالشخص الذي يتناسب مع هذا الأخير ساهم في ذلك العديد من المتغيرات والتي تتمثل في أهم مجالات الحياة من تعليم وثقافة ودين ومنطلقات وحتى الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والمظهر الجمالي كل هذه يأخذها الشاب بعين الإعتبار ، فتقوم الأسرة المستقبلة بدراسة الشخص الوارد والذي طلب الزواج قبل إصدار الموافقة النهائية ، هذا عن الوضع في العائلة أما عن الشباب الفين إقتحام القنوات الأجنبية للبيوت الجزائرية ساهمت بشكل كبير في إهمال الشباب للمبادئ وتقبلهم للثقافات الغربية بكل سهولة ، وهذاما أدى إلى إفساد الفطرة السليمة للشباب وجعلهم يبحثون عن بدائل غير شرعية هروبا من مسؤوليات الأسرة ، لأنهم يعتبرون الزواج قيدا لحريتهم الشخصية وبابا للمشكلات بالإضافة إلى تشدد الشباب في طلب مواصفات جمالية وإعطاء الأهمية للمظهر الخارجي .... بدون إعطاء الأهمية للمواصفات الأخرى[2] الم من شانها أن تجعل الزواج مشروعا دينيا مثمرا على جميع الأصعدة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية

[1] سناء الخولى ، الأسرة و الحياة العائلية ، الاسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، سنة 1995 ، ص66.

[2] عايد الجراح، كيف يحن الشباب مشكلة من أهم مشكلاتهم، مجلة التضامن الإسلامي، ج 1، شوال، 1407، يونيو 1987، ص 35.

ومع ذلك فإن النمط الجديد في الاختيار في المجتمع الجزائري الذي يجمع بين رغبات الأفراد وحرص الأولياء ومراعاتهم مصلحة الأفراد رغم ما يتسم به الاختيار في الوقت الحاضر من الحرية إلا أنه لا يكاد يكون كذلكحتى وإن اعتقد الأفراد بأنهم قد اختاروا شريك حياتهم بحرية، لأن تدخل الأسرة أمرا حتميا وذلك راجع أساسا لنفسية الأفراد داخل المجتمع الجزائري و تخوفهم من خوض غمار المرحلة الاختيارية دون توجيهات خاصة الأم و التي تلعب دورا هاما في اجتياز الأفراد لتلك المرحلة والتي تبدوا كأنه مرحلة مخاض عصبية وبالتالي فإن النمط السائد عموما في المجتمع الحضري والريفي الجزائري يغدو توفيقا بين ما هو إختيار حر وما هو مرتب ويدعى بالاختيار الشوري وهذا لا يعني عدم وجود النمط الاختياري المرتب إلى أخر عند بعض العائلات .

استخلصنا من هذا الفصل تغيرات اجتماعية في المجتمع الجزائري مست الأسرة الجزائرية بكل وظائفها وفي جميع الميادين، بحيث شهد المجتمع الجزائري نظام اجتماعي آخر والانتقال من مجتمع تقليدي إلى حديث قائم على التغيير مجتمع أفراده يعبرون عن حريتهم.

كما أن التغيير الشامل في المجتمع والأسرة يتمثل في العديد من المتغيرات كالتعليم الجامعي والعمل والتصنيع وخروج المرأة للعمل في المجتمع الجزائري في مختلف الميادين تجسد في شكل مباشر في نمط الأسرة ويظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع لنمط الأسرة النووية خاصة في المجتمع الحضري بعدما تعددت أشكالها، حيث تعد الأسرة الجزائرية في منطلقها وأصلها ممتدة تضم جيلين أو أكثر بين الآباء والأبناء وسائر الأقارب وتمتعها بالعلاقات القرابية الواسعة إلا أن الشكل السائد اليوم في الجزائر هي الأسرة النووية التي تجمع بين مميزات الأسرة التقليدية التي تحمل في طياتها عادات وتقاليد إسلامية وتبين مميزات الأسرة النووية بالمفهوم الحديث، فأصبح للمرأة الجزائرية دور هام فقد احتلت قبل وبعد الثورة التحريرية مكانة بارزة في المجتمع بحيث أصبحت أساس الخلية العائلية التي عملت على تسوية مكانتها وذلك بالمساهمة في التنمية والإنتاج، وذلك بالتعليم وخروج المرأة للعمل مما أعطاها حق اتخاذ القرار إيزاء زواجها، إذ تلعب التغيرات المجتمعية التي مست كل من المجتمع الحضري والريفي أثر بالغ في إقحام معايير وقيم جديدة بالنسبة لموضوع الاختيار خاصة لدى الأفراد.

الإطار الميداني

الإطار الميداني

إذا كان الإطار النظري يفيد الباحث في دراسته من حيث أنه يكشف له عن الخصائص العامة للموضوع فإنه مع ذلك لا يمكننا إهمال الإطار الميداني في جلاء الحقائق وإسقاطها على الواقع المعاش، فلا بد أن نربطه بالقسم النظري الذي يعتبر قاعدة أساسية لميدان البحث، فبعد عرض المنهجية التي استعملناها في بحثنا وكذا التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث مرورا إلى نبذة تاريخية عن الجامعة الجزائرية ثم عرضنا الزواج ونظمه والإطار الشرعي القانوني للزواج ونظرياته، وأهم المقاييس ثم تحدثنا عن التغيير الاجتماعي، نظرياته وأنماطه بالإضافة إلى مظهر التغير ومؤشراته في المجتمع الجزائري انطلاقا من التعليم الجامعي وعمل المرأة كمؤشر للتغيير، ونحن مستهل بحثنا هذا نهتم بترجمة الوقائع الإحصائية التي تظهرها إجابات مبحوثينا فتطرقنا في قسمنا الميداني التي عرض إجراءات البحث الميداني والتحليل الإحصائي لمتغيراته المستقلة بالإضافة إلى عرض تفريغ وتحليل بيانات كل من الفرضية الأولى التي تتعلق بالتغيرات الاجتماعية التي أدت إلى بروز نظام جديد في الزواج قائم على الاختيار ونتائجها والفرضية الثانية التي تتعلق بالمستوى التعليمي للأفراد وعرض نتائجها وأخيرا الفرضية الثالثة وهي تأثر الأفراد في عملية الاختيار لمساندة عمل المرأة ونتائجها.

1-إجراءات البحث الميداني والتحليل الإحصائي لمتغيراته المستقلة:

أ-مراحل وأدوات جمع البيانات:

-عينة البحث: هو المجال المستهدف للملاحظات.

تقوم الدراسة الميدانية على خطوات معينة في جميع البيانات، وتعد العينة من أهم مراحل البحث وأصعبها، إذ يواجه الباحث عراقيل في تحديدها وسحبها، لاسيما إذا كان مجتمع البحث شاسعا كما هو الحال في عينينا إذ يعرف الباحث إحسان محمد الحسن العينة بأنها "مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى مجتمع البحث... ويجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية، والاجتماعية والحضارية والفكرية، ثم يضيف يدرس هذا الجزء الصغير من مجتمع البحث بعد اختياره واختيارا منتظما أو عشوائيا[1] يعني هذا أن العينة تمثل جزءا صغيرا من مجتمع البحث، تتوفر فيه كل خصائص مجتمع الدراسة، وتتضمن عدة أنواع تسحب بطريقتين

[1] محمد الحسن إحسان، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار طليعة، بيروت 1982، ص 49-19.

رئيسيتين، تتمثلان في العينة العشوائية والعينة غير العشوائية، يختار من بينها الباحث الصنف الذي يناسب طبيعة بحثه، سنتحدث عن اختيار عينة بحثنا وكيفية سحبها.

تضم عينة بحثنا فئات متعددة ومتنوعة من حيث الجنس والسن والأصل الجغرافي الحالة العائلية، مكان الإقامة والمستوى التعليمي للوالدين ومقر السكن وسنتعرض إلى هذا بالتفصيل.

1-الجنس: تتضمن عينة بحثنا 533 طالب تجمع بين الجنسين بحيث ركزنا على الملاحظة.

2-السن: وتتضمن عينة بحثنا على فئة واحدة وهي فئة الشباب باعتبارهم طلاب جامعة.

-فئة الشباب: التي قسمناها إلى فئات عمرية الأولى من [20 إلى 25] الثانية من [26 إلى 30] الثالثة من [31، 35] الرابعة من [36، 40] أي تضم الشباب المراهق والناضج الذي يبدأ به الفرد بالتفكير العقلاني في الحياة.

3-الأصل الجغرافي: ركزنا على المنشأ أو الأصل لأفراد العينة الذي يضم الريفي والحضري ببلادنا لأن الأصل له تأثير كبير على الفرد حتى بعد مغادرته له وهذا يظهر جليا من خلال ملأ الاستمارة لمبحوثينا وبالتالي تؤثر ذلك على نتائج البحث.

4-الحالة العائلية: تضم عينة بحثنا طلبة وبالتالي وجدنا بعد معاينتنا للاستمارة غالبتهم عزاب بحيث أنهم مازالوا طلاب.

6-المستوى التعليمي للوالدين: تتضمن عينة البحث مختلف المستويات التعليمية لوالدي المبحوثين (الأب، الأم) التي تتراوح بين الابتدائي، المتوسط والثانوي، الجامعي...

-طريقة المعاينة:

استخدمنا في بحثنا إجراءات العينة القصدية التي تتطلب التدقيق في كيفية اختيارها على أنه تمثل المجتمع الأصلي ، والذي يحمل مواصفات المجتمعية والقواعد لدى كل فرد منها لخلق نوع من التكافؤ وفرض الظهور داخل العينة.

-العينة القصدية:

هنا يختار الباحث الحالات التي يعتقد أنها تمثل المجتمع المبحوث بناءا على معرفته المسبقة له وهذا النوع من العينات يوفر للباحث الكثير من الوقت والجهد المبذول في إنتقاء العينة[1] وتوزيعها، على مستوى جامعات الوطن وتم تصنيف ولايات الوطن والتي عددها 48 ولاية إلى أربع مناطق جغرافية تتمثل في الشرق والغرب والوسط والجنوب وكان ذلك حب التوزيع الأخير للديوان الوطني للإحصاء السكان والسكن حيث قمنا باختيار أربع ولايات لكل ولاية اختيار جامعة وكان اهتمامنا بكلية العلوم الاجتماعية تحديدا قسم علم الاجتماع طلبة الماستر 1-2 من حيث المستوى الدراسي وكان صوب اختيارنا على الأسس التالية:

1-الإمكانيات والتسهيلات المادية وغير مادية التي تمكننا من إجراء بحثنا.

2-إعتمادنا على القاعدة المنهجية التي مفادها أنه كلما كان مجتمع كبيرا كلما قلت نسبة تمثيل العينة" إننا نرى إذن أنه كلما كان مجتمع البحث كبيرا، كلما قلت نسبيا حاجتنا إلى نسبة عالية من العناصر لبناء العينة وبالتالي يصبح من غير المفيد تضخيم الحجم"[2].

وقد تم تقسيم مجتمع البحث حسب آخر إحصائيات الديوان الوطني للسكان والسكن لسنة 1998 كما يلي:

-منطقة الوسط الجزائري: تضم 11 ولاية تتمثل في الجزائر العاصمة، بومرداس، بجاية، تيزي وزو، تيبازة، بويرة، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، الجلفة.

-منطقة الجنوب الجزائري: تضم 16 ولاية تتمثل في : سكيكدة، عنابة، الطارف ، جيجل، ميلة، قالمة، قسنطينة، سوق أهراس، برج بوعريرج، سطيف، أم البواقي، باتنة ، مسيلة، بسكرة، خنشلة، تبسة.

-منطقة الغرب الجزائري : تضم 14 ولاية تتمثل في: تندوف، بشار، البيض، النعامة، سيدي بلعباس، تلمسان، سعيدة، تيارت، معسكر، عين تموشنت، غليزان، وهران، مستغانم، تسمسيلت.

كما يحتوي قطاع التعليم العالي في الجزائر على العديد من الجامعات والمدارس العليا والكليات والمعاهد التي هي مؤسسات جامعية تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بحيث تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 106

---

[1]Maurice ,Angeres ,Initiation pratique à la methodologie des sciences sociales ,Alger , Casbah , 1997 , P240.

[2]IBId, P158 .

مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني، وتضم 50 جامعة و 13 مركزا جامعيا و20 مدرسة وطنية عليا 10 مدارس عليا و11 مدارس عليا للأساتذة وملحقتين جامعتين[1]

ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا على أربع جامعات من جهات الوطن كل من جامعة الجزائر، جامعة الأغواط، جامعة تيارت وسطيف، كما سلطنا الضوء على طلبة كلية العلوم الاجتماعية عموما وطلبة قسم علم الاجتماع خصوصا، كل من المستوى الدراسي ماستر 1-2 كمجتمع أصلي.

سحب العينة:

تمت عملية السحب بعد اختيارنا للولايات المعينة لجماعات الوطن التي ستطبق فيها العينة، حيث بلغ الإجمالي للطلبة علم الاجتماع ماستر 1 و 2 في الأربع جامعات أي العدد الكلي 1961 طالب لسنة 2018-2019، وذلك استنادا للاحصائيات التي زودتنا بها مركز البحث والإحصاء للجامعة بحيث قمنا بسحب نسبة 27.18% وهي نسبة لا بأس بها من حيث التمثيل، وقمنا بسحب عينة تتكون من 533 طالب وتلك النسبة ممثلة بمجموع الطلبة التي تتكون منها جامعات الوطن وطبقنا عليها استمارتنا.

كانت العينة الرئيسية تتكون من أربع عينات جزئية موزعة على جامعات المجتمع البحث، حسب عدد الطلبة المدروسين في كل جامعة من الوطن، بحيث كانت العينة الجزئية لجامعة الجزائر تتكون من 139 طالب، وكان عدد العينة الجزئية لجامعة الأغواط تتكون من 110 طالب، وكان عدد العينة الجزئية لجامعة تيارت يتكون من 138 طالب، وكان عدد العينة الجزئية لجامعة سطيف تتكون من 146 طالب، سنعرض طريقة سحب العينة في شتى الجامعات من المجتمع الجزائري في الجدول الآتي:

جدول رقم(01): يمثل سحب العينة من المجتمع الجزائري

الولاية	اسم الجامعة	عدد طلبة العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع
الجزائر العاصمة	سعد الله أبو القاسم	512
سطيف	محمد دباغين	540
تيارت	ابن خلدون	510
الأغواط	عمار ثليجي	406
مجموع الطلبة		1916

[1] الجريدة الرسمية، تقسيم جهوي يتماشى مع النسيج الاقتصادي الاجتماعي إعداد الطلبة، 2006، ص 26-27.

قمنا بالعملية التالية لاستخراج عدد العينات الجزئية من كل جامعة

(عدد الطلبة في الجامعة=عدد طلبة العينة× الناتج = 100 × مج طلبة قسم علم الاجتماع
مج الكلي للطلبة 4 جامعات المدروسة

جامعة الجزائر:

$$\frac{512}{1961} \times 100 = \frac{533 \times 26.10}{100} = 139$$

جامعة سطيف

$$\frac{540}{1961} \times 100 = \frac{533 \times 27.53}{100} = 146$$

جامعة تيارت

$$\frac{510}{1961} \times 100 = \frac{533 \times 26.00}{100} = 138$$

جامعة الأغواط

$$\frac{406}{1961} \times 100 = \frac{533 \times 20.70}{100} = 110$$

ب- أدوات جمع البيانات:

يخلص الباحث بعد تحديد الموضوع من خلال المرحلة الاستكشافية، إلى تحديد أهم الأساليب التي تتيح وتستعمل للباحث عملية جمع المعطيات، مركزا على أن تكون هذه التقنيات تتماشى وطبيعة البحث، والذي يخص بدراسة أهم التصورات الاختيارية لطلبة الماستر في اختيار شريك الحياة وذلك كل من الملاحظة والاستمارة.

-الملاحظة:

كان أن اعتمدنا الملاحظة كوسيلة لجمع وجلب المعلومات، كما لا يخفى علينا دورها كوسيلة وخطوة هامة في أي بحث علمي، من حيث أنها تعرف بالمشاهدة الدقيقة للظاهرة ما، مع الاستعانة بالأساليب الأخرى وتهدف عادة إلى الكشف عن بعض الحقائق التي يمكن أن يستخدمها من خلال الاستنباط، كما أنها تسهم في

إعطاء الباحثة نظرة ولو بسيطة من شأنها أن تكون حقائق عملية في حالة ثبوتها واختبارها في الميدان، حيث أنها تمثل الوسيلة التي تلازم الباحث إلى أن يخاص من بحثه، فهي بذلك من أهم الوسائل في جمع المعلومات وتتم هذه الأخيرة بعد تحديد الباحث المجال الزماني والمكاني للدراسة.

والملاحظة تكتسي أهمية لا يستهان إذ أنها من بين أهم الدوافع والأسباب الأولى الاختيار الباحث موضوع بحثه، وقياس شدته داخل الأوساط الطلابية في الجامعة، خاصة بما اننا في الوسط الجامعي مما ساعدنا كثيرا على تقصي واقع الطلاب في حياتهم اليومية واختياراتهم، وتظهر أهميته جلية خاصة في المراحل الأولى للبحث كالمرحلة الاستطلاعية ومرحلة ما قبل الميدان ومن مزاياها نذكر:

1-التعرف على أهم الآراء والتصورات داخل المجتمع ككل والمبحوثين من جهة أخرى.

2-التمهيد لمرحلة الاستمارة والحصول على بيانات مفيدة خاصة في المرحلة الاستكشافية.

3-عدم التأثير على المبحوثين وجعلهم يعالجون الموضوع بعفوية والإدلاء برأيهم في المرحلة والاختيار ككل.

-الاستمارة:

هي وسيلة رئيسة للاتصال بين الباحث والمبحوث والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة، تخص المشكلة التي يراد من الباحث معالجتها[1].

من خلال مراحل التفريغ، ويمكن للاستمارة في حالة الضبط الجيد لمحتواها إعطاء الباحث حقائق يخلص منها التي التأكد من الفرضيات وتحتوي هذه الأخيرة على مجموعة من الأسئلة متنوعة الطرح المفتوحة هو المغلقة منها.

بحيث دامت مدة تصميم الاستمارة شهرين من شهر نوفمبر 2018 إلى أواخر شهر ديسمبر حيث قمنا بتصميم استمارة البحث وطرح الأسئلة الخاصة بفرضياتنا وتقسيمها إلى أقسام تتضمن البيانات المطلوبة في البحث وبعد الانتهاء من تصميمها قمنا بتجريبها على عينة صغيرة من الطلاب وذلك قصد اختبارها وإدراك بعض النقائص في الميدان وبعد مراجعتها قمنا بإخراج الاستمارة في صورتها النهائية للتطبيق أو التوزيع المباشر في مجتمع البحث، كما استغرق توزيع الاستمارة وجمعها من ميدان البحث وهو الجامعة أربعة أشهر من شهر جانفي 2019 إلى شهر أفريل وقد إخترنا الوقت المناسب أن لا يكون في بداية السنة نظرا لعدم اندماجهم في هذه

[1]Garwitz, Madelaine, Méthode Sciences Sociales, Paris , Ed Dalloz, 5 eme, 1988, P 732.

الشريحة بشكل جيد وأن لا يكون في آخر السنة لكي لايتزامن مع فترة إجراء الامتحانات، وقد استعنا ببعض الزملاء والأقارب لتوزيع الاستمارة في الجامعة من جهات الوطن نظرا لعدم الإمكانيات وبعد المسافة للولايات المختارة في توزيعها على أمل استرجاعها كاملة فقد توزيع 650 استمارة إلا أننا استرجعنا سوى 560 استمارة وألغيت منها 27 استمارة لعدم اكتمالها للملأ الإجابات واحتفظنا ب 533 استمارة وذلك كان العدد الإجمالي للعينة.

وتضمنت استمارة بحثنا على 33 سؤالا فقد توزعت الأسئلة على ثلاثة أقسام يتضمن كل قسم منها أسئلة معينة.

- **القسم الأول:**

ويتضمن ثمانية أسئلة (08) سؤالا وتتعلق بالبيانات الشخصية بالمبحوث، كالسن والجنس، الأصل الجغرافي، الحالة العائلية، مكان الإقامة، مقر السكن، المستوى التعليمي للوالدين.

- **القسم الثاني:**

ويتضمن إثنى عشر سؤالا (12) من السؤال 9 إلى 20، وتتعلق بالبيانات الخاصة بالتغيرات الاجتماعية.

- **القسم الثالث:**

ويتضمن سبعة أسئلة (07) من السؤال 21 إلى 28 ويتعلق بالبيانات الخاصة بالمستوى التعليمي كمؤشر.

- **القسم الرابع:**

ويتضمن ستة أسئلة (06) من السؤال 29 إلى 33 ويتعلق بالبيانات الخاصة لمساندة المرأة كمؤشر.

- **تفريغ وتصنيف البيانات:**

بعد جمع الاستمارة من ميدان البحث، بدأن في فرز البيانات وتفريغها فقد كلفنا بها شخص متكمن في العمل وتمت هذه العملية بواسطة نظام الحزم الإحصائية الخاصة بالعلوم الإجتماعية (SPSS) ثم قمنا بتصنيفها على الأسئلة المفتوحة والمغلقة إلى فئات حسب الإجابة عن الأسئلة وبعد إتمام عملية التفريغ والتصنيف شرعنا في عملية تكوين الجداول الإحصائية وجاء بدورنا تحليلها إحصائيا واجتماعيا.

ج-التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث المستقلة:

وهي عبارة عن جداول بسيطة وضعناها لكل متغير، وسيتناول الجدول التالي توزيع أفراد العينة المدروسة حسب متغير السن.

جدول رقم (02)توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	ت	النسبة
20سنة-25	390	%73,2
26-30سنة	93	%17,4
31-35سنة	32	%6,0
36-40سنة	18	%3,4
المجموع	533	%100

يبين الجدول السابق الخاص بمتغير السن، توزيع أفراد العينة حسب فئات السن، حيث بلغت فئة [20 إلى 25] نسبة 73.2%، تليها فئة 26 إلى 30 بنسبة 17.4 % مقابل نسبة 6.0% مع من يتراوح سنهم [31-35] حيث بلغت فئة [36-40] سنة ب 3.4% للفئة الأخيرة، الملاحظة التي يمكن أن تبرز في هذا المستوى أن المساحة العمرية لأفراد العينة اتسعت لصالح فئات السن 20 و 25 على أنها تمثل نسبة أكبر لطلبة الماستر علم الاجتماع.

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	ت	النسبة
ذكر	138	%25,9
أنثى	395	%74,1
المجموع	533	%100

يوضح لنا الجدول الخاص بمتغير الجنس فرق شاسع بنسبة 73.7% أفراد عينة الإناث مقابل نسبة 25.9% من الذكور بنسبة إجمالية، وهذا راجع إلى حضور قوي للإناث لمقاعد الدراسة.

جدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب متغير الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	ت	النسبة
ريفي	66	%12,4
حضري	467	%87,6
المجموع	533	%100

يبين لنا هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب المنشأ أو الأصل الجغرافي (ريفي، حضري) ، ويمثل أفراد العينة الذين منشأهم الجغرافي حضري بنسبة 87.4% من إجمالي العينة، حيث يشكل مجموع أفراد العينة الذين ينتسبون إلى الريف كأصل جغرافي نسبة 12% من إجمالي العينة.

جدول رقم (05) توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية	ت	النسبة
أعزب	467	%87,6
متزوج	66	%12,4
المجموع	533	%100

يوضح لنا الجدول الفئات التي تتكون منها عينة بحثنا حسب الحالة العائلية المبحوثين بحيث عادت أكبر نسبة لفئة العزاب بنسبة 87.1% وتقابلها نسبة المتزوجون بنسبة 12.4% من إجمالي أفراد العينة وهذه النسب تعود إلى النسبة الهرمية فيما يتعلق بسن المبحوثين، بحيث نرى في الجدول رقم 2 نجد أكبر نسبة عادت إلى فئة السن 20 و25 بنسبة 73.2% وهذا مؤشر على أن الزواج في المنطقة لم يعد مبكرا.

جدول رقم (06)توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان الدراسة

مكان الدراسة	ت	النسبة
جامعة الجزائر	139	%26,1
جامعة الأغواط	110	%20,6
جامعة تيارت	138	%25,9
سطيف	146	%27,4
المجموع	533	%100

يبين لنا هذا الجدول توزيع عينة البحث على كافة جامعات الوطن لأنها موزعة على مختلف أنحاء المجتمع الجزائري بنسبة 26.1% من جامعة الجزائر وبنسبة 20.6% من جامعة الأغواط، ونسبة 25.9% من جامعة تيارت، ونسبة 27.4% من جامعة سطيف ويأتي تدرج النسب المئوية والتكرارات تبعا للعدد الإجمالي للطلبة قسم علم الاجتماع لكل جامعة وذلك حسب الإحصائيات الجامعية.

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر السكن

مقر السكن	ت	النسبة
بيت الوالدين	485	%91,0
بيت مستقل	31	%5,8
آخر	17	%3,2
المجموع	533	%100

يبين لنا هذا الجدول أفراد العينة حسب مقر السكن لمبحوثينا، بحيث يشكلون أفراد العينة الذي يسكنون مع بيت الوالدين نسبة 91.0% تقابلها نسبة بيت مستقل بنسبة 5.8% أما آخر بنسبة 3.2% من إجمالي عدد العينة.

جدول رقم (08)توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي للآباء

المستوى التعليمي للأب	ت	النسبة
أمي	66	%12,4
ابتدائي	91	%17,1
متوسط	119	%22,3
ثانوي	133	%25,0
عالي	124	%23,3
المجموع	533	%100

يبين لنا هذا الجدول لفئة المستوى التعليمي للأب، بحيث بلغت مستوى ثانوي أعلى نسبة 25.0% مقابل مستوى عالي بنسبة 23.3% ونسبة 22.3% مستوى متوسط بينما المستوى الابتدائي بنسبة 17.4% مقابل أمي بنسبة 12.4% من إجمالي العينة.

جدول رقم (09)توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي للأمهات

المستوى التعليمي للأم	ت	النسبة
أمي	102	%19,1
ابتدائي	117	%22,0
متوسط	124	%23,3
ثانوي	125	%23,5
عالي	65	%12,2
المجموع	533	%100

يبين لنا هذا الجدول لفئة المستوى التعليمي للأم، بحيث بلغت مستوى ثانوي أعلى نسبة 23.5% مقابل مستوى متوسط 23.3% وهي نسبة متقاربة جدا مع ثانوي، مقابل مستوى ابتدائي وهي أيضا متقاربة بنسبة 22% وكذا أمي بنسبة 19.1% ومستوى عالي بنسبة 12.2% وهي نسب جد متقاربة لكلا متغير الوالدين الأب والأم من إجمالي عدد العينة.

الفصل الرابع:

التغيرات الاجتماعية المتعددة وبروز نظام جديد في الزواج قائم على الاختيار

1- الجداول

2- التحليل السوسيولوجي للجدول

3- نتائج الفرضية

الفصل الرابع:

التغيرات الاجتماعية المتعددة وبروز نظام جديد في الزواج قائم على الاختيار

يتضمن هذا الفصل فريضة بحثنا القائلة :

"أدت التغيرات الاجتماعية المتعددة إلى بروز نظام جديد في الزواج قائم على الاختيار".

التي تضم إجابات أفراد عينة البحث على مجموعة من الأسئلة من السؤال (9) إلى السؤال (20) ، ونعرض فيما يلي الجداول والتحليل السوسيولوجي واهم النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم(10)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	1,111	1	0,29
السن	3,053	3	0,384
مكان الدراسة	214,778	54	,0000

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس السن، مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في التغيرات في الاختيار ، الذي يتعلق بالسؤال (9) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين التغيرات في الاختيار والجنس

جدول رقم (11)س9: توزيع أفراد العينة حسب تغيرات الاختيار ومتغير الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
الإجابات	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	80	58,0	249	63,0	329	61,7
لا	58	42,0	146	37,0	204	38,3
المجموع	138	100	395	100	533	100

يوضح لنا الجدول أفراد العينة للمتغيرات التي عرفتها المنطقة للاختيار حيث أجابت جنس أنثى لنظرتهم لمسألة التغيرات أعلى نسبة63.0% بنعم تقابلها 58.0% لجنس ذكر لإدراك التغيرات الحاصلة في المنطقة مقابل عدم إدراك للتغيرات في المنطقة بحيث بلغت نسبة 42.0% لجنس الذكور وهي متقاربة مع الإناث بحيث بلغت 37.0%.

فقد نلاحظ من هذا الجدول برصد التغيرات للمنطقة بخصوص الاختيار للزواج بنسب جد متقاربة لكلا من نعم للتغيرات بين الإناث والذكور وأيضا لعدم الإدراك للتغيرات من كلا الجنسين بنسب متقاربة، وهذا لاختلاف في أفراد العينة لشتى مناطق الوطن وكل من الريف والحضر خاصة عندما يتعلق الموضوع بالاختيار للزواج والتصورات الاختيارية لربما أيضا مازال موضوع الاختيار لم تطرأ عليه إحداثيات وحريات للتغير والاختيار.

جدول رقم (12)س 9: توزيع العينة حسب تغيرات الاختبار ومتغير السن

السن	20-25 سنة		26_30 سنة		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	241	61,8	53	57,0	21	65,6	14	77,8	329	61,7
لا	149	38,2	40	43,0	11	34,4	4	22,2	204	38,3
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100,0

يبين هذا الجدول لأفراد العينة وتغيرات التي حصلت للاختيار في المنطقة بحيث ،أعطت النتائج الجدولية أن فئة السن من 36 إلى 40 أعلى نسبة 77.8% تقابلها فئة السن 31 إلى 35 بنسبة 65.6% وتقابلها فئة 26 إلى 30 بنسبة 57.0% وفئة 20إلى 25 بنسبة 61.8% إذن ما يلاحظ هنا أن الزواج في المنطقة عرف تغيرات وهذا ما نلاحظه بالنسب المتقاربة لكلا الفئات العمرية وهي نسب مرتفعة توضح بشكل لافت لتستمر تصورات أفراد العينة في التعبير عن التحولات والتغيرات التي مست المناطق على غرار جميع الفئات العمرية سواء المراهقين أو الشباب الناضج وبشكل أخص لظاهرة الاختيار للزواج فيبقى خاصية أساسية مست الأفراد من مختلف الفئات العمرية وطبعت أشكال التفكير لدى أفراد العينة، فيما يلاحظ أيضا لعدم إدراك التغيرات وعلاقتها بالفئة العمرية فنجد نسبة 43.0% لفئة 26 إلى 30 تقابلها فئة 20 إلى 25 بنسبة 38.2% وأيضا فئة 31 إلى 35 بنسبة 34.4% إلى فئة 36 إلى 40 بنسبة 22.2 وهي الأخرى نسب متقاربة لعدم وجود تغيرات فيما تخص الاختيار للزواج لأفراد العينة رغم اختلاف العمر للطلبة وفارقه هذا ما يوضح وعي نضج أفراد فيما يتعلق بموضوع الزواج، لربما مازالت هنالك أسر وعائلات متحفظة لموضوع الاختيار للزواج.

جدول رقم (13)س9: توزيع أفراد العينة حسب تحديد تغيرات المنطقة في الاختيار للزواج ومتغير الجامعة

الجامعة / الإجابات	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الاختيار أصبح أكثر حرية وحضارية دون ضغوطات	9	11,1	1	1,4	1	1,2	1	1,1	12	3,6
يختارون البنت العاملة	23	28,4	8	10,8	4	4,9	0	0,0	35	10,6
غيرات على المستوى الثقافي و الديني و الاجتماعي	1	1,2	1	1,4	7	8,6	24	25,8	33	10,0
تغيير مكان الزفاف	0	0,0	0	0,0	0	0,0	2	2,2	2	,6
التعارف قبل الزواج	5	6,2	5	6,8	3	3,7	6	6,5	19	5,8
غير في الظروف المعيشية	1	1,2	3	4,1	1	1,2	3	3,2	8	2,4
أن يكون الرجل صاحب عمل وراتب شهري	9	11,1	5	6,8	1	1,2	5	5,4	20	6,1
تقدم اجتماعي نوع جديد في الاختيارات	2	2,5	2	2,7	2	2,5	1	1,1	7	2,1
الاختيار شخصي من طرف الأبناء مثل الغرب	2	2,5	1	1,4	2	2,5	0	0,0	5	1,5
أصبح الزواج مظاهر و مادة	3	3,7	4	5,4	4	4,9	3	3,2	14	4,3
كان الزواج في السابق تقليدي والآن أصبح عصري	0	0.0	0	0.0	12	14.8	11	11.8	23	7
زيادة في تكاليف الزواج	4	4.9	2	2.7	1	1.2	9	9.7	16	4.9
اقامة علاقات مع الطرف الآخر	0	0,0	0	0,0	0	0,0	4	4,3	4	1,2
تقديم شروط كثيرة في الزواج	3	3,7	4	5,4	4	4,9	6	6,5	17	5,2
مع التطور ظهر الهاتفوالفايسبوك والمصاحبة	11	13,6	10	13,5	5	6,2	0	0,0	26	7,9
المستوى التعليمي واستقلالية المرأة	5	6,2	10	13,5	25	30,9	18	19,4	58	17,6
احترام المرأة في جميع الأصعدة	3	3,7	5	6,8	0	0,0	0	0,0	8	2,4
ظاهرة الزواج من الأجانبوذالك لتدني الظروف المعيشية في بلادنا	0	0,0	2	2,7	0	0,0	0	0,0	2	,6
بدون الإجابة	0	0,0	11	14,9	9	11,1	0	0,0	20	6,1
المجموع	81	100	74	100	81	100	93	100	329	100

يوضح لنا الجدول الذي هو مكمل للجدول السابق يتعلق بتحديد التغيرات الحاصلة في المنطقة ومتغير الجامعة فنجد أن أكبر نسبة عادت إلى إجابة المستوى التعليمي واستقلالية المرأة بنسبة 30.9% فجامعة تيارت تقابلها جامعة سطيف بنسبة 19.4% تليها جامعة الأغواط بـ 13.5% ثم الجزائر بـ 6.2% من هذه الفئة أما إجابة يريدون البنت العاملة فجاءت بنسبة 28.4 لجامعة الجزائر تليها جامعة الأغواط بنسبة 10.8% تقابلها جامعة تيارت 4.9% وجاءت منعدمة 0% لسطيف أما فئة تغير على المستوى الثقافي والديني والاجتماعي لدة جامعة سطيف بنسبة 25.8% تقابلها تيارت بـ 8.6% أما الجزائر والأغواط نفس النسبة 1.4%، أما فئة الإجابة بسبب التطور الهاتف والفايسبوك والمضاحبة فجاءت بنسب متقاربة عند جامعة الجزائر بـ 13.6%

والأغواط بـ 13.5% أما تيارت بـ 6.2% وجاءت منعدمة لجامعة سطيف 0% أما لدى إجابة كان الزواج في السابق تقليدي والآن أصبح عصري لدى متغير جامعة تيارت 14.8% تقابلها الأغواط بـ 11.8% وجاءت منعدمة لكل من جامعة الجزائر والأغواط أما لدى إجابة أن يكون الرجل صاحب عمل وراتب شهري بـ 11.1% بالجزائر تقابلها 6.8% لجامعة الأغواط و 5.4% بسطيف وتيارت 1.2% أما لدى فئة تغير مكان الزفاف بجامعة سطيف 2.2% أما باقي جامعات الوطن جاءت منعدمة 0%، وجاءت فئة بدون إجابة 6.1% جامعة تيارت 11.1% و14.9% الجامعة الأغواط أما فئة ظاهرة الزواج من الأجانب وذلك لتدني الظروف الهيئة فجاءت جامعة الأغواط ب 2.1% ، وجاءت باقي الجامعات منعدمة 0% أما لدى فئة التعارف قبل الزواج فجاءت بنسبة6.8%لجامعة الأغواط، أما سطيف 6.5% أما الجزائر 6.2 تقابلها3.7% بجامعة تيارت، أما لدى فئة تقديم شروط كثيرة في الزواج فجاءت سطيف بـ 6.5% و 5.4% بجامعة الأغواط وجامعة تيارت بـ 4.9% أما جامعة الجزائر بـ 3.7% أما لدة فئة زيادة في تكاليف الزاج فجاءت لجامعة 9.7% لجامعة سطيف تليها جامعة الجزائر 4.9% والأغواط 2.7% وتيارت بـ 1.2% أما فئة أصبح الزواج مظاهر ومادة جاءت بنسبة 5.4% لجامعة الأغواط تليها 4.9 جامعة تيارت، 3.7 الجزائر 3.2 بسطيف أما فئة الإجابة تغير في الظروف المعيشية فجاءت جامعة الأغواط بـ 4.1% تقابلها جامعة سطيف بـ 3.2% تليها 1.2 لكل من جامعة الجزائر وتيارت تليها فئة احترام المرأة في جميع الأصعدة جاءت عند جامعة الأغواط بـ 6.8% تقابلها جامعة الجزائر 3.7% أما تيارت وسطيف فهي منعدمة 0% أما لدى إجابة تقدم اجتماعي ونوع جديد في الاختيار 2.7 لجامعة الأغواط وجامعة الجزائر وتيارت بـ 2.5 وجامعة سطيف 1.1% أما إجابة اختيار شخصي من طرف الأبناء مثل الغرب فجاءت عند جامعة الجزائر وتيارت بنفس النسبة 2.5% تليها الأغواط 1.4% بجامعة سطيف بـ 0% أما لدى فئة إقامة علاقات مع الطرف الآخر 4.3% بسطيف وباقي الجامعات منعدمة.

فنستنتج من كل ما سبق وهو تحليل محتوى يبرر إجابات المبحوثين عن التغيرات التي مست الاختيار للزواج حاضرة وبارزة ومهيكلة لمستوى التصورات من خلال النظام التفسيري الذي طبع إجابات أفراد العينة في الجامعات من كل منطقة فوجدنا أن فئة الإجابة على المستوى التعليمي واستقلالية طاغية وذلك بنسبة 17.6% من مجموع العينة وتعود أكبر نسبة لهذه الفئة لجامعة تيارت بـ 30.9% تليها الجامعات الاخرى بنسب متقاربة فيما لاحظنا فئة يختارون البنت العاملة وكذا التغير على المستوى الثقافي والديني والاجتماعي بنسبة 10.6% وهذا ما يفسر لنا المستوى التعليمي له دور بارز في هذه التغيرات للاختيار وعادت أقل نسبة لفئة الهاتف والمصاحبة والفايسبوك وأيضا إجابة الزواج عصري بـ 7.9% وهذا ما يفسر لنا تغير في نظام الزواج أو الاختيار من الطابع القديم إلى الجديد يحمل في طياته عدة تصورات نتاج تغير الذهنيات من خلال اختلاف ظاهرة الزواج في المنطقة رغم أنهم لم يعيشوا التجربة وأنهم غالبا لم يعايشوا إلى نمط أو ممارسات واحدة للزواج، وذلك راجع للفئة العمرية لمبحوثينا هم من الجيل الجديد الصاعد فكانت إجاباتهم بنعم توجد تغيرات لنظام الاختيار بنسبة 61.7% وهي نسبة معتبرة وذات دلالة إحصائية كبيرة تؤكد التغير الذي مس بنية الزواج في المجتمع الجزائري وكل

فرد يعبر عن تلك التغيرات التي قمنا بعملية التفيئة للحصول على إجابات مبحوثينا جاءت بمجموع 329 فرد إجابة بنسبة 61.7% موزعة حسب جامعة من كل مناطق الوطن.

جدول رقم(14)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	12,690	4	0.013
السن	23,587	12	0.023

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،السن، وبين المتغير التابع المتمثل في معالجة موضوع الاختيار ، الذي يتعلق بالسؤال (10) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين معالجة موضوع الاختيار و الجنس .

جدول رقم (15)س10: توزيع أفراد العينة حسب معالجة موضوع اختيارالشريك ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
العائلة	68	49,3	219	55,4	287	53,8
الأقارب	5	3,6	11	2,8	16	3,0
الأصدقاء	10	7,2	46	11,6	56	10,5
لوحدك	51	37,0	92	23,3	143	26,8
العائلة ولوحدك	4	2,9	27	6,8	31	5,8
المجموع	138	100	395	100,	533	100

يبين هذا الجدول علاقة مبحوثينا والجهات المعالجة لموضوع الاختيار، فمن خلال المعطيات نجد ان أكبر نسبة توزعت لدى فئة العائلة لدى جنس الإناث بلغت 55.4% تقابلها الذكور بـ 49.3% وهي متقاربة لكلا الجنسين أما لدى فئة معالجة لوحدك فبلغت عند الذكور بـ 37% أما الإناث 23.3% أما لدى فئة الأصدقاء

فبلغت عند الإناث بـ 11.6% والذكور بـ 7.2%، اما لدى فئة الأقارب جاءت بنسبة ضعيفة لكلال الجنسين بين 3.6% و2.8%.

نستنتج من خلال إحصائيات التي أمامنا التي توضح لنا نوع من الاتصال لأفراد المبحوثين لموضوع الاختيار لحساسيته ولما يطرحه من إحراج في حين يتوجب على الفرد الاتصال بالمحيط الذي هو قريب منه والذي يعيش وسطه لكونها مرحلة صعبة فإذ به يتفاعل أو يعالج الموضوع مع الجهات والأشخاص الفاعلين من الجهات المقربة للمبحوثين ومن خلال النسب المئوية التي توضح لنا شكل العلاقات الأسرية وحتى منها الغير الأسرية كالأصدقاء الذين بدورهم يلعبون دورا هاما في الاختيار فعادت أكبر نسبة لمعالجة موضوع الاختيار مع العائلة لكلا الجنسين خاصة أنها تمثل رأس المال الاجتماعي وكذا الثقافي والاقتصادي وتمثل ودورها القوي بصفة عامة أمام هذه المواضيع التي تخص الزواج تليها وقعت المعالجة مع فئة الاختيار شخصي أي في خانة لوحدك فجاءت هي الأخرى بقيمة معتبرة وفهم يفضلون الاختيار لوحدهم لكلا الجنسين لربما هذا راجع لكونهم ذو مستوى تعليمي بحيث يعطيهم الفرصة في معالجة الموضوع لوحدهم ، أنهم يتأثرون بالعالم الاتصالي كالأنترنيت والتلفزيون بالنسبة للفتيات بحيث تكون أيضا لديهم تجارب داخل الجامعة تليها فئة الأصدقاء وهذه تدخل ضمن الاختيار الشخصي فجاءت هي الأخرى بنسبة لا بأس بها فيهم يرون من الأصدقاء دعم معنوي للمشاركة في امر الاختيار كالتحاور فيما بينهم لتجارب مرت لبعضهم البعض تمد لهم نظرة حول الموضوع بحيث يرون من الأصدقاء بساطة ورغبة في التحاور حول الموضوع ولربما يرون أنفسهم غير مقيدين بحاجز الحشمة التي يرونها في العائلة فهذا لا يعني إهمال دور العائلة التي حظيت بنسبة قوية لدى مبحوثينا باعتبارها من الجهات الفاعلة والمعالجة لموضوع الاختيار كالأم باعتبارها الشخص المركزي داخل الأسرة في حين نجد الأب يمثل السلطة الأبوية داخل البيت.

ونستخلص من كل ما سبق أن مبحوثينا لا يهملون دور العائلة المركزية لاهتمام بموضوع الاختيار لكن دون إهمال خوض الأصدقاء في التجربة وأيضا يعتبرونه اختيار شخصي يهم الأفراد لوحدهم لكونهم مؤهلين لهذه المرحلة.

جدول رقم (16)س10: توزيع أفراد العينة حسب معالجة موضوع الاختيار ومتغير السن

السن	سنة20-25		26_30 سنة		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العائلة	197	50,5	59	63,4	22	68,8	9	50,0	287	53,8
الأقارب	10	2,6	2	2,2	1	3,1	3	16,7	16	3,0
الأصدقاء	48	12,3	6	6,5	1	3,1	1	5,6	56	10,5
لوحدك	112	28,7	20	21,5	6	18,8	5	27,8	143	26,8
العائلة ولوحدك	23	5,9	6	6,5	2	6,3	0	0,0	31	5,8
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول علاقة سن مبحوثينا والجهات الفاعلة لموضوع الاختيار فجاءت فئة العائلة عند متغير السن 31 و 35 بـ 68.8% تليها 26و 30 بـ 63.4% أما لدى الفئة العمرية 20-25 و 36-40 نفس النسبة بلغت 50.5% أما لدى فئة لوحدك فجاءت عند سن 20-25 بـ 28.7% تليها 36-40 بـ27.8% أما 26-30 بـ 21.5% أما 31-35 بـ 18.85 أما فئة الأصدقاء فجاءت عند سن 20-25 بـ 12.3% فيما نجدها ضعيفة أمام الفئات العمرية الأخرى فبلغت 16.7% لدى الأقارب في سن 36-40 سنة فقط عند هذه الفئة العمرية التي استوقفتنا.

ونستنتج من كل ما سبق من خلال الإحصائيات وذلك من اهتمام مبحوثينا للجهات الفاعلة لمعالجة موضوع الاختيار فقد وجدنا أن العائلة حيث اهتمام الأفراد خاصة لدى الفئة العمرية 31-35 و 26-30 وهذا أمر ظاهر باعتبار الشباب الناضج لأن هذه الفئة تعبر عن الشباب الناضج الذي لديه خبرة وتجارب بالحياة يقحم العائلة ضمن معالجة الاختيار ويعتبرها أهم عنصر فاعل في الاختيار لكن الأمر الذي استوقفنا حتى الفئة العمرية 20-25 جاءت و حصدت على نفس نسبة 36-40 أي حتى الشباب المراهق يحمل نفس الأفكار اتجاه العائلة بأن تخوض معهم موضوع اختيار شريك الحياة باعتبارها العمود الفقري أو الهيكل الأساسي حتى عندما يتعلق الأمر بالزواج لكي تنجح العملية الزواجية ولتتمكن الأفراد من خلال التفاعل مع العائلة في انتقاء الشريك اللذين يرون فيه صفات الشريك المستقبلي، فيما نجد فئة الاختيار الشخصي لوحدك فجاءت عند فئتين 20-25 بـ 28.7% و 36-40 بـ 27.8% وهي متقاربة للفئتين رغم كل بعد بين الفئة العمرية أي بين الشباب أعراف والناضج فهم يفضلون معالجة الاختيار لوحدهم حتى لدى فئة الشباب المراهق الذي لديه ربما

تطلعات أحلامية حول اختيار الشريك ويرى أن الموضوع يخصه لوحده بحيث أنه كبر ويستطيع وحده انتقاء شريكه رغم أنها فئة الشباب المتهور حيال المواقف ولاسيما عندما يتعلق الأمر بموضوع الإرتباط ولكن عندما نجده مع نفس النسبة لدى فئة 36-40 سنة فهو أمر طبيعي لما تحمله هذه الفئة العمرية ثقة في النفس وخبرة وحنكة مهنية وتجارب عاطفية سابقة تسمح لهم بالاختيار الشخصي لرؤية أوضح وأدق للحياة لاسيما إن تعلق الأمر بالارتباط حتى بالنسبة للعائلة لا تتدخل أمام هذه الفئة أي لربما لا تعارض مواقفهم أو اختياراتهم لشريك الحياة كما لاحظنا أن هذه الفئة نفسها تميل أو لا تعمل أيضا تدخل الأقارب بحيث جاءت بنسبة 16.7% فهي لا بأس بها بحيث من شأنها أن تقحم الصلة القرابية لانتقاء الشريك.

الجدول رقم(17)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	20.146	2	0.00
مقر السكن	6.162	4	0.178

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس، مقر السكن وبين المتغير التابع المتمثل في تدخل العائلة ، الذي يتعلق بالسؤال (11) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين تدخل العائلة والجنس.

جدول رقم(18)س11: توزيع الأفراد العينة حسب تدخل العائلة ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مهم للغاية	29	21,	149	37,7	178	33,4
مهم	72	52.2	194	49,1	266	49,9
غير مهم	37	26,8	52	13,2	89	16,7
المجموع	138	100	395	100	533	100

يوضح لنا الجدول أن تدخل العائلة في أمر الاختيار للزواج ما زال قائما وذلك بنسبة 52.2% من المجموع مهم عند الذكور أما الإناث بلغت 49.1% ومن حيث مهم للغاية فبلغت37.7% إناث تقابلها 21.0% ذكور ومن هنا نجد ان تدخل العائلة في أمر الاختيار بارز بقوة لكلا الجنسين من حيث الاهتمام وبهذا فهم يؤيدون هيكل التصور المحيط بالعلاقات العائلية ومسألة الزواج وذلك في وعي المجتمع الجزائري على أن العائلة هي المحطة الشرعية والاجتماعية أي إقرار اجتماعي من حيث الزواج يسمح باندماج في الوسط الاجتماعي وهذا الذي يتصوره لكلا الجنسين من حيث شرعية تدخل العائلة أثناء الخضوع لأمر الزواج ،مقابل أن تدخل العائلة غيرمهم فجاء بنسبة ضئيلة أمام 13.2% إناث أي ان رغم التعليم أي المستوى التعليمي الحاصل لدى الأفراد فهم مازالوا متمسكين بشرعية خضوع العائلة لهذا القرار الحاسم باعتبارها أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

جدول رقم (19)س11: توزيع أفراد العينة حسب تدخل العائلة ومتغير مقر السكن

مقر السكن / الإجابة	بيت الوالدين		بيت مستقل		آخر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مهم للغاية	165	34,0	11	35,5	2	11,8	178	33,4
مهم	242	49,9	15	48,4	9	52,9	266	49,9
غير مهم	78	16,1	5	16,1	6	35,3	89	16,7
المجموع	485	100	31	100	17	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول من حيث أهمية تدخل العائلة في الاختيار، فيوضح لنا الاتجاه العام للجدول فئة مهم تدخل العائلة جاءت بنسبة 49.9%، وفيما جاءت مهم للغاية تدخل العائلة بنسبة 33.4% وهي متقاربة جدا من حيث اهتمام مبحوثينا لأمر العائلة فيما جاءت فئة غيرهم تدخل العائلة لموضوع الاختيار أو إقحامها بنسبة 16.7%.

أما بالنسبة للمواظبة على هذا الاتجاه الذي يخص تدخل العائلة وعلاقتها بمقر السكن فنجد فئة مقر سكن آخر قد أجابوا نسبة 52.9% من حيث أن مهم تدخل العائلة تقابلها فئة بيت الوالدين بنسبة 49.9% أما فئة بيت مستقل بنسبة 48.4% وهنا نجد أنها متقاربة جدا من حيث أولوية تدخل العائلة أثناء الاختيار للزواج سواء أن كان مقر السكن بيت الوالدين أو مستقل أو قيمة آخر، أما فئة مهم للغاية تدخل العائلة فجاءت فئة من هم يسكنون بيت مستقل 35.5% تقابلها فئة من يسكنون مع الوالدين بـ 34.0% أما فئة آخر 1.18% وهي تكاد تكون غائبة قليلة جدا والمهم هنا أن مبحوثينا من حيث أهمية تدخل العائلة في أمر الاختيار سواء كانت مهمة أو بالغة الأهمية جاءت بنسب متقاربة جدا أما فئة لا يهم تدخل العائلة فجاءت فئة من يسكنون مسكن آخر بنسبة 35.3% مقابلها فئة بيت مستقل ومع الوالدين بنفس النسبة 16.1%.

وهنا نستنتج من هذا الجدول من حيث إجابات مبحوثينا على غرار مقرا سكناهم سواء كان مع الوالدين أو سكن مستقل باعتبارهم أنهم طلاب جامعة ويسكنون لوحدهم في حيز الحرم الجامعي أو آخر مستقل نوعا ما لم يأثر على أهمية إقحام العائلة في أمر الزواج وهذا ما يدل على أننا لا نستطيع أن تتصور علاقات اجتماعية داخل البناء ككل دون مجموعة من أفراد يتم من خلال طرائق الاتصال المختلفة تفعيل عملية الاندماج والتفاعل خاصة عندما يكون داخل الأسرة التي هي بدورها تمثل أبسط عملية التفاعل وأولها من حيث النشوء، وفي هذا الجدول الذي أردنا من خلال توضيح هذه العلاقات التي تربطهم مع مقر سكناهم (مبحوثينا) من حيث الاختيار للزواج إذ يرى بعض المبحوثين أن الأهمية أساسا إلى نوع السلوك الممارس أي أن العائلة من خلال تدعيمها للأفراد على جميع الأصعدة النفسية والمالية والتوجيهية وجب أن تؤمن قبل أن تحاول التدخل لخصوصية موضوع الاختيار للزواج وعلى حسب النسب المئوية أو الاتجاه العام لمبحوثينا لا يمنع تدخل العائلة خاصة في هذه المرحلة التي تتسم في العموم بصعوبتها ذلك أن المراحل الأخرى التي ستعقب عملية الانتقاء مبنية على نجاح هذا الأخير.

الجدول رقم(20)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
مكان الدراسة	21,334	9	0,011

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في الاختيار دون علمك ، الذي يتعلق بالسؤال (12) من استمارة البحث وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين الاختيار دون علمك و مكان الدراسة.

جدول رقم (21)س 12: توزيع أفراد العينة حسب الاختيار دون علمك ومتغير الجامعة

الجامعة / الإجابة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقبل	0	0,0	5	4,5	7	5,1	4	2,7	16	3,0
ترفض	86	61,9	58	52,7	94	68,1	98	67,1	336	63
نفاوض	49	35,3	44	40	29	21	38	26,0	160	30
تطرح الموضوع على جهات أخرى	4	2,9	3	2,7	8	5,8	6	4,1	21	3,9
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يبين لنا الجدول الاتجاه العام للاختبار في الجامعات دون علم الأفراد بحيث جاء بنسبة 3.0% للقبول و63.0% للرفض و30.0% للتفاوض وكذا 39% للطرح الموضوع على جهات أخرى.

أما بالنسبة للمواظبة على هذا الجدول فنجد أكبر نسبة عادت إلى الرفض بنسبة 68.1% لجامعة تيارت تقابلها جامعة سطيف بنسبة 67.1% تليها جامعة تيارت 61.9% والأغواط بنسبة 52.7%، وهذا ما يوضح لنا وعي الأفراد خاصة بما أنهم طلبة جامعين مثقفين لديهم اهتمام كبير حول الموضوع ألا وهو الزواج فهم يرفضون قطعا الاختيار دون علمهم أما عند التفاوض فنجدها عند جامعة الأغواط بلغت 40.0% تليها جامعة الجزائر 35.3% ثم سطيف 26.0%، تيارت بـ 21.0% وهذا ما يفسر لنا انبعاث نوع من الاهتمام والاحترام لموضوع الاختيار التي وجب فيه التشاور وأخذ رأي العائلة التي محور الأسرة ومؤسسة اجتماعية يحال إهمالها فنجد التمسك على الحبلين لأخذ أبعاد المفاهمة لطرح التساؤلات والتشاورات حول الاختيار وصولا لنقطة الانتقاء لكلا الأطراف الفاعلة لموضوع الاختيار للزواج، ونجدها أخيرا بنسب ضئيلة جدا عند القبول وطرح الموضوع على جهات أخرى هذا ما يفسر لنا وعي الأفراد وإدراكهم للمواقف خاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج، بصفتهم طلاب جامعة وعدم قبول الاختيار دون مشورتهم باعتبارها مرحلة هامة وحاسمة بالنسبة للأفراد وهم يرفضون قطعا تجاهلهم لهذا الموضوع.

جدول رقم(22)س13: توزيع أفراد العينة حسب لماذا مخالفة رأي الأولياء:

الإجابة		ت	النسبة
نعم مخالفة رأي الأولياء	. الزواج حياة خاصة	15	%2.81
	. الزمن تغير ويختلف عن الزمن السابق	84	%15.75
	. رأي الأولياء ليس دائما صائبا	38	%7.12
	. الأولياء ما زالوا دائما متمسكون بزواج الأقارب أو التقليدي	61	%11.44
لا لمخالفة رأي الأولياء	. عقوق الوالدين عواقبه وخيمة	105	%19.69
	. لمحافظة على تماسك العائلة	65	%12.19
	. لان للوالدين خبرة سابقة	90	%16.88
بدون إجابة		75	%14.07
المجموع		533	%100

من خلال الجدول تبين من عدد الإجابات مبحوثينا وتحليل محتوى إجاباتهم بخصوص هذا السؤال بكيف يتم إدراك عدم تطابق وجهة نظر المبحوثين مع الأولياء فيما يتعلق بقرار الزواج، تبين لنا أن إدراك علاقة الأولياء والأبناء لازال يهيكل تصورات الفرد الجزائري يذهب إلى اعتبار تبني رأي الأولياء في مسألة الزواج وذلك لما جاء في عدم مخالفتهم في الاختيار لأن عقوق الوالدين عواقبه وخيمة مثلما جاء في إجابات مبحوثينا بحيث بلغت 19.69% بحيث أن عدم المخالفة من شأنها أن تؤدي إلى ضمان تماسك العائلة تليها نسبة 16.88% لإجابة مبحوثينا على أن للوالدين خبرة سابقة خاصة في هذا المجال بحيث أن العائلة تبقى ركيزتها الأساسية الأولياء وذلك ما يزيد من إضفاء طابع قيمي جد مثمن التجربة والحنكة في سير ومحاكاة الموضوع المستفادة من السابق في ظل نوع من العلاقة الجدلية بين الحاضر والماضي ومازال شبه مهيمن على أشكال الوعي بينما راحت بدون إجابة بنسبة 14.7% بالنسبة لرأي عدم مخالفة الأولياء فيما نجد حول الآراء الأخرى للإجابات تعود لإجابة الزمن تغير ويختلف عن الزمن السابق بنسبة 15.75% من إجابات مبحوثينا ونسبة 11.44% التي تعود إلى إجابة الأولياء ما زالوا دائما متمسكين بزواج الأقارب أو التقليدي أي رفضهم لتدخل الأولياء بسبب احتكارهم للزواج التقليدي أو النظام الأسبق فيما تعود نسبة 7.12 إلى إجابة رأي الأولياء ليس دائم صائبا وهنا نجد ضمن مخالفة رأي الأولياء نسبة ضئيلة جدا أمام التي سبقتها لعدم مخالفة رأي الأولياء بفذه المخالفة للأولياء أرجعت لربما في

ذلك خرقا للنظام القيمي القائم إلى الطابع الفردي الخاص أي هم الأفراد وحدهم المعنيون بذلك القرار في مسألة الزواج، وذلك لاختلاف الجيلين جيل الآباء والأبناء كما هو ممثل في إجابات مبحوثينا لمخالفة رأي الأولياء باعتبار أن الجيل الأول وهو الآباء والأبناء مختلف بالنسبة للمعايير والقيم السابقة فنستنتج من كل ما سبق أن هناك فئة لا تزال محافظة ولا ترفض تدخل الأولياء رغم تعليمهم.

الجدول رقم(23)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجامعة	8,575	3	0,036

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في مكان الدراسة وبين المتغير التابع المتمثل في الزواج من قبيلتك ، الذي يتعلق بالسؤال (14) من استمارة البحث وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين الزواج من قبيلتك و مكان الدراسة.

جدول رقم (24)س14: توزيع أفراد العينة حسب الزواج من قبيلتك ومتغير الجامعة

الجامعة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	43	30,9	52	47,3	53	38,4	65	44,5	213	40
لا	96	69	58	52,7	85	61,6	81	55,5	320	60
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يوضح لنا الجدول الاتجاه العام لرفض الزواج من قبيلة العائلة أو نفس العرش جاءت بنسبة 60.0% تليها قبول الزواج من نفس العرش أي داخل الإنتماء بـ 40.0% موزعة حسب فئات الجامعة.

أما المواظبة على الاتجاه العام في تحليل النسب العامة لأصناف الإجابة بلا حسب فئات المنطقة او الجامعة فجاءت جامعة الجزائر بنسبة 69.1% تليها جامعة تيارت بنسبة 61.6% تقابلها سطيف بـ 55.5% ثم جامعة الأغواط بـ 52.7% وهذا ما يفسر الرفض القاطع للزواج من نفس العرش أو القبيلة لدى المبحوثينا وهذا الشيء المميز لهذا التوزيع الاحصائي هو أن تعليم الأفراد التي تقوم على اكتساب العلم والمعرفة ومستوى

دراسي طويل نسبيا تتميز بارتفاع وهذا ذو دلالة في تفضيلها للزواج من خارج جماعات الانتماء أي (الانتماء العائلي)

مقابل ذلك أيضا نجد لأصناف الإجابة بنعم حسب المنطقة فجاءت جامعة الأغواط بأعلى نسبة 47.3% تقابلها جامعة سطيف 44.5% تليها جامعة تيارت ب . 38.4% أخيرا جامعة الجزائر 30.9% وهذا ما يفسر لنا أن طلبة جامعة الجزائر هي أقل نسبة توافق الزواج داخل الإنتماء العائلي ولربما ذلك بحكم المنطقة أنها العاصمة التي يغزوها التفتح والحرية داخل جماعات الأفراد وأيضا العائلة أو الأسرة التي باتت أسرة نواة بحكم التوسع العمراني والحضاري وتعلم أفرادها بحيث وصلت حتى لدى الريف أو من هم يقطنون القرى البعيدة لكن عامة نجد هاته النسب متقاربة لقبول الزواج من نفس العرش لكلا المنطقة من جهات الوطن سواء الوسط أو الجنوب أو الغرب أو الشرق فكلهم طلاب جامعة من نفس المستوى. عموما نخلص القول أن هذا الجدول يوضح لنا معطياته العامة أو الاتجاه العام نحو قبول أو تفضيل الزواج بنسب أكبر خارج الانتماء العائلي أو العرش فهو يتدحرج ضمن حيزين القبول والرفض ولربما جاءت عدم القبول الزواج من داخل القبيلة لسبب عدم التموقع داخل حيز القبيلة أو العرش وذلك لتوسيع شبكة المعارف وعدم البقاء ضمن نفس الحيز المجالي السكني وهذا ما يمكن نعته بنوع من الحراك الإنساني والجغرافي في حين نسبة القول التي جاءت لا بأس بها وذلك يعود لربما لضمان تماسك العرش والعائلة.

الجدول رقم(25)حساب كا2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	11,807	1	0,001

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس، وبين المتغير التابع المتمثل في سكن الذكور مع أوليائهم بعد الزواج ، الذي يتعلق بالسؤال (15) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين سكن الذكور والجنس.

جدول رقم (26)س 15 :توزيع أفراد العينة حسب سكن الذكور مع أوليائهم بعد الزواج مع متغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	65	47,1	122	30,9	187	35,1
لا	73	52,9	273	69,1	346	64,9
المجموع	138	100	395	100	533	100

يبين لنا هذا الجدول الذي نريد من معطياته التعرف على موقف كلا الجنسين من أفراد العينة واستعدادهم للسكن مع الأهل بعد الزواج، نلاحظ أن كلا الجنسين يتأرجحون بين السكن مع عدم الموافقة على السكن مع الأهل أو السكن العائلي بعد الزواج بنسب نوعا متقاربة، بحيث بينت لنا النتائج الإحصائية رفض الأفراد السكن مع الأهل بلغت نسبة 69.1% للإناث تقابلها عند الذكور 52.9% وهي بنسب متقاربة جدا لكلا الجنسين فعموما يمكننا القول أنه مهما كان جنس المبحوثين فإنهم لا يرغبون في العيش بعد الزواج مع الأهل أو بيت العائلة إلا أن هذه النتيجة تمثيلها الصادرة أمام أفراد العينة اللذين يريدون أو يحبذون السكن مع الأهل بعد الزواج فبلغت 47.1% للذكور أما الإناث 30.9% فنجدها أن نسبة الذكور متقاربة مع فئة الذين يرفضون السكن مع الأهل وهم ذكور هذا ما يستوقفنا عن الراغبين في السكن مع أهلهم ونفس الوقت رافضين السكن، هل هم أمام رغبة حقيقية أم هذا راجع ربما لمشكل السكن الذي يتخبط فيه الفرد الجزائري وهذا ما يفسر لنا لدى فئة الرغبة في السكن هو مرتبط بقيم استخدمها الفرد في المجتمع الجزائري نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تلقاها عن قيم المتواصل الاجتماعي والترابط العائلي التي تجعل منها صعب الانفصال رمزيا عن المحيط الذي ترعرع فيه، رغم هذه النتائج التي تخص رغبة الفرد في السكن من الأهل لكن لا تقف أمام نظريتها لعدم قبول السكن مع الأهل لكلا الجنسين وهذا راجع لربما لحب الاستقلالية مع الأزواج والعيش ب حرية مع الشريك خاصة ونحن ندرس الفئة المتعلمة التي لطالما كان مسكنهم لوحدهم لغالبيتهم باعتبارهم طلبة جامعيين يدرسون في جهات مختلفة من الوطن الذي يعطي لهم نوعا من الحرية في الاختيار وعادة السكن لوحدهم بحكم الدراسة والتنقل خاصة من جهة الإناث التي تحب بطبيعتهن الحرية مع الشريك.

الجدول رقم(27)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	6,027	1	0,014

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس، وبين المتغير التابع المتمثل في سكن الإناث مع أمهاتهم بعد الزواج، الذي يتعلق بالسؤال (16) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين في سكن الإناث مع أمهاتهم بعد الزواج والجنس.

جدول رقم (28)س16: توزيع أفراد العينة حسب سكن الإناث مع أمهاتهم بعد الزواج مع متغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	11	8	12	3	23	4,3
لا	127	92	383	97	510	95,7
المجموع	138	100	395	100	533	100

من خلال هذا الجدول الذي نريد من معطياته التعرف على موقف كلا الجنسين من أفراد العينة واستعدادهم لسكن الإناث مع امهاتهم بعد الزواج فنلاحظ أن أكبر نسبة رجحت لعدم قبول كلا الجنسين سكن الإناث مع امهاتهم بحيث جاءت نسبة 97.0% إناث يرفضون السكن مع أمهاتهم أمام نسبة 92.0% ذكورا وهي نسب متشابهة وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكال أمام الإناث لا يرغبون السكن مع أمهاتهم بعد الزواج فهذه النسبة تعبر قطعا تاما للإناث بعدم رغبتهم السكن مع أمهاتهم وهذا ما لمسناه من معطيات الجدول فهذا يعود لربما لتحرر الفتاة أكثر، ووعيها باعتبارها متعلمة جامعية على غرار أنها استدركت أكثر لعيشها مع زوجها أحسن من عيشها مع امها باعتبارها كانت تعيش لربما في الإقامة الجامعية مع الفتيات مما أعطاها ذلك نوعا من عادة العيش باستقلالية أكثر مما جعلها متحررة ومستعدة نفسيا للعيش بمقدرها مع زوجها وذلك لضمان الراحة والانسجام لوحدهما بعد الزواج فهذا راجع لتعلمها وانفرادها لعيش مستقل بعيدا عن بيت الوالدين بحكم الدراسة والعمل إذ نجد فئة نعم تؤيد العيش مع أمهاتهم بنسب ضئيلة جدا خاصة ما إلتمسناه عند الذكور 8.0% فعموما يمكننا القول أن مهما كان جنس المبحوثين فهم يرفضون قطعا السكن مع أمهاتهم بالنسبة للإناث بعد الزواج مع أن الفتاة تكون غالبية أكثر جاذبية لأمها لكن لم نلتمسه عند الإناث بحيث كان رفضا تاما لربما يعود أيضا لنظرة مجتمعنا للفتاة التي تسكن مع أهلها تخوفا منهن لرفض المجتمع لهاته العادة لأن الأصول تعود إلى سكن الفتاة مع زوجها أو أهل زوجها ،هنا يظهر لنا أن الفتاة أو الذكور يتخوفون من نظرة المجتمع لهم بحق أن تسكن الفتاة مع أمها لما يحمل المجتمع الجزائري في طياته عرفا قائما على التقاليد والعادات لربما، مهما كان تعلمها ونضجها إذ تبقى تمسكها بعادات الأفراد خصوصا والمجتمع عموما الذي ترعرع وسط أسرة ممتدة لما تحمله من تنشئة اجتماعية بارزة.

الجدول رقم(29)حساب كا2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
السن	5.698	3	0.127
الأصل الجغرافي	9.818	13	0.709

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في السن،الأصل الجغرافي، وبين المتغير التابع المتمثل في اختفاء الزواج الذي لا يكون فيه تعاف ، الذي يتعلق بالسؤال (17) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين اختفاء الزواج الذي لا يكون فيه تعاف والسن.

جدول رقم (30)س17: توزيع أفراد العينة حسب زوال الزواج بدون التعارف في المنطق ومتغير السن

السن	سنة20-25		26-30 سنة		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	144	36,9	25	26,9	15	46,9	8	44,4	192	36
لا	246	63,1	68	73,1	17	53,1	10	55,6	341	64
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

من خلال هذا الجدول الذي يسعى إلى رصد موقف أفراد العينة من اختفاء عدم التعارف أي زواله أي الزواج التقليدي أو عدم زواله في المنطقة، بحيث نلاحظ من خلال

النتائج الاحصائية جاءت شبه متساوية بين أفراد العينة على اختلاف السن وذلك بنسبة 73.1% لدى فئة لا لم يختفي الذين يرون أن الزواج غير أن يعرف الطرفين الرجل والمرأة بعضها لم يزل وجاءت عند فئة 26 و 30 عند خانة الشباب الناضج في هذا النسب الممثل فيما تقابلها 63.1% لفئة 20 و 25 فيما جاءت نسبة 55.6 و53.1% لدى فئة 36 و40 و31-35 سنة وهي متشابهة ، هذه النسب سواء تعلق الأمر بفئة الشباب المراهق أو الناضج أو حتى كبار السن وهذا ما استوفنا الأمر أن النسب متشابهة رغم صغر مبحوثين لدى فئة 20 و 25 و 26 و 30 سنة اجتمعت على أن الزواج من دون تعارف لم يزل تماما وهذا ما يفسر لربما اعتراض عائلاتهم لموضوع التعارف بين الشريكين ومازالت الأسرة محافظة وتقليدية بالنسبة للمجتمع الجزائري وهذا ما تعبره النسب لدى جميع الفئات العمرية لحساسية هذا الموضوع اتجاه الأفراد فهم يدركون مبحوثينا لاعتراض الأسر لهذا

التعارف قبل الزواج فمازال الزواج التقليدي يطغى على الأسر الجزائرية ففي فئة 20 و 25 تدرك هذا الرفض في المجالين الريفي والحضري وهذا تفسره لنا النسب الظاهرة أعلاه وهي تعارض هذا الموقف وهذا ما رأيناه في السؤال رقم 26 لضرورة والاهتمام بالتعارف قبل الزواج فجاءت بنسب مرتفعة تؤيد التعارف، أما النسب التي مثلت إجابة المبحوثين الذين يرون العكس فهي أيضا ذات دلالة إحصائية ذلك أن الزواج في المجتمع الجزائري استجدت فيه عوامل ومحددات جعلت من التعارف ممارسة دخلت حيز التطبيق ونطاق المألوف عموما رغم حضور العامل الديني لمختلف ولايات الوطن الذي يسطو الطابع المحافظ لما رأيناه لدى فئة 31-35و20-25 بنسبة 46.9% و 36.9% وهي نسب لا بأس بها التي ترى أن الزواج بدون تعارف اختفى والتحول الظاهر من الزواج التقليدي إلى الزواج العصري، والجدول الذي يليه سوف نتعرف أكثر لسبب الاختفاء أو عدم اختفاء التعارف في المنطقة من إجابات مبحوثينا.

جدول رقم (31)س17 :توزيع أفراد العينة حسب تبرير زوال الزواج بدون تعارف في المنطقة ومتغير الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي		ريفي		حضري		المجموع	
الاجابة		ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الابتعاد عن الدين	1	1,5	19	4,1	20	3,8
	لأنه كثر التعارف في الفايسبوك	10	15,2	66	14,1	76	14,3
	لأن التطور غير المفاهيم عند الأسرة	0	0,0	4	0,9	4	0,8
	عدم الثقة الأهل وواجب الاختيار التعارف	2	3,0	10	2,1	12	2,3
	اختفى وذالك لمعرفة طبيعة الشخص	1	1,5	5	1,1	6	1,1
	بسبب تغيير الظروف الاجتماعية منها الدراسة والعمل	1	1,5	32	6,9	33	6,2
	لان عملية التعارف أصبحت مهمة للغاية	1	1,5	4	,9	5	,9
	مواقع التواصل والتطور التكنولوجي	7	10,6	23	4,9	30	5,6
بدون إجابة		1	1,5	13	2,8	14	2,6
لا	لم يختفي بسبب تعصب بعض العائلات	17	25,8	123	26,3	140	26,3
	رفض بعض العائلات ان يكون هناك تعارف الشريكين	10	15,2	66	14,1	76	14,3
	مازالت العائلات تقليدية	13	19,7	89	19,1	102	19,1
	مازالت منطقتي متأخر في هذه المواضيع	0	0,0	5	1,1	5	,9
	حسب نوع العائلة	2	3,0	8	1,7	10	1,9
المجموع		66	100	467	100	533	100

من خلال الجدول الممثل أعلاه والذي يهتم برصد الإجابات مبحوثينا حول مبررات الزواج من دون تعارف بين الشريكين في المنطقة ونعني بهذا هل هناك تجاوز لما كان في سائدا في السابق عند ما لم يكن الشباب على علاقة أو اتصال مع من يرغب الزواج منها، وكان يترك ذلك عموما إلى القرار العائلي للبنت في أم الاختيار للزواج فجاءت هذه المبررات على النحو ما يجعل هناك من يرى أن هذا الإطار السابق أي الزواج من دون تعارف لا يزال موجود وهذا ما ظهر لدى لإجابة لا يزال موجود بسبب تعصب بعض العائلات نجده عند المجال الحضري بلغ 26.3% تقابلها المجال الريفي 25.8% وهي نسب متقاربة مع أن المجال الحضري الذي يكتسي الانفتاح والتحضر انعكس سلبا على مبحوثينا والتي قدرت بربع إجابات المبحوثين تليها فئة لم يختفي بسبب أن العائلات ما زالت تقليدية عند الريف بنسبة 19.7 و الحضري ب 19.1 وهي الأخرى متقاربة لكلا المجالين وفي نفس الإطار اندرجت فئة رفض بعض العائلات أن يكون هناك تعارف بين الشريكين فجاءت عند الريف 15.2% أما الحضر بنسب 14.1% وهي الأخرى متقاربة وحصلت على نفس النسبة، أمام فئة لم يعد موجودا بسبب كثرة التعارف بالفايسبوك بنسبة 15.2% عند الحضر والريف ب 14.1% وهي أيضا متقاربة لكلا المجالين فيما نجدها عند فئة نعم اختفى بسب عملية التعارف أصبحت مهمة للغاية عند الحضر ب 9% أمام الريف التي هي نسبة ضئيلة جدا.

ونجدها متقاربة مع فئة اختفى بسبب تطور المفاهيم عند الأسرة فيما يتعلق بأمر الاختيار للزواج، 9% عند الحضر.

ونستنتج من كل سبق أن ربع إجابات مبحوثينا تمحورت حول لم يختفي هذا النمط التقليدي أو الزواج بدون تعارف وذلك يعود لتعصب بعض العائلات التي حصدت على أكبر نسبة 26.3% من المجموع العام وتقارب النسبة مع نفس الفئة أن مازالت العائلات تقليدية بحيث نطرح السؤال من حول معرفة ما الذي يقصده أفراد العينة حول مازالت العائلات محافظة؟

والالتباس هنا أن لكلا المجالين لم يقتصر على الريف فقط بل حتى الحضر أي لا يعود إلى إطار جغرافي معين وربما سبب أن ما جاءت به فئة رفض العائلات أن يكون هناك تعرف بين الشريكين وهي أيضا متقاربة لكلا المجالين ولربما نفسر كل ما جاء من إجابات مبحوثينا لكلا المجالين أن العائلات الجزائرية ما زالت محافظة لموضوع الاختيار للزواج من طرف أبنائهم بحيث يفترض أن نجدها حاضرة فقط عند من يسكنون الريف بحيث تضعف فرص الالتقاء بين الجنسين أي تكون ضئيلة بالنسبة للذين يقطنون الحضر الحسن الإشكال هنا جاء بنسبة متشابهة لكلا المجالين وهذا يوضح لنا ذلك لاعتبارات ثقافية معيارية تجعل من التعارف أمرا لم تستوعبه أشكال الوعي السائدة لدى عائلات مبحوثينا على حد قول أحد مبحوثين "أن منطقتي ما زالت متأخرة في هذه المواضيع الحساسة" أي عند الريف لكن ما لمسناه في عند الحضر يرجعون لعدم زوال هذا النمط من الزواج بدون تعارف بالنسبة لعائلاتهم رغم طابع الانفتاح والتحضر وغزو وسائل التكنولوجيا والتطور ولربما نفسر كل هذا أن عائلات مبحوثينا مازالت متمسكة بالعادات والتقاليد بالنسبة للأسرة الجزائرية التي تحمل إرثا ينبع منه طابع

تقليدي أساسه الحشمة وهذا راجع للعامل الديني الذي تتمسك به الاسرة الجزائرية وهذا ما يدل أن أسر مبحوثينا مازالت محافظة ومتمسكة بمعايير الأخلاق وأن لا تتجاوز العلاقة حدود التعارف، فيما جاءت الفئة التي تقر باختفاء أو زوال الزواج السابق بأكبر نسبة عادت إلى الترجيع بسبب كثر التعارف بالفيسبوك وكذا أيضا لتطور المفاهيم لدى الأسرة وكذا إلى التغيير الحاصل في الظروف الاجتماعية والثقافية التي قست المجتمع الجزائري، ضمن الدراسة والعمل التي هي أهم مؤشرات التغيير فهذه هي الفئة التي تقر أن التعارف قبل الزواج أصبح أمرا عاديا وتتحكم في عدة عوامل منبعثة من المجتمع في حد ذاته وأصبح هنالك قبول عائلي يقر بها المجتمع رغم كل هذا لم يظهر بقوة عند فئة زوال الزواج السابق أم فئة عدم اختفاء الزواج السابق في المعطى الاحصائي ولكن نجد في عدة دراسات سوسيولوجية عديدة تبين ان التعارف أصبح ظاهرة اجتماعية معترف بها على الأقل في المدن الكبرى في الجزائر، فهل هناك لربما خصوصية لدى عائلات مبحوثينا بخصوص هذه المسألة خاصة إذا ربطنا بفئة الإجابة لا يزال الزواج السابق قائما فيما تم تبرير اختفاء الزواج أو النظام السابق بفرص الالتقاء بين الجنسين وذلك يعود إلى توفر وسائل الاتصال الحديثة كما جاء لدى فئة الإجابة بسبب مواقع التواصل الاجتماعي، والتطور التكنولوجي الحاصل أنها قربت المسافة بينهما ماديا وثقافيا، وبذلك يمكننا القول من كل سبق ذكره أن الواقع الاجتماعي الجديد لم يحظى بتطور المفاهيم لدى عائلات مبحوثينا وهذا ما أظهرته النسب رغم حركية المجتمع الجزائري وهذا ما فسره الجدول السابق الذي يربط العلاقة مع جنس المبحوثين كلا الجنسين يرون عدم زوال هذا النظام الزواجي ولكن رغم كل هذا لا نستطيع إخفاء التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية جعل من إمكانية الاتصال بين الجنسين أمرا لم تستطع الأسر التحكم فيه أصبح مسموحا لدى بعض العائلات وهذا ما أدلى به بعض مبحوثين بسبب العولمة والتطور وتغير ذهنيات الأسر وهذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود علاقات بينهما تنتهي بالزواج التي حاول من خلالها أفراد العينة تبرير هذا التعارف من خلال بروز عدة عوامل، عموما نقول هل مؤشر الحب أو ثقافة الحب لم تأخذ نصيبها بعد وتحتل مكان ضمن بنية الضمير الجمعي الجزائري إذ سلمنا بفرضية أن تنشئة الجزائري لا تدمج عامل الحب أو هذا العنصر لاعتبارات لربما مرتبطة بخصوصية المجتمع الجزائري الذي قد يرى في فسح المجال للمشاعر والعواطف من شأنها أن تمس بأركان النظام الأبوي القائم على جعل نوع من الخشونة في التعامل كعنصر مندمج في الرباط الاجتماعي والتمسك بشرعية الدين الإسلامي.

الجدول رقم(32)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
السن	5,836	6	0,442

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في السن،، وبين المتغير التابع المتمثل في الحب عامل مهم لضمان استقرار وارتياح الشريك ، الذي يتعلق بالسؤال (18) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين الحب عامل مهم لضمان استقرار وارتياح الشريك والسن.

جدول رقم(33)س18 : توزيع أفراد العينة حسب عامل الحب ومتغير السن

السن	سنة20-25		26-30 سنة		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	281	72,1	68	73,1	17	53,1	12	66,7	378	70,9
لا	30	7,7	8	8,6	4	12,5	2	11,1	44	8,3
أحيانا	79	20,3	17	18,3	11	34,4	4	22,2	111	20,8
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يبين لنا علاقة السن وضرورة عامل الحب في خلق الارتياح والاستقرار فنجدها بلغت نسبته 73.1% لفئة 26 و 30 سنة تقابلها فئة 20 و 25 بنسبة 72.1% وفئة 36 و40 سنة بـ 66.7% أما فئة 31 و 35 بنسبة 53.1% وهي تعتبر الحب عامل مهم لضمان الاستقرار لدى الشريك قبل الزواج أي في مرحلة الاختيار فيما جاءت أحيانا الحب عامل مهم لدى فئة 31 و 35 بنسبة 34.4% تقابلها فئة 36و 40 بنسبة 22.2% ثم فئة 20و25 بنسبة 20.3% أما فئة 26 و 30 نسبة 18.3% وهذا ما يفسر لنا غالبية الأفراد يعتبرون أن الحب أساس العلاقة فأحيانا تمثل نعم لعامل الحب فجاءت بنسب مرتفعة تؤيد وتخضع عامل الحب لأساس العلاقة بين الشريكين فيما جاءت لا للحب لدى فئة 31و 35 وبـ 12.5% و 11.1% لفئة 36و 40 أي فئة الشباب الناضج لهذه الفئة فهي نسب ضعيفة مقارنة التي سبقتها وفئة 20 و 25 و 26و 30 فئة الشباب المراهق بـ 8.6% و7.7%وهي متقاربة مع بعضها لدى الفئتين.

فنستنتج من كل هذه المعطيات ان فئة 20 و 25 سنة تؤيد أو تدخل عامل الحب كأسس لقيام علاقة تدفع لضمان الأمن واستقرار لدى الشريكين باعتبارها فئة الشباب المراهق الذي يبقى يتطلع لأحلام الغرام والشوق وذلك لخلق نوع من الحرية والتعبير عن الذات ولخلق الانسجام والارتياح لدى الطرفين فوجدنا حتى فئة 36 و 40 التي هي فئة الشباب الناضج تؤيد بقوة عامل الحب على غرار فئة الشباب فهي لا ترفض وهذا راجع الجو الجامعي لربما هذا الآخر يساعد على قيام مثل هذه العلاقات وهذا ما أبرزه التوجه العام لمبحوثينا كما هو ملاحظ لأهمية هذا العامل لدى الجيل الجديد أمام غياب على أنه الحب عامل غير مهم بحيث نجد عدم القبول

بنسب ضئيلة جدا أمام التي سبقتها بالاهتمام وبالتالي نجد أن هنالك ميل عاطفي لدى جميع الفئات العمرية يكتسي الحب أهمية كبيرة وذلك بوجه عام بسبب تلك التحولات التي عرفتها الذهنيات باختلاف المستوى الثقافي فوجد الأفراد بالخصوص الطلبة فكسر هواجس تلك المواضيع التي كانت تنتسب سابقا نوع من الإحراج كالحب بدل التشدد والتعصب وغيرها من الآساليب التي تدعو الى التمرد وخاصة في هذه المرحلة لدى الشباب إذ يحظى الاهتمام بهذا الأمر والتفكير في الجانب العاطفي الذي يمثل الجنس لآخر يكتسب أهمية لدى الفئات العمرية المقبلة على الزواج .

الجدول رقم(34)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الأصل الجغرافي	8,883	1	0,003

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الأصل الجغرافي، وبين المتغير التابع المتمثل في حرية اختيار الفتاة بمن تريد الزواج منه ، الذي يتعلق بالسؤال (19) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين حرية اختيار الفتاة بمن تريد الزواج منه و الأصل الجغرافي.

جدول رقم (35)س19: توزيع أفراد العينة حسب حرية إختبار الفتاة في المنطقة ومتغير الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي / الاجابة	ريفي		حضري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	49	74,2	410	87,8	459	86,1
لا	17	25,8	57	12,2	74	13,9
المجموع	66	100	467	100	533	100

يوضح لنا الاتجاه العام للجدول الذي يوضح حرية الفتاة للاختيار بمن تريد الزواج منه فجاءت أكبر نسبة قدرت بـ 86.1% على انها تمثل الفتاة لها حرية الاختيار في الزواج لكلا المجالين سواءا الريف أو الحضر تقابلها نسبة ضئيلة جدا على أن الفتاة ليس لديها الحرية في الاختيار وذلك بنسبة 13.9% أمام نظريتها التي تمثل حرية الفتاة في الاختيار.

أما بالنسبة للمواظبة على هذا الاتجاه فنجد نسبة نعم الفتاة لديها الحرية في الاختيار بالنسبة للحضر فجاءت بنسبة 87.8% أما الريف بنسبة 74.2% وهذا يطرح السؤال أن "المجال الريفي أصبح مختلف عما سبق أس أصبح يعطي الفتاة الحرية في الاختيار بمن تريد الزواج منه وهذا واضح في القيمة الجدولية فهو له دلالة احصائية فجاءت النسب متقاربة مع المجال الحضري إذ يفسر لنا هذا بحكم تعليم الفتاة وعملها أعطاها نوعا من الحرية في الاختيار وعدم معارضة العائلة في المنطقة في اختيار الفتاة بمن تريد الزواج منه. وذلك راجع لتغيير ذهنيات الأفراد والتصورات الاختيارية لدى الأفراد فيما نجدها نسبة ضئيلة جدا لا تعطي الحق للفتاة في الاختيار وهم في المجال الريفي بنسبة 25.8% وهي ضعيفة أما التي سبقتها.

ونستنتج من هذا الجدول الذي يتناول مسألة الاختيار للزواج لدى الفتاة أن هناك حرية الاختيار بمن تريد الزواج منه بالنسبة للفتاة سواء من المجال الريفي أو الحضري وذلك أعطى لها مكانة في اتخاذ قرار زواجها ورفع يديها بالقبول أو الرفض لمن يتقدم لخطبتها دون تدخل العائلة وهذا جلي وواضح في الجدول من خلال المعطيات أمام نسبة ضعيفة الذين أبدوا تحفظهم حول الحرية الممنوحة للفتاة في زواجها، عموما هذه النسب تترجم الخطاب العام المبلور من طرف الأفراد حول تحرير تصورات الأشخاص فيما يتعلق بأمر الزواج خاصة اختيار الفتاة ويعبر عن قيمة المرأة ومكانتها بالمجتمع إذ أصبحت تغزو كل المجالات ومن خلال عملها وخروجها للعمل في جميع الميادين وهذا ما يفسر قبول لكلا المجالين و الوعي السائد لدى الضمير الجمعي الجزائري حول تغيير الفكرة عن المرأة وإعطائها نوع من الحرية في الاختيار وذلك للتغير الحاصل في المجتمع الجزائري وفي تصور الذهنيات أعطى لهن الحث في اتخاذ القرار لزواجهن.

جدول رقم (36)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^{2}الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	36,270	2	0,000

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس، وبين المتغير التابع المتمثل في الزواج يتم في سن مبكر، الذي يتعلق بالسؤال (20) من استمارة البحث وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين الزواج يتم في سن مبكر والجنس.

جدول رقم (37)س20: توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج في المنطقة ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مبكر	50	36,2	233	59,0	283	53,1
متأخر	56	40,6	65	16,5	121	22,7
آخر	32	23,2	97	24,6	129	24,2
المجموع	138	100	395	100	533	100

من خلال الجدول الذي يوضح لنا الاتجاه العام نحو تصورات أفراد العينة حول سن الزواج في المنطقة باعتبار أن هؤلاء الفئة ألا وهم النخبة المثقفة الذين ينتمون إلى منظومة ثقافية عززت وثمنت الزواج المتأخر وذلك لما طرأ من تحولات في أشكال الوعي أم بقيت كما كانت عليه في السابق، بحيث جعلت من سن الزواج عاملا ثانويا وسنرى ذلك على حسب اتجاهات مبحوثينا حسب النسب أعلاه، فأوضحت لنا النسب العامة لهذا الجدول عكس ما توقعناه إذ حملت فئة الزواج المبكر 53.1% إذ أن المنطقة مازالت تؤيد الزواج في سن المبكر تقابلها نسبة 24.2% سن آخر أما بالسنبة للمواظبة على هذا الاتجاه بحيث نجد ما زالت المنطقة تفضل الزواج المبكر لدى الإناث بنسبة 59.0% وسن متأخر لدة الذكور بـ 40.6% فيما جاءت نسبة 36.2% مبكر لدى الذكور أما متأخر لدى الإناث فجاءت بـ 16.5% ، نلاحظ الإناث حصدت أكبر نسبة لفئة مازالت المنطقة تفضل سن الزواج المبكر، فيما أجاب الذكور بنسبة لا بأس بها متقاربة في المنطقة يتم فيها الزواج في سن متأخر وذلك راجع لربما أن الذكور يرون أن سن الزواج متأخر وذلك راجح إلى الظروف المعيشية والمادية لدى المجتمع الجزائري التي لا تسمح للشباب للزواج في سن مبكر عكس الإناث إذ مازال الزواج يتم في سن مبكر وهو الآخر راجح إلى رغم تعليمها الفتاة فمازالت لدى منطقتهن تفضلن الزواج المبكر لربما خوفا من هاجس العنوسة خاصة مع تعلمهن ولطول مدة الدراسة فيما جاءت نسبة قيمة ست آخر ضعيفة أما التي سبقتها لربما هي فئة عدم الاهتمام بسن الزواج.

جدول رقم(38)س 20: توزيع أفراد العينة حسب تحديد سن الزواج في المنطقة

الإجابة	ت	النسبة
مكتوب	25	%4.70
ليس هناك سن محدد للزواج بل حسب الظروف	200	%37.52
حسب الظروف المادية والمعيشية	88	%16.51
مهما تأخر السن ليس عيبا	20	%3.75
بدون إجابة	200	%37.52
المجموع	533	%100

يظهر لنا هذا الجدول المكمل للجدول السابق محددات سن الزواج في المنطقة بالنسبة للشريكين، بحيث لاحظنا أن ما يقارب نصف محتوى إجابات المبحوثين تخول إلى وحدة أو إجابة ليس هناك سن محدد للزواج بل حسب الظروف بنسبة 37.52% نفس النسبة التي جاءت بها بدون إجابة للأسف أن معظم المبحوثين استغنوا عن الإجابة عن السؤال المفتوح في تحديد سن الزواج فيما جاءت وحدة الإجابة حسب الظروف المادية والمعيشية بنسبة 16.51% أما إجابة هو مكتوب بنسبة 4.70% فيما جاءت إجابة مهما تأخر السن ليس عيبا بنسبة 3.75%.

نستنتج من هذا الجدول من إجابات مبحوثينا حول تحديد سن الزواج بقيمة آخر حدده فجاءت أكبر نسبة لفئة ليس هناك سن محدد للزواج بل حسب الظروف أولا لربما عندما ما نعطي تفسيرات لهاته الإجابة نجد أن العامل الأول هو المهور أي غلاء المهور الذي جعل من الزواج يتعسر أو يتعذر على كثير من الشباب فيتأخر سن الزواج بالنسبة للذكور فينبغي عدم الاثقال على كاهل الزوج والإكثار من الشروط ثانيا عزوف الشباب عن الزواج لارتباطهم بعلاقات أو رغبتهم في الحرية وعدم الالتزام بالمسؤولية أو غير ذلك من القناعات الفكرية والتي لا تجوز الاعتماد عليها، ثالثا تأجيل الفتاة زواجها لأسباب أيضا واهية ومبررات غير مقنعة كسن الفتاة أو تعليمها أو حتى حصولها على وظيفة مما يكون سببا لحرمان الفتاة وعنوستها، رابعا انتشار البطالة بين الشباب الجزائري وقلة الفرص الوظيفة أو ضعف الدخل الفردي لدى الشباب العامل مما يجعله غير قادر على فتح بيت وتكوين أسرة ولربما أيضا المنظور السلبي للحياة الزوجية أيضا تعد مشكلة أخرى قد تنتج عن التصورات الاجتماعية المغلوطة أن تنظر الفتيات إلى الحياة الزوجية كحياة روتينية تفتقد التجديد والمرح.

وفي نهاية المطاف يرجع مبحوثينا في تحديد سن الزواج في المنطقة ليس له وقت أي زمان ولا مكان بل هو راجع حسب الظروف التي تعيشها الأفراد داخل مجتمعات الجزائرية فتلك الظروف تخلق عدة عوامل اجتماعية التي تكلمنا عليها سابقا. فيظهر عدة أسباب تؤدي إلى تحديد سن الزواج أو فتحكم بأمر الزواج.

نتائج الفرضية المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية القائمة على الاختيار:

استنتجنا من خلال دراسة القسم الذي يعالج فرضية " التغيرات الاجتماعية الحاصلة أدت إلى بروز نظام جديد قائم على الاختيار، لدى أفراد المجتمع الجزائري ".

أن هذه الأخيرة تتخللها بعض النقاط الإيجابية، بالرغم ان الأسئلة الواردة في هذا الشأن كانت إجابة المبحوثين عليها في معظمها سلبية، وقد أسفرت على النتائج التالية:

1_ لقد أجاب قسم كبير من أفراد العينة المدروسة على معالجة موضوع اختيار الشريك مع العائلة بنسبة كبيرة وغالبة أكثر من الاقتراحات الأخرى التي تميل إلى تغيير نمط المعالجة، وذلك لأسباب قد تكون أن الأفراد مازالوا متمسكون بالعادات والتقاليد.

2_ كما أجاب قسم كبير أن تدخل العائلة أمر مهم في الاختيار، أي لديها كل الحق والأولوية للتدخل أثناء هذه العملية، لذا وجدنا نسبة الاهتمام من حيث مهم ومهم للغاية حصدت على الغالبية القصوى، ويعني ذلك أن مبحوثينا يرون في العائلة العمود الفقري والمركزي عندما يتعلق الموضوع بالاختيار للزواج ولا يجب اهمالها.

3- فيما يخص مخالفة رأي الأولياء عند رفضهم اختيار الشريك فجاءت هي الأخرى بنسبة غالبة لفئة النفي لمخالفة الأولياء، فهم يرفضون قطعا مخالفة أوليائهم لعدم قبول الشريك، وهذا راجع ربما للخوف من العصيان كما صرح أحد مبحوثين "عصيان الوالدين عواقبه وخيمة"

4-كما أجاب أيضا مبحوثينا على أنه من الممكن على الإناث أن يسكنوا مع امهاتهم بعد الزواج "جاءت بالرفض المطلق تماما معارضة أمر سكن الإناث مع أمهاتهم بعد الزواج، والشيء الملفت للانتباه هو خوفا من نظرة المجتمع اتجاه الرجل الذي يرضى بنفسه السكن مع أهل زوجة فمازالت هنالك تلك النزعة والصرامة حيال هذه المواضيع خوفا من تقليل شأن الرجل وأهله.

5-كما أجاب قسم كبير على زوال التعارف بين الشريكين في المنطقة بنسبة واضحة على أن الزواج الذي لا يكون فيه تعارف بين الشريكين ما زال قائما أي الزواج التقليدي زواج بدون تعارف الشريكين، ربما هذا راجع إلى التقيد والعرف والتقاليد أو بسبب أيضا رفض بعض العائلات لهذا التعارف وتعصبها.

6-كما أجاب قسم كبير حول الزواج في سن مبكر بنسبة كبيرة، أي أن مازال الزواج كالسابق ثم في سن مبكر رغم تعليم المرأة وخرجها للعمل وتغير الذهنيات، أمام رفض الأسرة تأخير سن الزواج.

أما فيما يخص النقاط الإيجابية القليلة ، فتتمثل في:

-التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في حصد نسبة معتبرة لإجابة حول هناك تغيرات في الاختيار للزواج بحيث أصبح الاختيار أكثر حرية، وأصبح الاختيار يصب حول البنت العاملة ليس كالسابق، ومن جهة استقلالية المرأة

أكثر وذلك راجع للمستوى التعليم لدى الأفراد، في حين أن الزواج أصبح عصري أكثر من السابق بعدما كان الزواج تقليدي أي هناك تعارف نوعا ما قبل الزواج، وكله يعود إلى وسائل التطور والتكنولوجيا "كالفيسبوك وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، كما لاحظنا أيضا عند التوقف على " لو أختير شريك حياتك دون علمك" جاءت قيمة الرفض لأفراد العينة بحيث أنهم لا يقبلون قطعا الاختيار لهم دون علمهم مسبقا بالموضوع، وذلك راجع على أن الموضوع يخصهم أكثر من أي أحد، فهم بالدرجة الاولى من لهم الحق في العلم المسبق لاختيار الشريك خاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج والحياة الشخصية التي تخص الفرد نفسه.

وفي نفس الوقت جاء الرفض عند إجابة مبحوثينا على قبول الزواج من قبيلتك أي عرشك أو من العائلة فهم يفضلون الزواج خارج العشيرة أو القبيلة أي الخروج من النظام القبلي السابق أو الصلة القرابية ويفضلون الزواج من خارج الصلة القرابية، وفي ذات السياق أفراد العينة على أنه يجب على الذكور أن يسكنوا مع أوليائهم بعد الزواج أما فئة بسيطة التي تقبل أن تسكن مع الأهل، وهذا ما يفسر حب استقلالية الأفراد وخروجهم من البيت العائلي لضمان الراحة والتفاهم أكثر مع الشريك عكس السابق الذي كان فيه اهتمام الأفراد للعيش مع العائلة أي خروج من نظام التسلط الأبوي، كما جاء عند حرية الفتاة في الاختيار لمن تريد الزواج منه في المنطقة فحصدت على نسبة منهم أن نعم لديها الحرية لكي تختار وهذا ما يفسر وعي مبحوثينا ولم تعد تلك السلطة الأبوية السابقة ورفض الفتاة حين لا تقبل بالشريك المقبل عليها ولديها الحق بالقبول أو الرفض وهذا ما ينصه ديننا الحنيف على عدم إرغام الفتاة على الزواج بمن لا تريد الزواج به.

كما جاء أيضا حول السؤال 18 على أن الحب عامل أساسي لضمان استقرار الشريك فجاء نسبة تؤيد لكلا الجنسين عامل الحب على أنه أساس العلاقة العاطفية لضمان الانسجام والتفاهم بين الطرفين خاصة بما أنهم متعلمين وشباب يتطلع لأحلام الشوق والغرام وللتعبير عن الذات فالتعلم والعمل أعطى وسمح لهم بالارتباط والإلتقاء أكثر من غيرهم خاصة خروج المرأة.

في الأخير بالرغم من هذه النقاط الإيجابية، إلا أن هذه الفرضية لم تتحقق فيما يخص تلك التغيرات الحاصلة التي أدت إلى بروز نظام جديد قائم على الاختيار، بحيث أنها لم تصل تلك التغيرات الاجتماعية إلى تحقيق هدف الأفراد في تغيير ذهنيات الأسر فيما يتعلق بأمر الاختيار للزواج في إدخال معايير جديدة تسمح بها أفراد المجتمع الجزائري، لنجد أننا أمام تماثلات وضروب بالسلوك والممارسات الخاصة بالاختيار للزواج تتأرجح بين معيارين متناقضين.

الفصل الخامس

اختيار الأفراد على أساس المستوى التعليمي

1- الجداول

2- التحليل السوسيولوجي للجدول

3- نتائج الفرضية

الفصل الخامس

اختيار الأفراد على أساس المستوى التعليمي

يتضمن هذا الفصل فريضة بحثنا القائلة :

"يختار أفراد المجتمع الجزائري شريك الحياة على أساس المستوى التعليمي " .

التي تضم إجابات أفراد عينة البحث على مجموعة من الأسئلة من السؤال (21) إلى السؤال (28) ، ونعرض فيما يلي الجداول والتحليل السوسيولوجي واهم النتائج المتوصل إليها .

الجدول رقم(39)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	28,191	4	0,000

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس، وبين المتغير التابع المتمثل في اختيار شريك الحياة ، الذي يتعلق بالسؤال (21) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين اختيار شريك الحياة والجنس.

جدول رقم (40)س21:توزيع أفراد العينة حسب اختيار شريك الحياة ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المستوى التعليمي	42	30,4	210	53,2	252	47,3
البعد الروحي (الديني)	59	42,8	118	29,9	177	33,2
البعد المادي	9	6,5	12	3,0	21	3,9
نوع الأسرة	22	15,9	29	7,3	51	9,6
العمل	6	4,3	26	6,6	32	6,0
المجموع	138	100	395	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول علاقة أفراد العينة باختيارات شريك الحياة ومتغير الجنس، فنلاحظ أن أكبر نسبة توزعت لدى اختيار على أساس المستوى التعليمي بحيث جاءت عند الإناث بـ 53.2% تقابلها عند الذكور 30.4% وهي متقاربة نوعا ما لكلا الجنسين تليها فئة الاختيار على أساس البعد الروحي (الديني) فجاءت عند الذكور بـ 42.8% تقابلها لدى الإناث 29.9% تليها فئة الإجابة عن نوع الأسرة فتمثلت عند الذكور بـ 15.9% وعند الإناث بـ 73% أما لدة الفئتين على أساس البعد المادي والعمل فجاءت بنسب ضعيفة ومتقاربة مع بعضها البعض كلال الجنسين 6.5% و 4.3%.

فنستنتج من خلال الإحصائيات المتوزعة أعلاه التي توضح العلاقة بين متغير الجنس واختيارات شريك الحياة حسب ماذا تختار في حين هذا الأخير يلعب دورا هاما لدى مرحلة الاختيار التي تعتبر مرحلة مهمة وذلك على أساس عدة اختيارات ومستويات التي يراها الشريكين مناسبة للاختيار فعلى هذا الأساس من خلال المعطيات فنجدها تحصلت على أكبر نسبة لدى فئة الاختيار على أساس المستوى التعليمي للإناث بـ 53.2% أمام الذكور بنسبة معتبرة وممثلة لدينا اهتمام مبحوثينا بالمستوى التعليمي للأفراد وهذا أمر طبيعي خاصة لدى عينتنا التي هي طلبة ماستر أي تحمل مستوى تعليمي عالي فالمستوى التعليمي للأفراد مهم فهنا من خلال عينتنا يختلف مستوى التفكير لدى المبحوثينلاهمية المستوى الثقافي للشريكين باعتبارهم مثقفين من النخبة لم يرون فيه من تأثير على الارتباط بالشريك والحياة والزوجية عموما فهم يرون أن الاختلاف الثقافي والتعليمي يؤثر سلبا على العلاقات خاصة الزوجية منها لذا فهم يختارون أو يقع اختيارهم على أساس المستوى التعليمي لان ذلك يولد لديهم أ فكار وآراء تكون هي ركيزة مهمة في نجاح الاختيار لكونه اختيار صائب وصحيح فهو يؤدي على حد قول أحد مبحوثينا من الإناث" المستوى التعليمي بين الطرفين عندما يكون مناسب فهو يؤدي إلى إصرار الطرف الآخر على التحدي والاجتهاد والوصول إلى أعلى المستويات التعليمية" فهم يرون أن التقارب في المستوى يؤدي حتما إلى التكافؤ والانسجام بين الطرفين التي تصل بهم لخلق حياة سعيدة وبعيدة عن المشاكل وهذا ما يرونه أيضا لدى فئة الذكور من حيث الاختيار على أساس المستوى التعليمي أو الثقافي على حد قول أحد مبحوثينا من الذكور أن "المهم أن يكون الشريك يحمل مستوى ثقافي معين يسمح بالارتباط بين الطرفين".

كما أن أفراد عينتنا تختار على أساس البعد الروحي أو الديني التي جاءت هي الأخرى معبرة بنسبة معتبرة لدى كلا الجنسين لكنها جاءت عند الذكور بنسبة أعلى وهذا أيضا ما يفسر لنا أنماط التفكير التي تنطبع من خلال ميكانيزمات اجتماعية داخل وعاء العادات والتقاليد خاصة عندما يتعلق الأمر بالعامل الديني والأخلاقي وهذا راجع للتنشئة الاجتماعية التي لا تزال تتمسك بها الأفراد خاصة من خلال المظهر الديني والسلوك وهذا نراه لدى الذكر لربما يرون على أساس المظهر كالحجاب لدى المرأة والاخلاق الحميدة، أما فئة نوع الأسرة فوجدنا عند فئة الذكور غالبة بـ 15.9% لربما يرون في النسب نوعا ما دارج ، وعلى العموم نجد أن المستوى التعليمي والبعد الروحي بارزان من خلال النسب المئوية الممثلة لدينا وما تشغله لدى فئة الشباب الجامعي على رغم المستوى التعليمي للأفراد فهم لا يزالون متمسكين بالعادات والتقاليد لكوننا ننتمي لمرجعيتنا الدينية دون إهمال المستوى

التعليمي الذي هو بارز بقوة فهم يسرون على الثقافة والمستوى وذلك لخلق جو التفاهم والانسجام في الحياة الأسرية وخاصة تربية الأولاد مستقبلا ناهيك لاستطاعتهم على تصدي المشاكل التي تظهر من حين للآخر مما يضمن الجميع مكانة في الأسرة.

الجدول رقم(41)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	10,094	3	0,018
السن	12,711	9	0,176

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،السن، وبين المتغير التابع المتمثل في تمثيل مرحلة اختيار الشريك ، الذي يتعلق بالسؤال (22) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين المتمثل في تمثيل مرحلة اختيار الشريك والجنس .

جدول رقم (42)س22 :توزيع أفراد العينة على حسب الاهتمام بمرحلة الاختيار ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كثيرة الأهمية	82	59,4	264	66,8	346	64,9
مهمة	39	28,3	111	28,1	150	28,1
قليلة الأهمية	9	6,5	14	3,5	23	4,3
غير مهمة	8	5,8	6	1,5	14	2,6
المجموع	138	100	395	100	533	100

تبين لنا النتائج العامة لهذا الجدول أهمية المرحلة الاختيارية بنسبة 64% وتتوزع هذه النسبة حسب جنس المبحوثين بحيث نجد نسبة 66.8% اهتمام الإناث بمرحلة الاختيار مقابل 59.4% للذكور من حيث أنها مرحلة كثيرة الأهمية تليها نسبة 28.3 % على أنها مرحلة مهمة بحيث اهتمام الذكور، أما الإناث فبلغت نسبة 28.1% وهي متشابهة لمتغير الأهمية التي توضح لنا العلاقة الموجودة من الباب النظري للموضوع وربط ذلك

بالواقع من خلال الإجابات التي يدليها مبحوثينا وذلك واضح من خلال النسب المرتفعة عند كثيرة الأهمية ومهمة كمرحلة للاختيار الذي ترجمته لنا اهتمام الشباب لهذه المرحلة باعتبارها مهمة وضرورية لمرحلة ما قبل الزواج وتلعب في ذلك جهات فاعلة في الاختيار كالأسرة وخاصة الأم في المشاركة في هذا الاهتمام و الأصدقاء أيضا وذلك لتغيير نمط التفكير الذي كان سائدا وهنا نجد أن الأمر يزداد تعقيدا في المجتمعات بالأخص المجتمع الحضري الذي يتميز بخروج الفتاة للتعلم والعمل وهذا راجع للعلاقات العامة التي تربط بها الأفراد على عكس المجتمع الريفي الذي يمتاز بالعلاقات السطحية حتى وإن كان الأفراد متعلمون وبذلك يعد والاختيار داخل النمطين مهما خاصة لدى هذا الجيل وهو جيل الآبناء لكونهم مثقفون بحيث تكون هنالك نوع من الحرية في الاختيار أما النسبة التي تليها بعد اهتمام المرحلة وهي نسبة 4.3% التي تتمثل على أنها مرحلة قليلة الأهمية فنجدها عند الذكور بنسبة 6.5% أمام نسبة 3.5% للإناث وهي نسب أيضا متشابهة من حيث قلة الأهمية مرحلة الاختيار، تليها نسبة 2.6% حيث أنها مرحلة غير مهمة تماما بحيث بلغت 5.8% عن الذكور تقابلها بنسبة 1.5% إناث وهي نسب متشابهة جدا من حيث قليلة الأهمية وغير مهمة عند الجنسين. وهنا نستنتج اهتمام مبحوثينا لمرحلة الاختيار باعتبارها مرحلة مهمة وحاسمة قبل الزواج لاسيما أن أفراد مبحوثينا هم من فئة النخبة المثقفة كيف لا تكون درجة مهمة لدى الجنسين لاختيار شريك الحياة ومسعى للاختيار الصائب والتعارف قبل الزاج لاسيما عند الطلبة وهم محور الدراسة وذلك داخل الهرم الجامعي بحيث يعطيهم نوع من الحرية والاستقلالية للتعارف لذا تعتبر مرحلة مهمة لدى مبحوثين بحيث يعطونها اهتماما بالغا لوضوح تلك المرحلة لتخطي هاجس الخوف والتكافؤ لدى الجنسين.

جدول رقم(43)س 22: توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بمرحلة الاختيار ومتغير السن

السن	سنة20-25		26-30 سنة		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كثيرة الأهمية	244	62,6	66	71	22	68,8	14	77,8	346	64,9
مهمة	118	30,3	22	23,7	8	25	2	11,1	150	28,1
قليلة الأهمية	20	5,1	2	2,2	1	3,1	0	0,0	23	4,3
غير مهمة	8	2,1	3	3,2	1	3,1	2	11,1	14	2,6
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يوضح لنا الجدول النتائج العامة لعلاقة مرحلة الاختيار و متغير السن فنجدها بنسبة 64.9% لدى كثيرة الأهمية لفئة السن 36 و 40 نجدها بنسبة 77.8% تقابلها فئة 26 و30 بنسبة 71.1% وأيضا فئة 31 و 35 بنسبة 68.8% ثم فئة 20 و 25 بنسبة 62.6% وهي أعلى نسب بالنسبة لمرحلة الاختبار على

أنها كثيرة الأهمية، أما نسبة 28.1% تعود لمهمة فنجدها عند فئة 20 و 25 بنسبة 30.3% وهنا تعد هذه الفئة تحصل على أكبر نسبة من حيث أنها فئة الشباب المراهق عكس التي سبقتها التي كانت أكبر نسبة حصدت عند فئة الشباب الناضج باعتبارها كثيرة الأهمية تليها في نفس الخانة مهمة عند فئة 31 و 35 بنسبة 25.0%، وتقابلها فئة 26و 30 بنسبة 23.7% ثم فئة 36 و40 نسبة 1.11% وهي نسبة ضعيفة مقابل التي سبقتها عند كثيرة الأهمية، ونجدها بنسبة 4.3% عند خانة قليلة الأهمية عند فئة 20 و 25 بـ 5.1% و 31-35 بنسبة 3.1% تليها فئة 26 و 30 بـ 2.2% وهي نسب متقاربة وضعيفة أمام التي سبقتها خاصة عند فئة 36 و40 نجدها منعدمة بـ 00% أي أن الشباب الناضج يعتبر مرحلة الاختبار على أنها قليلة الأهمية بل بالعكس وهذا ما تعكسه النسب، أما عند غير مهمة المرحلة فنجدها بنسب 2.6% فعند فئة ما بين 36 و40 بنسبة 11.1% تليها فئة 26و 30 بـ 3.2% أما فئة 31 و 35 بنسبة 3.1% وعند فئة 20 و 25 فنجدها بنسبة2.1 % وهي أيضا نسب ضعيفة أما كثيرة الأهمية بالنسبة للاختيار خاصة عند فئة 36 و 40 سنة وهي أكثرهم من حيث الضعف على أنها غير مهمة ضئيلة جدا. ونستنتج لكل ما سبق على أهمية مرحلة الاختيار من حيث التمثيل على أنها كثيرة الأهمية سواءا عند السن 36و40 الذي يعتبر سن الشباب الناضج أو عند فئة 20 و 25 عند الشباب المراهق فهي تمثل لدينا بنسب عالية على اهتمام مبحوثينا الذين هم طلبة جامعين لمرحلة الاختيار وهذا جلي في المعطيات الاحصائية إذ يعتبرونها قليلة الأهمية وغير مهمة تماما جاءت بنسب ضئيلة جدا أمام كثيرة الأهمية ومهمة وهذا راجع لوعي الأفراد لتلك المرحلة واعتبارها مرحلة حاسمة ومهمة وجدية لابد من الخوض فيها خاصة بها أنهم طلاب جامعة إذ يتيح لهم الفرصة للتعارف وخوض تجربتها لمعرفة الطرف الآخر أو الشريك وهنا يبين لنا نمط التفكير لدى الأفراد وترجمة أفكارهم بحرية التعبير وذلك راجع لتغير الذهنيات والتغير الحاصل في المجتمع لا سيما فئة متعلمة إذ هم أكبر فئة لديها حرية التواصل مع الطرف الآخر.

الجدول رقم(44)حساب كا2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	7,071	2	0,029
مكان الدراسة	12,796	6	0,046

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في إنسان جامعي متزوج من قرين أمي ، الذي يتعلق بالسؤال (23) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين في انسان جامعي متزوج من قرين أمي والجنس.

جدول رقم (45)س23: توزيع أفراد العينة حسب إنسان جامعي متزوج من قرين أمي ومتغير الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
الاجابة	ك	%	ك	%	ك	%
مناسب	14	10,1	20	5,1	34	6,4
غير مناسب	39	28,3	149	37,7	188	35,3
عادي	85	61,6	226	57,2	311	58,3
المجموع	138	100	395	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول الذي يقيس مدى اعتبار مبحوثين لإنسان جامعي مقترن من قرين أمي فنجد أكبر نسبة عادت إلى جنس الذكور لفئة عادي أنهم يقترنون بقرين أمي بنسبة 61.6% تقابلها جنس الإناث بنسبة 57.2% أما فئة غير مناسب للاقتران جاءت عند الإناث بنسبة 37.7% تقابلها 28.3% للذكور وهي الأخرى متقاربة بين الجنسين أما فئة مناسب الاقتران جاءت بنسبة ضئيلة جدا بنسبة 10.1% للذكور و5.1% للإناث وهذا أمر محتمل خاصة عندما تحدد طلبة جامعيين بالنسبة لمستواهم العلمي.

وبعد القراءة الإحصائية لهذا الجدول يتضح لنا أشياء كثيرة مع أننا قد اعتمدنا بشيء من التدرج في طرح البدائل فنجدها عند اختيار عادي اخذت أكبر نسبة وهو ما يوحي إلى سلوك اعتيادي ومن هنا نلتمس عدم الرفض لمبحوثينا إذ تتأرجح إجابتهم بين عادي أي لا يوجد إشكال وغير مناسب إذ نجد أن هناك تضارب في الاختيار بين عادي وغير مناسب فظهرت نسبة 61.6% للذكور في إجابة عادي الاقتران بقرين أمي مما يتضح صورة واضحة في مخيلة الباحث عن انطباعات المبحوثين سواء ذكورا أم إناثا لأن نسبهم متقاربة جدا لدى فئة عادي الاقتران مقرين أمي فهنا نجد غياب الرفض الضمني وهذا ما استوقفنا خاصة ونحن ندرس تصور أفراد متعلمين في مجال الدراسة وهذا ما يوحي بسلوك لربما اعتيادي في مجتمعنا الجزائري خاصة لدى الإناث فهو تصور متقارب إلى حد قريب إذ يرون أن الرجل لا يعيبه تعليمه وإنما كما يقال بالعامية " عيبوجيبو" وهذا ما لمسناه أثناء دراستنا الاستطلاعية أي المهم أن يكون رب البيت يعمل ومن الواجب عليه الإعالة وهي من المهام الرئيسية التي يؤديها الرجل في حين أيضا الرجل ليس لديه إشكال وهذا ظاهر في نسبة الذكور أن المرأة المقترن بها لا يهم إن كانت غير متعلمة المهم هو أشغالها البيتية وإعالتها لأطفالها على أتم وجه.

في حين نجد فئة الرفض أي غير مناسب لا بأس بها وهذا أمر مفروغ منه إذا أننا أمام مبحوثين متعلمين ومستواهم عالي فجاءت الإناث أكبر نسبة فهم لا يقبلون بالاقتران بقرين أمي وهذا أمر طبيعي ذلك في أن تصور

رب الأسرة لا يعرف القراءة في حين وجب عليه إعالة أسرته وذلك بالعمل، والعمل لربما مقترن بالمستوى التعليمي لرب الأسرة فهي من المهام الرئيسية.

جدول رقم (46)س23: توزيع أفراد العينة حسب إنسان جامعي متزوج من قرين أمي ومتغير الجامعة

الإجابة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مناسب	3	2,2	11	10,0	12	8,7	8	5,5	34	6,4
غير مناسب	49	35,3	30	27,3	56	40,6	53	36,3	188	35,3
عادي	87	62,6	69	62,7	70	50,7	85	58,2	311	58,3
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يوضح لنا الجدول العلاقة ما بين أن يكون إنسان جامعي متزوج من قرين أي والجامعة أي حسب المنطقة، فيما يوضح لنا الاتجاه العام نسبة 58.3% لفئة عادي فجاءت كل من جامعة الجزائر والأغواط بنسب متشابهة 62.7% تليها سطيف بنسبة 58.2% ثم تيارت 50.7% وهي نسب متقاربة جدا من حيث كلا الطلبة من جهات الوطن لا يمانعون الاقتران بقرين أمي أما لدى فئة غير مناسب فجاءت بـ 35.3% من المجموع العام فنجد لدى فئة جامعة تيارت بلغت 40.6% أما سطيف 36.3% والجزائر 35.3% وهي قريبة هي الأخرى من بعضها و27.3% لجامعة الأغواط أما فئة مناسب جاءت بنسبة قليلة جدا 6.4% لمجموع العام نستنتج من كل ما سبق أن الموقع الجغرافي لجامعات الوطن لا يأثر على مبحوثينا باعتبارهم طلبة جامعيين سواء كان من الوسط أو الجنوب أو الشرق أو الغرب وهذا واضح من خلال إجابات مبحوثينا انه عادي الاقتران بقرين أمي فجاءت بنسبة متقاربة جدا وهذا راجع ربما لتدهور الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري فهم لا يرون الشريك من تصور التعليم وإنما من جانب المادة والعمل فالذي يملك عمل جيد أو لا بأس به لا يمنع الاقتران به فهو غير عارض بحيث أنه لا يملك مستوى تعليمي أو أقل منه مستوى خاصة عند الإناث فهم لا يرون التكافؤ في المستوى بل الحالة الاجتماعية للأفراد هي الأساس وهذا ما يفسر واقعنا المعيشي فهم يحاكون المادة أي الجانب المادي هو أساس الارتباط وأيضا لدى الذكور فالمستوى التعليمي ليس عارض للاقتران هو يري نفسه رب الأسرة لا يرى فيها عيبا مع أنه يحمل مستوى عالي لا يرفض بالاقتران مع شريك أمي فهم يرون لربما تصورات أخرى كالمال هو أيضا المادة بالنسبة للفتاة لكي تضمن لهم العيش الهنيء وأيضا الجمال والأخلاق، الدين ...وهذا ما يجعلنا نفتح قوسا أهم التصورات الاختيارية لدى الطلبة في اختيار الشريك.

الجدول رقم(47)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	4,912	2	0,086

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،، وبين المتغير التابع المتمثل في تأثير التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج ، الذي يتعلق بالسؤال (24) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين تأثير التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج والجنس.

جدول رقم (48)س24: توزيع أفراد العينة حسب تأثير التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	71	51,4	163	41,3	234	43,9
لا	24	17,4	96	24,3	120	22,5
أحيانا	43	31,2	136	34,4	179	33,6
المجموع	138	100	395	100	533	100

يبين لنا هذا الجدول العلاقة بين جنس المبحوثين كما هو مبين ورأيهم في تأثر التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج لديها.

فنجد أن النسبة التي تحصلت على الأغلبية هي واضحة لدى الذكور بنسبة 51.4% تقابلها الإناث 41.3% عند متغير نعم يؤثر تعليم المرأة في سن الزواج، وفي المقابل نجد أن العملية العكسية لدى الإناث عند متغير لا يؤثر مواصلة المرأة أو تعليمها العالي في سن الزواج بحيث بلغت 24.3% تقابلها الذكور 17.4% وهي متقاربة أما لدى متغير أحيانا وهي متقاربة جدا مع فئة نعم يأثر تعلم المرأة في تحديد سن الزواج فهي تدخل حيز نعم لتأثر تعليم المرأة فنستنج هنا أن أكبر سنة جاءت بنعم وأحيانا وتعود إجابات مبحوثين بأحيان أنهم غالبا ما يأثر تعلم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج فأخذت نسبة 63.4% من كلا إجابات أحيانا ونعم النسبة القاتلة بأن التعليم العالي للمرأة يأثر على سن الزواج وهذا ما أدلت به الإحصائيات على الرغم من أن الإناث يصرون

على أن تواصل المرأة تعليمها أو حصولها على شهادة عليا كالماستر وغيرها استنادا على التحولات التي شهدتها ومازالت تشهدها الجزائر من أهمها خروج المرأة للعمل وحصولها على مسؤوليات كبرى في الدولة، على عكس ذلك الأسرة التقليدية التي كانت ترى أنه لا أهمية من تعلم الفتاة للتشدد حيالها ومنعها من الخروج دائما بحيث كان بالأمس ليس بالبعيد أمرا قطعيا، إلى أن التحولات باتت تحتم على المجتمعات الريفية بالأخص أيقنت بالتغيرات المجتمعية التي حدثت من خلال فترات زمنية على المستوى العام للمجتمع والتي تتطلب أن يكون يتحصل كلا الجنسين على تعليم لا بأس به، بحيث تساعدها (المرأة) تلك المعارف من إثبات وجودها وتربية أبنائها على الوجه الكامل.

وما نستخلصه من هذا الجدول انعكاس لتعلم المرأة العالي وذلك في تأثيره على سن زواجها وهذا ما رأته جل مبحوثينا من كلا الجنسين على أنه تعليمها أسفا يؤثر على سن زواجها فهو يأثر على حساب مسؤوليات المرأة المنوطة بها ولربما تدخل في مقولة عامية "أنه فاتك القطار" أي أنه فاتك سن الزواج وتدخل حيز العنوسة إذ يؤثر على معدلات العزوبة أي ارتفاع نسبة العازبات في بعض دول إفريقيا بحيث وجد أن التعليم يحدث فروقا هامة بين النساء العازبات حيث تبين أن معدلات العزوبة عند المتعلمات أعلى منها عند غير المتعلمات[1].

الجدول رقم(49)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
مكان الدراسة	4,408	6	0,622

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في أن يكون الشريك متحصلا على تعليم عال ، الذي يتعلق بالسؤال (25) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين أن يكون الشريك متحصلا على تعليم عال ومكان الدراسة.

[1] زوبيدة بن صديق ، مجلة جيل العلوم الإنسانية الاجتماعية، أثر تعليم المرأة على تغيير النموذج الزواجي في الجزائر، العدد 43، 2004،ص 25.

جدول رقم (50)س25: توزيع أفراد العينة حسب أهمية أن يكون الشريك متحصل على تعليم عال ومتغير الجامعة

الجامعة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أكيد	23	16,5	20	18,2	22	15,9	17	11,6	82	15,4
مهم	34	24,5	19	17,3	31	22,5	31	21,2	115	21,6
غير مهم	82	59,	71	64,5	85	61,6	98	67,1	336	63
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يوضح لنا الجدول من حيث أهمية أن يكون الشريك متحصل على تعليم عال فنجدها لدى فئة غير مهم عند متغير جامعة سطيف بنسبة 67.1% تقابلها جامعة الأغواط 64.5%، وجامعة تيارت 61.6% أما جامعة الجزائر 59.0%

وتليه على الترتيب حسب معطيات الجدول فئة مهم أن يكون الشريك متحصل على تعلم عال فجاءت جامعة الجزائر بنسبة 24.5% تليها جامعة تيارت 22.5% وجامعة سطيف 21.2% أما الأغواط 17.3% و تليه فئة أكيد جامعة الأغواط 18.2% والجزائر 16.5% أما تيارت 15.9% وسطيف 11.6%.

نستنتج من هذا الجدول الذي يهدف إلى تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين المنطقة من جامعات الوطن وأهمية وأن يكون الشريك متحصلا على تعليم عال أو تحصله على مستوى مرتفع من التعليم (ماستير) ومن خلال المعطيات نجد أن الكثير من المبحوثين والذين يمثلون النخبة يكتفون بان يكون لدى شريك حياتهم تعليما جامعيا فقط وليس مستوى عال وذلك ما ارتأيناه من خلال النسب فنجدها عند متغير لا يهم أن يكون الشريك متحصلا على تعليم عال لدى جامعة أو منطقة سطيف بنسبة مرتفعة والتي بلغت 67.15 و هي نسب متقاربة مع كلا الجامعات عبر الوطن وهنا ما يفسر تقارب النظرة لدى مبحوثينا من الطلاب خلافا على إجابة أكيد فنجدها بنسبة ضعيفة فجاءت أكبر نسبة عند طلاب منطقة الأغواط بـ 18.2% أما نظريتها عند مهم تعليم عال إلا أن هذا التمايز الذي نجده في الجدول بين الطلاب الموزعين على مختلف جامعات الوطن من الوسط والجنوب إلى الشرق والغرب كان انعكاسا لبعض المبررات أهمها عزوف الذكور عن مواصلة الزوجة تعليمها العالي لربما نظرا لطول مدة الدراسة المتعلقة بالتعليم العالي وذلك من شأنه ان يؤخر في سن الزواج ونجده واضحا لدى تخوف الطلاب خاصة الطالبات بحيث ما زال ينتشر داخل هذا المجال الاجتماعي بعض العادات والتقاليد التي تمنع الفتاة من إكتسابها تعليما وعملها وما ذلك من انعكاسات سلبية تتجر على هذا السلوك الذي كان في وقت ليس بالبعيد يمثل خروجا على العادات فيظهر لنا ذلك من خلال تطابق النسب بين طلاب الجامعة بعد الاهتمام بأن يكون الشريك أو ليس بالضرورة متحصل على تعليم عال فهم لا يراعون المستوى العالي للشريك، فيما

جاءت نسب مهم حصوله على تعليم عال مقبولة نوعا ما لكن نجدها قليلة أمام غير مهم أي عدم الاهتمام وهذا راجع لربما أن الانفتاح والتحضر أثر سلبا على سن زواج المرأة على الذهنيات والتصورات وهذا ما يفسر لنا الضبط الاجتماعي وفاعليته.

الجدول رقم(51)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	4.819	2	0.090
السن	6.427	6	0.377
مكان الدراسة	13.610	6	0.034

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،السن، مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في عملية التعارف مرحلة مهمة قبل الزواج ، الذي يتعلق بالسؤال (26) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين عملية التعارف مرحلة مهمة قبل الزواج والجنس.

جدول رقم (52)س26: توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بعملية التعارف قبل الزواج ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تؤيد	79	57,2	267	67.6	346	64,9
ترفض	10	7,2	21	5,3	31	5,8
احيانا	49	35,5	107	27,1	156	29,3
المجموع	138	100	395	100	533	100

من خلال هذا الجدول الذي يعني بدراسة العلاقة الموجودة بين الجنس وعملية التعارف قبل الزواج من حيث الاهتمام لدى الطلبة فنجد أن القيمة التي حظيت بالاهتمام لدى المتغيرين كما هو ملاحظ عند جنس الإناث بقيمة 67.6% في حين نجدها عند الذكور بـ 57.2% لدى فئة تؤيد عملية التعارف قبل الزواج لدى

الطلاب بحكم أنهم طلاب جامعة تقابلها فئة أحيانا بحيث بلغت 35.5% عند الذكور أما الإناث 27.1% أما عند فئة الرفض فجاءت عند الذكور بـ 7.2% والإناث 5.3% وهي متقاربة جدا لدى الجنسين.

نستنتج من هذا الجدول الذي يهدف إلى إبراز أهمية الاختيار على أساس التعليم وكذا ثقافتهم بحكم أنهم طلاب جامعين لكلا الجنسين في حين كان تأييد مبحوثينا بشكل واضح على عملية التعارف قبل الزواج وهذا واضح من خلال النسب المتقاربة كل من ذكورا وإناثا وهنا يظهر لنا إصرار المبحوثين كما هو مبين في النسب المرتفعة على هذه الأهمية التي تقع أيضا على فئة أحيانا فهم ليسوا معارضين لعملية التعارف قبل الزواج فجاءت بنسب لا بأس بها، وهذا ما يفسر بنا إجابة نصف مبحوثينا على إمكانية تعارف الشريكين لكلا الجنسين خاصة الإناث مما سمح لهم تعليمهم وخروجهم على تسهيل عملية التعارف والمحيط الملائم ألا هو الجامعة أما فئة الرفض فهي تكاد ان تكون غير ممثلة بالمقارنة مع النسب المئوية لإمكانية التعرف وهذا راجع إلى المعرفة الجيدة داخل هذا التنظيم والنسق الجامعي لكلا الجنسين بسبب الحراك الاجتماعي والذي يعني بالتنقل لدى الجنسين ومن نفس الثقافة والتعليم سواء ريفي أم حضري وذلك لاستقطاب الجامعة من كلا المجالات فذلك يغلب أو يخرج عن إطار السيطرة داخل الجامعة بالنسبة للتعارف لدى الشريكين وعلى حد قول أحد مبحوثينا "لا يمكن أن يقترن الشخص بشريك حياة قد لا يفهمه" وذلك راجع للتقارب والتفاهم أكثر فيما بينهم بحيث تدخل الأنثى طرفا أساسيا في عملية التعارف فليس للذكر الحق وحدة عملية التعارف اليوم بل أصبح لدى الطرفين.

جدول رقم (53)س26: توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بعملية التعارف ومتغير السن:

السن	سنة20-25		سنة26-30		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تؤيد	260	66,7	60	64,5	19	59,4	7	38,9	346	64,9
ترفض	22	5,6	5	5,4	2	6,3	2	11,1	31	5,8
احيانا	108	27,7	28	30,1	11	34,4	9	50	156	29,3
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول بدارسة العلاقة الموجودة بين متغير السن لمبحوثينا والاهتمام بعملية التعارف فنجد أن القيمة التي حظيت على أكبر نسبة لفئة تؤيد وهي الفئة العمرية 25.20% إذ بلغت 66.7% تقابها فئة 30.26 بـ 64.5% وفئة 35.31 بـ 59.4% أما فئة 36و 40 بـ 38.9% فيما جاءت عند قيمة أحيانا لدى فئة 36 و 40 بـ 50.0% وهذا يعكس تماما التي سبقتها في تأييد مرحلة التعارف فجاءت أكبر منها عند فئة 20 و 25، فيما قابلتها بنسبة 34.4% لفئة 31و 35 أما فئة 26 و 30 بـ 30.1% و 20 و25 بـ

27.7 وهي نسب متقاربة أيضا فيما جاءت خانة الرفض لمرحلة التعارف قبل الزواج بـ 11.1% لفئة 36 و 40 تقابلها فئة 31 و 35 بـ 6.3% أما فئة [20و 25] و [26-30] جاءت نسب متقاربة 5.6% والأخرى 5.4%.

نستنتج من هذه الاحصائيات التي تربط العلاقة بين الفئة العمرية والاهتمام بمرحلة الاختيار لدى المبحوثين من حيث إبراز سن الطلاب واهتمامهم للتعارف فجاءت أكبر نسبة لفئة 20 و 25 تؤيد بقوة مرحلة التعارف قبل الزواج وهي فئة التي تعبر عن الشباب المراهق وأيضا فئة 26 و 30 سنة و 31 و 35 التي تعبر عن الشباب الناضج فجاءت نسب متقاربة جدا مع بعضها البعض تؤيد سوءا كان الشباب مراهق أو ناضج فهو لا يتوقف عند سن معين فإذ حظيت مرحلة التعارف بالاهتمام لدى مبحوثينا إذ بلغت 66.7% حتى فئة أحيانا يمكن التعارف وهي تدخل خير عدم المعارضة فجاءت بنسبة 50% لدى فئة 36 و40 سنة وهذا ما يعبر عن الانفتاح والتفتح الحضاري بصفتهم طلاب جامعة بحيث هنالك الاختلاط وإقامة علاقات داخل الجامعة فتعليمهم والمحيط يساعد على الإرتباط وإقامة علاقات بين الجنسين للتعرف على الشريك فهم يفضلون التعارف الشخصي وهذا ما يوضح علاقة بين السن والاختيار أي أنه كلما ارتفع السن زادت حرية الفرد في اختيار شريكه لأن زيادة السن تعني زيادة الخبرات وتجارب الحياة مما يدفع بالفرد إلى الاختيار وفق ميوله ورغباته وهذا ما ظهر لدة فئة 20 و 25 بحيث جاءت بأكبر نسبة فهي تدافع بقوة على عملية التعارف قبل الزواج فهم يرفضون التسلط ويعبرون على حريتهم من منبر التعارف أيضا لدى فئة 36 و 40 منهم لا يرفضون التعارف ليدخلهم ضمن حركيات وديناميكيات وآليات لا تتجاوز مع رغباتهم بل تعبر عن رأيهم الخاص والاختيار الصائب لهم.

جدول رقم (54)س26: توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بعملية التعارف قبل الزواج ومتغير الجامعة

الجامعة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تؤيد	95	68,3	66	60,0	87	63,0	98	67,1	346	64,9
ترفض	6	4,3	14	12,7	7	5,1	4	2,7	31	5,8
احيانا	38	27,3	30	27,3	44	31,9	44	30,1	156	29,3
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول العلاقة بين أهمية التعارف قبل الزواج ومتغير الجامعة بحيث جاءت أكبر نسبة لدى فئة تؤيد التعارف لدى جامعة الجزائر بـ 68.3% تقابلها جامعة سطيف بـ 67.1% تليها جامعة تيارت بـ 63.0% ثم جامعة الأغواط بـ 60.0% وهي نسب متقاربة جدا تؤكد ضرورة التعارف بين طالبي الزواج قبل ارتباطهم مدعمة بنتائج الجدول كما جاءت عند فئة أحيانا تكون عملية التعارف مهمة قبل الزواج لدى كل من

جامعتي تيارت وسطيف 31.9% و 30.1% أما الجزائر والأغواط 27.3%، وهي نسب متشابهة فهذا لا يعني أنها ترفض بل تؤديد لكن أحيانا حسب الظروف على حد قول أحد مبحوثين في جامعة الأغواط "يمكن التعارف لكن في حدود الشرعية" وهذا ما يفسر لنا لربما طابع المنطقة باعتبارها صحراوية ومازالت طاغية عليها العادات التقليدية والأسر المحافظة.

ونستنتج من كل ما سبق حتى هذا الارتباط بمناطق الوطن كل من الوسط والجنوب والشرق والأغواط لا يرفضون مرحلة التعارف ويعتبرونها مرحلة مهمة قبل الزواج وذلك للتعرف على طباع الشريك الذي يخلق التفاهم والانسجام وهو تمهيد للحياة الزوجية وذلك دون إهمال الوسط الجامعي الذي يعطي لهم الفرصة للارتباط والالتقاء بحيث أن الوضع الحالي فرض نفسه بصفتهم طلبة متعلمين تدخل عليهم أشكال إدراك وتصورات الأفراد خاصة بالمسائل المتعلقة بالعلاقات بين الشريكين وإذ كان الوعي الديني عاملا مهيمنا وإنتاج التصورات وهذا ما لمسناه لدى الفئة التي ترفض الاهتمام بهذه العملية فحيث أن العائلات الجزائرية لا تشجع العلاقات الصداقة وتدرك أن العلاقة لابد أن تؤدي حتما إلى الارتباط الشرعي وهذا هو مدلول محتوي فئة الرفض لكن عموما أن النسبة التي تؤيد التعارف قبل الزواج جاءت مرتفعة جدا أما نظريتها التي تعبر الرفض لكلا جامعات الوطن وذلك كما سبق لنا الذكر بسبب العامل المشترك وهذا التعليم أو المستوى التعليمي الذي أعطاهم نوع من الإنتاج وتغير في سلوكيات الأفراد وتغير في الذهنيات لهذا التصور من شأن الاقتران شريك الحياة عن طريق التعارف لخلق نوع من الثقة وتبادل الأفكار بين الطرفين الذكور والإناث في مجتمع تعمل أشكال وعيه على تخصيص حيز هاما غالبا من منظور التطور والعصرنة بما يتأثر شبابنا اليوم بوسائل التغير الاجتماعي منها العالم الافتراضي كالفيسبوك وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي لما لها من أثر بالغ على التأثير في ذهنيات الأفراد.

الجدول رقم(55)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	13,557	2	0,001
السن	11,779	6	0,067

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،،السن، وبين المتغير التابع المتمثل في إمكانية التعرف على الشريك داخل الجامعة ، الذي يتعلق بالسؤال (27) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين إمكانية التعرف على الشريك داخل الجامعة و الجنس.

جدول رقم (56)س27: توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التعرف داخل الجامعة ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	61	44,2	119	30,1	180	33,8
لا	26	18,8	133	33,7	159	29,8
أحيانا	51	37,0	143	36,2	194	36,4
المجموع	138	100	395	100	533	100

يبين لنا من خلال الجدول المعروض أما من قياس العلاقة الموجودة بين توزيع أفراد العينة من خلال جنسين وإمكانية التعرف على شريك الحياة داخل الجامعة كمرحلة تمهيدية للاختيار للزواج ومن خلال ذلك نلاحظ أن أكبر نسبة في الجدول المطروح أمامنا لدى متغير نعم يمكن التعرف عند الذكور بنسبة 44.2% تقابلها عند الإناث بنسبة 30.1% فيما جاءت فئة أحيانا يمكن التعرف بـ 37.0% عند الذكور ونسبة 36.2% عند الإناث وهي نسب متقارب جدا هذا ما يوحي إلى قبول التعرف داخل الجامعة فيما جاءت فئة لا تقبل التعارف داخل الجامعة عند الإناث 33.7% وهي أكثر منها عند الذكور بـ 18.8% فهنا نجد الإجابة عكسية تعكس الواقع باعتبار الإناث فهم من يرغبون بالتعرف داخل الجامعة.

نستنتج من هذا الجدول أن من إشباع العلاقات الاجتماعية وانتشار التعليم وفك العزلة التي كانت مضروبة قبل انتشار التعليم عند الإناث خاصة في المجال الريفي لربما أي على المناطق القروية التي اعتمدت في المجتمع الجزائري، كان لها الفضل الكبير وتغير الذهنيات وفي هذا الجدول الذي يوضح بدوره مستوى الوعي والتعليم في حين نجد أن الجامعة هي المكان الأنسب للتعارف والذي تترجمه النسب المئوية المرتفعة بحيث نجدها بنسبة 44.2% لدى الذكور وأحيانا بنسبة 37% فهنا الميل إلى نعم إمكانية التعرف داخل الجامعة وهي متقاربة وهذا راجع إلى تعدد الجامعات والمعاهد حتى وصلت إلى المناطق الريفية قرب الجامعات وفتح معاهد كبرى أصبحت تستقطب كلا المجالات الريفي والحضري وذلك لبروز التعليم ورغبة في التعلم ومواصلة الدراسة.

ثانيا الخصائص التي تمتاز بها الأفراد باعتبارهم طلبة جامعين من انفتاح ومرونة عكس الأفراد المتواجدين داخل الأسرة دون تعليم الغالب عليهم الصرامة والتشدد خاصة على الفتيات بحيث كان لهذا الأثر الكبير في صقل الذهنيات ومحاولة فئة الجامعيين إيجاد فضاء يمتاز بالحرية فيه يمكن لأفراد المجتمع التعرف على شريك الحياة أو على الأقل ممارسة العلاقات العاطفية تتيح له التعرف أكثر على الأصدقاء قد تتحول فيما بعد إلى علاقات دائمة في

حين استقرارها، هذا الاستقرار يكون نتاج تراكمي أي أثر مدة زمنية تتيح فيها كل من الشريكين التعرف على الآخر بصورة جيدة قد لا يسمح بها خارج الجامعة نظرا للضبط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة والمجتمع ككل.

جدول رقم (57)س27: توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التعرف داخل الجامعة ومتغير السن

السن	سنة20–25		26–30 سنة		31–35 سنة		36–40سنة		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	128	32,8	40	43,0	10	31,3	2	11,1	180	33,8
لا	115	29,5	22	23,7	12	37,5	10	55,6	159	29,8
أحيانا	147	37,7	31	33,3	10	31,3	6	33,3	194	36,4
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول العلاقة بين متغير إمكانية التعرف داخل الجامعة والفئة العمرية للمبحوثين ومن خلال ذلك نلاحظ أكبر نسبة عادت إلى متغير أحيانا إمكانية التعرف من الاتجاه العام للجدول بنسبة 36.4% تليها فئة نعم بإمكانية التعرف ب 33.8% أما فئة لا يمكن التعرف داخل الجامعة بنسبة 29.8% وهذا يظهر لنا أن النسب متقاربة مع بعضها البعض وهذا ما يعكس الجدول الذي سبقه مع العلاقة مع متغير الجنس وعند المواظبة على هذا الاتجاه فنجد أكبر نسبة عادت إلى فئة 36و 40 سنة 55.6% ترفض التعرف داخل الجامعة وجاءت فئة 26و 30 تؤيد التعرف داخل الجامعة بنسبة 43% وهنا يظهر لنا تقارب النسب بين القبول والرفض وتتأرجح بين فئة الشباب المراهق والشباب الناضج بنسب متقاربة من حيث القبول وعدم القبول فيما جاءت بالتسلسل نسبة 37.7% لفئة أحيانا وهي تعبر بالقبول 20 و 25 وهي نفسها مع فئة بين 31 و 35 هي الأخيرة ترفض التعرف وجاءت نسبة 33.3 بمتغير أحيانا بين 26 و 30 وهي متقاربة مع فئة 31 و 35 وأيضا 36 و40.

نستنتج من هذا الجدول بتقارب النسب مع بعضها من حيث متغير إمكانية التعرف وأحيانا التعرف داخل الجامعة فلدى فئة أحيانا هي تعبر دائما عن الميول إلى الرغبة للتعرف وعند دمج النسب التعرف وأحيانا نجدها بنسبة 70.2% وهي نسبة مرتفعة أمام فئة الرفض التي تعود بنسبة 29.8% من المجموع العام والملاحظ هنا من الجدول الذي يربط مع الفئات العمرية أنها كل الفئات جاءت بنسب متقاربة جدا مع بعضها البعض وهذا ما يفسر لنا أن الشباب المراهق والناضج حسب الفئات العمرية لدينا تؤيد إمكانية التعرف داخل الجامعة بحيث حتى فئة 36 و 40 جاءت عند متغير أحيانا 33.3% وهذا ما يعطي لنا إشارة أن السن ليس عائقا أمام التعرف داخل الجامعة لأن الفضاء الجامعي يعطي له الأولوية للتعرف على الشريك داخل الجامعة فيما لربما تجدون صعوبة للتعرف خارج الحيز الجامعي لهذا ظهرت لنا فئة العمرية ما بين 36 و 40 بنسبة لا بأس بها وفي نفس

الوقت جاءت فيه مرتفعة 55.6% لهذه الفئة العمرية ترفض التعرف داخل الجامعة وهذا ما تستخلصه لأنها فئة الشباب الذين لديهم خبرة بالحياة ويتمتعون بالنضج وفي نفس الوقت جاءت نسبة 43% لفئة 26 و 30 تؤيد بقوة التعرف داخل الجامعة وأيضا فئة 20 و25 بـ 32.8% وهذا ليس بالأمر الغريب لهذه الفئة التي تعتبر عن الشباب الحالم المتهور نوعا ما صحب العلاقات بين الأصدقاء وإقامة الصداقات للعلاقات العاطفية بين الشريكين لما يعطي المحيط كالجامعة لعامل أساسي للتعرف وفرصة للتعارف والتعبير عن عواطفهم وإخراج مكبوتاتهم أمام ضغوطات الحياة بالتالي فإن الجامعة هي الفضاء الأمثل لإقامة العلاقات والتعرف على الشريك أكثر وعن قرب داخل الجامعة لكلا الفئات العمرية فطبيعة الحال من خلال النسب الظاهرة أنها لا تعارض التعرف داخل الجامعة خاصة لدى فئة 26و 30.

بحيث يعتبرونها علاقات دائمة تفتح لهم المجال لاستقرار الذي يتيح للشريكين التعرف على الآخر بصورة دائمة وجيدة نظرا للضغط الاجتماعي الذي لربما تمارسه الأسرة والمجتمع اتجاه المشاركة العاطفية التي يرون فيها الأفراد المتعلمين الانسجام بين الطرفين فمهما كانت الفئة العمرية فإن الجامعة تلعب دورا هاما كنقطة إلتقاء بين الشريكين وتسهل عملية التعارف.

الجدول رقم(58):حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	18,248	6	0,006
السن	18,493	18	0,424

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،السن، وبين المتغير التابع المتمثل في المميزات الهامة في اختيار شريك الحياة ، الذي يتعلق بالسؤال (28) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين المميزات الهامة في اختيار شريك الحياة و الجنس.

جدول رقم (59)س28: توزيع أفراد العينة حسب المميزات المهمة في شريك ا لحياة ومتغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التعليم	3	2,2	9	2,3	12	2,3
الأخلاق	42	30,4	130	32,9	172	32,3
النسب	8	5,8	5	1,3	13	2,4
الجمال	5	3,6	4	1	9	1,7
المال	5	3,6	4	1,0	9	1,7
الطبقة الاجتماعية	2	1,4	4	1,0	6	1,1
التعليم والأخلاق	73	52,9	239	60,5	312	58,5
المجموع	138	100	395	100	533	100

يبين لنا الجدول العلاقة بين متغير الجنس وللمبحوثين والمميزات أو الصفات ذات الأهمية لديهم في إطار الاختيار الزواجي، فنلاحظ أن النسبة التي استحوذت على القيمة الأكبر لدى مقياس التعليم والأخلاق معا فبلغ عند الإناث بـ 60.5% تقابلها عند الذكور 52.9% وتكاد أن تكون متشابهة لكلا الجنسين تليها مقياس الأخلاق لوحده بنسب متقاربة لكلا الجنسين إناث 32.9 والذكور 30.4% أما لدى مقياس النسب فنجده عند الذكور بـ5.8% أما الإناث 1.3%، أما باقي المقاييس كالجمال والمال والطبقة الاجتماعية فجاءت بنسب ضئيلة لا تحمل دلالة إحصائية.

فنستنتج من كل ما سبق من خلال القراءة الاحصائية للنسب فنلاحظ أن المقياس الذي استحوذ على الأغلبية في الجدول هي لدى مقياس الاختيار على أساس التعليم والأخلاق معا رغم أن فئة التعليم لوحدها لم ترصد بنسبة فجاءت بـ 2.3% فقط لكلا الجنسين لكن الاختيارين معا للتعليم والأخلاق بلغ أكبر نسبة وهذا راجع لمستوى مبحوثينا التعليمي فهم رغم المستوى التعليمي يراعون عامل الأخلاق أو الدين إن صح القول وهذا ما برزته فئة الاختيار على أساس مقياس الأخلاق لوحدها فبلغت 32.2%من المجموع العام عكس الاختيار على أساس مقياس التعلم لوحده فسبقتها الأخلاق لكلا الجنسين فهذا الترتيب هو ترجمة لبعض الخصوصيات التي يحملها المجتمع الجزائري إما عن طريق التوارث والذي يتسم بالجدية والصرامة من جيل الآباء كالاختيار على أساس الأخلاق إلى جيل الأبناء وذلك كخصه البعض في قضية الانتشار الثقافي وأصول التوارث الاجتماعي وذلك في الامتثال للأنماط التي كانت موجودة سابقا وهذا ما ظهر لنا من خلال النسب حول المقياس التعليمي والأخلاقي

معا فهي ذات أهمية حتى اليوم لدى جيل الآباء التي يرونها ضمن أهم المقاييس الاختيارية أم الوضع الأخير الذي يخص المقاييس الأخرى كالجمال والمال والطبقة الاجتماعية لم تكن ممثلة لدينا لم تعبر عن ديناميكية اجتماعية في ظهور أو إبرازها ضمن القيم الجديدة التي يأخذها مبحوثينا بعين الاعتبار رغم حركية المجتمع الجزائري لم تكن موجودة فرغم الجانب الثقافي الحاضر على سبيل المثال المستوى التعليمي إلا أن هذه القيم كالأخلاق نابعة من المجتمع نفسه بالتعميم على الجماعة أو فئة منها ذلك أن المجتمعات رغم أنها تملك ثقافة من تهميش القيم العامة أو الإرث الاجتماعي المتوارث. لذا تعبر البيانات العامة لهذا الجدول الذي يهم بإبراز المقاييس أو المميزات التفصيلية التي وجب توفرها في شريك الحياة أن مقياس التعليم والأخلاق استخوذ على القيم الأكبر وهذا ما يفسر لنا وعي الأفراد المتعلمين في عدم إهمالهم لمعيار الأخلاق وذلك لإعطاء التكافؤ الذي أصبح من أهم أوليات التي تتخذ من أجل استمرار البناء الأسري.

جدول رقم (60)س28: توزيع أفراد العينة حسب مميزات الهامة في الشريك ومتغير السن

الإجابةالسن	سنة20-25		26-30 سنة		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التعليم	9	2,3	2	2,2	1	3,1	0	0,0	12	2,3
الأخلاق	128	32,8	27	29,0	13	40,6	4	22,2	172	32,3
النسب	10	2,6	2	2,2	0	0,0	1	5,6	13	2,4
الجمال	6	1,5	1	1,1	2	6,3	0	0,0	9	1,7
المال	5	1,3	1	1,1	2	6,3	1	5,6	9	1,7
الطبقة الاجتماعية	6	1,5	0	0	0	0	0	0	6	1,1
التعليم والأخلاق	226	57,9	60	64,5	14	43,8	12	66,7	312	58,5
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يوضح لنا الجدول علاقة بين المميزات الهامة لدى شريك الحياة ومتغير السن عند مبحوثينا في إبراز محور العلاقة بين الفئات العمرية، ، فنلاحظ من خلال هذا أن الأكبر نسبة راحت لدى مقياس التعليم والأخلاق عند فئة 36-40 بنسبة 66.7% مقابلها فئة 26-30 ب 64.5% أما فئة 20-25 بلغت 57.9% تليها فئة 31-35 بـ 43.8% وهي نسب متقاربة جدا لكلا الفئات العمرية تليها الاختيار على أساس مقياس الأخلاق لوحده عند فئة 31-35 بـ 40.6% تقابلها فئة 20-25 بـ 32.8% أما فئة 26-30 بـ 29.0% أما فئة 36-40 بـ 22.2% أما باقي المقاييس الأخرى كالتعليم لوحده والنسب والجمال والمال والطبقة الاجتماعية لا تحمل أي دلالة إحصائية فجاءت بنسب ضعيفة جدا.

فنستنتج من كل ما سبق أن المقياس التي استحوذ على أكبر نسبة هو التعليم والأخلاق وهذا ما وجدناه في الجدول السابق الذي يتعلق بجنس المبحوثين فهذه المرة جاء أكبر نسبة عند الفئة العمرية 36-40 وفئة 26-30 أي الفئة الشباب الناضج الذي يحمل الوعي الثقافي والروحي للحياة وحتى باقي الفئات العمرية ك 20-25، 31-35 جاءت متقاربة النسب ، وهذا ما يفسر لنا حضور قوي لعامل التعليم والأخلاق معا هذا يعني على رغم فئة الشباب المراهق والمتهور عادة ما ينعتها المجتمع لهذه الفئة فهم يحملون نفس التصور لباقي الفئات العمرية التي تكبرهم سنا فأخذ الأخلاق حيز هام لدى مبحوثينا في النظر إليه كعامل للاختيار او مقياس يأخذ بعين الاعتبار أشياء اختيار شريك الحياة وهذا ما يوضح لنا أن مبحوثينا من جميع الفئات العمرية سواء الشباب المراهق أو الناضج فهم لا يرون الاختيار للزواج من زاوية ضيقة أو حصره على أمور بعينها الشكليات وهي ضمن المقاييس الاختيارية الدراجة كالجمال والمظاهر الخارجية والنواحي المادية فهم لا يرتكزون على معايير شكلية إن صحت العبارة وهذا ما يفسر لنا الشباب الناضج والواعي اليوم رغم صغر سنه وهذا راجع للمستوى التعليمي الذي يحمله أفراد مبحوثينا فهم يرتكزون أيضا على النواحي الأخلاقية والدينية وهنا يبرز دور الأب والأم في مساعدة أبنائهم لإرساء المعايير الصحيحة التي يجب أن يبحثوا عنها في شريك حياتهم من خلال البحث عن الأخلاق الحميدة والجليلة في ارتباطاتهم مع الشريك وخلاصة القول أن مبحوثينا لديهم اهتمام أكبر للجانب التعليمي والأخلاق معا فهم يرون فيهما على أن الزواج يبتى أو الاختيار لتلك المميزات الهامة على أبعاد أخلاقية لخلق الاحترام والتبادل بين الطرفين من خلال معيار الكفاءة والأخلاق لكلا الفئات العمرية لتمكنهم من إنشاء أسرة مستقبلا قائمة على التفاهم والاحترام.

– نتائج الفرضية المتعلقة بالمستوى التعليمي كأساس للاختيار:

لقد تحققت الفرضية التي تتعلق باختيار الأفراد على أساس المستوى التعليمي بناءا على الإجابات المبرمجة للجانب الميداني، في حين رفض المبحوثين الممثلين بالنخبة أن يكون هناك اقتران بعيدا على الاهتمام بالمستوى التعليمي للشريك من الجنسين، على أنه يمثل التفاهم والتكامل والبعد العملي في تربية الأولاد مما يتيح لهم التعليم فرصة التقاء وانتقاء الشريك داخل الجامعة، وسوف نعرض النتائج:

1_ من حيث إجابة مبحوثينا حول "حسب ماذا تختار شريك الحياة"، فوجدنا أن النسبة الغالبة لدى مبحوثينا اتجاههم نحو المستوى التعليمي أي اختيارهم على أساس المستوى التعليمي وهذا ما جعلنا نفسر اهتمام مبحوثينا بالدرجة الأولى بمستوى الأفراد اللذين هم بصدد الارتباط بهم، فهم يقرون بضرورة المستوى التعليمي والتعليم ضمن أولويات اختياراتهم وذلك من خلال تسلم الأدوار الأسرية عن طريق التنشئة، ليظهر أن هناك ميل إلى التماثل في درجة التعليم.

2- والنتيجة السلبية الوحيدة تتمثل في مجيء نسبة اللامبالاة في إنسان جامعي متزوج من قرين أمي فجاءت نسبة عادي أن يقترن الأفراد بإنسان أمي بنسبة كبيرة أما فئة الاجابة عن غير مناسب، لربما ذلك يعود خوفا من العنوسة بالنسبة للإناث.

3-أيضا بالنسبة لتأثير التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج فحصد نسبة نعم من إجابة المبحوثين حول تأثير التعليم العالي للمرأة في سن زواجها حتى فئة الإجابة أحيانا تعني ليس دائما بأثر التعليم العالي في سن الزواج، وهذا راجع لربما لطول مدة دراستها تأجل عملية زواجها إلى حين، لذا جاء يأثر على سن الزواج.

4-أما من حيث المميزات التي يراها مبحوثينا هامة في عملية اختيار الشريك فحصد التعليم والأخلاق معا على أكبر مسبة لدى الجنسين وهذا ما يفسر لنا اهتمام الأفراد بالجانب التعليمي وأيضا الأخلاقي الذي يتمحور حول التعلم أساسا "فبالتعليم والتعلم ترتقي سيم الأخلاق" أي دون إهمال الجانب الأخلاقي.

5-فيما يخص "ضرورة أن يكون الشريك متحصلا على تعليم" عال فجاءت صنف إجابات مبحوثين على أنه لا يهم مستوى تعليمي عال بل أن يكون شريك ذو مستوى تعليمي وليس بالضرورة يحمل مستوى عال، أي نقص تمثيل درجة عال خاصة لدى الذكور،لكن هذا لا ينكر بضرورة أن يكون الشريك يحمل مستوى جامعي.

6-كما جاءت أيضا صنف تمثيل مرحلة الاختيار في نظر أفراد يحملون مستوى تعليمي عال بأنها مرحلة كثيرة الأهمية وذلك بصفتهم أفراد متعلمين يهمهم الأمر أكثر من فئة الأخرى لربما تكون عندهم غير مهمة فهي مرحلة مهمة بالنسبة إليهم وبالغة الأهمية.

وفي ملخص الفرضية هو أن يكون شريك الحياة متناسبا مع الطرف الآخر في التعليم أي جامعي أي من خلال هذا العامل يختار الشباب الجامعي المقبل على عملية الاختيار حرصا منها على أن يكون الطرف الآخر سواء كان ذكرا أم أنثى متحصلا على مستوى تعليمي لكن أمام رفض فئة أن يكون الشريك متحصلا على تعليم عال فرصدت بعدم الاهتمام لدرجة التعلم العليا.

في حين أن لا يكون الزواج جامدا مبنيا على أساس التعليم فقط دون أن ننسى تلك المحددات الدينية التي جاء بها مبحوثينا معبرين عن الأخلاق دون شك نظرا لانتماءنا للإسلام كمرجعية دينية.

الفصل السادس

تأثر الأفراد بمساندة عمل المرأة

1- الجداول

2- التحليل السوسيولوجي للجدول

3- نتائج الفرضية

الفصل السادس

تأثر الأفراد بمساندة عمل المرأة

يتضمن هذا الفصل فريضة بحثنا القائلة :

" يتأثر الأفراد في عملية الاختيار بمساندة عمل المرأة " .

التي تضم إجابات أفراد عينة البحث على مجموعة من الأسئلة من السؤال (29) إلى السؤال (33) ، ونعرض فيما يلي الجداول والتحليل السوسيولوجي واهم النتائج المتوصل إليها .

الجدول رقم(61)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	58,664	2	,0000
مكان الدراسة	14,517	6	,0240

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة فيالجنس،الجامعة، وبين المتغير التابع المتمثل في مساندة عمل المرأة ، الذي يتعلق بالسؤال (29) من استمارة البحث،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين مساندة عمل المرأة والجنس.

جدول رقم (62)س29: توزيع أفراد العينة حسب مساندة عمل المرأة خارج البيت ومتغير الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
الاجابة	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	42	30,4	247	62,5	289	54,2
لا	47	34,1	39	9,9	86	16,1
أحيانا	49	35,5	109	27,6	158	29,6
المجموع	138	100	395	100	533	100

يبين لنا هذا الجدول معطيات حول مساندة عمل المرأة خارج البيت ومن خلال المعطيات المقدمة نجد أكبر نسبة استحوذ عليها المتغير نعم يساند عمل المرأة لدى جنس الإناث بحيث بلغت 62.5% تقابلها الذكور بنسبة 30.4% وعند المتغير أحيانا يساند عمل المرأة خارج البيت فنجدها بلغت عند الذكور 35.5% والإناث 27.6% أما الفئة التي تعارض عمل المرأة خارج البيت فجاءت عند الذكور أكثر بـ 34.1% والإناث بـ 9.9% وهي ضعيفة جدا مقابل مساندة عمل المرأة عند الإناث.

نستنتج من كل ما سبق التحليل الإحصائي نتائج متفاوتة حول أصناف الإجابة بحيث وجدنا أكبر نسبة من مجموع العينة قد أجابت بنعم على السؤال المطروح ومساندة عمل المرأة خارج البيت خاصة عند الإناث بنسبة 62.5% فهي تؤيد وتساند عملها خارج البيت فيما جاءت بإجابة أحيانا 35.5 عند الإناث فهذا لا يعني الرفض بل يعني القبول من حين لآخر وعندما نجمع مجموع الإجابتين لكلا الجنسين فنجده بنسبة مرتفعة جدا يساند عمل المرأة وذلك بنسبة 83.8% فهنا يظهر لنا قوة التصور لاتجاه مساندة عمل المرأة وذلك راجع لبلوغ الأفراد مستويات عليا في التعليم وهو الأمر الذي وجب أخذه بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في هذه العملية إذا كان تزول المرأة إلى ميدان العمل وإسهامها في كل القطاعات الإنتاج جنبا إلى جنب مع الرجل عملا تقدميا وذلك نتاج تطورات مست المجتمع الجزائري والمجتمعات الإنسانية بشكل عام وكان من الطبيعي أن يكون لهذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية أثر بالغ على عدة مستويات ومن أهم العوائق التي وافقت خروج المرأة للعمل خارج البيت نذكر منها رغم تعددها إلى عوامل ذاتية تخص المرأة نفسها وطبيعية تكوينها من جميع النواحي، العقلية، والجسمانية والسيكولوجية والعاطفية، ناهيك عن العوامل الأسرية التي تلعب بدورها عاملا هاما وهي التي تحيط بالمرأة أو الزوجة العاملة، فالأسرة التي تشوبها بعض الخصومات والتضارب بين أفرادها تنعكس سلبا على عمل المرأة وقد تسبب في بعض الاضطرابات والتوتر داخل المحيط العائلي وخاصة من جهة الذكور للإناث وهذا لربما يفسر لنا نسبة عدم مساندة عمل المرأة للذكور بنسبة 34.1% فهو ضمن الذي يرفض عملها جزئيا تلك الضغوط رغم أنها هي الهيكل الوحيد للأسرة.

جدول رقم (63)س29: توزيع أفراد العينة حسب مساندة عمل المرأة ومتغير الجامعة

الجامعة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	80	57,6	47	42,7	83	60,1	79	54,1	289	54,2
لا	13	9,4	23	20,9	24	17,4	26	17,8	86	16,1
أحيانا	46	33,1	40	36,4	31	22,5	41	28,1	158	29,6
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

قبل الخوض في هذا الجدول نشير إلى أن الغرض منه كان عبارة عن تأكيد الجدول السابق وحول علاقته مع متغير المنطقة او الجامعة ومن خلال المعطيات فجاءت أكبر نسبة لفئة جامعة تيارت بنعم مساندة عمل المرأة بـ 60.1 % تقابلها جامعة الجزائر بنسبة 57.6% تليها سطيف بـ 54.1% والأغواط بـ 42.7% وهي نسب متقاربة أما لدى فئة أحيانا فنجدها عند جامعة الأغواط بنسبة 36.4% تليها الجزائر 33.1% ثم سطيف 28.1% أما تيارت 22.5% وهي أيضا متقاربة بالنسبة لهذه الفئة، أما فئة لا تساند عمل المرأة فبلغت نسبة 20.9% لجامعة الأغواط أما سطيف بنسبة 17.8 وتيارت 17.4% أما الجزائر بنسبة 9.4% وهي أيضا نسبة متقاربة رغم كل جامعة أين تقع فكل إجاباتها جاءت متقاربة على كل فئات الإجابة رغم الموقع الجغرافي لكل جامعة لأن الموقع الجغرافي له تأثير هاما ويأخذ أبعادا عامة حول الموضوع ألا هو مساندة عمل المرأة.

نستنتج من كل ما سبق أن مبحوثينا وعلاقتهم بالمنطقة ألا وهي الجامعة جاءت بأكبر نسبة لدى فئة نعم مساندة عمل المرأة وكذا فئة أحيانا التي تعني هي أخرى بالمساندة لكن من وقت لآخر فجاءت مجموع كلا الإجابتين بـ 83.8% أمام نظريتها التي لا تعبر عن المساندة وهي 16.1% وهي نسبة ضئيلة فهنا نجد المستوى التعليمي الحاصل هو الذي يؤهلهم بقبول أو مساندة عمل المرأة على غرار على أنهم ينتمون إلى جهات مختلفة من الوطن فالرابط الأساسي هنا الجامعة التي هي حيز التعلم والتعليم مما أعطتهم في تغيير تصور الذهنيات الحاصل فغلبت على العوامل الأسرية التي كانت تنتجها من حيث التنشئة الاجتماعية فطرا عامل التغير لدى فئة المثقفين وهم مبحوثينا وهذا ظاهر من خلال إجاباتهم بمساندة بقوة عمل المرأة من شتى جامعات الوطن فالعامل المشترك الأساسي هنا هو التعليم الذي أعطاهم الفرصة بالارتباط بالمرأة العاملة ومساندتها داخل وخارج البيت مما يعني أن أفراد المجتمع الجزائري أصبح متفتحا يساند ويساعد المرأة على العمل خارج البيت لتساهم في تنمية إقتصاد الوطن مثل الرجل تماما، وكان ذلك عرفناه بالجهود التي قامت بها في الحقب التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري التي تمثلت في مراحل الاستعمار والاستقلال وما بعده[1].

أما صنف الإجابة بلا رغم أنها نسبة ضئيلة لكلا جامعات الوطن لربما تفسر على وجود تيار معادي للمرأة يرى أن مكانها البنت ولا يمكنها العمل خارجه ويعارض اختلاطها بالرجل مهما كان الظرف ويرون أيضا ما لمسناه لدى أقلية عند مبحوثينا أن عليهن البقاء في البيت وذلك راجع أو بسبب ارتفاع أزمة البطالة لدى الرجال فهي تعبر عن نظرة نقص للمرأة فهذا لا يفسر عدم مساندة المرأة إذ رأيناها آنفا بنسبة مرتفعة جدا أمام عدم المساندة وذلك لتعلم الأفراد وتغير نظرتهم للمرأة بشأن المكوث في البيت إذا هي متعلمة لما لا تخرج للعمل في حين تتخلى عن واجباتها كأم بالنسبة لأطفالها ولأشغال البيت هذا ما يفسر لنا عموما نظرة الأفراد المتعلمين لشتى مناطق الوطن الذين هم في حيز الجامعة أن وضع المرأة في المجتمع الجزائري بخير بحيث أن المرأة تشغل المناصب نفسها التي يشغلها الرجل بنزولها إلى ميدان العمل في شتى المجالات وإسهامها في كل القطاعات.

[1] ثريا تيجاني، وسائل التغير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر، دار الأمة، 2013، ص 287.

الجدول رقم(64)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	18,082	2	0,000
مكان الدراسة	9,465	6	0,149

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،مكان الدراسة ، وبين المتغير التابع المتمثل في استمرار العمل بعد الزواج ، الذي يتعلق بالسؤال (30) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين استمرار العمل بعد الزواج والجنس.

جدول رقم (65)س30: توزيع أفراد العينة حسب مواصلة المرأة عملها بعد الزواج ومتغير الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
الاجابة	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	79	57,2	279	70,6	358	67,2
لا	43	31,2	58	14,7	101	18,9
أحيانا	16	11,6	58	14,7	74	13,9
المجموع	138	100	395	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول العلاقة بين جنس المبحوثين و استمرارية عمل المرأة بعد الزواج في حين نجدها بلغت نسبة 70.6% لدى فئة نعم مواصلة عملها بعد الزواج تقابلها لدى الذكور بـ 57.2% أما فئة لا تعمل بعد الزواج فجاءت عند الذكور بنسبة 31.2% تقابلها لدى الإناث 14.7% أما لدى فئة أحيانا تعمل فجاءت عند الإناث 14.7% والذكور 11.6% وهي متقاربة جدا لدى الجنسين.

نستنتج من كل ما سبق حسب ما هو مبين لدينا في المعطيات التي أمامنا أن فئة استمرارية عمل المرأة بعد الزواج جاءت بنسبة عالية أمام تمثيل الإناث بـ 70.6% وأيضا لا تخف عند جنس الذكور فيجدها بـ 57.2% وهي متقاربة جدا من حيث القبول من مجموع القبول بـ 67.2% أما فئة أحيانا فجاءت من المجموع 13.9% فهذه الفئة تعبر عن عدم رفض استمرار عملها بعد الزواج إذ نجمع المجموع مع بعض أي فئة القبول فنجدها بنسبة 81.1% وهي نسبة مرتفعة جدا أمام نسبة الرفض التي بلغت عند الذكور 31.2% وهذا ما يعبر عن فئة بعض الرجال ترفض عملها بعد الزواج، ولكن لا ينقص أبدا من فئة قبولها عند الذكور بحيث جاءت بنسبة مرتفعة فهذا يعني ان الذكور بوجه عام لا يعارضون عملها بعد الزواج وهذا أمر محتمل منه إذ أننا ندرس فئة

الطلبة متعلمين ذو مستوى عالي وهذا يدل على انتشار الطابع المتفهم لحاجات الأفراد بصفتهم متعلمون إذ لا يمانعون أن شريكة الحياة تعمل قبل الزواج أو بعده على أن هذا الوضع لا يمثل أي إحراج وهذا راجع أساسا إلى الذهنيات التي تلزم الأفراد لحصولهم على مستويات عليا في التعليم والخضوع لما تمليه عليهم محددات المجال الذي يكونون فيه وهو الجامعة ومن هذا المنطلق يعطيهم لتغير في التصور لموضوع الزواج وعمل المرأة كزميلة في الدراسة وقبولها للعمل كزوجة والأمر الذي نلتمسه أيضا رغبة الشباب اليوم في تحقيق أكبر قدر من السيولة المالية وذلك باندماج المرأة أي الزوجة في اشتراكها في العمل وذلك نتيجة العامل الثقافي الذي يعد العامل المشترك الذي أثر في ذهنيات الأفراد لتصور عمل المرأة بعد الزواج إذ يختلف الأمر حتما لنسبة أكبر لدى الإناث وذلك عندما تكون بصدد مناقشة قضية عمل المرأة ومواصلتها إليها بعد الزواج وهي أنها تمارس حقها بحيث أنها تحصلت على تعليم يسمح لها بالعمل وإثبات ذاتها وأيضا من دوافع خروجها المرأة الاستمتاع بالعمل كقيمة لتأكيد الذات بحيث يظهر في دراسة (يارو) حيث قررت نسبة 48% من الأمهات العاملات من الطبقة الوسطى بأنهن يعملن أولا لكي يحققن ذواتهن"[1].

جدول رقم (66)س30: توزيع أفراد العينة حسب مواصلة المرأة العمل بعد الزواج ومتغير الجامعة

الجامعة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	91	65,5	69	62,7	104	75,4	94	64,4	358	67,2
لا	23	16,5	25	22,7	19	13,8	34	23,3	101	18,9
أحيانا	25	18,0	16	14,5	15	10,9	18	12,3	74	13,9
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يبين لنا هذا الجدول العلاقة بين مكان الدراسة الجامعة واستمرارية عمل المرأة بعد زواجها بحيث نجدها عند فئة نعم استمرار عملها يعد الزواج لدى طلبة جامعة تيارت بنسبة 75.4% تقابلها جامعة الجزائر بنسبة 65.5% تليها جامعة سطيف 64.4% وأخيرا جامعة الأغواط بـ 62.7% وهي نسب متقاربة جدا تكاد تكون متشابهة أما لدى فئة لا فجاءت بنسبة 23.3% لجامعة سطيف تقابلها جامعة الأغواط بـ 22.7% تليها الجزائر 16.5% ثم جامعة تيارت بـ 13.8% وهي نسب لا بأس بها ترفض مواصلة المرأة عملها وهذا راجع لربما للمجال الجغرافي ويختلف الأمر حتما عندما نكون بصدد مناقشة عمل المرأة ومواصلتها إياها بعد الزواج كمنطقة

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، بيروت، دار النهضة، 1984، ص 87.

سطيف التي جاءت بأكثر نسبة وهذا راجع لربما من هم يسكنون المجال الريفي تليها الأغواط التي تعتبر منطقة صحراوية، وبالتالي تمتاز الطابع الأسري لدى هذه المناطق بالطابع المحافظ لا تستطيع المرأة العمل في جميع المهن إذ يسمح لنا بالعمل في مجال الطب والتعليم وهذا ما يفسر لنا أيضا لدى فئة أحيانا تواصل العمل إي أنه من وقت لآخر ولربما حسب الظروف على حد قول أحد مبحوثينا "إذا كنت أنا بدون عمل وزوجتي متعلمة لما لا تعمل للضرورة أحكام" إذ أن الظروف المعيشية هي التي تحدد مواصلة المرأة عملها أحيانا أم الفروقات التي تظهر هنا نجدها بأكبر نسبة لفئة نعم تواصل عملها بعد الزواج لدى جميع جهات الوطن من الوسط إلى الجنوب وهذا راجع إلى الرابط المشترك لمجال الأفراد وهو الجامعة وتعلمهم أعطى لهم سلوكيات جديدة وتصورات مغايرة لما كان عليه الأفراد في السابق التي تلزم عليهم الخضوع لما تمليه عليه محددات المجال الذي أعطى للمرأة في حد ذاتها فهو تعليمها الذي يسمح لها بالعمل واثبات قدراتها بحيث هناك بعض الأسر لدى تزويج بناتهم المتعلمات يكون شرطا عليهن السماح لهن بالعمل أي شرط أساسي أمام أسرة الخاطب، في حين إكتفاء بعضهن بالعمل قبل الزواج والتفرغ للتربية ومهام البيت والممثلة بنسب محتشمة نجدها بـ 18.9% من المجموع الكلي لفئة المعارضة، فمن العوامل المؤثرة في نسبة إشراك المرأة في سوق العمل هو التعليم والتأهيل الذي أعطي لها نوع من التدريب رفع مستوى توقعاتها في الحياة وبدوره يضعف التقاليد ويكسر الحواجز السابقة ويساهم في فرص توظيف المرأة وقبول عملها حتى بعد زواجها من الأطراف الفاعلين بحيث أنهم فئة تحمل مستوى تعليمي عالي.

الجدول رقم(67)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	22,388	2	0,000
الأصل الجغرافي	21,941	2	0,000
مكان الدراسة	16,513	6	0,011

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،الأصل الجغرافي، مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في اختيار زوجا يسكن مدينة أم ريف ، الذي يتعلق بالسؤال (31) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين اختيار زوجا يسكن مدينة أم ريف والجنس.

جدول رقم (68)س31: توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامة الشريك لدى المرأة ومتغير الجنس

الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
الاجابة	ك	%	ك	%	ك	%
مدينة	69	50,0	284	71,9	353	66,2
ريف	28	20,3	40	10,1	68	12,8
لا يهم	41	29,7	71	18,0	112	21,0
المجموع	138	100	395	100	533	100

من خلال الجدول يتضح لنا رأي أفراد العينة في المكان الذي يتم في نطاقه اختيار شريكه، وقد بينت المعطيات الاحصائية أن فئة المدينة استحوذت على النسب الأكبر من إجابة مبحوثينا فنجدها بلغت 71.9% لدى الإناث، تقابلها 50.0% لدى الذكور فيما جاءت عن فئة لا يهم مكان الإقامة فنجدها عند الذكور بلغت 29.7% تقابلها الإناث 18.0% أمة فئة الريف فجاءت عند الذكور بنسبة 20.3% أما الإناث 10.1%

فنستنتج من هذه الإحصائيات أن غالبية مبحوثينا من كلا الجنسين يفضلون اختيار الشريك من يسكن المدينة وهذا يتعلق بتصورات الأفراد حتى ضمن المسكن لأن المجتمع يقوم بتركيب هذه التصورات فينا ويمكن تفسير هذا في كون أن الطلبة يتنقلون بهدف الدراسة في منطقة لأخرى مما يجعلهم بالفطرة حب السكن في المدينة فما بالك لدى طلبة جامعيين يدرسون بجامعات كبرى عبر الوطن، فهنا نرى أن مكان إقامة الشريك مهم وذلك لارتباطه بطبيعة حياة المدنية وحب الأفراد العيش داخل أصوان المدنية فما بالك المرأة، لذا وجدنا من خلال الإحصائيات أن الإناث بلغت لديهن أكبر نسبة لدى اختيار زوجا يسكن المدينة، وهذا أمر غريزي في أي فتاة تحب أن تختار زوجا يسكن المدينة لتضع أحلامها حيث الاستقرار وتلبية حاجياتها ومتطلباتها ناهيك عن الريف الذي نجده فيه غياب ولربما لانعدام بعض الهياكل الترفيهية وبعض القطاعات ربما ترى نفسها أنها منعزلة عن العالم الآخر عكس المدينة التي تجد فيها كل متطلباتها لتضمن لنفسها الاستقرار وتحقيق السعادة من منظور السيكولوجي ولتحقيق البعد النفسي وإثبات وجودها داخل المدينة ولذا نجدها تفضل اختيار زوجا يسكن المدينة.

جدول رقم (69)س31: توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامة الشريك لدى المرأة ومتغير الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي / الاجابة	ريفي		الجغرافي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مدينة	27	40,9	326	69,8	353	66,2
ريف	16	24,2	52	11,1	68	12,8
لا يهم	23	34,8	89	19,1	112	21
المجموع	66	100	467	100	533	100

يتضح لنا من خلال الجدول رأي أفراد العينة في المكان الذي يتم في نطاقه اختيار المرأة لشريكها ومتغير الأصل الجغرافي، وقد بينت المعطيات الاحصائية أن فئة المدينة عند متغير حضري جاءت بنسبة 69.8% تقابلها 40.9% فيما جاءت فئة لا يهم أين يسكن عند الريف بـ 34.8% أما الحضر بـ 19.1% فيما جاءت قيمة الريف عند ريفي بـ 24.2% تقابلها عند الحضر بـ 11.9%.

ونستنتج من كل ما سبق أن فئة الذين يفضلون الشريك يسكن المدينة جاءت بأكبر نسبة عند الحضر وذلك ما يفسر أن هنالك حراك جغرافي وبالأخص أنهم يسكنون الحضر فهذا أمر طبيعي بأن يفضلون السكن في المدينة.

حتى فئة عند فئة ريفي جاءت بنسبة لا بأس بها فهم لا يتقيدون بالموقع الجغرافي، بحكم تنقل الأفراد لقضاء حاجياتهم ومتطلباتهم فهم يفضلون السكن في المدينة لضمان الاستقرار، كما نرى لدة فئة لا يهم فجاءت أكبر نسبة عند الريف هذا ما يفسر بحكم الأصل الجغرافي لا يهم سكن المدينة أو الريف وهذا راجع إلى تأقلمهم للوضع المعاش بحكم أن الريف مجتمع صغير يتكون من مجموعة منازل واقعة بين مناطق ريفية وتتنوع القرى ما بين صغيرة وكبيرة ولا يهم مظهر الخارجي للمدينة.

فهي نسبة أقلية لا تستنفي وجود أفراد يفضلون الشريك يسكن المدينة لكلا المجالين الريفي والحضري، وذلك للصفات المميزة للمدينة من ضوضاء وكثيرة الحركة والمشأة والمدينة يمكن ملاحظة التطور الكبير لوسائل النقل والمواصلات مما يؤدي ذلك إلى سهولة التنقل فيها وهذا ما يفسر إجابات مبحوثينا من الريف أنهم يفضلون الشريك يسكن بالمدينة مما يساهم أو يساعد ذلك في فرص العمل لسكان القرى ولقضاء حاجياتهم الصحية والتعليمية خاصة بحيث أن حياة المدينة منظمة أكثر من حياة القرية إلا أن الترابط بين سكانها أقل بكثير وأيضا من حيث اختلاف العادات والتقاليد بين السكان.

جدول رقم (70)س31: توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامة الشريك لدى المرأة ومتغير الجامعة

الجامعة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
الإجابة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مدينة	100	71,9	58	52,7	102	73,9	93	63,7	353	66,2
ريف	14	10,1	17	15,5	16	11,6	21	14,4	68	12,8
لا يهم	25	18	35	31,8	20	14,5	32	21,9	112	21
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يتضح لنا من خلال الجدول الذي يتعلق إقامة الشريك ومتغير الجامعة أي رصد العلاقة بينهما، فمن خلال المعطيات الإحصائية فجاءت فئة يفضلون المدينة عند جامعة تيارت بـ 73.9% مقابلها الجزائر 71.9% تليها سطيف 63.7 والأغواط 52.7% فيما عادت لفئة لا يهم مكان الإقامة فجاءت بـ 31.8 بجامعة الأغواط تليها سطيف 21.9% أما الجزائر وتيارت بنسب متقاربة 18% و 14.5% فيما عادت لفئة الريف فجاءت الأغواط وسطيف ب 15.5% و 14.4% والجزائر وتيارت 11.6% و 10.1%.

نستنتج من كل هذا تقارب النسب عند فئة من هم يفضلون السكن في المدينة بحيث جاءت بأعلى نسبة 66.2% من المجموع العام لكلا جامعات الوطن وهذا ما يفسر لنا أن طلبة الجامعة يفضلون أو يختارون بقوة الشريك من يسكن المدينة خاصة لما يتعلق الأمر بالمرأة وذلك بحكم الدراسة في الجامعة والموقع الجغرافي للجامعة وتنقل الأفراد للدراسة مما يعطيهم الحق في اختيار المدينة عن الريف وذلك بحكم انشغالاتهم ودراساتهم العليا والاختلاط بين الرجل والمرأة داخل الحقل الجامعي وأيضا المرأة بحكم تعليمها ومستواها العلمي تفضل زوجا يسكن المدينة وذلك لطبيعة عملها وتمركزها حتى وإن كانت من الأصل الريفي فهنا تتغير الذهنيات كما ذكرنا سابقا في الجدول الذي يربط مع الأصل الجغرافي.

بحيث أن الكثافة والحجم وعدم التجانس في العناصر الأساسية التي تميز المدينة والتي تجعلها مكانا مميز ويختلف عن القرية ويمكن ذكرها في المظاهر الثقافية بدرجة أولى التي تتجلى في الجامعات والمعاهد الكبرى والمؤسسات التكوينية وأيضا وامتداد الجدول للخارج وأيضا تحضر الأفراد بحيث أنه عندما تكبر المدينة ويتمدد حجمها تقل معرفة الأفراد ببعضهم كمعرفة شخصية وبالتالي فإن العلاقات الاجتماعية تصبح سطحية إلى حد كبير ويصبح الإنسان أو الفرد مرنا وغير جامد اتجاه العادات والتقاليد وهذا يظهر لدى أفراد عينتنا بحكم الدراسة وامتدادها تتغير الذهنيات وطريقة السلوك والتفكير في نمط الحياة، وموضوع الاختيار تحديدا لتفضيل المرأة زوجا يسكن المدينة، فنجد أيضا على حد قول أحد مبحوثين من جنس الإناث تقول "أنا أسكن الريف لكن أفضل

الزواج من يسكن المدينة" وذلك راجع أنني استقرت بالمدينة وقمت بعلاقات فيها ولا أستطيع أن أختار من هو يسكن الريف لطبيعة المعيشة بالمدينة أتي تمتاز بالحرية والاستقلالية وتحضر الأفراد عكس الريف الذي مازال يهتم بالترابط داخل العائلات وأن لا أحبذ هذا فهنا العلاقات سطحية في المدينة وكل واحد في شؤونه الخاصة ولا يتدخل في غيره.

الجدول رقم(71)حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية التالية

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	14,938	4	0,005
مكان الدراسة	22,954	12	0,028

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،مكان الدراسة، وبين المتغير التابع المتمثل في العوامل التي تؤدي إلى نجاح الاختيار، الذي يتعلق بالسؤال (32) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين العوامل التي تؤدي إلى نجاح الاختيار والجنس.

جدول رقم (72)س32: توزيع أفراد العينة حسب العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية الاختيار ومتغير الجنس:

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أن يسبق الزواج حب وتعارف	91	65,9	257	65,1	348	65,3
التقارب في المستوى	30	21,7	107	27,1	137	25,7
قرابة	2	1,4	3	,8	5	,9
عدم عمل الزوجة	9	6,5	4	1,0	13	2,4
اختيار الوالدين	6	4,3	24	6,1	30	5,6
المجموع	138	100	395	100	533	100

الجدول الذي بين أيدينا يعني بدارسة العلاقة بين جنس المبحوثين والعوامل التي تؤدي إلى نجاح الاختيار، فنلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية وبالضبط لدى فئة أن يسبق الزواج حب وتعارف حيث بلغت نسبة متقاربة لكلا الجنسين 65.9% للذكور 65.1% للإناث تليها فئة التقارب في المستوى فبلغت عند الإناث 27.1% تقابلها عند الذكور بـ 21.7% وهي الأخرى متقاربة أم فئة القرابة فجاءت عند الإناث بنسبة 8.0% أما الإناث 14% أما باقي الفئات كفئة اختيار الوالدين فجاءت بنسب ضئيلة بين 6.1% إناث و4.3% ذكور أما فئة عدم عمل الزوجة هي الأخرة ليست لها دلالة إحصائية فجاءت بـ 6.5% للذكور 1% إناث.

نستنتج من كل ما سبق حسب الترتيب من خلال العوامل المطروح في خلق النجاح في عملية الاختيار وذلك من أجل ضبط العوامل الايجابية وكذا السلبية التي تتدخل بشكل أو بآخر في هذه العملية التي عادة ما تحدث تداخل في العوامل الاجتماعية، الثقافية والأسرية وحتى الاقتصادية منها إلا أن الهدف المستوحى من ترتيب هذه العوامل توضيح مدى أهمية إنجاح هذه العملية، في حين كان ميل المبحوثين إلى أن يسبق الزواج حب وتعارف بحيث جاءت بنسبة المجموع العام 65.3% لكلا الجنسين يؤيدون ويرون أن حب وتعارف بحيث جاءت بنسبة المجموع العام بـ 65.3% لكلا الجنسين يؤيدون ويرون أن الحب وتعارف أساس نجاح العملية الاختيارية على أنه عامل يمثل القناعة بشريك الحياة وهذا ما يجعل من العملية تكاد تكون قرار يخص الفرد نفسه وقناعاته التي يستطيع أن يتصور من خلالها شريك الحياة، على أن المبحوثين والذين يمثلون النخبة التي تلقت تعليما عالي ذهبوا إلى إقحام أيضا التقارب في المستوى والذي جاء بنسبة المجموع العام 25.75 لكلا الجنسين وهذا ما يعطي اهتمام المبحوثين بالمستوى التعليمي خاصة أنهم فئة متعلمة، وذلك ليعطي نوع التكافؤ للشريكين والانسجام والتفاهم لضمان استمرار الحياة أو الرابط الزواجي، في الأخير يرى الأفراد هم نفسهم الفاعلين في هذه العلمية التي تخص الفرد نفسه له الحق في القرار وذلك لإنجاح عملية الاختيار.

جدول رقم (73)س32: توزيع أفراد العينة حسب العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية الاختيار ومتغير الجامعة أو المنطقة

الجامعة / الإجابة	جامعة الجزائر		ج. الأغواط		جامعة تيارت		ج سطيف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أن يسبق الزواج حب وتعارف	86	61,9	63	57,3	93	67,4	106	72,6	348	65,3
التقارب في المستوى	42	30,2	28	25,5	34	24,6	33	22,6	137	25,7
قرابة	0	0,0	1	,9	3	2,2	1	,7	5	,9
عدم عمل الزوجة	3	2,2	4	3,6	3	2,2	3	2,1	13	2,4
اختيار الوالدين	8	5,8	14	12,7	5	3,6	3	2,1	30	5,6
المجموع	139	100	110	100	138	100	146	100	533	100

يوضح لنا هذا الجول علاقة مبحوثينا بالعوامل التي تؤدي إلى نجاح علمية الاختيار ومتغير الجامعة أو المنطقة التي بدورها تلعب دورا هاما في نظرة الأفراد وتصورهم حسب إنتمائاتهم لكل منطقة من جهة الوطن، فنلاحظ لدى متغير أن يسبق الزواج، وأن يسبق الزواج حب وتعارف عند سطيف جاءت بأكبر نسبة 72.6% تقابلها جامعة تيارت 67.4% تليها الجزائر بـ 61.9% والأغواط بـ 57.3%،

وهي متقاربة جدا أما لدى فئة التقارب في المستوى فجاءت عند جامعة الجزائر بـ 30.2% تقابلها جامعة الأغواط بـ 25.5% تليها تيارت بـ 24.6% وسطيف 22.6% وهي الأخرى متقاربة من حيث النسب مع بعضها البعض رغم اختلاف المنطقة.

أما عند فئة القرابة فنجدها بلغت 9% الأغواط تقابلها 7% سطيف وتيار ت 2.2% أما الجزائر فجاءت منعدمة 0%.

أما باقي الفئات لا تحمل أي دلالة إحصائية وإن يكن فقد بلغت أكبر نسبة لدى فئة اختيار الوالدين 14.7% فقط لجامعة الأغواط وهي لربما تعبر عن تصور أفراد المنطقة لكون انتمائهم لمنطقة صحراوية ما زال التصور قائما على الاختيار الوالدي لبعض الفئات وهذا ما يفسر النسب ولو كانت قليلة فهم يرون من الأب والأم هم الجهة الفاعلة والمعالجة التي تؤدي إلى نجاح عملية الاختيار بحكم أن العائلة هي الركيزة الأولى والأساسية خاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج، وخلاصة القول أن القيمة التي استحوذت على أكبر نسبة هي فئة الإجابة عن أن يسبق الزواج حب وتعارف لكلا الجامعات رغم اختلاف المنطقة من الوسط إلى الجنوب والشرق والغرب فهم يجتمعون على وجهة نظر وتصور واحد فجاءت النسب متقاربة جدا مع بعضها البعض وهنا يظهر الرابط الأساسي هو الجامعة أو الفضاء الذي هو بدوره يتيح للأفراد للتعرف والانسجام والإلتقاء مع الشريك داخل الجامعة فيعطي الجو الملائم لإقامة علاقات عاطفية مع الأفراد تخص الطرفين ذكور وإناث ويرون أنفسهم بكونهم متعلمين لديهم الحق بالارتباط والتعارف إذ يرونه ضمن أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح الاختيار وهذا راجع لتغير تصور الذهنيات لكلا مناطق الوطن سواء كان الشمال أو الجنوب أو حتى الشرق والغرب وباختلاف أيضا المجال الجغرافي الذي يجمعهم هو الجامعة بسبب التنقل للدراسة انفتحت ذهنيات الأفراد فأصبحوا يرون من الحب عامل أساسي بين طرفين بينما كان في السابق يشكل عائقا بالنسبة للأسر وإحراج لحساسية الموضوع اتجاه العلاقات العاطفية فاليوم الأفراد يصرون على إقحام التعارف قبل الزواج فهم يعبرون عن حرية الرأي وبأنها حياة شخصية تخص الفرد نفسه وتعليمهم أعطى لهم الفرصة أكثر وهذا ما وجدناه لدى فئة التقارب في المستوى أيضا من اهتمام مبحوثينا للمستوى التعليمي للشريك فيراهما ضمن العوامل التي تدخل في إنجاح عملية الاختيار لكلا جامعات الوطن.

وخلاصة القول أن مبحوثينا لكل منطقة تعبرون أن يشترطون أن يكون الاختيار أساسه الحب والمعرفة المسبقة للطرف الآخر وثيقة وتقيمه قبل الإقدام على فكرة الارتباط بحيث أن كل فرد يختار شريك يفهمه وعلى

توافق كامل قبل أخذ خطوة الزواج وتكون هنا العواطف هي الدافع الأول في اختيار الطرق الثاني والزواج الناجحيقوم على العاطفة والعقل بحيث أن العواطف ساعد أكثر على الاندماج بين الطرفين

الجدول رقم(74)حساب كـ2 يبين الدلالة الإحصائية التالية:

المتغيرات	قيمة كا^2 الجدولية	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
الجنس	21,761	3	0,000
السن	17,356	9	0,043

يبين لنا هذا الجدول الدلالة الإحصائية للعلاقة السببية التي تربط بين المتغيرات المستقلة ، المتمثلة في الجنس،السن، وبين المتغير التابع المتمثل في الأبعاد التي يتم تحقيقها من خلال مرحلة الاختيار، الذي يتعلق بالسؤال (33) من استمارة البحث ،وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجدول التالي الذي يربط بين الأبعاد التي يتم تحقيقها من خلال مرحلة الاختيار والجنس.

جدول رقم (75): س33: توزيع أفراد العينة حسب الأبعاد والتي تم تحقيقها من خلال الاختيار أو متغير الجنس

الجنس / الاجابة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
إكمال نصف الدين	54	39,1	96	24,3	150	28,1
تحقيق السعادة الزوجية	16	11,6	73	18,5	89	16,7
انجاب اولاد	13	9,4	14	3,5	27	5,1
تحقيق البعد المادي	55	39,9	212	53,	267	50,1
المجموع	138	100	395	100	533	100

يبين لنا هذا الجدول علاقة جنس مبحوثينا والأبعاد التي يرونها هامة في مرحلة الاختيار فنلاحظ من خلال الإحصائيات أن القيمة التي استحوذت على أكبر نسبة مئوية فجاءت عند فئة تحقيق البعد المادي عند الإناث بـ 53.7% تقابلها عند الذكور بـ 39.9% فهذه الفئة عادت على أكبر نسبة تليها فئة إكمال تصف الدين عند الذكور بـ 39.1% أما الإناث بـ 24.3% وعند فئة تحقيق السعادة الزوجية فنجدها عند الإناث

18.5% تقابلها عند الذكور بـ 11.6% وهي متقاربة عند الجنسين أما فئة إنجاب أولاد فجاءت ضئيلة أما التي سبقوها عند لذكور بـ 9.4% أما الإناث بـ 3.5%

نستنتج من خلال المعطيات الاحصائية الأبعاد التي تم تحقيقها من طرف مبحوثينا لعملية الاختيار استحوذت تحقيق البعد المادي على القيمة الأكبر لدى الجنسين ذكور وإناث والغالبية لدى الإناث بـ 53.7% وهذا راجع أساسا إلى الذهنيات التي تلزم الأفراد رغم حصولهم على مستويات عليا من التعليم فإلحاح المادة والحاجة المادية بالدرجة الأولى وتعقد العلاقات الاجتماعية ففي أغلب الممارسات الاقتصادية كان الرجل في القديم هو المركزي المحوري للعلاقات كلها إلا أن المنطق أخذ بالتراجع لحاجة لتكامل من حيث الأدوار داخل التنظيم الاجتماعي الذي كان يمتاز بالبساطة وعدم طلب الحاجيات إلا الضروري والابتعاد عن الاقتصاد الانتاجي والذي يراد من خلاله الثروة المادية، إلا أن الأمر تغير تماما مع تطور الحاجيات وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة تحقيق البعد المادي خاصة لدى الإناث بشكل ملحوظ أمام الذكور أيضا جاءت معبرة للمادة والحاجة إليها وعلى حد قول أحد مبحوثينا من الذكور " يتم اعتبار والإلحاح على المادة من طرف الشريكة أي اختيار الزوجة العاملة وذلك للمشاركة في مصاريف البيت وهذا راجع إلى علاء المعيشة وقصوتها جراء التهميش وتفضيل النساء على الرجال في قطاع التشغيل فما وسعنا إلى خضوع إلى أمر الواقع لكن تستطيع المرأة أن تعمل وتربي أولادها في نفس الوقت أن لا تعمل وجابتها المنزلية"، كما جاءت فئة إكمال نصف الدين بقيمة معتبرة لدى الجنسين أكبرها عند الذكور وهذا أمر مفروغ منه بحيث السنة دلت على مشروعية الزواج، وأنه نسبة من شتى المرسلين وبالزواج يستطيع الإنسان التغلب على كثير من نزاعات الشر، فإن "الزواج أغض للبصر وأحصن للفرج" كما يبين ذلك النبي (علي الصلاة والسلام) بقوله " با معشر الشباب من استطاع منك الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج" فمن تزوج استكمل نصف دينه وكما جاءت نسبة لا بأس بها ولا نستطيع إهمالها من حيث تحقيق السعادة الزوجية لكلا الجنسين 16.7% لأن الزواج خصوصيته وميثاقه تحقيق السعادة الزوجية بين الطرفين وذلك من خلال توافق والانسجام وتوفير حاجيات بعضهما البعض حتى يتحقق السرور والحب والهدوء الايجابي إذ تطفو الرحمة الممتلئة بالألفة، فالحب والرحمة شرطان أساسيان من أسس الحياة الزوجية السعيدة وإن توفرت بكل معانيها لهذا يجد مبحوثينا من خلال إجاباتهم إلى الميل إلى تلك الأبعاد التي يتم بها تحقيق عملية الاختيار أو نجاحها فهم يرون على أساس البعد المادي لكن دون إهمال على أن الزواج أولا وآخرا إكمال نصف الدين لما جاءت به شريعتنا الإسلامية فشبابنا اليوم واعي جدا وأيضا تحقيق السعادة الزوجية لو لبعض القدر، فهي الأبعاد التي يصبونها نحو اهتماماتهم مستقبليا لنجاح هذه الأخيرة.

جدول رقم (76)س33: توزيع أفراد العينة حسب الأبعاد التي يتم تحقيقها من خلال الاختيار ومتغير السن

السن / الإجابة	سنة20-25		سنة26-30		31-35 سنة		36-40سنة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إكمال نصف الدين	101	25,9	31	33,3	11	34,4	7	38,9	150	28,1
تحقيق السعادة الزوجية	65	16,7	15	16,1	7	21,9	2	11,1	89	16,7
انجاب اولاد	17	4,4	3	3,2	5	15,6	2	11,1	27	5,1
تحقيق البعد المادي	207	53,1	44	47,3	9	28,1	7	38,9	267	50,1
المجموع	390	100	93	100	32	100	18	100	533	100

يوضح لنا هذا الجدول علاقة الأبعاد التي تم تحقيقها للاختيار ومتغير الفئة العمرية لكي تعطي لنا نظرة حول تصور كل فئة عمرية لاختيار الأبعاد التي يرون فيها أنها تحقق النجاح في الاختيار للزواج، فمن خلال المعطيات نجد أن لدى متغير تحقيق البعد المادي عند فئة 20 و 25 جاءت بأكبر نسبة 53.1% تقابلها 26-30 بـ 47.3% تليها فئة 36-40 بـ 38.9% وفئة 31-35 بـ 28.1% وهي نسب متقاربة لدى الفئتين الأوليتين أما عن متغير إكمال نصف الدين فجاءت عند فئة 36-40 بـ 38.9% تقابلها 31-35 بـ 34.4% أما فئة 26-30 بـ 33.3% وفئة 20-25 بـ 25.9% وهي الأخرة متقاربة جدا لكلا الفئات العمرية أما عند متغير تحقيق السعادة الزوجية فجاءت عنه فئة 31-35 بـ 21.9% تقابلها فئة 20-25 و26-30 بنسبة 16.7%و 16.1% أما فئة 36-40 بـ 11.1%.

أما متغير إنجاب أولاد فجاءت عند فئة 31-35 بـ 15.6% وفئة 36-40 11.1% أما 20-25 و26-30 جاءت بقيمة ضعيفة 4.4%، 3.2%

نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية التي أمامنا أن العنصر الذي استحوذ على أكبر نسبة هو تحقيق البعد المادي بحيث جاء عند الفئة العمرية 20-25 على أكبر نسبة وأيضا فئة 26-30 وهي فئة الشباب الناضج والمراهق معا فأصبح معيار المادة ذو اهتمام مبحثينا بحيث يرى الشباب في الغنى والبحث عن المادة لضمان الارتياح والاستقرار وذلك يعود للطابع المعيشي والوضع الاجتماعي لشبابنا اليوم وهذا ما لمسناه عند فئة 20-25 التي عادت بأكبر نسبة لمعيار المادة حتى فئة 36-40 سنة حصدت على نسبة متقاربة نوعا ما فأصبح الجميع على غض النظر بالعمر يرون أن الجانب المادي أو المادة أنها مهمة وأساسية لما تقتضيه الحياة اليومية أمام هاجس البطالة لدى الشباب اليوم ولما يعانيه من عراقيل تعزفه عن الزواج وذلك بسبب الظروف المعيشية التي يتلقاها الشباب اليوم أمام ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى سابق أي في المجتمعات التقليدية، فعلى هذا الأساس أصبح الشباب واعي اليوم ولا يخطوا أي خطوة قبل النظر في

الأبعاد التي يمكن أن تحقق له فيما بعد الاستقرار فهم إذن يرون الجانب المادي مهم وضروري وأساسي وعلى إثره أصبحوا اليوم يختارون البنت العاملة فيما كان من قبل يرفضون المرأة العاملة عند الأسر التقليدية لكن مع تغيير الذهنيات وأما صبح يعتريه المجتمع اليوم من مشاكل اقتصادية داخل الأسرة فاستوجب تغيير مسار الاختيار وقبول المرأة العاملة لكن يتحقق العيش الكريم وذلك في مساندة كلا الطرفين في الواجبات الأسرية لتحقيق الاكتفاء داخل الأسرة والرغبة في تحقيق أكبر قدر من السيولة المالية وذلك بعمل الزوجين وهذا كله نتاج حراك اجتماعي داخل المجتمع الجزائري، دون أن يهمل مبحوثينا جانب إكمال نصف الدين الذي جاء عند الفئة العمرية بنسب متقاربة ومعتبرة عند 36-40 و 31-35 و 26-30 فيظهر من خلاله على أن مبحوثينا يرون أن الزواج هو إكمال نصف الدين خاصة لدى فئة الشباب الناضج بحيث تحقق لهم أبعاد في الاختيار والزواج وهذه مقولة يرددها كل شباب مسلم "الزواج نصف الدين" لأن الزواج في الأصل هو دورا للصلاح للطرفين على طاعة الله عز وجل لأن العلاقة بينهما في الأصل علاقة إيمانية سعيا لطاعة الله أي أن الزواج يساهم في إكمال نصف الدين لكل شباب وشابة يحملان باللقاء على معاني الطهر والسمو لحكمة الزواج في الإسلام وشرعيته لأنه الفطرة .إذن هو منهج إلهي وضعه خالق الكون لذا يعتبره مبحوثينا من أهم الأسس التي يحققونها ويرون فيها أبعادا لتحقيق الاختيار والزواج قبل كل شيء وبطبيعة الحال تحقيق السعادة الزواجية لما لها من منظور نفساني تحقق السعادة والسرور لذا جاءت بنسبة لا بأس بها أكثر منها عند فئة 31-35 فهم يرون الزواج لتحقيق السعادة والانسجام لا لنفر الطرف الآخر وذلك بالاختيار الصائب والسليم لتكوين أسرة تتخللها الألفة والمحبة.

وأخيرا نقول أن مبحوثينا يروا ان الاختيار ينصب أمام أبعاد هامة وهي البعد المادي وكذا عامل أساسي وهو إكمال نصف الدين لدى شبابنا اليوم لمختلف الفئات العمرية لتحقيق الشرعية الإلهية وكذا الاختيار على أساس العمل التي هي اليوم في ثقافتنا الميل أن ترتبط بالمال لربما أن في اعتقادهم أن المال هو المدخل إلى السعادة لما له من إشباع من حيث حاجيات الأفراد وتلبية أكثرها.

نتائج الفرضية التي تتعلق بمساندة عمل المرأة:

لقد تحققن الفرضية التي تتعلق بمساندة عمل المرأة من طرف مبحوثينا على خلاف النظرة السلبية التي كانت سابقا من قبل المجتمع الجزائري إلى ظاهرة تشجيع ومساندة عمل المرأة، فهذه الفرضية تهم بالطرح المادي على أنه من المقاييس المستجدة نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات والمجتمع الجزائري بالأخص، إذ تطرقنا في هذا الجانب إلى عدة عوامل تهدف إلى تدعيم هذا الجانب الحيوي من أهمها العمل لدى جنس الإناث وتصور الطلبة لهذا الوضع من حيث القبول أو الرفض بناء على المرجعيات الفكرية والتصورات الذهنية التي يحملونها والتي جاءت كالآتي:

1-جاءت عند "مساندة عمل المرأة خارج البيت" بأكبر نسبة لكلا الجنسين تساند عمل المرأة وتؤيد بقوة عملها ولا ترفضه سواء كان ضمن العمل في المهن التقليدية كسابقا أو المهن التي بلغت بها حاليا المرأة أعلى المراتب وفي شتى المجالات السياسية والعسكرية منها كما نراها اليوم، فتعلم الأفراد واحتكاكهم بالمرأة أعطى لهم تغير تلك النظرة السلبية حول عدم مساندتها للعمل.

2-حول أيضا إذا ما كانت تعمل قبل الزواج فهل يستمر بعده فجاءت غالبية الإجابة حول نعم تستمر لكلا الجنسين حتى الذكور لم يعارضوا عملها بعد الزواج وذلك لتغير نظرتهم حول مسألة عمل المرأة وإدراجها ضمن الأولوية وذلك لخلق الإكتفاء من ا لناحية المالية للطرفين وذلك راجع لغلاء المعيشية لذا لا يمانعون في إشتراكها في مصاريف البيت للمشاركة في الإعالة بشرط عدم إهمالها لدورها كأم داخل البيت، في نفس السياق عند السؤال رقم 33 عندما طرح عن أهم الأبعاد التي تم من خلالها مرحلة الاختيار فوضعنا بالتسلسل تقييم الإجابات وكانت ضمنها طرح فكرة إدراج تحقيق البعد المادي فحصدت على أكبر بنسبة للجنسين هذا ما يفسر اهتمام مبحوثينا للعامل المادي الذي هو يدعم فرضيتنا فلم يكن مرفوضا حتى من طبيعة السلبيات التي يطرحها هذا العامل ، تدخل ضمنها عمل المرأة وذلك لما يتطلبه واقعنا المعاش.

ومن ضمن كل هذا ندعم فرضيتنا عند السؤال رقم 32 الذي يطرح العوامل التي تؤدي إلى نجاح الاختيار فمن ضمن الاقتراحات كانت "عدم عمل الزوجة" إن كان يراها مبحوثينا ضمن نجاح الاختيار فجاءت صنف الإجابة بالرفض التام فلم تعطي فئة مبحوثينا أي أهمية "لعدم عمل الزوجة" كمقياس إذ جاءت بنسبة ضئيلة جدا لا تمثل فئة الأفراد، هذا ما يفسر تحقيق فرضيتنا حول مساندة المرأة أكثر وبقوة، وتعود إلى أسباب اجتماعية وإقتصادية وثقافية.

خاتمة:

وصلنا إلى خاتمة هذا العمل الذي كان يريد معرفة مقاييس وخصائص موضوع الاختيار للزواج بحيث أنه حظي بقسط وافر من قبل المهتمين والباحثين في حقل علم الاجتماع خصوصا واللذين انصبت معظم بحوثهم على جعل أهمية الاختيار أبلغ من اعتباره حدث اجتماعي.

وخلال دراستنا سوف نعرض النتائج العامة التي توصلنا إليها من خلال البحث ويتلخص ذلك في نقاط تتمثل في أن الزواج أو الاختيار في المجتمع الجزائري لم يعد مثلما كان عليه في السابق بعيدا عن أي حكم قيمي معياري، بل موقف حيادي أكسيولوجي بالمعنى الذي يعطيه فيبر لهذه العبارة، وإن كان الاختيار للزواج محل تغيرات مسته على مستوى ضروب السلوك المحيطة به فحركيته، فوجدنا أشكال الوعي عند مبحوثينا باعتبارهم ذو مستوى تعليمي " ماستر" المحيطة والمؤطرة هي الأخرى رافقت حركية هذه التغيرات التي كان الزواج موضوعا لها وبهذا نرجع إلى مستويات تفسيرية لهذا الواقع الجديد للاختيار الذي عرف جملة من التغيرات البنيوية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال بل حتى قبل الاستقلال على اعتبار حرب التحرير الوطنية عملت على دفع حركية التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري بحدة.

فدفعت إلى تحولات سريعة داخل المجتمع ترك أثرا بالغا، مست هذه الأخيرة العديد من المجالات الحيوية العقائدية والفكرية منها على مستوى الآراء لجميع الطبقات داخل التنظيم، هذا التحول الذي غير كيفية تفكير الأفراد من القضايا الدينية والأخلاقية والاجتماعية والتربوية وغيرها، نتيجة لذلك ظهر اختلاف في الآراء ووجهات النظر تبعا لاختلافهم في المستويات التعليمية والفكرية والمنطلقات، وكذا درجة فهم للحياة، أدى في بعض الأحيان الى التناقض خاصة عندما نكون أمام عملية الاختيار التي تغدوا مصيريه في تغير حياة الإنسان، سواء للأحسن في حالة التوفيق فيها أو غير ذلك حين لا يوليها الكثيرون الوقت والجهد الكافيين الذي تستحقه.

إن المشكلة الرئيسية في موضوع الاختيار أصبح لا يمس الاختيار نفسه على أنه مرحلة كبقية المراحل الأخرى تمر بشيء من التوتر والقلق ثم سرعان ما تهدئ الأمور بعد الزواج، ففي بعض العائلات يمثل الاختيار حالة عدم التفاهم بين الشباب المقبلين على عملية الاختيار والكبار من ذوي الخبرة والنفوذ داخل الأسرة، تلك الحالات يكون فيها الكبار قد حرموا من التعلم في المراحل الأولى نظرا لعدم وجود المدارس والمعلمين أو لأي سبب من الأسباب وبقو على تلك الحالة من الأمية، ولكن أبنائهم المقبلين على الزواج قد تحصلوا على مستويات عليا كما هو الحال لدى مبحوثينا نتيجة وجود الظروف المساعدة على ذلك، في مثل هذه الحالات من التباين في المستوى التعليمي وكذا الثقافي ترعرع بعض الصراعات والخلافات بين الجيلين هذا الأخير قد يدفع بهم إلى حد المواجهة والتعصب للرأي فالشباب المثقف داخل هذا النوع من العائلات المتشددة فضلا على أنهم لا يعيرون أهمية لآراء الكبار نظرا لعدم تماشيها والتصور العقلاني، فهم لا يكادون يتبعون أفكارهم ويرفضون أسلوب تفكيرهم في الاختيار ويعتبرونه ضروبا من الأخطاء، مما يدفع بالكبار لاتخاذ موقف دفاعي عن آرائهم من خلال الضغط الذي تخول لهم بعض السلطات الاجتماعية والمالية التي تخضع الأفراد وتجبرهم على بعض الممارسات.

فمن خلال دراستنا المتواضعة التي حاولت أن تحدد الطابع السوسيولوجي للاختيار للزواج محاولة بناء موضوع لا يزال قائما ويلقى اهتمام الحقل السوسيولوجيفالبرغم من إطار التغيرات العامة التي شهدها المجتمع الجزائري والذي عمل على بلورة سلوك وأشكال تحيط بالزواج و الاختيار تحديدا ولكن هذا لا يعني أن تلك التغيرات أصبحت هي المستوى المحدد والمهيكل للزواج في المجتمع الجزائري فمع بروز ونظام جديد قائم على الاختيار الذي دفعت به فرضيتنا للدراسة لتضفي تأثيرا على أهمية وثقل تلك التغيرات وهذا ما جاء في قسمنا الأول من الأسئلة التي تدور حول تلك التغيرات للاختيار والمتمثلة في معالجة موضوع الاختيار مع العائلة، وكذا تدخل العائلة في عملية الاختيار للزواج وزوال التعارف في المجتمع الجزائري والذي يهدف برصد التغير الذي طرأ على الزواج السابق بدون تعارف والزواج الذي يتم في سن المبكر فكلها مؤشرات تدخل على النظام السابق مازال قائما في موضوع الزواج على رغم من تلك المحددات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري فمازال مبحوثينا يواجهون عراقيل أمام العائلة الجزائرية التي هي حتى اليوم ترفض التعارف بين الشريكين وهذا جاء تحديدا عن السؤال الذي يهتم بزوال التعارف بحيث وجدنا أن الزواج مازال قائم بدون تعارف بنسبة كبيرة أمام تيار آخر آلا هو مبحوثينا على إدراج عامل الحب كعامل أساسي لضمان الاستقرار فجاءت نسبة كبيرة لكلا الجنسين تهتم بعامل الحب على أنه أساس العلاقة العاطفية لضمان الانسجام والتفاهم لهذه الفئة التي تحمل مستوى تعليمي عال فهنا نجد تقاطع أشكال المجتمع مع تغير السلوك وذهنيات الأفراد لتصطدم أما تماثل عائلات محافظة على رغم اشكال التغير الدراج في المجتمع الجزائري في جميع المستويات لأنه في حالة دائمة من الحركة والتطور المستمر الذي أدى إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي انصبت معظم جوانب الحياة لدرجات متفاوتة لتبقى أمام ضروب العولمة التي بسببها يتجه المجتمع من مجتمع عائلي إلى مجتمع عقدي ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي والمحلية إلى الانفتاح فرغم كل ما سبق إلى أن معايير الزواج لا تزال تتخللها أشكال نظامية تقليدية وهذا ما لمسناه في إجابات مبحوثينا حول رفض العائلة التعارف بين الشريكين وعدم مواجهة الاولياء في عند رفض اختيار الشريك المختار وذلك على أساس عدم عصيان الوالدين والخوف من تعصب العائلة فهذا كله يعني أن الأفراد مازالت تتخبط تحت رحمة النظام السابق القديم القائم على التسلط الأبوي رغم اتخاذ موقف مبحوثينا من جانب عدم القبول الزواج من نفس العرش أو القبيلة فهم يفضلون الزواج أو الاختيار خارج النظام القبلي القديم أو الصلة القرابية فمبحوثينا اليوم يتصارعون أمام فرض ميولهم وإختياراتهم وتصورهم لشريك الحياة أمام رفضهم أيضا السكن مع أوليائهم بعد الزواج وذلك تعبيرا للخروج من الأزمة العائلية باعتبارها هي المسيطرة الأساسي القائم على التسلط وذلك لضمان ارتياح كلا الطرفين الفاعلين في موضوع الزواج.

نستخلص من كل ما سبق من حيث فرضيتنا التي تتعلق بالتغيرات الاجتماعية القائمة على الاختيار أنها لم تتحقق رغم أن الجزائر كغيرها من المجتمعات ارتقت مدارس لا بأس بها في سلم النمو خصوصا بعد العشرية السوداء وذلك بمثابرة حكومتها على العمل ورفع مستوى رفاهية وكفاية شعوبها من خلال تنفذه من خطط لانعاش اقتصادها تتمثل في جوانب مهمة كتكنولوجيات الاتصال بأنواعها والتي جعلت الجزائر مفتوحة بمصرعيها

على العالم بأسره أدى إلى الانفتاح ضمن نتائج إيجابية على مستوى الوعي والتفكير وإدراك قيمة العلم والتعليم بصفة عادية إلا أن هذا التغير أو التحديث الغير مخطط بما فيه الكفاية والغير مكيف مع مجتمع عانى ويلات الاستعمار أكثر من قرن ونصف لا يزال يتكبد في مواجهات قيمية أمام قيم ومبادئ الفرد بسبب تلك الوسائل المتقدمة وهذا ما نسمية أن تلك الوسائل أحدثت صدمة حضارية على إثرها باتت العائلات تخشى آثار هذا الاحتكاك الكبير بالثقافات الغريبة بالدرجة التي دفعت بالكثير إلى المناداة بالعودة إلى الماضي والتمسك بثقافة السلف ونبذ كل المحدثات أو الأفكار الجديدة، فعموما العائلة الجزائرية تتميز بتنظيم اجتماعي واقتصادي مبني على التماسك والتضامن أساسه العلاقات الأسرية والتي تخضع للأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع وعلى أثر هذا تمحورت إجابات مبحوثينا حول النظرة السلبية لأشكال الاختيار من طرف العائلة أو المنطقة عموما فمازال الأفراد يقدسون العائلة ويعتبرونها أهم فاعل ومعالج لموضوع اختيار الشريك باختيارها تحمل خصائص أبوية فيها الأب أو الجد الذي هو القائد الروحي للجماعة العائلية ينظم فيها أمور تسير التراث الجماعي كما أن له مكانة خاصة تسمح له بالحفاظ على كيانها رغم ظروف التغير وتصورات الأفراد التي أصابت المجتمع كان لها أثر على الأسرة وذلك في قبول التعارف وإدراج عامل الحب في نظام الزواج يدخل في سيرورة نجاح العلاقة لمبحوثينا.

أما بالنسبة لفرضيتنا التي تتعلق بالاختيار على أساس المستوى التعليمي أن هذه الاخيرة تحققت وذلك باعتبار الاهتمام بمسألة التعلم والتعليم أصبحت حاجة ضرورية لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، بناء على ما تم ذكره من مسببات للصراع والتضارب في الآراء والنظرة للحياة، قبل الاختيار ما بالك في من سنقترن به من ذلك كان لزاما على المجتمعات الإنسانية والعربية بالأخص إعطائها الأهمية الكبرى ولا يمكن التغافل عنها مع تقدم الحضارة، إذا أرادت هذه المجتمعات السير والتقدم والحصول على ما يقدمه الحراك الاجتماعي من مزايا للحياة الجديدة في حين كان التعليم واكتسابه مقتصرا على مجموعة خاصة وجنس خاص ولم تكن الأغلبية من المجتمعات تشعر بهذه الأهمية نظرا للظروف المعيشية التي ساعدت على ذلك، على أن التعليم يقتصر في هذه الحالة على ما يرثونه ويكتسبونه من تجارب آبائهم وأجدادهم، دون إهمال تجارب الأجيال وخبراتهم طوال فترات زمنية تلبي حاجة الإنسان، ولكن مع تغير الظروف والاحتياجات وتعقدها وظهور التمدن اضطر الإنسان بالإضافة إلى الاهتمام بالتراث الثقافي كمعطى اجتماعي على تلقي العلوم والمعارف الحديثة بناء على هذا قمنا بطرح فرضيتنا التي تحاول من خلال الإجابات والإحصائيات المدرجة من خلال الفرضية التي تقول " تختار الأفراد شريك الحياة على أساس مستوى تعليمي" وملخص فرضيتنا أن يكون الشريك متناسبا مع الطرف الآخر في التعليم حرصا منها أن يكون الطرف الآخر متحصلا على مستوى تعليمي والنتيجة السلبية التي جاءت عند السؤال رقم 23 والتي تمثل اللامبالاة من طرف الأفراد هي الاقتران بقرين أمي فحصدت أكبر نسبة على إجابة عادي أن يقترن إنسان جامعي بإنسان أمي وذلك يعود لما تقتضيه الظروف المعيشية وواقع المعاش من طرف الإناث خوفا من تأخر سن الزواج رغم أنهن متعلمات لذا جاءت أكبر نسبة عند الإناث إذ نحن أمام دق ناقوس العنوسة في الجزائر وهذا ما يفسر ما جاءت به إجابات مبحوثينا في أنه عادي الاقتران بقرين أمي أمام مشاكل

البطالة وواقع غلاء المهور بالنسبة لعائلات الفتاة المتعلمات التي يطلبن لربما أكثر مما تطلبه الفتاة غير المتعلمة أو البالغة مستوى تعليمي عالي لذا نجد الأمر لا يمثل دائما الإيجابية في كل الأحيان من خلال إذا أردنا قياس تلك الجوانب السلبية المنجرة عن عامل التعليم العالقة في ذهنيات البعض منا والتي تهدف إلى سلب حق التعلم خاصة لدى الفتيات إذ أن البعض من الناس يهملون هذا المقياس إيمانا منهم بالفكرة التي تقول أن التعليم يفتح باب من ا لمشاكل والنقاشات التي عادت ما تؤدي إلى الصراع والطلاق.

أما من حيث رصد أهم المميزات التي يراها مبحوثينا هامة في عملية الاختيار فحصد التعليم والأخلاق فاعل أكبر بنسبة 66.7% وهي نسبة تمثل اهتمام مبحوثينا بالجانب التعليمي لكن دون إهمال الجانب الأخلاقي الذي يمثل التناسب في الثقافة المحلية وذلك عنده نجد الانتماء الاجتماعي للأفراد أثر لا يستهان بقيمته في تكوين شخصية الفرد.

وفي مجمل إجابات مبحوثينا هو الاهتمام بالتعلم لدى الشريك وليس بالضرورة أن يكون متحصلا على تعليم عال بل مستوى تعليمي يسمح لهم بالارتباط أي أن يكون متناسبا مع الطرف الآخر لكلا الجنسين وهنا يمكن تسجيله نقص تمثيل شريك الحياة متحصل على تعليم عال فجاءت غالبية إجابات مبحوثينا لا يهم أن يكون الشريك متحصل على تعليم عال أي نقص تمثيل الدرجة العليا للتعليم، وهذا ما نراه في الشابات اليوم التي تستعين إلى اختيار شباب يحتل منصبا ماليا أو مركزا اجتماعي مرموق دون اعتبار للاتجاهات الفكرية والمستوى التعليمي التي تؤدي إلى عدم التوافق في الميول والاتجاهات ما يزيد من فرص ظهور تلك الخلافات بين الزوجين وقد يهدد كيانها واستمرار وجودها.

وعلى هذا الأساس نلاحظ من كل ما سبق اهتمام بالجانب التعليمي للشريك من طرف مبحوثينا ورفضهم الاقتران بعيدا عن المستوى التعليمي للشريك لكلا الجنسين على أنه يمثل التفاهم والتكامل والبعد العملي في تربية الأولاد لكن شريطة أن لا يبقى جامدا مبني على أساس التعليم فقط دون أن ننسى تلك المحددات التي اختارها مبحوثينا وهو عامل الأخلاق أو العامل الروحي على أنه يمثل الاختيار من ذوات الدين دون شك نظرا لإنتمائنا للإسلام كمرجعية دينية.

أما فيما يخص بفرضيتنا التي تتعلق بمساندة عمل المرأة فتحققت وذلك من خلال النتائج الإحصائية لدى المبحوثين فهي اهتمت بالطرح المادي والتي تهدف إلى تدعيم هذا الجانب الحيوي الذي يختص بجانب عمل المرأة وخروجها وتصور الطلبة لهذا الوضع من حيث القول بناءا على تصورات وأفكار يحملونها وقد بينت لنا المعطيات حصر أكبر نسبة عند سؤال 29 بمساندة عمل المرأة لكلا الجنسين ويؤيدون بقوة عمل المرأة بنسبة 54.2%.

ثانيا حول ما إذا كانت تعمل قبل الزواج وهل يستمر العمل بعده فجاءت غالبية الإجابة بنعم يستعمر العمل بعد الزواج خاصة عند الذكور فهم لم يعارضوا عملها وذلك راجع لتغير ذهنيات الأفراد وذلك من خلال إدراجها ضمن مشاركتها (المرأة) في مصاريف البيت وذلك يعود على الاهتمام بالعامل المادي وبالأخص عمل المرأة لم يكن مرفوضا وهذا ما وجدناه عند السؤال 33 الذي بلغ فيه تحقيق البعد المادي ضمن الأبعاد الهامة التي

يرونها هامة إذ بلغ الأخير على أكبر بنسبة للجنسين فهو يدعم فرضيتنا من خلال عمل المرأة ومساندتها حتى من طبيعة السلبيات التي يطرحها هذا العامل، بحيث أصبح خروج المرأة إلى العمل مقتضى عادي عند عامة الناس فما بلك عندما يتعلق الامر بفئة متعلمة ذات مستوى تعليمي عال في حين كان هذا الامر ولوهلة زمنية ماضية وبسيطة غير مسموح به إطلاقا ،إذ يتضح لنا أن الوعي الثقافي ليس نتاجا لنشاط تعليمي محتسب وإنما هو مرتبط إرتباطا ديناميكيا وثيقا بالحياة الاجتماعية والتي تحدد وتوضح للمرأة موقعها الاجتماعي، فيأتي وعيها النوعي الكامن في صورتها وتصورها لنفسها وعلاقتها بالآخر، وفهمها لأوضاعها وحقوقها وواجباتها متأثرة بثقافة مجتمعها. إن قضايا التعبير والتحديث في مجتمعنا لا يمكنها النجاح إلا إذا أعيدت صياغة العلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل وإرساء قواعد المساواة بينهما فمع مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية المختلفة استعادت بها ذاتها في الحياة العامة، مما يولد علاقة تفاعلية بين تغير مكانتها والوضع الثقافي والاقتصادي يعمل على مكانة المرأة ونظرة المجتمع لها فوعي المرأة هنا يمثل عامل الحداثة في المجتمع ومكانتها الاجتماعية مؤشر على المستوى الثقافي للمجتمع وعملها المأجور والتشريعات القانونية.

ونستخلص من كل ما سبق أن التغيرات المتعددة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي عرفها المجتمع الجزائري برمته، أدت إلى بروز نظام جديد في الاختيار للزواج لكن في نفس الوقت لم يدر ظهره لمنظومته القيمية المعيارية الثقافية في تسيير ظاهرة الزواج، وهذا ما فسره جل مبحوثينا لارتباطهم الوثيق بالعائلة لكل فرد منجهات الوطن الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب، لاتوجد فروق فكرية ، بإعتبارها أهم جهة فاعلة فهناك بعض الجوانب التي يبرزها بقاء بعض العادات التي يثمنها المجتمع الجزائري، وحتى إن طمحوا مبحوثينا إلى بروز عائلة نووية بالزواج كالعيش بمفردهم بعيدا عن الأهل ، وإن عبروا عن اختيارهم ممن يريدون الزواج من دون ضغط العائلة وتسلطها ، و إن انتقلوا للعمل أو الدراسة بعيدا عن المسكن العائلي وإن كانت لديهم نماذج استهلاك اقتصادي ثقافي لا تتقاطع مع نماذج الآباء سابقا ، إذ لهذه الأشكال الجديدة لضروب السلوك لم تفصل نهائيا فيما يمكن تسميته بالنظام المعياري الجديد القائم على الاختيار في شير الزواج أمام قيمة رمزية تمثل الخصوصية الثقافية للعائلة الجزائرية.

وهذا لا ينفي وجود مؤشرات للتغيير الذي حصدناه لدى الطلبة كالمستوى التعليمي كأساس للاختيار ومؤشرا آخر و هو مساندة عمل المرأة ، فهذه المؤشرات تدل على التغيير الاجتماعي نتاج حراك اجتماعي وتدل على تغيير تصورات الأفراد في اختيار شريك الحياة ، رغم إختلاف المجال الجغرافي ، فنظرة طلبة الجنوب و الشمال و الشرق و الغرب تقريبا نفس التصور،سواء كانت على أساس المستوى التعليمي أو العامل المادي ،هذا مالمسناه من طرف مبحوثينا في مختلف الجامعات ، وذلك راجع لربما لإختلاط طلبة الجامعة من مختلف جهات الوطن. فكلها مترابطة وتعمل على النجاح في عملية الاختيار فعلى أساسها تشكل شكل من أشكال التوارث الاجتماعي الثقافي.ومن كل ما استخلصناه من دراستنا وجود وعي الطلبة بأسلوب اختيار شريك الحياة وعلاقته بالقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية .

الاقتراحات:

1- بعد التأكد من التحقيق الفعلي لبعض الفرضيات وعدم تحقيق الآخر وهذا ما جعلنا نقترح بان تكون نتائج بحثنا إشكالية للباحثين في دراسة بعض الجوانب التي لم نتمكن من التعمق في دراستها ولربما جوانب فلتت عن دائرة اهتمامنا الابستمولوجي، حيث نعتقد أنه سيفتح المجال العلمي لأعمال أخرى أمام جدلية التقليد والحداثة أو المعاصرة بحيث لا يجب أن تكون محصورة في دراسات فلسفية نظرية بالرغم من أهميتها بل تقتحم جوانب ميدانية من شأنها التعرف أكثر على واقع اتجاهات المجتمعات العربية عموما والجزائرية خصوصيا.

2- مخاطبة الآباء والأمهات من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعقد الندوات لتغيير وجهة نظرهم في الزواج لتتناسب مع المتغيرات العصرية من حيث تسهيل الإجراءات المادية للزواج والنفقات الاقتصادية والرجوع إلى الالتزام بالمعايير الدينية والاجتماعية والثقافية.

3-إقامة ندوات للتوعية في مختلف الجامعات والكليات تدور حول مقومات الأسرة السليمة وخطوات بناء هذه الأسرة ببدأ بجنس إختيارشريك الحياة يقوم بها المختصين بشؤون الأسرة خاصة إدارة المنزل.

4- التوعية والإرشاد للشباب من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي الدارج اليوم لتوضيح المعايير المناسبة والصحيحة لاختيار شريك الحياة واتخاذ القرارات الصائبة المبنية على أسس علمية واضحة وصحيحة.

5- نوصي بتوجيه البحوث الاجتماعية التي تناول المشكلات الاجتماعية الأساسية التي تعتري الشباب خصوصا حول الزواج محاولة اختيار الحلول ولا تبقى البحوث التي يقوم بها الطلبة رهن الإدراج على المستوى النظري والكمي فقط.

قائمة المراجع

مراجع البحث

المراجع العربية

الكتب:

1) القرآن الكريم.

2) ابن حرز الله عبد القادر ، الخلاصة في أحكام الزواج و الطلاق ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية ، القبة القديمة، الجزائر، 2007،.

3) أبو بكر منصور، من العائلية إلى التعاقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر 2004.

4) أبوراس أحمد سعيد، أحكام الزواج في الإسلام ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، الجماهيرية الليبية ،1425 هـ.

5) أبي حسن مسلم ،صحيح مسلم ، الجزء الثاني ، دون طبعة، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2004.

6) إحسان محمد الحسن ، العائلة القرابة و الزواج ، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة القرابة و الزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان 1971.

7) أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي ط 2، دارالطليعة، بيروت 1979.

8) أحمد السيد إسماعيل، مشكلات الطفل السلوكية وأسلوب معاملة الوالدين، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر،1995.

9) إقبال محمد البشير وأخريات، ديناميكية العلاقات الأسرية، المكتب الحديث، الإسكندرية (ب ت).

10) آمنة غباش، التغير الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار البحار بيروت، ومكتبة القراءةللجميع، دبي 1990.

11) أمين رويحة ، ولدك هذا الكائن المجهول ، بيروت دار العلم لبنان 1974.

12) بركات حليم ، المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي، دون طبعة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

13) بكن فتحي، الإسلام و الجنس ، دون طبعة ، دار الشهاب ، باتنة ، دون سنة نشر.

14) بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005.

15) بيير برودبو، العقلانية العملية حول الأسباب العملية و نظريتها، دمشق، ترجمة عادل العوا، دار كنعان للدراسات و النشر و التوزيع، سنة 1994.

16) ثريا التجاني، وسائل التغيير الاجتماعي، ومؤشراته في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر،ط 2013.

17) ثريا تيجاني، القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، ط 2011.

18) جهينة العيسى، المجتمع القطري (دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي)، مطابع سجل العرب،قطر 1982.

19) حسن رمضان فحلة ، مقومات الحضارة الإنسانية في الإسلام ، الجزائر ، دار الهدى عين ميلة ، ط1 ، سنة 1989.

20) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز الدراسات العربية ، لبنان سنة 1983.

21) خيري خليل الجميل، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة و الطفولة، الإسكندرية، المكتب الجامعي للحديث، سنة 1993.

22) شتوان بلقاسم ، الخطبة و الزواج ، الإسكندرية دار الوفاء ، 1993.

23) ربايعية احمد التحضر في البلدان النامية، الفكر العربي المعاصر، العدد 39، سنة 1986.

24) الرفاعي حسين أحمد،مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية وإقتصادية، عمان،دار وائل، ط1 ،1996.

25) روبرت ماكيفر وشارلز بيدج، تكوين الدولة، الأسرة، بيروت، دار العلم للملايين ، 1966 .

26) زهير احمد الزميلي ، حقيقة العلاقة بين الرجل و المرأة ، الأردن ، دار العرفان للنشر و التوزيع ، ط1 ، سنة 1988.

27) سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي، عمان: دار الفكر، ط 01، 2001.

28) سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية في دراسة الأسرة، دار المعارف، ط2، 1987.

29) سامية الساعاتي، الاختيار للزواج و التغيير الاجتماعي، دار النهضة العربية،سنة 1981.

30) سعد حسين ، الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت و الواقع المتغير ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2006.

31) سعيد الكبيسي وآخرون، الأسرة العربية بين الثبات والتغير، مركز بحوث الشرق الأوسط،جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين 2000.

32) سناء الخولى ، الأسرة و الحياة العائلية ، الاسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، سنة 1995.

33) سناءالخولي : التغيرالاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1985.

34) السيد عبد العاطي، علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، سنة1985.

35) شبل بدران وجمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، القاهرة: دار قباء، ط، 2000، ص166.

36) صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، الجزائر: دار هومة، ط، 2004.

37) صالح عبد العزيز ، الصحة النفسية و الحياة الزوجية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة 1972.

38) صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي،دارالعلوم للنشروالتوزيع، عنابة،الجزائر، 2004.

39) طاهر لبيب، سوسيولوجية، الثقافة الطبقات الاجتماعية، صفاقس، دار محمد علي الحامي، بدون سنة.

40) عادل دياب العلي، القيم والتغير الاجتماعي في سورية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2000.

41) عال أحمد سركيس، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، السنة غير مذكورة.

42) عايش محمد زيتون، أساليب التدريس الجامعي، بيروت: دار الشروق، ط1، 1995.

43) عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع (بحث في نظرية التقدم الاجتماعي)، المكتبة العصرية، بيروت 1966.

44) عبد الحميد خزار ، فلسفة الزواج و بناء الأسرة في الاسلام ، الجزائر ، دار الشهاب للطباعة و النشر ، ط2، سنة 1987.

45) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،1981.

46) عبد الرحمن العيسوي، تطوير التعليم الجامعي العربي (دراسة حلقية)، بيروت: دار النهضة العربية، ط، 1984.

47) عبد الرزاق، الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات (حرب الهويات الوطنية في زمن العولمة)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،2013.

48) عبد الرؤوف الضبع، الأسرة، علم الاجتماع العائلي،الاسكندرية، دار الوفاء،2002.

49) عبد الغني مغربي ، الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون،2005.

50) علي ادريس خضير ، التفكير الاجتماعي الخلدوني و علاقتهم ببعض النظريات الاجتماعية ، ابن عكنون الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، بدون سنة.

51) عمار حامد ، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة (دراسات في التربية والثقافة)، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ط01، 2000.

52) عمر العرباوي، حب التميز عند الطلبة (مقاربة أنتروبولوجية)، الجزائر: منشورات المجلس، ط، 2005.

53) عمر رضا كحالة، الطلاق ، الزنا، مكافحة الحب، بحوث اجتماعية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، سنة 1984.

54) عمر رضا، كحالة الزواج، الجزء الأول، سلسلة البحوث الاجتماعية، مؤسسة الرسالة، 1984.

55) فاروق زكي يونس ، علم الاجتماع الأسس النظرية و أساليب التطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ، سنة 1972.

56) فضيل العيش، شرح وجيز لقانون الأسرة الجديد ، مطبعة طالب ، الجزائر ، 2008.

57) فؤاد محمد ، علم الاجتماع الريفي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، بدون سنة.

58) كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، بيروت، دار النهضة، 1984.

59) محمد الجوهري، علياء شكري ، علم الاجتماع الريفي و الحضري، القاهرة، دار المعرفة، ط، سنة 1980.

60) محمد الجوهري، علم اجتماع النظرية ، دارالمعرفة الجامعية، 1997.

61) محمد الحسن إحسان، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار طليعة، بيروت 1982.

62) محمدالسويدي،مقدمة في دراسةالمجتمع الجزائري (تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهرالتغيير في المجتمع الجزائريالمعاصر)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1990.

63) محمد الطيبي ، الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال، وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران،1992.

64) محمد حسن، الأسرة و مشكلاتها، بيروت، دار النهضة العربية، سنة 1981.

65) محمد سلام مذكور ، الإسلام الأسرة المجتمع ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968.

66) محمد صفوح الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا ، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق ، 1976.

67) محمد عاطف غيث ، تاريخ التفكير والإتجاهات النظرية في علم الإجتماع ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975.

68) محمد عبد المنعم نور ،الحضارة و التحضر ، مكتبة القاهرة الحديثة ، سنة 1990.

69) محمد علي محمد، علم الإجتماع والمنهج العلمي،الأسكندرية، دارالمعرفة الجامعية،186.

70) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط2، 1986.

71) محمد محمد قاسم ، مدخل إلى مناهج البحث العلمي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003.

72) محمود سعيد طه والسيد محمد ناس، قضايا في التعليم العالي والجامعي، مصر: مركز آيات، ط، 2003.

73) محي الدين صابر ، الثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا 1983.

74) مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت،1981.

75) مصطفى الملسماني، الزواج والأسرة، المطبعة الفخرية، القاهرة، 1977.

76) مصطفي بوتفنوشات؛ العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة أحمد حمبري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

77) معروف مصطفى رزيق ،الأدب في خدمة المجتمع ، مكتبة النور ، 1985.

78) نبيل محمود توفيق السما لوطي ، الدين و البناء العائلي ، جدة ، دار الشروق للطباعة و النشر ، سنة 1981.

79) نزار عبد الحميد ، فلسفة الزواج و بناء الأسرة في الإسلام ، الطبعة الثانية ، دار الشهاب للطباعة و النشر ، باتنة، الجزائر،1987.

80) نوادي محمود، قراءة سوسيولوجية لقضايا النشوز و الطلاق بين الزوجين في القرآن ، الهياكل العائلية و الأدوار الإجتماعية، دون ، المعهد الأعلى للتربية و التكوين المستمر ، سراس ، تونس ،1994.

81) هاشمي أحمد ، الأسرة و الطفولة ، دون طبعة ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2004.

82) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية التخلف المجتمع العربي،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية،ص 21_30، سنة 1993.

83) هناء مطلق، اتجاهات تربية الطفل في المملكة العربية السعودية ، دون طبعة ، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض، 1981.

84) وادي محمود ، قراءة سوسيولوجية لقضايا النشوز و الطلاق بين الزوجين في القرآن،1993.

85) وستر مارك. قصة الزواج، ترجمة، عبد الحميد يونس، مطبعة المجلة الجديدة، القاهرة،بدون سنة.

86) وصفي عاطف ، الأنثروبولوجيا الثقافية ، دون طبعة ، دار النهضة العربية، بيروت ،1971.

87) وطفة علي اسعد، علم الاجتماع التربوي، دمشق، جامعة دمشق، 1993.

88) وطفة علي الأسعد، علم الاجتماع التربوي، دمشق، جامعة دمشق، 1993.

89) ولد عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1979.

90) ياسين بوعلي ، أزمة الزواج في سوريا ، بيروت ، دار انس للطباعة و النشر ، سنة 1979.

المعاجم

91) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.

92) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

93) المنجد في اللغة والأعلام، ط 20، دار المطبعة الكاثوليكية، دمشق 1988 – 1989.

94) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة 1975.

الرسائل الجامعية

95) ثريا التجاني،القصة الشعبية في منطقة وادسوف،رسالة ماجستير،جامعةالجزائر 1995.

96) رابح درواش، العائلة الجزائرية وآلية تكيفها مع التغير الاجتماعي ، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه دولة، 2005، 2004 .

97) شفيعة أيت سي علي ،اختيارالشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية ، دراسة ميدانية داخل الأسرة الجزائرية (الجزائرالعاصمة)،رسالة ماجستير،1993.

98) صباح عياشى، اختيار مقايس تكافؤ القرنيين والتغيير الاجتماعي والثقافي، دراسة سوسيولوجية حول اختيار القرين لدى الشباب في منطقة الجلفة ، مداخلات الملتقى الوطني الأول، ولاية الجلفة، الحرية والمجتمع، المركز الثقافي الإسلامي بالجلفة2006 .

99) محمد بوعليت، أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري ، دراسة ميدانية على عينة من الذكور بالوسط الحضري العاصمى،رسالة ماجستير، 2009 .

100) مليكة لبديري ،ظاهرة لجوء الشباب لإعلانات الزواج عبر الصحافة في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية حول أسبابها والموقف منها، ماجستير، 1999.

الدوريات

المجلات:

101) زايد مصطفى، التعليم في الجزائر: المؤسسة الرسمية وإعادة تكوين البنية الاجتماعية، مجلة علم الاجتماع رقم خاص بأعمال الملتقى الوطني لعلم الاجتماع 1986، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.

102) زكي نجيب محمود، إرادة التغير ، مجلة الفكر المعاصر، العدد 5، يونيو 1965.

103) زوبيدة بن صديق، مجلة جيل العلوم الإنسانية الاجتماعية، أثر تعليم المرأة على تغيير النموذج الزواجي في الجزائر، العدد 43،2004.

104) عايد الجراح، كيف يحن الشباب مشكلة من أهم مشكلاتهم، مجلة التضامن الإسلامي، ج 1، شوال، 1407، يونيو 1987.

105) عبد الله الركيبي، التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حوليات جامعة الجزائر رقم 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986-1987.

106) قرار المحكمة العليا رقم 34438 بتاريخ1984/04/09 ، المحلة القضائية ، عدد 1 ، 1990.

107) مرسى كمال، علاقة بعض سمات الشخصية في المراهقة بإدراك المعاملة الوالدية في الطفولة، المحلة التربوية، العدد 15 المجلد الرابع، الكويت،1988.

الجرائد

108) الجريدة الرسمية، تقسيم جهوي يتماشى مع النسيج الاقتصادي الاجتماعي إعداد الطلبة، 2006.

109) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد، 15، 27 فيفري 2005.

110) حجار و.أ، يعرض بباريس إنجازات الجزائر في مجال التعليم العالي، جريدة المساء، يومية وطني، 27 ماي 2018.

111) عبد الكريم ، استفحال البطالة في الجزائر ، الشعب (جريدة يومية) العدد 12528 ماي ، 2001.

112) عبير ابراهيم، فتيات يفضلن العنوسة، جريدة الرياض، – العدد 15734 ،السبت 22 شعبان 1432 هـ – 23 يوليو 2011.

113) محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في-الجزائر والعالم العربي (بين الضياع وأمل المستقبل)، ،عن جريدة الشعب والمجاهد في 2000/ 07 / 09 (خطاب الرئيس الجمهورية)،بيروت ،دار الجيل ط1،سنة 2000.

الندوات والملتقيات

114) خاص بأعمال الملتقى الوطني لعلم الاجتماع 1986، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.

115) ريما الصبان، عمل المرأة خارج المنزل بين الواقع والقرار ، بحوث الندوة العلمية (عمل المرأة والاستقرار الأسري، ط المستقبل)أبو ظبي2005.

116) عبد الباقي الهرماسي، علمالاجتماع الديني المجال والمكاسب والتبادلات، ندوة الدين في المجتمع الغربي، الجمعية العامة لعلم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سنة 1990.

117) عبد الباقي درماني و أخرون، أعمال الندوة حول الدين في المجتمع العربي، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سنة 1990.

118) لطفي سهير ، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر 1993.

المطبوعات

119) بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، الجزء الاول ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005.

120) حداد عيسى ، عقد الزواج –دراسة مقارنة –دون طبعة، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2006.

121) عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

122) قانون الأسرة الجزائري ، رقم 84-11 و القانون المعدل 05-09.

123) مجموعة نظرات في الجزائر، المرأة الجزائرية، وسائل الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976.

124) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، المرأة الجزائرية ... واقع وآفاق، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة رويبة، الجزائر 2006.

125) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ،ندوة حول التماسك الأسري ،مجلة رسالة الأسرة،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر واللإشهار،وحدة الطباعة الرويبة،الجزائر 2006.

المواقع الإلكترونية

126) www. Alsumeron. Com, 07-03-2011, 1898.

المراجع الأجنبية

Ouvrages :

127) Arol,Manhem, the politice with inaprimerinpolitica attitudes and behaviour, the united states, newjersey, 1998.

128) Boutefnouchet Moustafa ,La famille Algérienne , Evolution et caractéristiques récentes ,Deuxième Edition, SNED ,Alger , 1982.

129) Bowman Henry , Marriage for moderns , New York , M.C, Graw Hill , Book company , 1954.

130) ChehataChafika, Le droit de la famille Algérienne, OPU, Alger , 1993.

131) Durkheim E, Sociologie et philosophie ,P. U. F, paris 1967.

132) Faouzi Adel ,Femme et mariage , C.R.A.S.C, Oran, 1995.

133) François de singly , le soi , le couple et la Famille, Nathan, Paris, 1996.

134) Garwitz, Madelaine, Méthode Sciences Sociales, Paris , Ed Dalloz, 5 eme, 1988.

135) GrawitzMadleine , Lexiques des sciences sociales , Dalloz , Paris, 1983.

136) Guy Bajoit, le changement social, Armant Colin. Paris 2003 .

137) Jean Marie, Lean, Prix noble de Chemine 1987, le monde du 11/12 janvier, 2004.

138) Joseph Sumpt Hugues, dictionnaire de sosiologie, librairie Larousse ,Paris 1973.

139) KaousiAli , Famille , Femmes et ControcptionQune Sociologie de la famille algérienne , Alger , ENAP,FNAP, 1992.

140) Maurice ,Angeres ,Initiation pratique à la methodologie des sciences sociales ,Alger , Casbah , 1997.

141) Moscovici Serge, La psychanalyse, son image et son public, P. U .0 ,Paris, 1976.

فهرس المواضيع

مقدمة 03

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1- الإشكالية 09

2- الفرضيات 14

3- أسباب اختيار الموضوع 14

4- تحديد الموضوع 14

5- أهمية الدراسة 15

6- أهداف الدراسة 15

7- التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة 15

8- مناهج الدراسة 19

9- المقاربة النظرية للدراسة 21

10-الدراسات السابقة 24

11- مجالات البحث 34

الإطار النظري

الفصل الثاني:الزواج والإطار القانوني والشرعي في الجزائر وأهم النظريات والمقاييس الاختيارية

المبحث الاول :الزواج ونظم الاختيار 47

1 - ماهية الزواج ودوافعه 47

أ- تعريف الزواج 47

ب- دوافع الزواج 51

2- نظم الاختيار للزواج ومجالاته 53

أ- تعريف الاختيار للزواج 53

ب- أسلوب الاختيار للزواج 55

3- مجال الاختيار 56
أ- المجال الداخلي(الأدوجامي) 57
ب-المجال الخارجي(الأجزحامي) 57
المبحث الثاني : الإطار القانوني والشرعي للزواج في الجزائر 58
1- الزواج في قانون الأسرة الجزائري..... 58
أ-تعريف بقانون الأسرة الجزائري..... 58
ب- تعريف الزواج في ظل قانون الأسرة الجزائري 59
2- أركان وشروط الزواج في قانون الأسرة الجزائري..... 59
أ- الرضا..... 59
ب- الصداق..... 59
ج- الولاية في الزواج 60
د-الإشهاد في الزواج 61
هـ- الموانع الشرعية للزواج..... 61
و- الحقوق المشتركة بين الزوجين حسب قانون الأسرة 61
3- نظرة الإسلام للزواج..... 62
أ- القرآن الكريم 63
ب- السنة النبوية 65
ج-الكفاءة في الزواج في نظر الفقهاء 66
4- أهمية الزواج 67
المبحث الثالث : المدارس الغربية التي عالجت الاختيار واهم المقاييس الاختيارية للزواج .. 68
1- المدارس التي عالجت موضوع الاختيار للزواج..... 68
أ- النظرية المعيارية 68
ب- نظرية الحاجة المكملة 69

ج- نظرية التجانس 72
د-نظرية التجاوز المكاني 74
2- أهم المقاييس الاختيارية لاختيار الشريك 75
أ- التعليم كأساس للاختيار 76
ب- الدين والأخلاق كأساس للاختيار 78
ج- الجمال كأساس للاختيار 79
د- العمل كعامل للاختيار 80
هـ- النسب والأصل كعامل للاختيار 81
و- الانتماء الجغرافي كأساس للاختيار 81
ز-القرابة كأساس للاختيار 83
الفصل الثالث : التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري
المبحث الأول : مفهوم التغيير الاجتماعي وعوامله 89
أ- تعريف التغيير الاجتماعي 91
ب- مصدر وطبيعة التغيير 93
2- نظريات التغيير الاجتماعي 94
أ- النظرية الدائرية 95
ب- النظرية التطورية 96
ج- النظرية المادية التطورية 97
د-نظرية التوازن والتعادل 98
هـ- نظرية الكاريزما 99
و- النظرية الحتمية الاجتماعية 100
3- أنماط وطرق التغيير الاجتماعي 100
أ-التطور 100

ب- الإصلاح 101
ج- التمرد أو العصيان 101
د-الثورة 102
4- عوامل التغيير الاجتماعي 103
أ- العوامل الموضوعية 103
ب- العوامل الطبيعية 103
ج- العامل الديمغرافي 104
د- العوامل الاجتماعية 104
هـ- العوامل الذاتية 105
و- العوامل السياسية والأيديولوجية 105
المبحث الثاني: مظاهر التغيير الاجتماعي ومؤشراته في المجتمع الجزائري 108
1- التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة 108
أ- نمط الأسرة 109
ب- التنشئة الاجتماعية 110
ج- العلاقات الأسرية 110
د- طقوس الزواج 110
هـ- على المستوى الأخلاقي 111
2- التغيير الاجتماعي والأسرة الجزائرية 111
أ- تعريف الأسرة الجزائرية 113
ب- أشكال الأسرة الجزائرية 114
ج- الأسرة الجزائرية في عملية الإختيار الزواجي 117
د- الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر 124
هـ- الأوضاع الحالية للأسرة الجزائرية 126

و- آثار التغيير الاجتماعي على الأسرة 126
3- مؤشرات التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري..... 129
1- المرأة الجزائرية في العصر الحديث 129
أ- المرأة المتعلمة والاختيار الزواجي..... 130
2- عمل المرأة كمؤشر للتغيير..... 132
أ- ظاهرة عمل المرأة في الجزائر 133
ب- المرأة الجزائرية والعمل 133
ج- الوضعية الحالية للمرأة الجزائرية..... 134
د- العوامل المساهمة في إلتحاق المرأة الجزائرية بالعمل الأجور..... 135
3- التعليم الجامعي كمؤشر للتغيير 136
أ- مفهوم التعليم الجامعي..... 137
ب- وظائف التعليم الجامعي..... 137
ج- ربط الجامعة بتنمية المجتمع 139
د- عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار الانجازات الجزائرية في مجال التعليم.. 140
المبحث الثالث : التغيرات المجتمعية التي مست المجالين (ريفي حضري) في المجتمع الجزائري
1- التغيرات الحاصلة في المجال الحضري وأثرها على قيم الاختيار 142
أ- المجال الاجتماعي وأثره على قيم الاختيار..... 143
ب- المجال الثقافي وأثره على قيم الاختيار 146
ج- المجال الاقتصادي وأثره على قيم الاختيار..... 147
2- التغيرات الحاصلة في المجال الريفي وأثرها على قيم الاختيار 150
أ- المجال الاجتماعي وأثره على قيم الاختيار..... 150
ب- المجال الثقافي وأثره على قيم الاختيار 151
ج- المجال الاقتصادي وأثره على قيم الاختيار..... 152

الإطار الميداني

مدخل إلى الإطار الميداني

1- إجراءات البحث الميداني والتحليل الإحصائي لمتغيراته المستقلة 156

أ- مراحل وأدوات جمع البيانات 156

- عينة البحث 156

- طريقة المعاينة 157

- سحب العينة 159

ب- أدوات جمع البيانات..... 160

- الملاحظة 160

- الاستمارة 161

- تفريغ وتصنيف البيانات 162

ج- التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث المستقلة 163

-السن 163

-الجنس 163

- الأصل الجغرافي 164

– الحالة العائلية 164

-مكان الدراسة..... 165

-السكن 165

- المستوى التعليمي للوالدين 166

الفصل الرابع : التغيرات الاجتماعية المتعددة وبروز نظام جديد في الزواج قائم على الاختيار

1- الجداول..... 168

2- التحليل السوسيولوجي للجدول

3_نتائج الفرضية 193

الفصل الخامس : اختيار الأفراد على أساس المستوى التعليمي

1- الجداول..... 196

2- التحليل السوسيولوجي للجدول

3- نتائج الفرضية 215

الفصل السادس : تأثير الأفراد بمساندة عمل المرأة

1- الجداول..... 218

2- التحليل السوسيولوجي للجدول

3- نتائج الفرضية 234

الخاتمة..... 235

المراجع 242

فهرس المواضيع 253

فهرس الجداول.....260

الملاحق..... 265

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
01	سحب العينة من المجتمع الجزائري	159
02	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	163
03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	163
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير الأصل الجغرافي	164
05	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية	164
06	توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان الدراسة	165
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر السكن	165
08	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي للآباء	166
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي للأمهات	166
10	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية على تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	168
11	توزيع أفراد العينة حسب تغيرات الاختيار ومتغير الجنس	168
12	توزيع العينة حسب تغيرات الاختبار ومتغير السن	169
13	توزيع أفراد العينة حسب تحديد تغيرات المنطقة في الاختيار للزواج ومتغيرالجامعة	170
14	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	172
15	توزيع أفراد العينة حسب معالجة موضوع اختيار الشريك ومتغير الجنس	172
16	توزيع أفراد العينة حسب معالجة موضوع الاختيار ومتغير السن	174
17	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	175
18	توزيع الأفراد العينة حسب تدخل العائلة ومتغير الجنس	176
19	توزيع أفراد العينة حسب تدخل العائلة ومتغير مقر السكن	176
20	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	177
21	توزيع أفراد العينة حسب الاختيار دون علمك ومتغير الجامعة	178
22	توزيع أفراد العينة حسب لماذا مخالفة رأي الأولياء	179

23	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	180
24	توزيع أفراد العينة حسب الزواج من قبيلتك ومتغير الجامعة	180
25	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	181
26	توزيع أفراد العينة حسب سكن الذكور مع أوليائهم بعد الزواج مع متغير الجنس	181
27	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	182
28	توزيع أفراد العينة حسب سكن الإناث مع أمهاتهم بعد الزواج مع متغير الجنس	183
29	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	184
30	توزيع أفراد العينة حسب زوال التعارف في المنطق ومتغير السن	184
31	توزيع أفراد العينة حسب تبرير زوال التعارف في المنطقة ومتغير الأصل الجغرافي	185
32	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	187
33	توزيع أفراد العينة حسب عامل الحب ومتغير السن	188
34	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	189
35	توزيع أفراد العينة حسب حرية إختبار الفتاة في المنطقة ومتغير الأصل الجغرافي	189
36	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	190
37	توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج في المنطقة ومتغير الجنس	191
38	توزيع أفراد العينة حسب تحديد سن الزواج في المنطقة	192
39	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	196
40	توزيع أفراد العينة حسب إختيار شريك الحياة ومتغير الجنس	196
41	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	198
42	توزيع أفراد العينة على حسب الإهتمام بمرحلة الاختيار ومتغير الجنس	198
43	توزيع أفراد العينة على حسب الإهتمام بمرحلة الاختيار ومتغير السن	199
44	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	200
45	توزيع أفراد العينة حسب إنسان جامعي متزوج من قرين أمي ومتغير الجنس	201
46	توزيع أفراد العينة حسب إنسان جامعي متزوج من قرين أمي ومتغير الجامعة	202

47	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	203
48	توزيع أفراد العينة حسب تأثير التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج	203
49	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	204
50	توزيع أفراد العينة حسب أهمية أن يكون الشريك متحصل على تعليم عال ومتغير الجامعة	205
51	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	206
52	توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بعملية التعارف قبل الزواج ومتغير الجنس	206
53	توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بعملية التعارف قبل الزواج ومتغير السن	207
54	توزيع أفراد العينة حسب الاهتمام بعملية التعارف قبل الزواج ومتغير الجامعة	208
55	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	209
56	توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التعرف داخل الجامعة ومتغير الجنس	210
57	توزيع أفراد العينة حسب إمكانية التعرف داخل الجامعة ومتغير السن	211
58	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	212
59	توزيع أفراد العينة حسب المميزات المهمة في شريك الحياة ومتغير الجنس	213
60	توزيع أفراد العينة حسب المميزات الهامة في الشريك ا ومتغير السن	214
61	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	218
62	توزيع أفراد العينة حسب مساندة عمل المرأة خارج البيت ومتغير الجنس	218
63	توزيع أفراد العينة حسب مساندة عمل المرأة ومتغير الجامعة	219
64	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	221
65	توزيع أفراد العينة حسب مواصلة المرأة عملها بعد الزواج ومتغير الجنس	221

66	توزيع أفراد العينة حسب مواصلة المرأة عملها بعد الزواج ومتغير الجامعة	222
67	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	223
68	توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامة الشريك لدى المرأة ومتغير الأصل الجنس	224
69	توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامة الشريك لدى المرأة ومتغير الأصل الجغرافي	225
70	توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامة الشريك لدى المرأة ومتغير الجامعة	226
71	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	227
72	توزيع أفراد العينة حسب العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية الاختيار ومتغير الجنس	227
73	توزيع أفراد العينة حسب العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية الاختيار ومتغير الجامعة أو المنطقة	228
74	حساب ك2 يبين الدلالة الإحصائية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	230
75	توزيع أفراد العينة حسب الأبعاد التي يتم تحقيقها من خلال الاختيار ومتغير الجنس	230
76	توزيع أفراد العينة حسب الأبعاد التي يتم تحقيقها من خلال الاختيار ومتغير السن	232

الملاحق

الملحق رقم 01:

يتعلق باستمارة البحث التي صممناها من أجل جمع المعلومات

حول موضوع الدراسة

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص ثقافي تربوي

استمارة البحث

إننا بصدد تحضير دكتوراه في علم الاجتماع لذا نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يحوي على مجموعة من الاسئلة للإجابة عليها حول موضوع تصورات اختيار شريك الحياة والتغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري وذلك بوضع علامة X على الإجابة المناسبة أمّا فيما يخص الأسئلة التي تتكون من لماذا فهنا المطلوب منك إعطاء رأيك لتبدي وجهة نظرك.

ونحن من جهتنا نعدكم بالسرية التامة حول المعلومات التي ستتم استغلالها لأغراض علمية جامعية بحتة لذا نرجو مساعدتكم.

أ_ بيانات شخصية

1_ السن:.....

2_ الجنس:.....

3_ الأصل الجغرافي: ريفي ☐ حضري ☐

4_ الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐

5_ مكان الدراسة: حدّد ولايتك.....

6_ مقر السكن: بيت الوالدين ☐ بيت مستقل آخر.....

7_ المستوى التعليمي للأب: امي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐

8_ المستوى التعليمي للأم: امي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي ☐

ب_ بيانات خاصة بالتغيرات الاجتماعية

9_ هل ترى أن منطقتك عرفت تغيرات في الاختيار للزواج: نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم حدّد لنا هذه التغيرات ؟ .....

10- هل تعالج موضوع اختيار الشريك مع:

العائلة ☐ الأقارب ☐ الأصدقاء ☐

لوحدك ☐

11- هل ترى أن تدخل العائلة أمر مهم في الإختيار؟

مهم للغاية ☐ مهم ☐ غير مهم ☐

12- ماذا تفعل لو أختير دون علمك؟

تقبل ☐ ترفض ☐ تفاوض ☐ تطرح الموضوع على جهات أخرى ☐

13- هل يمكن مخالفة رأي الأولياء عند رفضهم إختيار الشريك؟ \

نعم ☐ لا ☐ أخرى.....

14- هل تقبل أن تتزوج من قبيلتك؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل ترى أنه يجب على الذكور أن يسكنوا مع أوليائهم بعد الزواج؟ نعم ☐ لا ☐

16- هل ترى أنه يجب على الإناث أن يسكنوا مع أمهاتهم بعد الزواج؟ نعم ☐ لا ☐

17- هل تعتقد أن الزواج الذي لا يكون فيه تعارف بين الشريكين قد إختفى في منطقتك؟

نعم ☐ لا ☐

18- هل الحب عامل مهم لضمان إستقرار و إرتياح شريك الحياة؟

نعم☐ لا☐ أحيانا ☐

19- هل تعتقد أن الفتاة في منطقتك حاليا لديها الحرية في إختيار بمن تريد الزواج منه؟

نعم ☐ لا ☐

20- هل ترى أن الزواج في منطقتك يتم في سن:

مبكر☐ متأخر ☐ آخر حدده.....

ج_ بيانات خاصة بالتصورات للإختيار

21- حسب ماذا تختار شريك الحياة؟

المستوى التعليمي☐ البعد الروحي(الديني) ☐البعد المادي ☐

نوع الأسرة ☐ العمل ☐

22- ماذا تمثل لديك مرحلة اختيار الشريك في نظرك؟

كثيرة الأهمية ☐ مهمة ☐ قليلة الأهمية ☐ غير مهم ☐

23- فيما قولك في إنسان جامعي متزوج من قرين أمي:

مناسب ☐ غير مناسب ☐ عادي ☐

24- في رأيك هل يؤثر التعليم العالي للمرأة في تحديد سن الزواج؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

25- هل من المؤكد أن يكون الشريك متحصلا على تعليم عالي؟

أكيد ☐ مهم ☐ غير مهم ☐

26- هل عملية التعارف مرحلة مهمة قبل الزواج في رأيك؟

تؤيد ☐ ترفض ☐ أحيانا ☐

27- هل ترى أنه ممكن التعرف على الشريك داخل الجامعة؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

28- ما هي المميزات التي تراها هامة في إختيار شريك الحياة؟

التعليم ☐ الأخلاق ☐ النسب ☐ الجمال ☐ المال ☐ الطبقة الاجتماعية ☐

29- هل تساند عمل المرأة خارج البيت؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

30- إذا كانت تعمل قبل الزواج فهل يستمر ذلك بعده؟ نعم ☐ لا ☐ أخرى.....

31- هل تفضلي إختيار زوجا يسكن: مدينة ☐ ريف ☐ لا يهم ☐

32- في رأيك ما هي العوامل التي تؤدي إلى نجاح الإختيار؟

أن يسبق الزواج حب و تعارف ☐ التقارب في المستوى ☐ قرابة ☐

عدم عمل الزوجة ☐ إختيار الوالدين ☐

33- ما هي الأبعاد التي تم تحقيقها من خلال مرحلة الإختيار؟

إكمال نصف الدين ☐ تحقيق السعادة الزوجية ☐ إنجاب أولاد ☐

تحقيق البعد المادي ☐

إنتهى

الملحق رقم 02:

خريطة الجزائر (مجتمع البحث)

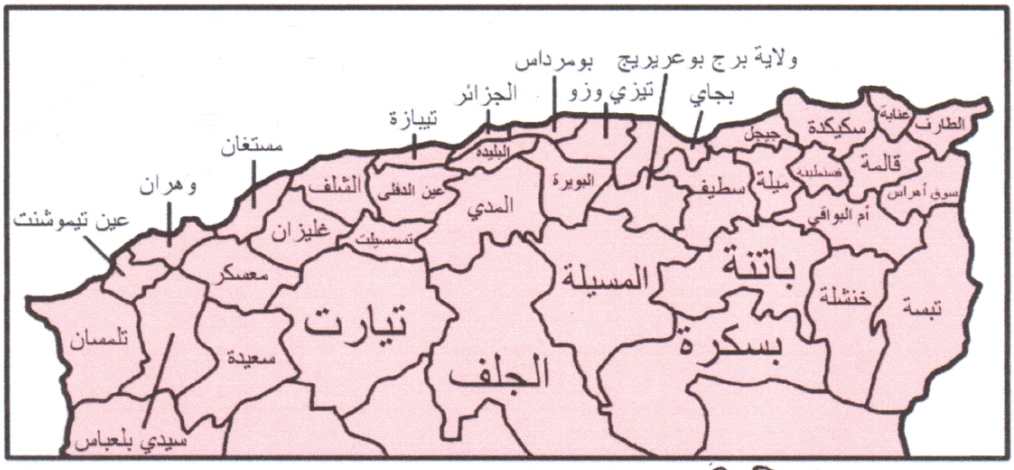
ولاية برج بوعريريج
بومرداس
الجزائر
تيزي وزو
بجاي
تيبازة
مستغان
وهران
عين تيموشنت
الشلف
عين الدفلى
البليدة
البويرة
المدي
جيجل
سكيكدة
عنابة
الطارف
قالمة
سطيف
ميلة
سوق أهراس
أم البواقي
غليزان
تيسمسيلت
معسكر
تيارت
المسيلة
باتنة
خنشلة
تبسة
تلمسان
سعيدة
الجلف
بسكرة
سيدي بلعباس


الوادي
النعامة
الأغواط
البيض
غرداي
ورقلة
بشار
تندوف
أدرار
ايليزي
تمنراست

الملحق رقم 03:

رمز جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله


جامعة الجزائر
1909
Algiers University